

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ببرلين في ألمانيا

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية

دورية محكمة
في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية



العدد 22؛ المجلد 8؛ حزيران 2026

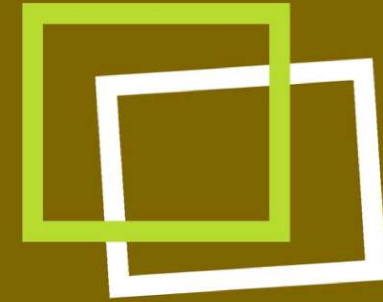
Issue 22; Vol. 8; June 2026

ISSN 2701-9233

Democratic Arabic Center for Strategic,
Political and Economic Studies
in Berlin, Germany

Journal Index of Exploratory Studies

A peer-reviewed journal in the fields
of the humanities and social sciences



DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany

<https://democraticac.de>

مجلة مؤشر للدراستات الاستطلاعية

Journal Index of Exploratory Studies



دورية دولية محكمة
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث الأكاديمية الرصينة في مجالات العلوم الاجتماعية
والإنسانية، وتركز انشغالها بشكل خاص على نشر البحوث الميدانية ذات الصلة
بالظواهر الاجتماعية وما جاورها

تصدر عن
المركز الديمقراطي العربي بألمانيا



رئيس المركز الديمقراطي العربي
أ. عمار شرعان

رئيس تحرير المجلة
د. حمزة الأندلوسي
نائب رئيس التحرير
د. حسناء لوشيني

المجلد

8

العدد

22

السنة

يونيو – حزيران 2026

ISSN: 2701-9233

Germany: Berlin 10315 <https://jiesjournal.de/>

Journal Index of Exploratory Studies



An international peer-reviewed journal concerned with publishing rigorous academic studies and research in the fields of social sciences and humanities, with a particular focus on publishing field research related to social phenomena and adjacent areas of inquiry.

published by
the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and
Economic Studies



President of the Democratic
Arabic Center

Ammar Sharaan

Editor-in-chief
Hamza Andaloussi

Deputy Editor-in-Chief
Hasnaa Louchini

Volume
8

Issue
22

Year
June 2026

ISSN: 2701-9233

Germany: Berlin 10315 <https://jiesjournal.de/>

الطاقم التحريري

المحررون المسؤولون

د. أمينة خربوع (المغرب)	د. منال خليف (سوريا)
-------------------------	----------------------

الجودة والأخلاقيات

د. شيما عبد الغفار (مصر)	د. ماجدة لغزال (سوريا)
--------------------------	------------------------

التحرير اللغوي والفني

د. نوري بنحيش (الجزائر)	د. محمد صوضان (المغرب)
-------------------------	------------------------

التواصل والترويج

ذ. عمار شرعان (ألمانيا)

هيئة التحرير

د. الحسن حراك (المغرب)	د. محمد شعير (تركيا)
د. محمد بن شريف (الجزائر)	د. نور الدين محقق (المغرب)
د. عبد الرحيم حزل (المغرب)	د. فاطمة الأسعدي (الولايات المتحدة الأمريكية)
د. شيما ابليلط (المغرب)	د. محمد أوسكورت (الجزائر)
د. منير صايقي (إسبانيا)	د. مراد الخطيبي (المغرب)
د. شفيق الإسلام (الهند)	د. هدى الوافي (المغرب)
د. حسين ممد احسين الفقيه (ليبيا)	د. مجاهد أبو الفضل (السعودية)
د. محمد الغرافي (المغرب)	د. محمد أسلم (الهند)
د. محمد الشوي (المغرب)	د. هالة الوسلاطي (تونس)
د. نايف العنزي (السعودية)	د. أحمد سالم ولد ابام (موريتانيا)
د. إدريس ولد الحاج (المغرب)	د. لؤي بدران (الإمارات العربية المتحدة)
د. بثينة الحامي (تونس)	د. عبد الصمد خويا (المغرب)
د. عزام أحمد المجمع (العراق)	

المستشارون الدوليون

د. حنان صالح حسين (إسبانيا)	د. لينغ لينغ لالو (الصين)
د. حسين أبو رياش (الولايات المتحدة الأمريكية)	

Editorial Team

Handling Editors

Amina Kharboua (Morocco)	Manal Khalif (Syria)
--------------------------	----------------------

Quality & Ethics

Shaimaa Abdelghafar (Egypt)	Majida Loghzel (Morocco)
-----------------------------	--------------------------

Language & Technical Editing

Nouari Benhanniche (Algeria)	Mohamed Saoudane (Morocco)
------------------------------	----------------------------

Outreach & Promotion

Ammar Sharaan

Editorial Board

El Hassane Herrag (Morocco)	Muhammed Shoeir (Turkey)
Hichem Bencherif (Algeria)	Noureddine Mhakkak (Morocco)
Abderrahim Hozal (Morocco)	Fatimah Al-Asadi (USA)
Chaimae Blilete (Morocco)	Mohammed Ouskourt (Algeria)
Mounir Saifi (Spain)	Mourad El Khatibi (Morocco)
Shafiqul Islam (India)	Houda El Ouafi (Morocco)
Ahsein H. A. Mahmoud (Libya)	Mogahed Abu Al-Fadl (Saudi Arabia)
Mohamed Elgharraf (Morocco)	Muhammed Aslam EK (India)
Younes Choua (Morocco)	Héla Oueslati (Tunisia)
Naif Alanazi (Saudi Arabia)	Ahmed Salem Ould Bah (Mauritania)
Driss Ouldelhaj (Morocco)	Loay Badran (UAE)
Bouthayna Hammi (Tunisia)	Abdessamad Khouya (Morocco)
Azzam Ahmed Al Mugammi (Iraq)	

International Advisory

Hanan Saleh Hussein (Spain)	Ling Ling Lao (China)
Hussein Abu-Rayyash (USA)	

محددات النشر

- يجب أن تندرج المقالات العلمية ضمن واحدة من المجالات التالية: علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علوم التربية، علم النفس، اللسانيات، العلوم السياسية، الجغرافيا البشرية، الدراسات القانونية، علوم الاعلام والتواصل، الاقتصاد والمجتمع، الدراسات الثقافية، الدين والمجتمع.
- تنشر المجلة المقالات باللغات الآتية: العربية والانجليزية والفرنسية.
- لا تقبل المجلة البحوث المنشورة سابقاً، أو التي هي قيد الدراسة للنشر في مجلة أخرى.
- يجب تحميل قالب المجلة المناسب ثم صب مقالك فيه مع احترام الضوابط الشكلية الموضحة داخل القالب.
- **القالب العربي**
- **القالب الإنجليزي**
- **القالب الفرنسي**
- تحت المجلة الباحثين على اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA).
- يُقَدَّمُ العمل في ملف وورد فقط، ويُرسَلُ إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: j.index@democraticac.de
- في حالة المقالات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية، لابد أن تتضمن المقالة ملخصاً باللغة الانجليزية في أعلى المقالة، وذلك حسب التنسيق الموضح في قالب المجلة.
- لا تفرض المجلة قيوداً صارمة على العدد الأقصى من الصفحات الذي لا يجب أن تتجاوزه المقالة، لكننا مع ذلك نوصي بشدة بكتابة المقالة بإيجاز دون إطناب وحشو.
- يجب أن يأتي هيكل المقالة البحثية على الشكل الآتي: العنوان + قائمة الباحثين المؤلفين وانتماءاتهم وعناوين إيميلاتهم + الكلمات المفتاحية + الملخص + مقدمة + إشكالية البحث (أو أسئلة البحث) + المنهجية (أو خطة البحث) + الاستنتاجات + خلاصة عامة + الملاحق (في حال وجودها) + قائمة الببليوغرافيا (مع ضرورة رومنة المراجع العربية في حال وجودها).
- يجب على المؤلفين أن يقدموا مقالات تتوافق مع الأنواع التي تنشرها المجلة، وفيما يلي إشارة إلى هذه الأنواع:
- مقالة بحثية: بحث أو دراسة محدداً بإشكالية أو أسئلة انطلاقاً، مع ضرورة الاعتماد على منهجية علمية رصينة في التحليل والمعالجة والتفسير.
- مراجعات لكتب أو لمقالات علمية (Review)
- نصوص مترجمة: مقاطع من كتب أو مقالات علمية أجنبية مُترجمة إلى اللغة العربية.
- بالنسبة للنصوص المترجمة: عند إرسال مقالة مترجمة لمقتطف من كتاب أو دراسة أجنبية، لابد من إرسال النصين الأصلي والمترجم معاً، وذلك حتى يُتاح للمُحكِّمين تقييم مدى أمانة الترجمة وسلامتها وجودتها.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS

- Scientific articles must fall under one of the following areas: Sociology, Anthropology, Educational Sciences, Psychology, Linguistics, Political Science, Human Geography, Legal Studies, Media and Communication Studies, Economy and Society, Cultural Studies, Religion and Society.
- The journal publishes articles in the following languages: Arabic, English, and French.
- The journal does not accept previously published research or research that is under consideration for publication in another journal.

- You must download the appropriate journal template and pour your article into it, while respecting the formatting guidelines provided within the template:
 - [The Arabic template for research studies](#)
 - [The English template for research studies](#)
 - [The French template for research studies](#)
- The journal encourages researchers to follow the conditions and standards listed in the American Psychological Association (APA) publishing guide.
- The work must be presented in a Word file only and sent to the journal's email: j.index@democraticac.de
- For articles published in both Arabic and French, the article must include an abstract in English at the top of the article, according to the format outlined in the journal template.
- The journal does not impose strict restrictions on the maximum number of pages that the article should not exceed, but we strongly recommend writing the article concisely without padding.
- For research articles, the structure of the article should be as follows: Title + List of Authors and their Affiliations and Emails + Keywords + Abstract + Introduction + Research Problem (or Research Questions) + Methodology + Conclusions + Appendices (if any) + Bibliography (with the Arabic Romanization).
- Authors must submit articles that correspond to the types of works published by the journal. These types are as follows:
 - **Research article:** Research or a study framed by a specific problem statement or guiding research questions, with the requirement of relying on a rigorous scientific methodology in analysis, treatment, and interpretation.
 - **Reviews of books or scientific articles.**
 - **Translated texts:** Excerpts from books or foreign scientific articles translated into Arabic.
- **Regarding translated texts:** When submitting a translated article based on an excerpt from a foreign book or study, both the original and translated texts must be submitted together, so that reviewers can assess the faithfulness, accuracy, and quality of the translation.

تفاصيل ومعلومات | Details and Information

j.index@democraticac.de	البريد الإلكتروني E-mail :
+212613934313	الهاتف Phone :
Germany: Berlin 10315	العنوان Address :
- الموقع الخاص بالمجلة - الصفحة الرسمية على المركز الديمقراطي العربي	الموقع الإلكتروني Web Site :



مواقع التواصل الاجتماعي:
Facebook Accounts

المجلة مفهرسة في قاعدة بيانات DOAJ

The journal is indexed in DOAJ



فهرسة المجلة:

Indexing





قائمة المحتويات | Contents

الصفحات	عنوان المقال	مؤلف/مؤلفوالمقال	
Page Range	Title	Author(s)	
10-34	مسؤولية الحماية بين الشرعية الإنسانية والتوظيف السياسي: دراسة تحليلية للحالة الليبية	فيصل براء المرعشي	01
35-61	الوطن: واقعا ومرتبجي ورؤية في كتابات المطران جورج خضر	شادي غسان الخوري	02
62-73	عوائق المعالجة الديداكتيكية للتمثيلات في درس الفلسفة	نور الدين ديناني	03
74-85	الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب: دراسة سوسيولوجية في فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي	ادريس الدعيفي	04
86-113	Credit Interest Rates, GDP Growth, and the Efficiency and Stability of Commercial Banks in Lebanon: A Conceptual Analysis of Macro-Financial Transmission under Sovereign Distress	Aghiad Mohamad Adnan Dandachi	05
114-141	Role of Women in Peace Building: Case of Lebanon	Walaa Harb	06

RESEARCH ARTICLE



The Responsibility to Protect: Between Humanitarian Legitimacy and Political Instrumentalization, An Analytical Study of the Libyan Case

Faisal Baraa Almarashi 

Sakarya University, Sakarya, Türkiye

ABSTRACT

This study examines the problematic relationship between the Responsibility to Protect (R2P) and the limits of its application in the Libyan case. It analyzes the gap between the United Nations mandate to protect civilians and the actual course of military implementation. The study proceeds from the premise that the problem lies not in the principle's moral or legal foundations, but in the deviations that may arise in practice, where action can extend beyond civilian protection to shaping the internal balance of power and restructuring the political landscape.

The study adopts an analytical approach by examining United Nations Security Council Resolutions S/RES/1970 and S/RES/1973, comparing their legal authorization with the actions carried out on the ground by NATO and its allies. It also employs a critical perspective, drawing on the Socratic distinction between truth and rhetoric, to unpack the relationship between humanitarian discourse and the political function of intervention. The study concludes that while the intervention in Libya was framed, both rhetorically and legally, as an effort to protect civilians, it did not remain confined to this objective in practice. It gradually evolved into support for one side of the conflict, contributing to the weakening and eventual collapse of the Libyan regime. The Libyan case therefore demonstrates that the Responsibility to Protect, despite its humanitarian foundation, remains vulnerable to political instrumentalization beyond its original purpose.

ARTICLE HISTORY

Received 11 January 2026

Accepted 3 May 2026

Published 7 May 2026

KEYWORDS

Responsibility to Protect,
Humanitarian Intervention,
Libyan Crisis, Security
Council

FIELDS OF STUDY

Political Science,
International Relations,
Public International Law,
Conflict and Crisis Studies

CONTACT: Faisal Baraa Almarashi  faisal.almarashi@ogr.sakarya.edu.tr  Political Science, Middle East Institute, Sakarya University, Sakarya, Türkiye.

Cite this article as: Almarashi, F. B. (2026). The Responsibility to Protect: Between Humanitarian Legitimacy and Political Instrumentalization, An Analytical Study of the Libyan Case. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 10-34.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

مسؤولية الحماية بين الشرعية الإنسانية والتوظيف السياسي: دراسة تحليلية للحالة الليبية

فيصل براء المرعشي ^{ID}

جامعة سكاريا، سكاريا، تركيا

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين مبدأ مسؤولية الحماية وحدود توظيفه العملي في الحالة الليبية من خلال اختبار الفجوة بين التفويض الأممي المعلن لحماية المدنيين وبين مسار التنفيذ العسكري الفعلي. وتنطلق من فرضية مفادها أنَّ الإشكال لا يكمن في البنية الأخلاقية أو القانونية المجردة للمبدأ، بل في الانزياح الذي قد يحدث عند تطبيقه عملياً، بحيث يتجاوز حماية السكان إلى التأثير في موازين الصراع الداخلي وإعادة تشكيل الواقع السياسي.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، عبر قراءة القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 الصادرين عن مجلس الأمن، ومقارنته ما أجازاه قانونياً بما نُفذ على الأرض من قبل حلف شمال الأطلسي وحلفائه. كما استعانت بمقاربة نقدية مستلهمة من التمييز السقراطي بين الحقيقة والخطابة، لتفكيك العلاقة بين الخطاب الإنساني والوظيفة السياسية للتدخل.

وتخلص الدراسة إلى أنَّ التدخل في ليبيا استند، من حيث الخطاب والتفويض إلى حماية المدنيين، لكنه لم يبقَ منحصراً في هذا الهدف عند مستوى الممارسة. فقد اتجه تدريجياً إلى دعم أحد أطراف النزاع، وإضعاف النظام الليبي، والمساهمة في إسقاطه. وبذلك، تكشف الحالة الليبية أنَّ مبدأ مسؤولية الحماية، رغم أساسه الإنساني، يظل قابلاً للتوظيف السياسي بما يتجاوز الغاية التي شُرِعَ من أجلها.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 11 يناير 2026

تاريخ القبول: 3 ماي 2026

تاريخ النشر: 7 ماس 2026

الكلمات المفتاحية

مسؤولية الحماية، التدخل الدولي
الإنساني، الأزمة الليبية، مجلس
الأمن

مباحث المقالة

العلوم السياسية، العلاقات
الدولية، القانون الدولي العام،
دراسات النزاعات والأزمات.

المؤلف المراسل: فيصل براء المرعشي ✉ faisal.almarashi@ogr.sakarya.edu.tr ^{ID} العلوم السياسية، معهد الشرق الأوسط، جامعة سكاريا، سكاريا، تركيا.

لاقتباس المقالة: المرعشي، فيصل براء. (2026). مسؤولية الحماية بين الشرعية الإنسانية والتوظيف السياسي: دراسة تحليلية للحالة الليبية. مجلة مؤش للدراسات الاستطلاعية، 8(22)، 10-34.

© 2026 المؤلف (ون). منشور من قبل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكيف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة، تصاعد الجدل في حقل القانون والعلوم السياسية حول حدود السيادة الوطنية وإمكانية إعادة تعريفها في ضوء التحولات التي شهدتها النظام الدولي. وقد اكتسب هذا الجدل زخماً أكبر مع بروز مبدأ مسؤولية الحماية 'The Responsibility to Protect'، الذي قُدِّم بوصفه تحولاً معيارياً ينقل مركز الثقل من حماية الدولة وسيادتها إلى حماية الإنسان وكرامته، لا سيما في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ومع إصدار تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول 'ICISS' عام 2001، بدأ مبدأ مسؤولية الحماية في اكتساب ملامحه المؤسسية الأولى، ثم سرعان ما تركز سياسياً في وثيقة القمة العالمية لعام 2005 التي أكدت أن مسؤولية حماية السكان تقع أولاً على عاتق الدولة نفسها، وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عندما تعجز الدولة عن الاضطلاع بهذا الواجب أو تمتنع عنه.

ومع ذلك، لم تؤدِّ هذا التطورات إلى حسم موضوع النقاش الدائر حول السيادة الوطنية ومسؤولية الحماية الإنسانية، بل زادت من تعقيدها. فقد بدأت الأدبيات السياسية والقانونية تتساءل عما إذا كان المجتمع الدولي أمام نقلة أخلاقية وقانونية فعلية في فهم السيادة، أم أمام إعادة صياغة أكثر قبولاً لفكرة التدخل الخارجي تحت لغة إنسانية ذات جاذبية معيارية. ومن هنا برز السؤال المتمثل فيما إذا كان مبدأ مسؤولية الحماية قد مثّل قيداً على استخدام القوة باسم الإنسان، أم وفر إطاراً خطابياً جديداً يمكن توظيفه لتبرير تدخلات تتجاوز حدود الحماية الإنسانية المعلنة؟ انطلاقاً من هذه الإشكالية، تطرح هذه الدراسة سؤالها المركزي على النحو الآتي: إلى أي مدى التزمت تطبيقات مبدأ مسؤولية الحماية بحدود حماية الإنسان دون أن تتحول إلى غطاء لتوسيع أهداف التدخل الدولي؟

تنبع أهمية هذا السؤال من أن الإشكال لا يكمن فقط في البنية الأخلاقية أو القانونية المجردة للمبدأ، بل في المسافة التي قد تنشأ بين التفويض الدولي كما يُصاغ في النصوص والقرارات الأممية، وبين التنفيذ الفعلي على الأرض. فالمشكلة، في كثير من الأحيان، لا تتعلق باللغة المعيارية التي تُقدّم بها الحماية، بل بما قد يرافقها من انزياح عملي نحو أهداف سياسية أو عسكرية أوسع، كإعادة تشكيل موازين القوى أو تغيير النظام السياسي أو خدمة مصالح خارجية لا تندرج ضمن الغاية الإنسانية الأصلية. فعلى سبيل المثال، أثارت بعض النقاشات الأكاديمية السابقة المتعلقة بحالة كوسوفو جدلاً مبكراً حول حدود الشرعية الدولية بعد تدخل الناتو عسكرياً تحت مبررات إنسانية وغياب تفويض صريح من مجلس الأمن (Francioni, 2000, p. 118). كما أثارت حالة التدخل الغربي في العراق عام 2003 جدلاً بشأن تبريرات التدخل ذات الطابع الإنساني أو الأخلاقي، ومدى تداخلها مع مسوغات أخرى محل نزاع قانوني وسياسي واسع (Simuziya, 2023, pp. 15-16). في حين أعادت الحالة الليبية طرح الإشكال نفسه من زاوية مغايرة، إذ لم يعد الجدل مقتصرًا على أصل التفويض، بل امتد إلى ما إذا كان التنفيذ العملي قد بقي ملتزماً بحدود حماية المدنيين أم انزاح نحو أهداف أوسع (Zifcak, 2012, pp. 7-).

وبناءً على ذلك، تنطلق هذه الدراسة من أن مشروعية التدخل تثير إشكالاً يتجاوز البعدين القانوني والأخلاقي، ليشمل بنية الخطاب الذي يبرره، وآليات اشتغال اللغة الإنسانية في بناء شرعيته السياسية. وفي هذا السياق تحديداً، تكتسب العودة إلى محاورة سقراط 'Socrates' مع جورجياس 'Gorgias' قيمة تحليلية خاصة، فهذه المحاورة لا تقف عند الخطابة

بوصفها فناً لغوياً وحسب، بل تطرح تمييزاً أعمق بين المعرفة القائمة على الحقيقة، والخطاب القادر على الإقناع من دون أن يركز بالضرورة إلى معرفة حقيقية بحقيقة الموضوع (أفلاطون، 1970، ص 35-46). ومن هذا المنظور، تفترض هذه الدراسة أنه على الرغم من أن مبدأ مسؤولية الحماية يمكن اعتباره خطاباً سياسياً وقانونياً ذو صفة أخلاقية تهدف إلى حماية الإنسان، إلا أنه في ذات الوقت يبقى قادراً على إضفاء بعض الصفات الأخلاقية على ممارسات قد تتجاوز حدود التفويض الأصلي. ولذلك، تركز هذه الدراسة على اختبار هذا المبدأ في المجال الذي تتقاطع فيه الدوافع الإنسانية مع الاستخدام السياسي، وتلتقي فيه الصياغة القانونية مع الممارسة العملية. وضمن هذا المسار، ينصرف هدف الدراسة إلى تتبع الفجوة التي قد تنشأ بين حدود التفويض الأممي وآليات تنفيذه على أرض الواقع.

ولتحقيق ذلك، تعتمد هذه المقالة منهجاً تحليلياً يقوم على قراءة القرارات الأممية ذات الصلة بالتدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية، ولا سيما قراري مجلس الأمن S/RES/1970 و S/RES/1973 لعام 2011، ثم مقارنة ما أُجيز قانونياً في إطار مسؤولية حماية المدنيين بما نُفذ فعلياً على الأرض في سياق العمليات العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي. وتختار الدراسة الحالة الليبية بوصفها الحالة التطبيقية الأبرز لاختبار مبدأ مسؤولية الحماية في صيغته المؤسسية المعاصرة، إذ مثلت أول تطبيق عملي واضح للمبدأ بعد إقراره عام 2005، وسط تفويض صريح من مجلس الأمن باستخدام القوة لحماية السكان المدنيين. وتنبع أهمية هذه الحالة من أنها تكشف، بدرجة عالية من الوضوح، طبيعة التوتر القائم بين الغاية الإنسانية المعلنة وحدود الممارسة العسكرية الفعلية، كما تتيح فحص ما إذا كان التدخل قد ظل ملتزماً بإطار الحماية الإنسانية، أم أنه انزاح تدريجياً نحو أهداف أوسع اتصلت بإعادة تشكيل موازين الصراع الداخلي.

1. إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول اختبار الفجوة بين البنية المعيارية لمبدأ مسؤولية الحماية وبين ممارسته الفعلية في الحالة الليبية. فعلى المستوى النظري، طُرِحَ هذا المبدأ بوصفه إطاراً أخلاقياً وقانونياً مُحدّثاً لمفهوم التدخل الدولي الإنساني، يهدف إلى حماية السكان من الفضائع الجماعية عندما تعجز الدولة عن أداء هذا الدور أو تمتنع عنه. غير أن تطبيقاته السابقة تحت مفهوم التدخل الدولي الإنساني، وكذلك تطبيقه الأخير في ليبيا تحت مبدأ مسؤولية الحماية، أثارت تساؤلات متزايدة بشأن حدود الالتزام الفعلي بمضمونه الإنساني، وعدم تجاوزها نحو أهداف أوسع اتصلت بالتأثير في موازين الصراع الداخلي وإعادة تشكيل البنية السياسية للدول.

ومن هنا تنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى التزم تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية بحدود حماية السكان المدنيين، من دون أن يتحول إلى غطاء لتوسيع أهداف التدخل الدولي؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما حدود التفويض الأممي الذي أقره مجلس الأمن في الحالة الليبية عام 2011؟
- هل بقي التنفيذ العملي للتدخل العسكري منسجماً مع حدود هذا التفويض؟
- ما طبيعة العلاقة بين الخطاب الإنساني المعلن للتدخل وبين النتائج السياسية والعسكرية التي ترتبت عليه على أرض الواقع؟

- إلى أي مدى كشفت الحالة الليبية عن قابلية مبدأ مسؤولية الحماية لأن يُوظف في اتجاهات تتجاوز الغاية الإنسانية التي شُرِعَ من أجلها؟

2. أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات نظرية وعملية متداخلة. فمن الناحية النظرية، تسهم هذه المقالة في مناقشة واحدة من أكثر القضايا إشكالاً في الفكر السياسي المعاصر والقانون الدولي، وهي العلاقة بين السيادة والتدخل، وبين الشرعية الإنسانية واستخدام القوة في إطار مبدأ مسؤولية الحماية. كما تتجلى أهميتها في سعيها إلى تجاوز القراءات التبسيطية التي تنظر إلى هذا المبدأ إما بوصفه إنجازاً أخلاقياً وقانونياً خالصاً، أو بوصفه مجرد أداة مصلحية لتبرير التدخلات الخارجية، وذلك من خلال مقارنة نقدية تختبره في ضوء التطبيق العملي في الحالة الليبية، لا في حدود بنيته النظرية المجردة فحسب.

أما من الناحية العملية، فتنبع أهمية الدراسة من تناولها للحالة الليبية بوصفها من أبرز الحالات التطبيقية التي شكّلت اختباراً حاسماً لمبدأ مسؤولية الحماية في صورته المؤسسية المعاصرة. فقد مثل التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 لحظة مفصلية في الجدل الدولي حول حدود الحماية الإنسانية ومشروعية استخدام القوة، ولا سيما في ظل وجود تفويض صريح من مجلس الأمن لحماية المدنيين. ومن خلال تحليل هذه الحالة، تتيح الدراسة فهماً أعمق للكيفية التي يمكن أن تتشكل بها الفجوة بين القرار الأممي كما يُصاغ قانونياً، وبين آليات تنفيذه الفعلية على الأرض، كما تساعد في الكشف عن طبيعة التوتر بين الاعتبارات الإنسانية المعلنة والنتائج السياسية والعسكرية التي أفرزها التدخل.

وتزداد أهمية هذا البحث أيضاً في كونه يوظف مدخلاً تحليلياً أقل تداولاً في دراسة هذا الموضوع، يتمثل في الاستفادة من البعد الفلسفي المستمد من محاوره سقراط مع جورجياس، بما يتيح تفكيك الخطاب الإنساني من زاوية العلاقة بين الحقيقة والإقناع، وبين المعيار الأخلاقي والوظيفة السياسية. ومن ثم، فإنّ هذه الدراسة لا تقتصر على تحليل قانوني أو سياسي مباشر للتدخل في ليبيا، بل تمتد إلى مساءلة البنية الخطابية التي أنتجت من خلالها شرعية هذا التدخل، والكيفية التي يمكن بها للغة الإنسانية أن تصبح أداة لتوسيع المعنى السياسي للتفويض الدولي.

3. أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: اختبار مدى الالتزام العملي بحدود مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية، من خلال تحليل مضمون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 لعام 2011، ومقارنته ما أُجيز قانونياً بما نُفذ فعلياً على الأرض في سياق التدخل العسكري.

ثانياً: الكشف عن مدى انسجام التدخل الدولي في ليبيا مع الغاية الإنسانية المعلنة المتمثلة في حماية المدنيين، أو انفتاحه على أهداف أوسع اتصلت بالتأثير في مسار الصراع الداخلي، وإعادة تشكيل التوازن السياسي، بما قد يتجاوز مقتضيات الحماية الإنسانية.

ثالثاً: تفكيك العلاقة بين الخطاب الإنساني والممارسة الجيوسياسية في الحالة الليبية، من خلال بيان الكيفية التي يمكن أن يتحول بها مبدأ مسؤولية الحماية من إطار معياري يهدف إلى حماية السكان إلى أداة قابلة لإعادة التوظيف السياسي في سياق التدخل الدولي.

4. فرضية البحث والمنهج المعتمد

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الإشكال في تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية لا يكمن في بنيته الأخلاقية أو القانونية المجردة، بقدر ما يكمن في المسافة التي قد تنشأ بين حدود التفويض الأممي المقرر لحماية المدنيين من جهة، ومسار التنفيذ العملي للتدخل العسكري من جهة أخرى. وبعبارة أكثر تحديداً، تفترض الدراسة أن التدخل الدولي في ليبيا، على الرغم من استناده إلى خطاب إنساني وغطاء قانوني صادر عن مجلس الأمن، لم يبق منحصر بالضرورة في حدود حماية السكان المدنيين، بل انفتح، في سياق ممارسته العملية على أهداف أوسع اتصلت بالتأثير في موازين الصراع الداخلي، وبإعادة تشكيل الواقع السياسي الليبي، بما يتجاوز الغاية الإنسانية المعلنة للتفويض.

وللتحقق من هذه الفرضية، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي، من خلال قراءة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة الليبية، ولا سيما القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 لعام 2011، وتحليل مضامينها القانونية والسياسية، ثم مقارنة ما أُجيز فيها من تدابير لحماية المدنيين بما نُفذ فعلياً على الأرض في سياق العمليات العسكرية. كما تستعين الدراسة بمقاربة نقدية تستفيد من التمييز السقراطي بين المعرفة والخطابة، بوصفه مدخلاً فكرياً يساعد في تفكيك العلاقة بين الخطاب الإنساني المعلن والوظيفة السياسية التي قد تنطوي عليها الممارسة الفعلية للتدخل. ومن خلال هذا التداخل بين التحليل القانوني والتفسير السياسي والتفكيك الخطابي، تسعى الدراسة إلى بيان ما إذا كانت الحالة الليبية تمثل تطبيقاً منضبطاً لمقتضيات الحماية الإنسانية، أم تكشف عن انزياح تدريجي من حماية الإنسان إلى توظيف مبدأ مسؤولية الحماية ضمن حسابات القوة والمصلحة.

أولاً: مبدأ مسؤولية الحماية بين الغاية الإنسانية وإشكال التوظيف السياسي

لم يظهر مبدأ مسؤولية الحماية بوصفه مفهوماً منفصلاً عن التطورات التاريخية والفكرية التي شهدتها النظام الدولي، بل جاء نتيجة مسار طويل من الجدل حول حدود السيادة ومشروعية التدخل الخارجي لغايات إنسانية. فمنذ ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة بعد معاهدة ويستفاليا 'Westphalia' عام 1648، استقر التصور القانوني والسياسي لمفهوم السيادة على أن يكون لكل دولة سلطة عليا داخل إقليمها، وأن لا يجوز لأي طرف خارجي التدخل في شؤونها الداخلية، إلا في حالة وجود انتهاك صريح للمعاهدة، أو في حالات الدفاع عن النفس (Oslander, 2001, p. 206).

وعلى الرغم من أن مفهوم السيادة المطلقة هذا قد شكّل أهم أحد المرتكزات الأساسية للنظام الدولي في ذلك الوقت، إلا أن الحالات التاريخية تكشف أن هذا المبدأ لم يكن مطبقاً بصورة كاملة، إذ استمرت الدول الكبرى في التدخل بشؤون الدول الأخرى عبر استخدام الذرائع الإنسانية كلما اقتضت مصالحها السياسية أو الاستراتيجية ذلك (Kabbara, 2015, p. 14). وقد رصد باحثون من كلية ويتون 'Wheaton College' في هذا الشأن، امتدادات ارتبط بها مفهوم التدخل الدولي

الإنساني بمفهوم الدولة الحديثة الذي تلى معاهدة ويستفاليا، كان أبرزها تدخل بريطانيا وروسيا وفرنسا في حرب الاستقلال اليونانية عام 1821 لمساعدة اليونانيين على نيل استقلالهم عن الإمبراطورية العثمانية (Heraclides & Dialla, 2015, p. 105). وكذلك التدخل الفرنسي في بلاد الشام عام 1860 بحجة حماية الموارنة المسيحيين من زعماء الدروز في لبنان. مؤكداً على أنَّ البعد الإنساني الذي استخدم لإضفاء الشرعية على التدخلات آنذاك، لم يكن منفصلاً تماماً عن توازنات القوة ومصالح الدول، بل كان متداخلاً معها (Pogany, 1986, pp. 182-186).

ومع استقرار النظام الدولي بعد حربين عالميتين وقيام الأمم المتحدة عام 1945، أعاد ميثاق الأمم في ديباجته التأكيد على مبدأ المساواة في السيادة، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي الدول أو استقلالها السياسي، لكنه أبقى في الوقت نفسه على صلاحيات مجلس الأمن في اتخاذ تدابير جماعية بموجب الفصل السابع عند وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين (United Nations, 1945, Arts. 2(1), 2(4), ch. VII). وبهذا المعنى، لم يُنهِ ميثاق الأمم المتحدة التوتر بين مبدئي السيادة والتدخل، بل أعاد صياغتهما ضمن منظومة مؤسسية جعلت مشروعية التدخل مرتبطة بإرادة مجلس الأمن والاعتبارات المتصلة بحفظ السلم الدولي.

ومع نهاية الحرب الباردة، اكتسب هذا الجدل أهمية متزايدة في ظل تصاعد الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المدنيين. فقد كشفت أزمات تلك المرحلة عن قصور الفهم التقليدي للسيادة عن استيعاب ظاهرة الفضاء الجماعية واسعة النطاق. وفي هذا الإطار، برز الخطاب الإنساني بوصفه أحد المداخل الرئيسة لتبرير أنماط متعددة من التدخل الخارجي، إذ شهدت تسعينيات القرن العشرين ما يقارب أحد عشر تدخلاً دولياً قُدمت لها مبررات إنسانية، من بينها: تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 'ECOWAS' في ليبيريا عام 1990 لإعادة فرض القانون والنظام، والتدخل الأمريكي البريطاني الفرنسي في شمال العراق عام 1991 لإنشاء مناطق آمنة وفرض حظر جوي لحماية آلاف الأكراد المعرضين للخطر، والتدخل الذي قاده الولايات المتحدة في الصومال عام 1992 لفتح ممرات إنسانية، والتدخل الذي قاده الولايات المتحدة في هايتي عام 1994 لإعادة الرئيس المنتخب ديمقراطياً جان برتران أريستيد 'Jean-Bertrand Aristide' إلى السلطة، وقصف حلف شمال الأطلسي 'NATO' مواقع صرب البوسنة عام 1995 في سياق إنهاء الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وتدخل 'ECOWAS' في سيراليون عام 1997 لاستعادة السلام والاستقرار، وتدخل 'NATO' في كوسوفو عام 1999 لحماية ألبان كوسوفو من التطهير العرقي، والتدخل الذي قاده أستراليا في تيمور الشرقية عام 1999 عقب أعمال العنف الواسعة، إضافة إلى عمليات الأمم المتحدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1999، ثم تدخل المملكة المتحدة في سيراليون عام 2000 لدعم بعثة الأمم المتحدة بعد تعثرها (Almarashi, 2020, pp. 3-4).

وفي ظل هذا التوسع في ممارسة التدخلات الدولية تحت مسميات إنسانية، برزت الحاجة إلى ضبط مفهوم التدخل الدولي الإنساني من الناحية المفاهيمية. فقد أسهمت كثرة التدخلات التي جرى تبريرها باعتبارات إنسانية في إثارة نقاش واسع داخل الأدبيات السياسية والقانونية حول ماهية هذا المفهوم وحدوده وأدواته وشروط مشروعيته. الأمر الذي دفع عدداً من الباحثين إلى تقديم تعريفات متعددة له، عكست تبايناً في فهم طبيعته ونطاقه وأبعاده القانونية والسياسية. وفي هذا السياق، يبرز تعريف ج. ل. هولزغريف 'J. L. Holzgrefe' للتدخل الدولي الإنساني على أنه: "التهديد باستخدام القوة

أو استخدامها عبر حدود الدولة من قبل دولة أو مجموعة دول بهدف منع أو إنهاء انتهاكات واسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية لأفراد من غير مواطنيها، دون إذن الدولة التي تُطبّق القوة داخل أراضيها" (Holzgrefe & Keohane, 1 p, 2003). ويكشف هذا التعريف عن تركيز واضح على عنصر القوة بوصفه الأداة المركزية للتدخل، وعلى جسيمة الانتهاكات الإنسانية بوصفها المبرر الرئيس له.

في حين يُقدم آدم روبرتس 'Adam Roberts' تعريفاً أكثر ارتباطاً بالطابع العسكري والقسري للتدخل، إذ يصف التدخل الدولي الإنساني بأنه "فعل قسري تقوم به الدول يتضمن استخدام القوة المسلحة في دولة أخرى من دون موافقة حكومتها. سواء أكان ذلك بإذن من مجلس الأمن أو بدونه، وذلك بغرض منع انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني أو وضع حد لها". ويكتسب هذا التعريف أهمية خاصة لأنه لا يكتفي بإبراز الغاية الإنسانية المعلنة، بل يربط المفهوم أيضاً بإشكالية المشروعية الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بمسألة تفويض مجلس الأمن (Roberts, 5 p, 2000).

أما توني بريمز كنودسن 'Tonny Brems Knudsen'، فيطرح تعريفاً أوسع نسبياً من حيث الصياغة المفاهيمية، إذ يرى أن التدخل الإنساني "تدخل ديكتاتوري أو قسري في مجال اختصاص دولة ذات سيادة، يكون مدفوعاً أو مبرراً باعتبارات إنسانية" (Knudsen, 146 p, 1996). وعلى الرغم من أهمية هذا التعريف في إبراز الطبيعة القسرية للتدخل، إلا أنه يظل أقل دقة من تعريفي هولزغريف وروبرتس السابقين، وذلك لأنه لا يحدد بوضوح نوع الوسائل المستخدمة، ولا يضع حدوداً فاصلة بين التدخل العسكري وغيره من صور الضغط أو الإكراه الخارجي (Kardaş, 26-27 pp, 2003).

ويرى بهيكو باريك 'Bhikhu Parekh'، أن التدخل الدولي الإنساني يجب أن يأخذ بعداً أكثر اتساعاً إذ يعرفه بأنه "تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف إنهاء المعاناة الجسدية الناجمة عن تفكك الدولة أو إساءة استخدامها الجسيمة للسلطة، والمساعدة في تهيئة الظروف التي يمكن أن تنشأ فيها بنية قابلة للحياة للسلطة المدنية" (Parekh, 53 p, 1997). ويعكس هذا التعريف تصوراً أكثر توسعاً للمفهوم، لأنه لا يقتصر على وقف الانتهاكات المباشرة، بل يمتد إلى الإسهام في إعادة بناء الشروط السياسية والمؤسسية داخل الدولة المعنية.

تكشف هذه التعريفات عن حد أدنى مشترك يتمثل في ثلاثة عناصر رئيسة تخص التدخل الدولي الإنساني يمكن شملها بـ: وجود فاعل خارجي يتجاوز حدود الدولة المستهدفة، ووجود معاناة إنسانية جسيمة أو انتهاكات واسعة النطاق تُقدّم بوصفها مبرراً للتدخل، فضلاً عن حضور عنصر قسري، ظاهر أو مضمّر، في الفعل التدخل. ومع ذلك، يمكن القول أن هذا الاتفاق لا يحجب وجود تباينات مهمة تتصل بطبيعة الأداة المستخدمة، وحدود الغاية الإنسانية، ومدى اشتراط المشروعية الدولية، إلى جانب الاختلاف بشأن ما إذا كان التدخل يقتصر على وقف الانتهاكات واسعة النطاق، أم يمتد إلى الإسهام في إعادة بناء النظام السياسي الداخلي للدولة المستهدفة. ومن ثم، فإن تعدد هذه التعريفات لا يعكس مجرد تنوع اصطلاحي، بل يكشف عن خلاف أعمق يتصل بطبيعة التدخل الإنساني ذاته، وبالحد الفاصل بين الضرورة الإنسانية من جهة، واحتمالات التوظيف السياسي والاستراتيجي لهذا المفهوم من جهة أخرى.

ومع اتساع الجدل الأدبي المستمر في توصيف التدخل الدولي الإنساني، عبّرت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني لم يعد مفهوماً قادراً على توفير إطار قانوني وأخلاقي مستقر للتعامل مع الجرائم

ضد الإنسانية من خلال تفسيره عبر إطار "الحق في التدخل"، وأنه من الأنسب الانتقال إلى مقارنة جديدة تقوم على "مسؤولية الحماية". ولهذا أعلن تقرير اللجنة لعام 2001 بوضوح: "نحن نفضل ألا نتحدث عن حق في التدخل، بل عن مسؤولية الحماية". وقد مثلت هذه الصياغة تحولاً مفاهيمياً أساسياً، لأنها نقلت النقاش من فكرة امتياز الدولة المتدخلة إلى فكرة مسؤولية المجتمع الدولي على التدخل عندما تعجز الدول أو تمتنع عن أداء واجبها تجاه شعبيها (ICISS, 2001, p. 11).

وبناء على ذلك، أعاد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول لعام 2001 تعريف نقطة التحول الأبرز في بلورة مبدأ مسؤولية الحماية من خلال تفسيره للسيادة بوصفها مسؤولية، لا مجرد حصانة من التدخل الخارجي. كما عمل على بناء تصور متدرج للحماية يبدأ بالوقاية والمساعدة، ولا يجعل اللجوء إلى القوة إلا خياراً أخيراً تحكمه شروط صارمة (ICISS, 2001, p. 13). ثم كرّس هذا التحول سياسياً في وثيقة القمة العالمية لعام 2005، التي أقرت بأن لكل دولة مسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتنطير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وأن المجتمع الدولي من خلال أجهزة الأمم المتحدة، يتحمل مسؤولية استخدام الوسائل السلمية المناسبة لمساعدة الدول على الوفاء بهذا الالتزام، وأنه قد يلجأ إلى عمل جماعي من خلال مجلس الأمن، وفقاً لأحكام الميثاق، عندما تفشل الوسائل السلمية وتعجز السلطات الوطنية بوضوح عن حماية سكانها (United Nations General Assembly, 2005, paras. 138-139).

ومع ذلك، لم تستطع جميع هذه التطورات الخاصة بتفسير التدخل الدولي الإنساني أن تنه الإشكال النظري المتصل بحدود إنسانيته ومشروعيته، بل أعادت طرحها في كل مرة بصيغ قانونية جديدة. فإذا كان مبدأ مسؤولية الحماية قد ظهر في الأصل بوصفه محاولة لتقييد منطق التدخل الإنساني وإخضاعه لإطار معياري وقانوني أكثر انضباطاً، إلا أن تطبيقاته العملية ظلت تثير تساؤلاً جوهرياً حول مدى بقاءه ملتزماً بغاية حماية السكان وعدم انفتاحه على توظيف القوة لتحقيق أهداف تتجاوز المبررات الإنسانية المعلنة (Cater & Malone, 2016, p. 192). ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة هذا التطورات بوصفها تميزاً واضحاً بين الخطاب المؤسس على معرفة حقيقية بالعدل والخير، والخطاب القادر على الإقناع من دون أن يستند بالضرورة إلى الحقيقة ذاتها. فالانتقال من مفهوم التدخل الإنساني إلى مبدأ مسؤولية الحماية لا يبدو وكأنه انتقالاً قد ألغى إشكال التبرير الأخلاقي لاستخدام القوة بقدر ما مثل إعادة صياغته ضمن لغة معيارية أكثر قبولاً في الوعي القانوني والسياسي المعاصر. وبدلاً من مناقشة فكرة مشروعية التدخل ومدى تحوله لغايات تحقيق الأهداف التي تتجاوز المبررات الإنسانية، جرى إسناده إلى واجب الحماية ومسؤولية المجتمع الدولي، وهو تحول منح الخطاب الإنساني قوة تبريرية أكبر، من دون أن يضمن بالضرورة انضباط الممارسة الفعلية دائماً بحدود الغاية الإنسانية.

وعلى هذا الأساس، بات من الممكن القول أن الإشكال لا يكمن في البنية المعيارية المجردة لمبدأ مسؤولية الحماية بقدر ما يكمن في المسافة التي قد تنشأ بين منطق القانوني والأخلاقي من جهة، وكيفية تفعيله السياسي والعسكري من جهة أخرى. فالمسألة، في جوهرها، ليست مسألة نصوص فقط، بل مسألة علاقة بين خطاب يُنتج الشرعية، وممارسة قد تنحرف عن الحدود التي يعلنها ذلك الخطاب. ومن ثم، فإن اختبار القيمة التفسيرية الحقيقية لهذا المبدأ لا يتحقق عند مستوى بنائه النظري وحده، بل عند مستوى تطبيقه العملي في حالات الدراسة، حيث تظهر بوضوح حدود الاتساق أو التباعد بين مقتضيات الحماية الإنسانية وبين مسارات التنفيذ الفعلي على الأرض.

ثانياً: التدخل الدولي الإنساني في الحالة الليبية

حظيت الأزمة الليبية في عام 2011 باهتمام واسع من قبل الأدبيات السياسية والقانونية، إذ تمثلت في أنها أول وأبرز الحالات التي فُعل فيها التدخل الدولي العسكري تحت مظلة حماية المدنيين بعد إقرار مبدأ مسؤولية الحماية. ومع أول اختبار واقعي لمبدأ مسؤولية الحماية، انقسمت الأدبيات ذات الصلة إلى اتجاهين رئيسيين. إذ تمثل الاتجاه الأول في الدراسات التي قاربت الأزمة الليبية من زاوية مؤسسية أممية، وركزت على آليات صنع القرار داخل الأمم المتحدة، وطبيعة التفاعلات التي أسهمت في دعم قرار التدخل أو عرقلته. وتبرز دراسة مارتين بيندر (Binder, 2016) في هذا الصدد مثلاً واضحاً على هذا الاتجاه، إذ انصرف إلى تحليل كيفية استجابة الأمم المتحدة للأزمة الليبية، انطلاقاً من تطورات عام 2011 وبالتركيز على شروط الدعم الدولي للتدخل وحدود فعالية المنظمة في إدارة الأزمة.

أما الاتجاه الثاني، فقد تناول التدخل الدولي في ليبيا من منظور قانوني ومعيارى، مركزاً على مدى اتساق هذا التدخل مع قواعد الشرعية الدولية ومتطلبات مبدأ مسؤولية الحماية. وفي هذا السياق، تندرج دراسة آلان ج. كوبرمان (Kuperman, 2013)، التي ناقشت طبيعة المبررات التي استند إليها التدخل وحدود مشروعيتها، كما تبرز كذلك دراسة باتريك سي. آر. تيري (Terry, 2011) بوصفها من الدراسات المهمة التي انشغلت بفحص التدخل من زاوية قانونية، مع التركيز على مدى التزامه بالشروط التي يفرضها مبدأ مسؤولية الحماية في صيغته المعاصرة. ويكشف هذا الاتجاه عن اهتمام واضح بحدود التفويض الأممي، وبمسألة ما إذا كان استخدام القوة قد ظل منضبطاً بالإطار الذي أُجيز في ظله. ومع ذلك، لم يقدم أي من الاتجاهين تفسيراً مكتملاً للحالة الليبية. فالاتجاه المؤسسي، كما يظهر في دراسة بيندر، ينطلق أساساً من لحظة انفجار الأزمة عام 2011 وآليات التفاعل الأممي معها، من دون أن يمنح الخلفية الدولية الأوسع للأزمة ما تستحقه من عناية تحليلية. أما الاتجاه القانوني، كما يتجلى في أعمال كوبرمان وتيري، فإنه ينشغل أساساً بالسؤال القانوني المباشر، من دون أن يتوسع بالقدر الكافي في تحليل أثر موازين القوى الغربية، ولا سيما الأوروبية، في تشكيل القرار الدولي وتوجيه مسار التدخل. ومن ثم، فإن فهم التدخل الإنساني الدولي في الحالة الليبية لا يكتمل بالاكتفاء بتحليل آليات الأمم المتحدة، أو بقصر الدراسة على حدود المشروعية القانونية، بل يستدعي مقارنة أوسع تربط بين الخلفية الدولية للأزمة، والخطاب الإنساني الذي بُرّر به التدخل، والبنية السياسية والاستراتيجية التي أسهمت في صياغة أهدافه ونتائجه على أرض الواقع.

5. لمحة عامة عن الأزمة الليبية

على الرغم من أن أغلب الدراسات ذات الصلة تُرجع فهم الأزمة الليبية التي انفجرت عام 2011 إلى كونها نتيجة مباشرة للاحتجاجات التي رافقت موجة الربيع العربي، إلا أن هذه الدراسة تنطلق من أن تحليل هذه الأزمة يقتضي ردها إلى سياق أوسع تشكّل عبر عقود من التوتر بين النظام الليبي والقوى الغربية من جهة، والتراكمات الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة أخرى. فالأزمات بوجه عام، لا تنشأ بوصفها أحداثاً طارئة أو معزولة، بل تمثل حصيلة تفاعل طويل بين اعتبارات دولية ضاغطة وبنية داخلية متأزمة. ومن ثم، فإن لحظة الانفجار في فبراير/شباط 2011 لم تكن نقطة بداية مستقلة بقدر ما كانت تعبيراً عن مسار سابق وممتد.

وفي هذا السياق، يمكن ربط الأزمة الليبية بجملة من السياسات التي أثارت قلقاً متزايداً على المستوى الدولي منذ السنوات الأولى لحكم معمر القذافي، ولا سيما ما تعلق منها بسعي النظام إلى امتلاك قدرات تسليحية غير تقليدية، شملت الأسلحة الكيميائية والنووية. فعلى الرغم من توقيع ليبيا على معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية وتصديقها عليها، إلا أن معمر القذافي سعى في عامه الأول في السلطة، إلى الحصول على سلاح نووي مباشر من الصين (Jentleson & Whytock, 2005, p. 56). ومع رفض طلبه، حاول لاحقاً إقامة تواصل مع باكستان عام 1977، ومع الهند عام 1979 دون أن يحقق النتيجة المرجوة. وإزاء ذلك، اتجهت ليبيا إلى تطوير برنامج نووي محلي بالاعتماد على معدات وتقنيات رئيسة من الاتحاد السوفيتي، شمل بناء مفاعل أبحاث بقدرة عشرة ميغاواط في تاجوراء، واستيراد أكثر من ألفي طن من مركبات خام اليورانيوم، فضلاً عن العمل على تطوير قدرات ذات طابع بيولوجي (Almarashi, 2020, p. 30).

أفضت المخاوف من توجهات السياسة الخارجية الليبية إلى إدراج ليبيا تدريجياً ضمن دوائر الاستهداف والاحتواء في السياسة الغربية، ولا سيما الأمريكية. ففي عام 1973، فرضت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون 'Richard Nixon' قيوداً على مبيعات الأسلحة إلى ليبيا، ثم تعزز هذا المسار بفرض عقوبات اقتصادية عليها بعد تصنيفها دولة راعية للإرهاب خلال إدارة جيمي كارتر 'Jimmy Carter'. وبعد ذلك، شهدت مرحلة الثمانينيات مزيداً من التصعيد، إذ فرضت إدارة رونالد ريغان 'Ronald Reagan' عام 1982، حظراً على واردات النفط الخام الليبي، قبل أن يتوسع هذا الحظر عام 1985 ليشمل المنتجات البترولية المكررة. ولم يقتصر الضغط الأمريكي على الأدوات الاقتصادية، بل امتد إلى استعراضات عسكرية متكررة في خليج سرت، انتهت إلى عمليات قصف واسعة استهدفت منشآت عسكرية ليبية. وبلغ هذا التصعيد ذروته في 15 أبريل/نيسان 1986، عندما شنت الولايات المتحدة غارات جوية على ليبيا بعد اتهام نظام القذافي بالمسؤولية عن تفجير ملهى لا بيل 'La Belle' الليلي في برلين في 5 أبريل/نيسان من العام نفسه، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، بينهم جنديان أمريكيان، وإصابة أكثر من مئتي شخص، من بينهم أكثر من سبعين أمريكياً (Jentleson & Whytock, 2005, pp. 57-58).

لا تكتسب هذه الغارات الأمريكية على ليبيا أهميتها من البعد العسكري المباشر وحسب، إذ تكشف دلالتها السياسية أيضاً عن انتقال العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة من مستوى الردع والضغط التدريجي إلى مستوى أكثر مباشرة في استهداف رأس النظام نفسه. فقد أفيد بأن القذافي أصيب في هذه الغارات، كما ذكر أن إحدى بناته قُتلت خلالها، وهو ما أضفى على الحدث طابعاً بالغ الحساسية في ذاكرة النظام الليبي. وعلى الرغم من أن الهدف الأمريكي المعلن كان دفع طرابلس إلى تغيير سلوكها السياسي، إلا أن استهداف منزل القذافي كشف أن منطق الاحتواء لم يعد منفصلاً تماماً عن منطق إضعاف النظام ذاته (Erlanger, 2001).

ومع الانتقال إلى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من العزلة الدولية، وهذه المرة في ظل اتهامها بالضلوع في عمليتي تفجير ذواتي صدى دولي واسع، هما تفجير الطائرة الأمريكية 'Pan Am Flight 103' فوق لوكربي في 21 ديسمبر/كانون الأول 1988، وتفجير طائرة الخطوط الجوية الفرنسية 'UTA Flight 772' فوق النيجر في 19 سبتمبر/أيلول 1989. وقد ترتب على ذلك أنه في عام 1991 وجهت هيئة محلفين كبرى في الولايات المتحدة اتهامات إلى الأمين خليفة فحيمة، المدير السابق للخطوط الجوية العربية الليبية في مالطا، وعبد الباسط علي المقرحي، وهو ضابط مخبرات

ليبي رفيع المستوى. وفي هذا السياق، سعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بدعم من فرنسا، إلى ممارسة ضغوط سياسية وقانونية على ليبيا في إطار اتهام المواطنين الليبيين بالتورط في هاتين العمليتين، وتحركت هذه الدول عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفرض عقوبات على ليبيا (Zoubir, 2002, p. 35).

وفي هذا الإطار، أصدر مجلس الأمن القرارين S/RES/731 و S/RES/748 في يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 1992، مطالباً ليبيا بتسليم المشتبه بهم، والتعاون مع فرق التحقيق في حادث الطائرتين، وتقديم تعويضات لأسر الضحايا، ووقف جميع أشكال الدعم للإرهاب (United Nations Security Council, 1992). ثم تعزز هذا المسار بصدور القرار S/RES/883 في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1993، الذي فرض عقوبات إضافية بسبب عدم امتثال ليبيا لقرارات مجلس الأمن، وشملت هذه العقوبات حظر السفر الجوي، وتقييد بيع قطع غيار صناعة النفط، وفرض حظر على توريد الأسلحة، وتجميد الأموال والموارد المالية الخاضعة لسيطرة الحكومة الليبية، فضلاً عن تقليص التمثيل الدبلوماسي (United Nations Security Council, 1993). وبذلك، انتقلت ليبيا من كونها محل قلق سياسي وأمني إلى كونها هدفاً لعقوبات دولية مؤسسية، وهو ما رسّخ اندراجها في بنية ممتدة من العزل الدولي.

وعلى الرغم من تصاعد الطابع المؤسسي للعقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، إلا أن هذا المسار لم يكن يعكس إجماعاً غريباً كاملاً. إذ فشلت الولايات المتحدة في إقناع حلفائها الأوروبيين بتوسيع نطاق العقوبات ليشمل شراء النفط الليبي، وتمسك الأوروبيون، ولا سيما فرنسا وإيطاليا، باعتباراتهم الاقتصادية وباعتمادهم النسبي على النفط الليبي. وعلى الرغم من ضوء محدودة فعالية العقوبات الدولية، نتيجة تباين المواقف الغربية وخضوعها لاعتبارات المصلحة، إلا أن أثرها التراكمي مقترناً بانخفاض أسعار النفط، ترك انعكاسات عميقة على الداخل الليبي. فقد أدى ذلك إلى تراجع ملحوظ في الاستثمارات وقطاع النفط، كما ألحق ضرراً بالملكاسب الاجتماعية التي حققتها ليبيا في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والمساواة الاقتصادية (Zoubir, 2002, p. 35). ومع مرور الوقت، لم تعد آثار الضغوط الخارجية محصورة في المجال الاقتصادي، بل أخذت تتفاعل مع اختلالات البنية الداخلية نفسها، بما في ذلك تنامي السخط الشعبي، وصعود المعارضة الإسلامية، وتزايد النزعة الأمنية للنظام في تعامله مع خصومه. ومن ثم، فإن التوتر الخارجي لم يبق منفصلاً عن الأزمة الداخلية، بل أسهم بصورة غير مباشرة في تعميق شروطها.

وفي هذا السياق الداخلي المتوتر، برزت مجزرة سجن أبو سليم عام 1996 بوصفها محطة مفصلية في تراكم الاحتقان الشعبي ضد النظام، إذ قُتل أكثر من 1200 سجين على خلفية احتجاجهم على أوضاعهم المعيشية داخل السجن. ولم يكن أثر هذه المجزرة مقتصرًا على حجمها المأساوي فحسب، بل امتد إلى ما أحدثته من تحول عميق في الذاكرة السياسية والاجتماعية داخل ليبيا، إذ غدت رمزاً مركزياً لانتهاكات السلطة، ومصدراً دائماً لإعادة إنتاج المطالبة بالمحاسبة والعدالة. وفي هذا الإطار، تشكلت في بنغازي روابط غير رسمية لعائلات القتلى والمغييبين قسرياً، وكان من بين من تولّى تمثيلهم قانونياً محامي حقوق الإنسان فتحي تربل، الذي اضطلع بدور مهم في الدفاع عن عائلات ضحايا الاختفاء القسري المرتبطين بأحداث عام 1996 (Human Rights Watch, 2003). وبهذا المعنى، فإن احتجاجات عام 2011 لم تكن منفصلة عن ذاكرة القمع السابقة بل استندت جزئياً إلى مظالم متراكمة ظلّت كامنة إلى أن وجدت لحظة الانفجار المناسبة.

وفي ظل هذا الإرث الداخلي المثقل بالمظالم، ومع اندلاع الثورات والاضطرابات في عدد من الدول العربية، ولا سيما في تونس ومصر، دخلت ليبيا بدورها مرحلة جديدة من التوتر السياسي. ففي 15 فبراير/شباط 2011، أثار اعتقال المحامي فتحي تربل احتجاجات شعبية أمام مقر الشرطة في بنغازي، وسرعان ما تحولت إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، قبل أن يمتد العنف إلى مناطق أخرى من البلاد (Terry, 2015, p. 164). لم يكن هذا الحدث سوى الشرارة المباشرة لتفجر وضع كانت شروطه التراكمية قد نضجت بالفعل. ولذلك، تصاعدت الاحتجاجات سريعاً، وخرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع بنغازي خلال أيام قليلة مطالبين بإسقاط النظام. كما تشير منظمة هيومن رايتس ووتش 'Human Rights Watch' إلى أن الدعوة إلى احتجاجات 17 فبراير/شباط، التي عُرفت بيوم الغضب، كانت قد جرى التمهيد لها مسبقاً من قبل مجموعات معارضة، حتى قبل حادثة اعتقال المحامي فتحي تربل، الأمر الذي يدل على أن الحراك لم يكن وليد لحظة عفوية خالصة، بل كان أيضاً ثمرة استعدادات معارضة سابقة (Human Rights Watch, 2011).

وفي سياق هذا التصاعد السريع للاحتجاجات، اكتسب يوم 17 فبراير/شباط دلالة رمزية إضافية، إذ ارتبط بذكرى الاشتباكات التي وقعت في بنغازي عامي 2006 و2007 بين قوات الأمن الليبية ومتظاهرين هاجموا القنصلية الإيطالية احتجاجاً على الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية المسيئة للنبي محمد التي نُشرت في أوروبا (Amnesty International, 2011, p. 14). وقد أسهم هذا البعد الرمزي في تعبئة المتظاهرين ومنح الحراك بعداً تاريخياً يتجاوز لحظته الآنية. غير أن هذا الزخم الاحتجاجي ما لبث أن انزلق إلى طور أكثر عنفاً، إذ يشير كوبرمان إلى أن المتظاهرين قاموا في 20 فبراير/شباط، بطرد أنصار القذافي من الساحات، وإحراق مقر جهاز الأمن الداخلي، ومهاجمة قواعد الشرطة والجيش والاستيلاء على أسلحتهم، بما أسهم في تسريع انتقال الأزمة من طور الاحتجاج المدني إلى طور الصدام المسلح (Kuperman, 2013, p. 109). وعند هذه النقطة تحديداً، بدأت الأزمة الليبية تفقد طابعها المحلي المحدود وتتحول تدريجياً إلى نزاع مفتوح ذي أبعاد أمنية وسياسية وإنسانية متشابكة.

وقد تعزز هذا التحول مع الخطاب الذي ألقاه معمر القذافي في 22 فبراير/شباط 2011، والذي مثل علامة فارقة في مسار الأزمة. ففي هذا الخطاب، ميّز القذافي بين من اعتبرهم شباباً تأثروا بما جرى في تونس ومصر، وبين من وصفهم بأنهم "جرذان" و"إرهابيون" يتلقون دعماً من جهات أجنبية ويسعون إلى جر البلاد إلى صراع مسلح. كما دعا أنصاره إلى التحرك لتطهير المناطق من خصومه، مستخدماً لغة تصعيدية حادة عكست انتقال السلطة من محاولة احتواء الاحتجاجات إلى تبني خطاب تعبوي مفتوح على الحسم العنيف (Al Jazeera, 2011). ومن ثم، فإن هذا الخطاب لم يكن مجرد توصيف سياسي للأحداث، بل كان مؤشراً على أن السلطة اختارت التعامل مع الحراك باعتباره تهديداً وجودياً يستدعي المواجهة الشاملة، وهو ما عجل في نقل الأزمة إلى مرحلة جديدة أكثر قابلية للتدويل.

وعليه، فإن الأزمة الليبية لم تنشأ من فراغ، ولم تكن مجرد نتيجة آنية لاحتجاجات فبراير/شباط 2011 وحسب، بل كانت حصيلة تفاعل طويل بين إرث من التوتر الدولي والعقوبات والالتزامات الأمنية من جهة، وتراكم داخلي من القمع والاحتقان الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى. ومن هذا المنظور، فإن سرعة تحول الاحتجاجات إلى أزمة وطنية مفتوحة، ثم إلى موضوع للتدويل والتدخل الدولي تحت مبررات إنسانية، لا يمكن فهمها إلا بوصفها نتيجة لمسار سابق تداخلت فيه

الضغوط الخارجية مع هشاشة الداخل الليبي، وهو ما هباً الأفضية لانتقال الأزمة من المجال المحلي إلى المجال الدولي في فترة زمنية وجيزة.

6. كيف استجاب مجلس الأمن للأزمة الليبية؟

في اليوم الذي ألقى فيه معمر القذافي خطابه التصعيدي، بدأت الأزمة الليبية تفرض نفسها بصورة غير مسبقة على الأجندين الإقليمية والدولية، إذ تزايدت المؤشرات على تحولها من اضطراب داخلي إلى أزمة ذات أبعاد إنسانية وسياسية متسعة. وفي هذا السياق، عقد مجلس الأمن أولى مشاوراته لبحث تصاعد المخاوف من اتساع نطاق العنف الممارس ضد المدنيين في ليبيا. وقد عبّر أعضاء المجلس عن قلق بالغ إزاء التطورات الجارية، وأدانوا العنف واستخدام القوة ضد المدنيين، مؤكدين ضرورة مساءلة السلطات الليبية عن الهجمات المرتكبة، ومشددتين في الوقت نفسه على وجوب احترام حقوق التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية الصحافة (United Nations Security Council, 2011).

من خلال هذا التصريح يمكن استشفاف أن موقف المجلس لم يقتصر على الإدانة السياسية للعنف، بل امتد إلى إبراز البعد الإنساني للأزمة منذ وقت مبكر. إذ دعا أعضاؤه أيضاً إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى الشعب الليبي، معربين عن قلقهم إزاء التقارير التي تحدثت عن نقص الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى، وحائين السلطات الليبية على ضمان المرور الآمن للمساعدات الطبية والعاملين في المجال الإنساني إلى داخل البلاد (United Nations Security Council, 2011). ويدل ذلك على أن المقاربة الدولية للأزمة بدأت، منذ مراحلها الأولى تتأسس على تدخل منطق الإدانة السياسية مع منطق الحماية الإنسانية، وهو ما مهّد لاحقاً للانتقال إلى إجراءات دولية أكثر إلزاماً.

وقد تزامن هذا التحرك داخل مجلس الأمن مع مواقف إقليمية بدت، في خطوطها العامة منسجمة مع الاتجاه الدولي المتصاعد نحو إدانة سلوك النظام الليبي. ففي ذات اليوم قررت جامعة الدول العربية خلال اجتماع طارئ على مستوى المندوبين في القاهرة، مطالبة النظام الليبي بوقف الجرائم المرتكبة بحق الشعب الليبي، كما قررت تعليق مشاركة وفد الحكومة الليبية في اجتماعات مجلس الجامعة، فضلاً عن تعليق مشاركة الجماهيرية العربية الليبية في المنظمات التابعة لها إلى حين استجابة السلطات الليبية لمطالب وقف العنف وضمان أمن المجتمع الليبي واستقراره (البوابة، 2011). ثم جاء موقف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اليوم التالي ليعزز هذا الاتجاه، إذ أدان الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، واعتبره انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي أوائل مارس/آذار، انضمت كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي إلى هذا المسار، من خلال إدانة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين والدعوة إلى اتخاذ تدابير دولية لحمايتهم، بما في ذلك فرض منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية (Walling, 2016, p. 218).

وفي موازاة هذا التصاعد في الضغوط الدولية والإقليمية، بدأت الأزمة الداخلية نفسها تشهد تحولات كان لها أثر كبير في إضعاف تماسك النظام الليبي. فقد بدأت الانشقاقات تضرب صفوفه مع إعلان وزير العدل الليبي السابق مصطفى عبد الجليل انشقاقه في 21 فبراير/شباط 2011، وهو ما اكتسب أهمية إضافية في ضوء تصريحاته المتعلقة بامتلاكه أدلة تدين القذافي شخصياً في قضية لوكربي. ثم تبع ذلك انشقاق عبد الفتاح يونس في 22 فبراير/شباط، وهو أحد أبرز

الشخصيات الأمنية والعسكرية المرتبطة بالنظام. غير أنَّ الانشقاق الأشد دلالة تمثل في موقف عبد الرحمن شلقم، مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة، الذي أعلن في 26 فبراير/شباط 2011 انشقاقه، ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار لحماية ليبيا من الجرائم المرتكبة بحق شعبيها، بما في ذلك عبر التدخل الدولي المباشر (Sharrock, 2011). وقد أسهمت هذه الانشقات، ولا سيما على المستوى الدبلوماسي في تعزيز صورة النظام الليبي بوصفه نظاماً فاقداً للتماسك الداخلي والشرعية السياسية، وهي صورة كان لها أثر واضح في تسريع الاستجابة الدولية.

وفي ظل هذا التصعيد المتزامن داخلياً وخارجياً، لم تُظهر الأزمة الليبية مؤشرات على الانحسار، بل اتجهت نحو مزيد من التدويل. ولهذا، اعتمد مجلس الأمن، في 26 فبراير/شباط 2011 القرار S/RES/1970 الذي مثّل أول استجابة أممية ملزمة للأزمة. وقد نص القرار على فرض حظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا، وفرض عقوبات محددة الأهداف شملت حظر السفر وتجميد الأصول على عدد من كبار المسؤولين في النظام الليبي، كما أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية (United Nations Security Council, 2011). وتكمن أهمية هذا القرار في أنّه عبّر عن انتقال مجلس الأمن من مرحلة الإدانة السياسية والتحذير إلى مرحلة استخدام أدوات قانونية وإجرائية ذات طابع إلزامي، بما يعكس إدراكاً متزايداً لخطورة الوضع.

وفي أعقاب صدور القرار S/RES/1970، اتسعت دائرة التفاعل الدولي مع الأزمة الليبية، وهو ما عكس انتقالها التدريجي من إطار المعالجة الدبلوماسية إلى البحث في أدوات تنفيذية أكثر فاعلية. ففي هذا السياق، عقد حلف شمال الأطلسي اجتماعاً في بروكسل على مستوى وزراء الدفاع لبحث تطورات الوضع في ليبيا. وخلال هذا الاجتماع، أكد الأمين العام للحلف، أندرس فوغ راسموسن (Anders Fogh Rasmussen) أهمية أن يعمل الناتو، بوصفه منظمة دفاعية وأمنية، في تنسيق وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل الاستجابة للأزمة الإنسانية. كما خلص الاجتماع إلى ضرورة تعزيز الوجود البحري في المنطقة وتسريع الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بما يسهم في حماية المدنيين ودعم تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بموجب القرار S/RES/1970 (NATO, 2011). ويشير هذا التطور إلى أنَّ الأزمة الليبية بدأت تتحول تدريجياً من ملف يُدار أساساً داخل أروقة الأمم المتحدة إلى ملف يجري التحضير فيه أيضاً لخيارات تنفيذية وعسكرية أوسع.

وفي موازاة هذا التحول على المستوى الدولي، شهدت الساحة الليبية إعادة تشكّل في البنية السياسية للمعارضة، تمثلت في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي بوصفه إطاراً سياسياً يمثل قوى مناهضة للنظام. وقد سارعت فرنسا إلى الاعتراف به في 10 مارس/آذار 2011، في خطوة كشفت عن انتقال بعض القوى الغربية من مرحلة الضغط على النظام إلى مرحلة الانفتاح على بديل سياسي محتمل. ثم تعزز هذا المسار في 12 مارس/آذار، عندما عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً استثنائياً على المستوى الوزاري في القاهرة، أعاد فيه الوزراء التأكيد على مطالبتهم النظام الليبي بوقف الجرائم وسحب قواته من المدن والمناطق التي دخلها بالقوة. والأهم من ذلك أنَّ قرار الجامعة العربية رقم 7360 دعا مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وإنشاء مناطق آمنة لحماية المدنيين (Walling, 2016, p. 220). وقد شكّل هذا الموقف العربي نقطة تحول بالغة الأهمية لأنّه وفر غطاءً إقليمياً مهماً لأيّ تحرك دولي لاحق، وأسهم في تقليص الاعتراضات المحتملة على تدخل أوسع تحت عنوان الحماية.

وفي ضوء هذا التراكم في الضغوط الدولية والإقليمية، اعتمد مجلس الأمن، في 17 مارس/آذار 2011، القرار رقم S/RES/1973 بأغلبية الأصوات، مع امتناع خمسة أعضاء عن التصويت، هم روسيا والصين والبرازيل وألمانيا والهند. وقد صدر القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونص على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة المعرضة لخطر الهجوم، مع استبعاد نشر أي قوة احتلال أجنبية على أي جزء من الأراضي الليبية، وإعادة التأكيد على حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار S/RES/1970. وبذلك، انتقلت استجابة مجلس الأمن من مرحلة العقوبات والضغوط السياسية إلى مرحلة الإذن باستخدام القوة تحت مظلة حماية المدنيين، وهو ما جعل الحالة الليبية تمثل أول اختبار عملي واسع النطاق لتفعيل مبدأ مسؤولية الحماية في إطاره المؤسسي الأممي.

7. هل كانت حماية المدنيين الهدف الأول للتدخل في ليبيا؟

يرى بعض الباحثين أنَّ تفويض مجلس الأمن بالتدخل العسكري في ليبيا استند في الأساس، إلى اعتبارات إنسانية ارتبطت بتدهور الأوضاع الميدانية واتساع نطاق الخطر الذي بات يهدد المدنيين. فقد أشار تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2011 إلى أنَّ عدد النازحين داخلياً تجاوز 550 ألف شخص، في حين غادر البلاد أكثر من 900 ألف من الليبيين ومواطني دول أخرى حفاظاً على سلامتهم، وهو ما عكس حجم الانهيار الأمني والإنساني الذي رافق تصاعد النزاع (UNHCR, 2011). كما أعرب تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2011 عن قلقه إزاء تزايد حالات الاختفاء القسري في ليبيا، مشيراً إلى أنَّ مثل هذه الأفعال قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وفي ضوء هذه المعطيات، بدا أنَّ اللجوء إلى إجراءات قسرية، من قبيل فرض منطقة حظر طيران، قد قُدِّم بوصفه استجابة ضرورية لمنع مزيد من التصعيد وحماية السكان المدنيين من أخطار وشيكة.

وفي هذا السياق، فإنَّ فرض منطقة حظر طيران لم يكن، من الناحية العملية إجراءً تقنياً محدود الأثر، بل كان يفترض تدمير منظومات الدفاع الجوي الليبية، بما في ذلك القواعد الجوية والمدارج وطائرات الهليكوبتر الهجومية. كما انطوى بحكم طبيعته العسكرية، على جعل القوات البرية التابعة للنظام عرضة للهجوم متى ما تقدمت نحو المدن أو استهدفت المناطق المأهولة، فضلاً عن استهداف القطع البحرية الليبية إذا استُخدمت في عمليات القصف. ولذلك، فإنَّ منطق الحماية، كما عُرض في هذا السياق، لم يكن منفصلاً عن استخدام واسع النطاق للقوة العسكرية، بل كان يستبطن منذ البداية إمكان الانتقال من حماية المدنيين إلى إضعاف القدرات القتالية للنظام نفسه (Binder, 2016, p.210).

غير أنَّ الاستناد إلى المبرر الإنساني لا يحسم وحده مسألة الغاية الفعلية للتدخل. فالتقديرات المتعلقة بحجم الخسائر البشرية خلال المراحل الأولى من الأزمة ظلت متفاوتة إلى حد بعيد. إذ قُدِّرَت الأمم المتحدة عدد القتلى بنحو ألف شخص، في حين رفعت منظمة الصحة العالمية العدد إلى نحو ألفي قتيل، بينما أشارت المحكمة الجنائية الدولية إلى رقم يناهز عشرة آلاف. ومع ذلك، فإنَّ هذه التقديرات، ولا سيما منذ أوائل مارس/آذار 2011، أصبحت أكثر ندرة وأقل دقة، وهو ما أضعف من إمكان بناء تقدير حاسم ومتفق عليه لحجم الكارثة الإنسانية في لحظة اتخاذ قرار التدخل (UNHCR, 2011).

ومن ثم، فإنَّ الحجة الإنسانية، وإنْ بدت قوية في مستوى الخطاب السياسي والأخلاقي، ظلت في مستوى التقدير الواقعي محاطة بدرجة من عدم اليقين.

ويزداد هذا الإشكال وضوحاً إذا ما أُخذ في الاعتبار أنَّ القرار S/RES/1973 لم يربط حماية المدنيين بتهديد صادر عن طرف واحد حصراً، بل إنَّ مقتضى الحماية، من حيث الأصل، يفترض شمول جميع المدنيين الليبيين، سواء كانوا معرضين لخطر الهجوم من جانب قوات النظام أو من جانب القوات المعارضة. ومن هنا، فإنَّ اختزال التهديد الإنساني في بقاء نظام القذافي وحده، من دون النظر إلى الطبيعة المركبة للنزاع المسلح وما قد يرافقه من مخاطر صادرة عن أطراف متعددة، ينطوي على تبسيط لا ينسجم تماماً مع النص الأممي نفسه ولا مع منطق الحماية المفترض فيه (Terry, 2015, p. 167).

ومن هذه الزاوية تحديداً، بدأت تبرز مؤشرات توحى بأنَّ الممارسات العملية للتدخل في ليبيا لم تعد محكومة باعتبارات الحماية الإنسانية وحدها. فقد ظهر انحياز دول حلف شمال الأطلسي إلى جانب قوى المعارضة بصورة مبكرة، وهو ما تجلّى بوضوح في الإعلان البريطاني الصادر في 4 مارس/آذار 2011 بشأن نشر خبراء عسكريين لتقديم المشورة المتعلقة بالمعلومات العسكرية والاستخباراتية السرية إلى الثوار في شرق ليبيا. وقد وصفت الصحافة هذا الإجراء بأنه تدخل واضح على الأرض لدعم الانتفاضة ضد القذافي (Wintour, 2017). وتكشف هذه الخطوة أنَّ بعض القوى المتدخلة لم تنتظر مباشرة لحظة تنفيذ القرار S/RES/1973 كي تنخرط في التأثير في ميزان الصراع، بل بدأت مبكراً في اتخاذ إجراءات ترجح كفة أحد أطراف النزاع، الأمر الذي يثير تساؤلاً جدياً حول ما إذا كانت حماية المدنيين قد ظلت بالفعل الهدف الأول والحصري للتدخل، أم أنَّها شكّلت مدخلاً لغاية أوسع اتصّلت بإضعاف النظام والمساهمة في إسقاطه منذ بداياته المبكرة.

وعليه، فإنَّ الجدل حول التدخل في ليبيا لا يدور حول إنكار وجود بُعد إنساني حقيقي للأزمة، بل حول تحديد موقع هذا البعد في سلم أولويات القوى المتدخلة. فبينما يصعب تجاهل حجم المعاناة الإنسانية التي رافقت تصاعد النزاع، يصعب أيضاً تجاهل أنَّ بعض الممارسات المبكرة للقوى الغربية قد كشفت عن انزياح متدرج من منطق حماية المدنيين إلى منطق التأثير المباشر في مجريات الصراع الداخلي. ومن ثم، فإنَّ السؤال لا يتمثل في ما إذا كانت الحماية الإنسانية قد حضرت ضمن مبررات التدخل، بل في ما إذا كانت قد بقيت الغاية العليا الحاكمة له، أم أنها اندمجت سريعاً ضمن أهداف سياسية وعسكرية أوسع تجاوزت حدود التفويض الإنساني المعلن.

8. ما هو الأثر الرئيسي لمسؤولية الحماية في ليبيا؟

بعد وقت قصير من اعتماد مجلس الأمن القرار S/RES/1970، بدأت فرنسا، إلى جانب دول أخرى، بتقديم دعم عسكري للثوار الذين كانوا يقاتلون قوات القذافي. ومن الناحية القانونية، بررت فرنسا تصرفاتها بالاستناد إلى ما أورده القرار من إجازة اتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان. وانطلاقاً من هذا التفسير، عُدَّ تسليح الثوار، ولو بأسلحة خفيفة، إجراءً مشروعاً في نظر بعض الدول المتدخلة، على أساس أنه يندرج ضمن منع تعرّض المدنيين لمجازر محتملة (BBC News, 2011).

ومع ذلك، أظهرت المعطيات اللاحقة أنَّ طبيعة هذا الدعم لم تكن محصورة في حدود التسليح الخفيف. فقد ذكرت صحيفة لو فيغارو (Le Figaro) الفرنسية أنَّ الأسلحة التي نُقلت إلى قوات المعارضة لم تقتصر على البنادق، بل شملت

أيضاً قاذفات صواريخ وصواريخ مضادة للدبابات. كما أشارت إلى الاطلاع على خريطة دفاعية سرية تُظهر وجود مهيّطين مؤقتين للطائرات في بلدات خاضعة لسيطرة المعارضة، أنشئاً خصيصاً لهبوط طائرات صغيرة قادمة من دول خليجية لنقل الأسلحة إلى مواقع الثوار (Nougayrède, 2011). وتكشف هذه الوقائع أنّ التدخل منذ مراحله المبكرة تجاوز مجرد تعطيل قدرة النظام على مهاجمة المدنيين، وأتجه نحو تعزيز القدرات القتالية لأحد أطراف النزاع الداخلي.

ومن جهة أخرى، سعى حلف شمال الأطلسي إلى إبراز البعد الإنساني لعملياته، مؤكداً أنّ تدخله ساهم في الحد من الأضرار الجانبية المباشرة وغير المباشرة التي قد تلحق بالبنية التحتية، وفي تيسير الاستجابة الإنسانية لمنع وقوع أزمة واسعة النطاق، فضلاً عن دعم رعاية جرحى الحرب من خلال الحفاظ على التواصل مع منظمات إنسانية، من قبيل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود. وفي الإطار نفسه، أمر الأمين العام للئاتو بتشكيل فريق للتفاعل المدني العسكري، يضم أفراداً مدربين خصيصاً للتعامل مع المنظمات الإنسانية، على أنّ يتولى هذا الفريق استقبال الطلبات الواردة منها والعمل على معالجتها (Harvard, 2013, pp. 21-22).

كما عزز الاتحاد الأوروبي هذا المنحى الإنساني المعلن. فقد صرّحت كريستالينا جورجيفا 'Kristalina Georgieva'، مفوضة التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات في المفوضية الأوروبية، في 24 أغسطس/آب 2011، بأنّ أوروبا قامت بتخزين مساعدات إنسانية في مناطق يسهل الوصول إليها داخل ليبيا، ونسّقت جهودها مع شركائها الإنسانيين، مؤكدة استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة بكفاءة ودون تمييز لجميع الليبيين المحتاجين إليها. كما أشارت إلى أنّ المفوضية الأوروبية قدمت ما يقارب 60 مليون يورو كمساعدات إنسانية لليبيا، وسهّلت خلال المدة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2011 إعادة أكثر من 31,700 شخص من الدول المجاورة لليبيا (European Commission, 2011). ويبيّن ذلك أنّ التدخل لم يكن خالياً من أبعاد إنسانية فعلية، سواء في مستوى الخطاب أو في مستوى بعض الإجراءات التنفيذية المصاحبة له.

ومع ذلك، فإنّ الأثر الرئيسي للتدخل لا يمكن استخلاصه من هذه الجوانب الإنسانية المعلنة وحدها، بل من خلال تحليل طبيعة التنفيذ العسكري للقرار 1973 ومساره الفعلي. ففي الفترة من 19 إلى 20 مارس/آذار 2011، بدأت عملية عسكرية بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، استهدفت في ظاهرها فرض منطقة حظر طيران، لكنها سرعان ما توسعت لتشمل ضربات ضد قوات القذافي في مناطق مختلفة من البلاد. وبحلول نهاية مارس/آذار، كانت أكثر من أربع عشرة دولة من دول الناتو تشارك عسكرياً في المهمة، إلى جانب دول غير أعضاء، مثل السويد وقطر والإمارات العربية المتحدة. وفي 31 مارس/آذار، تولى الناتو القيادة الكاملة لجميع العمليات العسكرية الرامية إلى تنفيذ القرار 1973 (Terry, 2015, pp. 165-166). ومنذ هذه اللحظة، أخذت العمليات العسكرية تتجاوز منطق الردع المحدود إلى نمط أكثر شمولاً في استهداف البنية العسكرية للنظام.

وقد تجسد هذا التوسع بصورة أوضح في سلسلة الإجراءات اللاحقة. ففي أواخر مارس/آذار 2011 قُصفت مدينة سرت، التي كانت تعد معقلاً رئيساً للقذافي. وبحلول 6 أبريل/نيسان، كان مسؤولون عسكريون واستخباراتيون بريطانيون موجودين في بنغازي لمساعدة الثوار في إنشاء هيكل قيادة ووزارة دفاع (BBC News, 2012). وفي منتصف أبريل/نيسان، كانت قطر ترسل صواريخ فرنسية مضادة للدبابات إلى الثوار في شرق ليبيا (Black, 2011). كما قامت قوات خاصة

بريطانية وفرنسية وغيرها بتدريب الثوار وتزويدهم بالمعلومات الاستخباراتية (Serafimov, 2012). ويشير هذا النمط من السلوك إلى أنَّ التدخل لم يعد مقتصرًا على حماية المدنيين من هجمات مباشرة، بل اتجه نحو بناء قدرة عسكرية وسياسية لقوات المعارضة بما يعزز قدرتها على حسم الصراع.

ويزداد هذا الانطباع قوة عند النظر إلى نوعية الأهداف التي تعرضت للقصف. فقد قصفت محطة تلفزيونية ليبية في 7 يونيو/حزيران، وثلاثة أجهزة إرسال تلفزيوني في 30 يوليو/تموز (Al Arabiya, 2011). وفي 22 يوليو/تموز استهدفت قوات الناتو مصنع أنابيب البريقة، الذي كان يزود شبكة المياه المرتبطة بمشروع النهر الصناعي العظيم (Ahmed, 2015). كما استهدفت الضربات الجوية في 21 أبريل/نيسان مركز قيادة وسيطرة معروفاً للقذافي في طرابلس، وفي 25 أبريل/نيسان منشأة عسكرية كان يستخدمها، ثم في 30 أبريل/نيسان مبنى في طرابلس أسفر قصفه عن مقتل أحد أبنائه وثلاثة من أحفاده (Denyer & Fadel, 2011). ومن الصعب، في ضوء هذه الأمثلة، ربط جميع هذه العمليات ربطاً مباشراً وحصرياً بحماية المدنيين أو بالمناطق المأهولة المعرضة لخطر هجوم وشيك.

وفي مطلع الشهر التالي، بدأت فرنسا بإسقاط أسلحة جواً لقوات المعارضة في غرب ليبيا، وهي قوات كانت تتلقى كذلك تدريباً من خبراء من المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا، وهو ما اعترفت به هذه الدول لاحقاً أمام لجنة تابعة للأمم المتحدة (BBC News, 2012 & Nakhoul, 2011). وبهذا، أصبح التدخل عملياً دعماً مباشراً ومستمراً لأحد أطراف النزاع، لا مجرد عملية ردع جوية محايدة تهدف إلى حماية السكان من الأخطار المباشرة.

وبعد سبعة أشهر من تدخل الناتو، تمكنت قوات الثوار من السيطرة على البلاد، وانتهى الأمر بمقتل معمر القذافي في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وعقب ذلك، سارعت وسائل إعلام وسياسيون غربيون إلى الإشادة بالتدخل، واعتباره نجاحاً إنسانياً حال دون وقوع حمام دم في بنغازي، كما أسهم في استبدال نظام القذافي بمجلس انتقالي ملتزم بالديمقراطية (Hehir & Murray, 2013, p. 191). غير أنَّ هذا التوصيف نفسه يكشف، بصورة غير مباشرة أنَّ تقييم نجاح التدخل لم يعد مقتصرًا على معيار حماية المدنيين، بل ارتبط أيضاً بنتيجته السياسية المتمثلة في إسقاط النظام وتغيير البنية الحاكمة.

وعلى هذا الأساس، لا يبدو أنَّ الأثر الرئيسي للتدخل الإنساني في ليبيا اقتصر على منع هجمات محتملة ضد المدنيين، بل تمثل بدرجة كبيرة في إعادة تشكيل ميزان القوى الداخلي على نحو انتهى إلى إسقاط نظام القذافي. فالتباين بين الأهداف الإنسانية المعلنة والإجراءات العسكرية والسياسية التي اتخذتها دول الناتو وحلفاؤها، بما في ذلك تسليح المعارضة، وتقديم الغطاء الجوي لها، واستهداف مواقع لا يظهر ارتباطها المباشر بحماية المدنيين، يكشف أنَّ التدخل انزاح عملياً من منطق الحماية إلى منطق الحسم. ومن ثم، فإنَّ الحالة الليبية توضح أنَّ التدخل الذي شُرِعَ باسم حماية السكان لم يفضِ فقط إلى وقف تهديدات قائمة، بل أسهم كذلك في إنتاج نتيجة سياسية وعسكرية أوسع، الأمر الذي يجعل أثره الرئيسي أقرب إلى تغيير النظام منه إلى الاكتفاء بحماية المدنيين في معناها الضيق.

أما إذا رُبط هذا المسار بالخلفية التاريخية للأزمة الليبية، وبالتوتر المتراكم بين النظام الليبي والقوى الغربية منذ عقود، فإنَّ التدخل يظهر بوصفه نتيجة لتقاطع الدافع الإنساني مع اعتبارات استراتيجية وسياسية أوسع، لا بوصفه استجابة

إنسانية خالصة أو معزولة عن سياقها الدولي. وبذلك، فإنَّ الأثر الفعلي للتدخل لا يكمن فقط في ما أعلنه من حماية، بل فيما أفضى إليه من إعادة تشكيل جذري للسلطة والصراع داخل ليبيا.

الخلاصة

في ضوء ما تقدّم، يتبين أنَّ الحالة الليبية كشفت بوضوح أنَّ الإشكال الرئيس في مبدأ مسؤولية الحماية لا يكمن في بنيته المعيارية المجردة، بل في الكيفية التي يُفَعَّل بها عملياً عندما ينتقل من مستوى التفويض الأممي إلى مستوى التنفيذ العسكري والسياسي على الأرض. فمن حيث الأصل، حدّد مجلس الأمن من خلال القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 إطاراً قانونياً يقوم على حماية المدنيين، وفرض حظر السلاح، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تعرّض السكان والمناطق المأهولة لهجمات تهدد حياتهم، مع استبعاد الاحتلال الأجنبي. وهذا يعني أنَّ حدود التفويض الأممي كانت في ظاهرها محكومة بمنطق الحماية الإنسانية لا بمنطق إعادة تشكيل النظام السياسي أو حسم الصراع الداخلي لصالح طرف بعينه. ومع ذلك، يكشف تتبع المسار العملي للتدخل نتيجة مغايرة جزئياً لهذا الإطار المعلن، إذ لم يبق التدخل منحصراً في صدّ الهجمات المباشرة على المدنيين أو في فرض منطقة حظر جوي بالمعنى الضيق، بل اتجه تدريجياً إلى إضعاف البنية العسكرية للنظام الليبي، وتعزيز القدرات القتالية والسياسية للمعارضة، عبر التسليح، والتدريب، وتقديم المشورة الاستخباراتية، والغطاء الجوي، واستهداف مواقع لا يظهر أنَّ ارتباطها بحماية المدنيين كان دائماً مباشراً وحاسماً. ومن ثم، فإنَّ التنفيذ العملي لم يظل منسجماً على نحو كامل مع حدود التفويض الأممي، بل عرف انزياحاً واضحاً من منطق الحماية إلى منطق التأثير في توازن الصراع ثم الإسهام في حسمه.

ومن هنا، تكشف الدراسة أنَّ العلاقة بين الخطاب الإنساني المعلن والنتائج الفعلية للتدخل كانت علاقة مركبة لا يمكن اختزالها في الإنكار أو التسليم المطلق. فالأزمة الليبية كانت تنطوي بالفعل على معطيات إنسانية خطيرة، ورافق التدخل بعض الأبعاد الإنسانية الواقعية، سواء من حيث تسهيل بعض عمليات الإغاثة أو التواصل مع المنظمات الإنسانية أو تقديم المساعدات. لكن هذه الحقيقة لا تنفي أنَّ الخطاب الإنساني نفسه تحوّل، في سياق التطبيق، إلى غطاء شرعي لعملية أوسع انتهت إلى إعادة تشكيل ميزان القوى الداخلي، ثم إلى إسقاط النظام. وبذلك، لم تعد حماية المدنيين هي المعيار الوحيد الذي يُقاس به التدخل، بل غدت النتيجة السياسية والعسكرية جزءاً مركزياً من تقييمه وشرعنته.

وعليه، فإنَّ الإجابة على السؤال الرئيس للمقال تفضي إلى أنَّ تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية التزم جزئياً بحدود حماية المدنيين في بدايته الخطابية والقانونية، لكنه لم يبق محصوراً فيها عند مستوى الممارسة الفعلية. فقد أظهرت الحالة الليبية أنَّ المبدأ، وعلى الرغم من تأسيسه الأخلاقي والقانوني الهادف إلى حماية الإنسان، إلّا أنَّه ظلَّ قابلاً للتوظيف في اتجاهات تتجاوز الغاية الإنسانية التي شُرّع من أجلها. وبهذا المعنى، تؤكد الحالة الليبية صحة فرضية الدراسة. فالفجوة بين التفويض الأممي كما صيغ قانونياً، وبين التنفيذ كما جرى عملياً، لم تكن فجوة هامشية، بل كانت فجوة مؤثرة أعادت تعريف مضمون التدخل نفسه. وما تكشفه هذه الحالة ليس فشل المبدأ بوصفه بناءً معيارياً فحسب، بل محدودية قدرته على ضمان انضباط الممارسة الدولية بحدوده الأصلية متى ما دخل في فضاء الصراع الجيوسياسي. لذلك، فإنَّ القيمة التفسيرية للحالة الليبية تتمثل في أنها أبرزت أنَّ مسؤولية الحماية قد تتحول من إطار لحماية الإنسان إلى أداة

تمنح شرعية أخلاقية وقانونية لتدخلات تتجاوز مقتضيات الحماية، وهو ما يفرض إعادة التفكير في العلاقة بين النص الدولي، والخطاب الإنساني، والوظيفة السياسية لاستخدام القوة في النظام الدولي المعاصر.

الشكر والتقدير

يتقدم المؤلف بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إنجاز هذه الدراسة، سواء من خلال الملاحظات العلمية أو التوجيهات المنهجية أو توفير المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع مسؤولية الحماية والتدخل الدولي الإنساني في الحالة الليبية. كما يثمن المؤلف جهود الباحثين والمؤسسات العلمية التي أتاحَت الوثائق والدراسات التي اعتمدت عليها هذه المقالة في تحليل قراري مجلس الأمن S/RES/1970 و S/RES/1973 وتطبيقاتهما في الحالة الليبية.

الموافقة الأخلاقية

لا تنطبق متطلبات الموافقة الأخلاقية على هذه الدراسة، لأنها لا تتضمن تجارب ميدانية أو مقابلات أو استبيانات أو مشاركة مباشرة لأفراد من البشر أو الحيوانات. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل وثائقي وقانوني وسياسي لمصادر منشورة ومتاحة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة.

مساهمات المؤلف

أنجزت هذه الدراسة من طرف مؤلف واحد هو فيصل براء المرعشي. وقد تولى المؤلف جميع مراحل إعداد البحث، بما في ذلك اختيار الموضوع، وبناء الإشكالية والفرضية، وجمع المادة العلمية، وتحليل الوثائق والقرارات الأممية، وصياغة الإطار النظري والمنهجي، وكتابة المسودة الأولى، ومراجعة النص النهائي.

بيان الإفصاح

يُصرّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو أكاديمي أو شخصي يمكن أن يؤثر في مضمون هذه الدراسة أو نتائجها أو طريقة عرضها. كما يؤكد أن الآراء الواردة في المقالة تعبر عن التحليل العلمي للمؤلف ولا تمثل بالضرورة موقف أي مؤسسة ينتمي إليها.

التمويل

لم تتلقَ هذه الدراسة أي تمويل مالي مباشر أو غير مباشر من أي جهة عامة أو خاصة أو مؤسسة بحثية أو مانحة. وقد أنجز البحث بجهد ذاتي من المؤلف.

نبذة عن المؤلف

فيصل براء المرعشي باحث في معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاكيا الحكومية في تركيا. تركز اهتماماته البحثية حول قضايا مسؤولية الحماية، والتدخل الدولي الإنساني، والقانون الدولي العام، والسياسة الدولية، ودراسات النزاعات والأزمات، مع اهتمام خاص بتحليل علاقة الخطاب الإنساني بالتوظيف السياسي للتدخل الدولي.

الأوركيد ORCID

Faisal Baraa Almarashi  <https://orcid.org/0000-0002-2878-5634>

بيان إتاحة البيانات

لا تحتوي هذه الدراسة على بيانات ميدانية أو قواعد بيانات أصلية. وقد اعتمدت على مصادر منشورة ومتاحة للعموم، من بينها قرارات مجلس الأمن، وتقارير المنظمات الدولية، والمراجع الأكاديمية ذات الصلة بموضوع مسؤولية الحماية والتدخل الدولي في ليبيا. ويمكن الرجوع إلى هذه المصادر من خلال قائمة المراجع المعتمدة في نهاية المقالة.

المراجع

المراجع العربية

أفلاطون. (1970). *محاورة جورجياس* (ترجمة محمد حسن ظاظا). الهيئة العامة للتأليف والنشر.
البوابة. (2011، 22 فبراير). *الجامعة العربية تعلق مشاركة ليبيا*. <https://bit.ly/48JfilW>

المراجع الأجنبية

- Ahmed, N. (2015, May 14). *War crime: NATO deliberately destroyed Libya's water infrastructure*. The Ecologist. <https://bit.ly/3OCGrA4>
- Al Arabiya. (2011, June 7). *NATO bombs Libya TV station* [Video]. YouTube. <https://bit.ly/30BpdG2>
- Al Jazeera. (2011, February 23). *Defiant Gaddafi vows to fight on*. <https://bit.ly/4sQyc1x>
- Almarashi, F. B. (2020). *The role of international organizations in humanitarian international interventions: Iraq, Libya, Syria cases* [Master's thesis, Istanbul Aydın University].
- Amnesty International. (2011). *The battle for Libya: Killings, disappearances and torture*. <https://bit.ly/4cFSCUO>
- BBC News. (2011, June 29). *France gave Libyan rebels weapons*. <https://bbc.in/2TCCoVI>
- BBC News. (2012, January 19). *SAS on ground during Libya crisis*. <https://bbc.in/2NJFy6h>
- Binder, M. (2016). *The United Nations and the politics of selective humanitarian intervention*. Springer.
- Black, I. (2011, April 14). *Libyan rebels receiving anti-tank weapons from Qatar*. *The Guardian*. <https://bit.ly/2RyurOx>
- Cater, C., & Malone, D. M. (2016). The origins and evolution of responsibility to protect at the UN. *International Relations*, 30(3), 278-297.
- Denyer, S., & Fadel, L. (2011, May 1). *Gaddafi's youngest son killed in NATO airstrike; Russia condemns attack*. *The Washington Post*. <https://wapo.st/30DbILm>

- Erlanger, S. (2001, November 14). 4 guilty in fatal 1986 Berlin disco bombing linked to Libya. *The New York Times*. <https://nyti.ms/2RyS3Tp>
- European Commission. (2011, August 24). *Libya: EU geared up for the humanitarian challenge*. <https://bit.ly/36hBNLX>
- Francioni, F. (2000). Of war, humanity and justice: International law after Kosovo. *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, 4, 107-126.
- Harvard Medical School, Department of Global Health and Social Medicine, & NATO Joint Analysis and Lessons Learned Centre. (2013). *The Libya case study: Working paper of the collaborative NATO-Harvard project: Towards a comprehensive response to health system strengthening in crisis-affected fragile states*.
- Hehir, A., & Murray, R. (Eds.). (2013). *Libya, the responsibility to protect and the future of humanitarian intervention*. Palgrave Macmillan.
- Heraclides, A., & Dialla, A. (2015). Intervention in the Greek War of Independence, 1821-32. In A. Heraclides & A. Dialla (Eds.), *Humanitarian intervention in the long nineteenth century: Setting the precedent* (pp. 105-133). Manchester University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctt1mf71b8.11>
- Holzgrefe, J. L., & Keohane, R. O. (Eds.). (2003). *Humanitarian intervention: Ethical, legal and political dilemmas*. Cambridge University Press.
- Human Rights Watch. (2003). *Libya: June 1996 killings at Abu Salim prison*. <https://bit.ly/37c3G9t>
- Human Rights Watch. (2011, February 16). *Libya: Arrests, assaults in advance of planned protests*. <https://bit.ly/4cFO2G2>
- International Commission on Intervention and State Sovereignty. (2001). *The responsibility to protect*. International Development Research Centre.
- Jentleson, B. W., & Whytock, C. A. (2005). Who “won” Libya? The force-diplomacy debate and its implications for theory and policy. *International Security*, 30(3), 47-86.
- Kabbara, K. (2015). *International intervention and the Arab uprisings: The cases of Libya, Syria and Bahrain* [Master’s thesis, Lebanese American University]. <https://bit.ly/36YwQbR>
- Kardaş, Ş. (2003). Humanitarian intervention: A conceptual analysis. *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, 2(3-4), 21-49.
- Knudsen, T. B. (1996). Humanitarian intervention revisited: Post-Cold War responses to classical problems. *International Peacekeeping*, 3(4), 146-169.
- Kuperman, A. J. (2013). A model humanitarian intervention? Reassessing NATO’s Libya campaign. *International Security*, 38(1), 105-136.
- Nakhoul, S. (2011, September 6). Special report: The secret plan to take Tripoli. *Reuters*. <https://reut.rs/2TIKufm>

- North Atlantic Treaty Organization. (2011, March 7). *NATO defence ministers will discuss situation in Libya and longer term prospects in Middle East*. <https://bit.ly/4cqIsbP>
- Nougayrède, N. (2011, June 30). La France reconnaît avoir livré des armes aux rebelles libyens, malgré l'embargo. *Le Monde*. <https://bit.ly/3OGtDbX>
- Osiander, A. (2001). Sovereignty, international relations, and the Westphalian myth. *International Organization*, 55(2), 251-287. <http://www.jstor.org/stable/3078632>
- Parekh, B. (1997). Rethinking humanitarian intervention. *International Political Science Review*, 18(1), 49-69. <http://www.jstor.org/stable/1601448>
- Pogany, I. (1986). Humanitarian intervention in international law: The French intervention in Syria re-examined. *The International and Comparative Law Quarterly*, 35(1), 182-190. <http://www.jstor.org/stable/759100>
- Roberts, A. (2000). The so-called "right" of humanitarian intervention. *Yearbook of International Humanitarian Law*, 3, 3-51.
- Serafimov, A. (2012). Who drove the Libyan uprising? *Inquiries Journal*, 4(10). <https://bit.ly/4ewIZKI>
- Sharrock, D. (2011, February 26). Gaddafi's defectors denounce "government of Mussolini and Hitler." *The Guardian*. <https://bit.ly/3QkksyB>
- Simuziya, N. J. (2023). The (il)legality of the Iraq War of 2003: An analytical review of the causes and justifications for the US-led invasion. *Cogent Social Sciences*, 9(1), Article 2163066. <https://doi.org/10.1080/23311886.2022.2163066>
- Terry, P. C. R. (2015). The Libya intervention (2011): Neither lawful, nor successful. *The Comparative and International Law Journal of Southern Africa*, 48(2), 162-182.
- United Nations. (1945). *Charter of the United Nations*. <https://bit.ly/4sQbhmN>
- United Nations General Assembly. (2005). *2005 World Summit outcome* (A/RES/60/1). <https://bit.ly/4tsrG2a>
- United Nations High Commissioner for Refugees. (2011). *UNHCR global report 2011*. <https://bit.ly/2RB566M>
- United Nations Security Council. (1992, March 31). *Resolution 748 (1992)* (S/RES/748(1992)). [https://docs.un.org/S/RES/748\(1992\)](https://docs.un.org/S/RES/748(1992))
- United Nations Security Council. (1993, November 11). *Resolution 883 (1993)* (S/RES/883(1993)). [https://docs.un.org/S/RES/883\(1993\)](https://docs.un.org/S/RES/883(1993))
- United Nations Security Council. (2011, February 22). *Security Council press statement on Libya*. <https://bit.ly/4cosC1s>
- United Nations Security Council. (2011, February 26). *Resolution 1970 (2011)* (S/RES/1970(2011)). [https://docs.un.org/S/RES/1970\(2011\)](https://docs.un.org/S/RES/1970(2011))

- Walling, C. B. (2016). *All necessary measures: The United Nations and humanitarian intervention*. University of Pennsylvania Press.
- Wintour, P. (2017, November 26). Libyan opposition leaders to get advice from UK military. *The Guardian*. <https://bit.ly/30ILy4C>
- Zifcak, S. (2012). The responsibility to protect after Libya and Syria. *Melbourne Journal of International Law*, 13(1), 1-35.
- Zoubir, Y. H. (2002). Libya in US foreign policy: From rogue state to good fellow? *Third World Quarterly*, 23(1), 31-53.

Romanization of Arabic Bibliography

- Plato. (1970). *Muhawarat Gorgias* [Gorgias (dialogue)]. (Muhammad Hasan Zaza, Arabic Trans.). General Organization for Authorship and Publishing.
- Albawaba. (2011, February 22). *Al-Jami'a Al-'Arabiyya tu'alliq Musharakat Libya* [The Arab League suspends Libya's participation]. <https://bit.ly/48JfilW>

RESEARCH ARTICLE



The Homeland: Reality, Aspiration, and Vision in the Writings of Metropolitan George Khodr

Chadi EL Khoury 

Al Jinan University, Tripoli, Lebanon

ABSTRACT

This study examines how the concept of the homeland is constructed in the writings of Metropolitan Georges Khodr and how it moves from diagnosing Lebanon's fractured reality toward envisioning an ethical and civic homeland grounded in unity within diversity. Its central question is: how does Khodr bring together religious experience, Muslim-Christian coexistence, and the critique of political sectarianism in order to formulate a conception of citizenship that transcends closed identities and communal loyalties? The study combines thematic content analysis with a historical-hermeneutic reading of a purposive corpus comprising six books and eleven newspaper articles published between 1957 and 2018. Interviews and relevant secondary studies are used to contextualize the primary material. The analysis addresses Khodr's biography and memory of Tripoli, identity, Arabism and Eastern belonging, Muslim-Christian dialogue, sectarianism and secularism, and the civic participation of youth and women. The findings show that the homeland in Khodr's thought is neither an extension of a sect nor a closed national identity. It is an ethical-civic project in which human dignity, justice, freedom, participation, and accountability determine the legitimacy of the state. The study also demonstrates that lived coexistence becomes an interpretive foundation for criticizing sectarian domination and advocating democratic secularism that does not abolish religion but prevents its instrumentalization by political power. The study's contribution lies in integrating these dispersed themes into a single explanatory model that links the reality of Lebanon to Khodr's vision of its desired future.

ARTICLE HISTORY

Received 14 January 2026

Accepted 27 June 2026

Published 29 June 2026

KEYWORDS

Homeland, Georges Khodr, Citizenship, Unity in Diversity, Political Sectarianism, Democratic Secularism

FIELDS OF STUDY

Political Science, Political Sociology, Religious Studies, and Middle Eastern Studies

CONTACT: Chadi EL Khoury  10212905@students.jinan.edu.lb  Department of Graduate Studies, Faculty of Arts and Humanities, Jinan University, Tripoli, Lebanon.

Cite this article as: EL-Khoury, C. (2026). The Responsibility to Protect: Between Humanitarian Legitimacy and Political Instrumentalization, An Analytical Study of the Libyan Case. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 35-61.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies.

This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

الوطن: واقعا ومرتبجى ورؤية في كتابات المطران جورج خضر

شادي غسان الخوري 

جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الكيفية التي يتشكّل بها مفهوم الوطن في كتابات المطران جورج خضر، وفي انتقال هذا المفهوم من تشخيص الواقع اللبناني المأزوم إلى بناء صورة مرتجاة لوطنٍ مدنيٍّ وأخلاقيٍّ قائم على الوحدة في التنوّع. وتتمحور الإشكالية حول السؤال الآتي: كيف جمع خضر بين الخبرة الدينية، والعيش الإسلامي-المسيحي، ونقد الطائفية السياسية، لصوغ مفهوم للمواطنة يتجاوز العصبية والهويات المغلقة؟ اعتمدت الدراسة تحليل مضمون موضوعاتيًّا مقترنًا بقراءة تاريخية-تأويلية لمتن قصدي يضم ستة كتب وأحد عشر مقالًا صحفيًا لخضر منشورة بين 1957 و2018، مع الاستعانة بالمقابلات والدراسات التعريفية ذات الصلة لضبط السياق. وتوزّع التحليل على محاور السيرة وذاكرة طرابلس، والهوية والعروبة والمشرقية، والحوار الإسلامي-المسيحي، والطائفية والعلمانية، ثم المشاركة المدنية للشباب والمرأة. وتبيّن النتائج أن الوطن عند خضر ليس امتدادًا لطائفة أو قومية مغلقة، بل مشروعًا أخلاقيًا-مدنيًّا يجعل كرامة الإنسان والعدالة والحرية والمشاركة معايير لشرعية الدولة. كما تكشف أن خبرة العيش المشترك تحوّلت في خطابه من ذاكرة شخصية إلى قاعدة تفسيرية لنقد الغلبة الطائفية والدعوة إلى علمانية ديمقراطية لا تلغي الدين، بل تمنع توظيفه أداةً للسلطة. وتتمثل أصالة الدراسة في جمع هذه المحاور ضمن نموذج تفسيري واحد يربط بين الواقع والمرتبجى في تصوّر خضر للوطن.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 14 يناير 2026

تاريخ القبول: 27 يونيو 2026

تاريخ النشر: 29 يونيو 2026

الكلمات المفتاحية

الوطن، جورج خضر، المواطنة،

الوحدة في التنوّع، الطائفية

السياسية، العلمانية الديمقراطية

مباحث المقالة

العلوم السياسية، سوسيولوجيا

السياسة، الدراسات الدينية،

دراسات الشرق الأوسط

المؤلف المراسل: شادي غسان الخوري ✉ 10212905@students.jinan.edu.lb ☎ قسم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم

الانسانية، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

لاقتباس المقالة: الخوري، شادي. (2026). الوطن: واقعا ومرتبجى ورؤية في كتابات المطران جورج خضر. مجلة مؤشّر للدراسات

الاستطلاعية، 8(22)، 61-35.

© 2026 المؤلف(ون). منشورٌ من قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكيف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

1. المقدمة

تحتلّ المسألة الوطنية موقعاً محورياً في كتابات المطران جورج خضر؛ إذ تتقاطع فيها خبرته الروحية مع قراءته للواقع اللبناني ومع انشغاله بكرامة الإنسان والعيش المشترك. ولا يختزل خضر الوطن في رقعة جغرافية أو في رابطة مذهبية، بل ينطلق من حاجة الإنسان إلى الاجتماع والتعاون ومن ضرورة ضبط هذا الاجتماع بالأخلاق والعدالة؛ وهو ما يعبر عنه في مقالته «الوطن» حين يربط بقاء الدولة بقدرة الجماعات على التعاون ومنع القوي من ابتلاع الضعيف (خضر، 2009ب). ومن هنا تتصل رؤيته للوطن بقضايا الهوية والمواطنة والعلاقة بين الدين والسياسة والعلمانية والحوار الإسلامي-المسيحي. تنبع مشكلة البحث من أن المادة الوطنية في نتاج خضر موزعة بين كتب السيرة والتأمل، والمقالات الأسبوعية، والحوارات، والمواقف العامة؛ ولذلك غالباً ما تُعرض أفكاره في صورة شواهد متفرقة أو مواقف أخلاقية مستقلة، من دون بناء نموذج يوضح ترابط تشخيصه للواقع اللبناني مع صورة الوطن التي يروجها. وعليه، يتمثل سؤال البحث المركزي في الآتي:

كيف يبني جورج خضر تصوّره للوطن من تقاطع الخبرة الدينية والعيش المشترك والنقد السياسي، وما ملامح انتقاله من واقع الطائفية والانقسام إلى مرتجى المواطنة والوحدة في التنوّع؟ ويتفرع من هذا السؤال عدد من التساؤلات: ما أثر السيرة وذاكرة طرابلس في تكوين مفهومه للعيش المشترك؟ وكيف يوازن بين الهوية اللبنانية والعروبة والمشرقية؟ وما الحدود التي يرسمها بين الدين والسياسة؟ وكيف تتحول رؤيته للحوار والعلمانية إلى تصور للدولة والمواطنة؟ وأخيراً، ما موقع الشباب والمرأة في مشروعه للمشاركة الوطنية؟ تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الوطن عند خضر مشروع أخلاقي-مدني، لا كياناً طائفيّاً أو هوية جامدة؛ وأن مبدأ الوحدة في التنوّع هو الخيط الناظم بين نقده للطائفية، ودفاعه عن الحوار، وتبنيّه علمانية ديمقراطية، ودعوته إلى مشاركة الأفراد في المجال العام. وبذلك لا يكون المرتجى نقبضاً منفصلاً عن الواقع، بل استجابة إصلاحية تنطلق من تناقضاته وخبراته التاريخية.

1.1. أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف الدراسة إلى إعادة تنظيم المادة المتناثرة في كتابات خضر ضمن محاور تحليلية مترابطة، وتحديد المفاهيم المؤسسة لرؤيته الوطنية، وبيان العلاقة بين الخلفية الدينية والموقف السياسي، والتمييز بين الوصف الذي يقدمه خضر للواقع والنتائج التي يستنبطها الباحث من نصوصه. وتنبع أهمية البحث من مساهمته في قراءة أحد الأصوات المسيحية العربية المؤثرة في قضايا المواطنة والطائفية والعيش المشترك في لبنان.

2.1. الدراسات السابقة والفجوة البحثية

توزعت الكتابات المتاحة حول جورج خضر بين المقاربات الأدبية والسيرية واللاهوتية والتعريفية. فقد أبرز أديب صعب البعدين الأدبي والروحي في كتابته، وقدّم جورج عبّيد قراءة واسعة في مكوّنات فكره، بينما ركّز أسعد قطّان وجان توما وسمير فرحات على السيرة والخبرة الكنسية والأدبية والحوارات الشخصية (صعب، 1997؛ عبّيد، 2008؛ قطّان، 2012؛

توما، 2016؛ فرحات، 2016). وتوفر هذه الأعمال مادة تفسيرية أساسية، لكنها لا تخصص مفهوم الوطن بدراسة إشكالية تجمع الهوية والحوار والطائفية والعلمانية والمشاركة المدنية في نموذج تحليلي واحد.

أما الأدبيات الأكاديمية الأحدث حول لبنان فتبين أن الطائفية ليست هوية دينية ثابتة فحسب، بل بنية سياسية وقانونية واجتماعية تعيد إنتاج الامتياز والزيائنية. فقد ربط كلارك وسلوخ استمرار الهويات الطائفية بتفاعل النخب مع مؤسسات المجتمع المدني، وبيّنت ميكداشي أثر البنية القانونية للأحوال الشخصية في تشكيل المواطنة، في حين ناقشت دراسات أخرى أثر تقاسم السلطة في إضعاف الدولة، وتعقيد العلاقة بين الحوار الديني ومناهضة الطائفية، وإمكان الجمع بين التدين والموقف السياسي غير الطائفي (Clark & Salloukh, 2013; Mikdashi, 2014; Baytiyeh, 2019; Shaery-Yazdi, 2020; Renne, 2024). كما تناولت دراسات الشباب فضاءات المواطنة العابرة للانقسامات وإمكان بناء فاعلية سياسية غير طائفية (Kastrissianakis et al., 2021).

تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسة تصل بين المادة الأولية الكثيفة في نصوص خضر وهذه النقاشات المعاصرة حول بنية المواطنة والطائفية والعلمانية في لبنان. لذلك تقترح الدراسة قراءة مفهومية توضح كيف ينتقل خضر من الخبرة الروحية والاجتماعية إلى تصور سياسي للوطن، وما حدود هذا التصور وإضافته إلى الفكر اللبناني المعاصر. ولا تدعي الدراسة استقصاء جميع نتاجه، بل تقدم قراءة نوعية لمتن محدد تتيح تتبع ثبات المفاهيم وتحولها عبر مراحل زمنية متعددة.

3.1. حدود الدراسة والمفاهيم الإجرائية

تقتصر حدود الدراسة الزمنية على نصوص منشورة بين عامي 1957 و2018، وتقتصر حدودها الموضوعية على المقاطع التي تتصل مباشرة بالوطن والهوية والمواطنة والعلاقة بين الأديان والطائفية والعلمانية والمشاركة العامة. أما النصوص اللاهوتية المحضة التي لا يظهر فيها بعد وطني مباشر فلم تدخل في المتن التحليلي إلا بقدر ما تفسر موقفاً سياسياً أو أخلاقياً.

ويستخدم مفهوم «الوطن» إجرائياً للدلالة على المجال السياسي والأخلاقي الذي تنتظم فيه علاقة المواطنين بالدولة وبيعضهم بعضاً؛ وتدل «المواطنة» على المساواة في الحقوق والمسؤولية والمشاركة من دون وساطة طائفية؛ أما «العلمانية» فتقرأ في نصوص خضر بوصفها فصلاً بين سلطة الدولة وامتيازات الطوائف، لا إقصاءً للدين من المجال الاجتماعي. وتشير «الوحدة في التنوع» إلى وحدة سياسية تحفظ الفروق ولا تحولها إلى امتيازات أو أدوات صراع.

ينتظم البحث بعد المقدمة في قسم للمنهجية، ثم يعرض النتائج في محاور تبدأ بالسياق التكويني وذاكرة طرابلس، وتنتقل إلى الهوية والعروبة والمشرقية، ثم الحوار الإسلامي-المسيحي، ونقد الطائفية والعلمانية الديمقراطية، وأخيراً مشاركة الشباب والمرأة. ويعقب ذلك قسم مستقل لمناقشة النتائج، ثم خاتمة تعرض النتائج الأساسية وحدود الدراسة وأفاق البحث اللاحق.

2. المنهجية والأدوات

تعتمد الدراسة مقارنة نوعية تجمع بين تحليل المضمون الموضوعاتي والقراءة التاريخية-التأويلية. ويتيح تحليل المضمون استخراج الحقول الدلالية المتكررة والعلاقات بينها، بينما تساعد القراءة التاريخية-التأويلية على فهم النصوص في سياقاتها اللبنانية والكنسية والسياسية، وعلى التمييز بين العبارة المرتبطة بظرفها التاريخي والمبدأ الذي يكتسب دلالة أوسع في تصور خضر للوطن.

يتكوّن المتن النصي من عينة قصصية تضم ستة كتب لخضر هي: «المسيحيون العرب»، و«لو حكيت مسرى الطفولة»، و«حديث الأحد»، و«الرجاء في زمن الحرب»، وطبعيتين أو مجموعتين بعنوان «لبنانيات»، إضافة إلى أحد عشر مقالاً صحفياً منشوراً بين 1998 و2018. واستُخدمت كتب المقابلات والدراسات التعريفية عند فرحات وقطّان وعبيد وتوما وصعب بوصفها مصادر سياقية وثانوية، لا بديلاً من النصوص الأصلية.

اعتمد الاختيار ثلاثة معايير: أن يتناول النص مفهوم الوطن أو أحد مكوّناته المباشرة؛ وأن يتضمن حجة أو موقفاً يمكن ربطه بالمواطنة والهوية والعلاقة بين الدين والسياسة؛ وأن يتيح مقارنة زمنية أو موضوعية مع نصوص أخرى. واستُبعدت المواد المكررة أو اللاهوتية البحتة التي لا تضيف دلالة إلى السؤال الوطني. وكانت وحدة التحليل هي الفقرة أو الحجة المكتملة، لا الكلمة المفردة.

جرى التحليل في أربع خطوات: القراءة الاستكشافية وتحديد المفردات المركزية؛ ترميز المقاطع ضمن فئات أولية هي الإنسان، والهوية، والعيش المشترك، والطائفية، والعلمانية، والمشاركة؛ مراجعة الفئات ودمجها في محاور تفسيرية؛ ثم الانتقال من الشاهد النصي إلى النتيجة عبر مقارنة المقاطع وتحديد أوجه الاستمرار والتوتر بينها. وللتحقق من اتساق التأويل قورنت النصوص المكتوبة بالحوار السيري وبالأدبيات الثانوية، مع الفصل بين موقف خضر وتعليق الباحث. تتمثل حدود المنهج في أن المتن انتقائي ولا يشمل جميع المقالات الأسبوعية، كما أن اختلاف الطباعات وغياب البيانات الكاملة عن بعض المقالات يحذّر من إمكان الضبط البليوغرافي الكامل. ولذلك بُنيت النتائج على النصوص التي أمكن تحديد مصادرها وربطها بقائمة المراجع، بينما استُخدمت المواد غير المكتملة بليوغرافياً بوصفها سياقاً مساعداً من دون إقامة استنتاج مستقل عليها.

3. النتائج التحليلية

3.1. السياق التكويني لرؤية الوطن

لا تُعرض السيرة في هذا القسم بوصفها غاية مستقلة، بل بقدر ما تكشف منابع المفاهيم الوطنية في خطاب خضر. فالطفولة في طرابلس، والخبرة التعليمية والكنسية، والاحتكاك المباشر بالمسلمين، والعمل الرعوي والكتابي، تشكل عناصر تفسيرية تساعد على فهم انتقاله من الخبرة الشخصية إلى تصور عام للعيش المشترك والمواطنة. يُعدّ كتاب «لو حكيت مسرى الطفولة»، الصادر عن دار النهار سنة 1979، مصدراً أساسياً لفهم الصلة بين سيرة خضر ومفاهيمه الوطنية. فالكتاب لا يقدّم سجلاً زمنياً خالصاً، بل يمزج الذاكرة بالتأمل في الحضارة والوطن والأمة

والسياسة والدين والعمل، وهو ما يسمح بقراءة الخبرة الشخصية بوصفها سياقاً لتكوّن الفكر لا بديلاً من تحليله (صعب، 1997، ص 116؛ قطّان، 2012، ص 112).

تُظهر هذه المادة أن فهم الرؤية الوطنية عند خضر يقتضي ربط النص بتجربة صاحبه من دون اختزال الفكر في السيرة. ولذلك تُقرأ المحطات الآتية بوصفها سياقاً مفسراً للمفاهيم التي ستظهر في المحاور التحليلية اللاحقة.

1.1.3. "لو حكيت مسرى الطفولة" بوصفه مصدراً تأملياً

يرى جورج عبيد أن الكتاب يجمع البعدين الشخصي والفكري، وقد أوضح خضر أن نصه نشأ من خواطر لم تُكتب وفق خطة مسبقة، وأن استخدام اسم «صاحبي» أتاح له الاقتراب من ذاته من غير أن يحوّل النص إلى اعتراف مباشر (عبيد، 2008، ص 15). وتكشف المقارنة بين الوقائع والسرد أن الشخصية تتقاطع مع حياة الكاتب من دون أن تطابقها في جميع التفاصيل؛ لذلك يمكن تصنيف العمل بوصفه سيرة تأملية توظّف بعض عناصر التخييل لخدمة أسئلة الفقر والعمل والوجود الوطني (قطّان، 2012، ص 106).

تظهر في الكتاب ملامح موقف يتجاوز الانغلاق المذهبي ويدعو إلى معرفة الآخر الديني. فمشاهد المسجد وصلاة الجمعة لا تُستخدم بوصفها زخرفاً سردياً، بل تكشف انتقال العلاقة بالمسلم من المراقبة الخارجية إلى المشاركة الوجدانية، وهي دلالة تتصل لاحقاً بفكرة العيش المشترك (خضر، 1979، ص 8).

ترتبط الطفولة في هذا النص بالتساؤل والبحث عن المعرفة أكثر من ارتباطها باستعادة تفاصيل زمنية كاملة؛ إذ يصفها خضر بأنها مرت غامضة وبأن ذاكرته لا تحتفظ منها إلا بما اكتسب دلالة روحية وفكرية (خضر، 1979، ص 5). يعني هذا أن هذه الطفولة مرتبطة بالروح وبالبحث عن الحقيقة؛ لذلك عبّر عنها خضر بعبارة «نعمة العراء»، وربطها بذكرياته في مدينة تجوّل في أزقتها، وعاش أهلها، وتآلف مع أعيادها، وانتهى إلى أرثوذكسية شغّت في أحيائها، وذاق روح إسلامها (خضر، 1979، ص 49).

وعليه، تكمن قيمة الكتاب في أنه يربط التجربة الفردية بقضايا الكرامة والتحرر والانتماء، ويجعل الإنسان محوراً للحكم على الأفكار والمؤسسات. ومن هذا المنظور تُقرأ الطفولة بوصفها مدخلاً لفهم الوطن لا بوصفها موضوعاً مستقلاً. وتتمثل النتيجة الأولى في أن «لو حكيت مسرى الطفولة» لا يعمل كسجل زمني فحسب، بل كحقل تتكوّن فيه مفردات الوطن: الفقير، والعامل، والآخر الديني، والمدينة، والحرية. وبذلك تتحول الذاكرة الفردية إلى مادة أخلاقية تفسر لاحقاً رفض خضر للانغلاق الطائفي وربطه بالانتماء بخدمة الإنسان.

2.1.3. محطات في المسيرة الفكرية والكنسية

وُلد جورج خضر في طرابلس سنة 1924 ونشأ في حي ذي غالبية مسلمة قرب بوابة الحدادين. وقد ترك هذا الوسط أثراً في حساسيته تجاه الحوار الإسلامي-المسيحي. ويستعيد خضر، في أحد نقاشاته مع الإمام موسى الصدر، استشهاد الأخير بآية «ونحن أقرب إليه من حبل الوريد» [ق 16]، ويقرأها في إطار تأكيد قرب الله من الإنسان مع احتفاظه بفهمه المسيحي للتجسد (قطّان، 2012، ص 109؛ فرحات، 2016، ص 22).

بيد أنه، في حديث له مع سمير فرحات، يستعيد بعد مضيّ سنين كثيرة، صورة من طفولته توحى بأنّ هناك وجهاً آخر اتخذته علاقته بالمسلمين، آنذاك، وقد تكون متوتّرة بعض الشيء: "وأنا طفل كنتُ أمرّ بساحةٍ تُدعى الدفّردار، وهذا اسمٌ تركي، لأصل إلى مدرسة الفيرير، أربع مرّات في الثّمار. وكنتُ في حالة رعبٍ، لأنّ مجموعة من الصّبية المسلمين كانت تشتمني، وهي تصرّخ بصورة متصاعدة: جاء النّصراني جاء النّصراني. ذهب هذا عندما انتقلنا إلى حيّ مسيحيّ بأكمله يُدعى الزّاهرية. زال خوفي لما تركنا الحيّ سنة 1935 ولكن حتّى قبل مُغادرتنا باب الرّمل كنتُ أتخشّع وأنا أمرّ ظهراً قرب المسجد، وأرى المسلمين منتصبين وسجّداً" (فرحات، 2016، ص 22).

تكشف هذه القصة بُعد خضر عن الخطاب المثالي؛ فهي تجمع بين تجربة الخوف من التمييز وبين توقه إلى علاقات إسلامية-مسيحية سلمية. وقد أسهمت هذه الخبرة في بناء مقاربتة للإسلام، وفي دعوته إلى أن تعمّق معرفة كل دين بالآخر إيمان أتباعه بدل أن تهدده (خضر، 1979، ص 112).

تلقي خضر تعليمه في طرابلس ثم في مدرسة الفيرير ببيروت، وتأثر بالتكوين الكاثوليكي وبالدفقة في قراءة النص الديني، وهو ما انعكس لاحقاً في منهجه التحليلي وفي اهتمامه بتثقيف رجال الدين وتطوير التعليم الكنسي (فرحات، 2016، ص 24).

درس الحقوق في جامعة القديس يوسف ونال الإجازة سنة 1944، ثم انتقل إلى باريس سنة 1947 لدراسة اللاهوت في معهد سان سيرج، فنال إجازته سنة 1952 وأسهم التكوين الحقوقي في ترسيخ النزعة الجدلية والنقدية في خطابه، بينما ارتبط التكوين اللاهوتي بمشروعه لتجاوز الأمية الدينية وبناء كهنوت قائم على المعرفة (فرحات، 2016، ص 15-16). عاد إلى لبنان راهباً مبتدئاً باسم الأخ يوحنا، ثم خدم كاهناً في ميناء طرابلس قبل انتخابه مطراناً على جبل لبنان سنة 1970. وقد اقترن عمله الكنسي بنقد العصبية العائلية والانغلاق المذهبي، وبالدفقة إلى ثقافة دينية تضع الخدمة والإنسان قبل الاعتداد بالامتيازات التاريخية (توما، 1997، ص 105؛ فرحات، 2016، ص 19).

واكب هذا المسار نشاطٌ كتابي بدأ في جريدة «لسان الحال» بين 1962 و 1970 باسم «وائل الراوي» (توما، 2016، ص 67). كما أسهمت خبرته في مرحلة الاستقلال وأحداث سنة 1943 في بلورة موقفه من العنف؛ فرفض معالجة الظلم بعنف مضاد، وربط مقاومته بإنهاض المجتمع وتحسين شروط العدالة والغفران. (فرحات، 2016، ص 19). وبذلك تفسّر السيرة بعض منابع موقفه الوطني، من دون أن تختزل هذا الموقف في الوقائع الشخصية.

3.1.3. طرابلس وذاكرة العيش المشترك

تكتسب طرابلس أهمية تحليلية لأنها تمثل البيئة التي تشكّلت فيها خبرة خضر الأولى بالتعدد والعمل والبحر والعلاقة اليومية بالمسلمين. ولا يعني ذلك ردّ فكره إلى المكان بصورة حتمية، بل بيان الكيفية التي أعاد بها تأويل هذه الخبرة في خطابه الوطني (خضر، 1979، ص 18).

وقد عدّ خضر طرابلس من المدن المشرقية العربية المختلطة التي تحتضن التاريخ والثقافة والتقاليد، وتخزن في أحيائها وعمارتها حضارة كثيفة، تقوم إحدى ميزاتهما على التنوع في السكان والأديان وعلى «الوحدة في التاريخ والحضارة» (خضر، 1997، ص 109).

أسهم الطابع البحري لمدينة الميناء واحتكاكه بالعمال في توسيع مفهوم الكرامة لديه. وقد عبّر عن ذلك في صلاة للعمال تربط عمارة المدينة بالعمل والسلام والمهارة، بما يكشف انتقال صورة العامل من عنصر إنتاج إلى شخص كامل الكرامة (خضر، 1997، ص 25).

ارتبطت ذاكرة العبيد بالمسلمين وبالعمال معاً؛ لذلك جمع في خطابه بين الانفتاح الديني والدفاع عن العمل بوصفه فعلاً إنسانياً يطور الطبيعة البشرية، لا مجرد وظيفة اقتصادية (خضر، 1985، ص 357).

يصف خضر باب الرمل بوصفه حيّاً عاشت فيه عائلات مسيحية قليلة وسط غالبية مسلمة، وكانت العلاقات اليومية فيه قائمة على المودة ومعرفة الفروق الدينية من دون تحويلها إلى تمييز بين الناس (خضر، 1998).

وتساند هذه الذاكرة أمثلةً أوردها جان توما عن التبرع المتبادل لبناء المساجد وترميم الكنائس في طرابلس والميناء، وهي أمثلة تدل على أن التعاون الأهلي لم يكن مجرد خطاب نظري، بل ممارسة اجتماعية متكررة (توما، 2016، ص 28).

من هذه الخبرة انتقل خضر إلى مقارنة الإسلام من الحياة إلى الفكر؛ فالقرب اليومي ومعرفة الوجوه والأسماء جعلاً العيش المشترك علاقة اجتماعية محسوسة، لا تسوية مؤقتة بين جماعات منفصلة (خضر، 1998).

وتظهر الممارسة نفسها في مدرسة مار الياس التي ضمت تلاميذ مسلمين ومسيحيين، حيث كان يُتاح للتلاميذ المسلمين أداء صلاة الجمعة في مسجد الميناء الكبير. وتوضح هذه الحالة أن احترام خصوصية الدين لم يكن مناقضاً لوحدة المؤسسة التربوية (خضر، 1998).

كما ربط خضر انفتاح المدينة بأمانه في الحركة بلباسه الكهنوتي في شوارع طرابلس والميناء، فقرأ هذا الأمان بوصفه علامة على وجود اجتماعي لا تُلغى فيه الفروق ولا تتحول إلى تهديد (خضر، 1998).

وبذلك لم تكن خبرته دينية محضة، بل خبرة إنسانية ومدنية تداخل فيها الإيمان مع علاقات الجوار والعمل والتعليم. تتجلى هذه الرؤية أيضاً في كتاباته عن رمضان؛ إذ يقرأ الصوم باعتباره تربية على التقوى والإخلاص، ويرى أن تقارب المسلمين والمسيحيين لا يقتصر على مقارنة العقائد، بل يقوم على المحبة وعلى حمل كل جماعة هموم الأخرى من غير أن تصبح أسيرة للسياسة (خضر، 1998؛ خضر، 2011 أ). ويستعيد في وصف آخر مشهد اجتماع الكتاب المقدس والمصحف وصوت الأذان وأجراس الكنائس في حي واحد، ليجعل المكان صورة حسية للتعدد المتجاور.

تكشف قراءة طرابلس أن العيش المشترك عند خضر ليس شعاراً صيغ بعد الحرب، بل خبرة يومية سابقة على التنظير. غير أن هذه الخبرة لا تُقدّم بصورة مثالية خالصة؛ إذ تتضمن أيضاً ذكريات الخوف والتمييز. ومن هذا التوتر بين الألفة والجرح تنشأ قيمة الحوار لديه: فهو فعل مقصود لمعالجة إمكان الصراع، لا مجرد احتفاء تلقائي بالتنوع.

2.3. مفهوم الوطن والمواطنة: من الهوية إلى الدولة المدنية

تكشف نصوص خضر أن تشخيصه للواقع اللبناني يبدأ من انفصال الدولة عن المجتمع ومن تحوّل الانتماءات الدينية والقومية إلى أدوات امتياز. وفي مقابل ذلك، يبني صورة الوطن المرتجى انطلاقاً من المواطن الحرّ القادر على المحاسبة والمشاركة، ومن دولة تخدم الإنسان بدل أن تعيد إنتاج زعامات الطوائف.

يربط خضر التغيير الوطني بوعي المواطنين لمسؤولية الاختيار والمحاسبة، ويرى أن الدولة لا تُصلح نفسها من خارج المجتمع. فالمواطن المنحرف من التبعية للزعيم هو القادر على الانتقال بلبنان من الصراع الطائفي إلى فضاء العقل والعدالة والحرية.

1.2.3. الهوية والقومية وحدود الانغلاق

يرى خضر أن التباعد بين الدولة والمجتمع نتج من ضعف الحس الجماعي ومن تحوّل الطوائف إلى شبكات امتياز. وبديل أن يكون التراث الديني مصدر انفتاح، صار أحياناً وسيلة للمطالبة بحصص خاصة وانتظار الدولة بوصفها مصدراً لتوزيع المنافع، وهو ما يعوق تكوّن المواطن المشترك (خضر، 2000).

لا يختزل خضر هوية لبنان في أصل واحد؛ فهو يعترف بتراكم المكونات الفينيقية والآرامية والبيزنطية والعربية، ويرفض القفز فوق الدور العربي في نقل المعرفة وفي إنتاج الحضارة. لذلك تصبح الهوية قراءة للتاريخ المتعدد لا أداة لاستبعاد مرحلة أو جماعة (خضر، 2000).

يترتب على ذلك أن الحضور المسيحي في الثقافة العربية ليس حضوراً في مواجهة المسلمين، بل مشاركة معهم في لغة وحضارة ومجال عام واحد. ويقيس خضر قيمة هذا الانتماء بقدرته على إنتاج الخير والصدق والحدّثة، لا بقدرته على إقامة حدود بين الجماعات (خضر، 2000).

تتكوّن الهوية، في هذا التصور، من العمل والحرية والاستجابة لآلام البشر، ولا تُفهم بوصفها صيغة جامدة. فهي تتطور بالتفاعل الثقافي وتلتزم قضايا الفقراء والمقهورين وقبول الآخر؛ وبذلك تكون وحدة البشر سابقة على الاختلافات وقادرة على استيعابها (خضر، 1979، ص 20-21؛ خضر، 2000).

حين تقتزن الهوية بخيارات قومية أو دينية جامدة تتحول، في قراءة خضر، إلى خطر على وحدة المجتمع؛ لأن الطائفة تستعمل المقدس لتبرير امتيازها وتفقد بذلك وظيفتها الروحية بوصفها جسراً إلى الآخرين. ومن ثم لا يكون نقده موجّهاً إلى الإيمان، بل إلى تحويله أداةً لإلغاء المجال الوطني المشترك (خضر، 2009 أ).

رفض خضر الخلط بين الانتماء الوطني والإيمان الديني، وعدّ لبنان واقعاً أرضياً وسياسياً لا موضوعاً للعقيدة. ومن هذا الفصل استخلص ضرورة أن تقوم الدولة على الديمقراطية والمشاركة والاعتراف المتبادل، لا على تقديس الأرض أو الطائفة (خضر، 2010 أ).

أدى تسييس الانتماءات الدينية والقومية، في قراءته، إلى صراعات على الهوية وإلى توظيفها في دعم النظام الطائفي. ومع تمسكه بالهوية اللبنانية، يقر بتعدد انتماءات الإنسان ويرفض أن تتحول أي منها إلى مصدر اقتتال أو تفوق.

ينطلق خضر في تحديد الهوية من مرجعية لاهوتية كونية تجعل ملكوت الله أوسع من جميع النظم القومية. ولا يؤدي ذلك إلى إلغاء الانتماء إلى الوطن، بل إلى منع تحويل المسيح أو الكنيسة إلى رمز قومي مغلق.

ونتيجة لذلك، اتخذ خضر من الكونية مصطلحاً جديداً لإزالة أي هوية أرضية عن المسيح الذي أدّى الجدل فيها إلى تقابل صراعي بين الشرق والغرب من جهة، ولإبعاد أي دمج بين الكنيسة والقومية، مستشهداً بالتجربة الروسية، حيث أدّى ذلك إلى الانغلاق والاختناق.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يُلغى القومية، بل على العكس، فهو وَجَدَ أنّ هُويّة الإنسان هي نتيجة الانتماء الممزوج في فكره بين الرّؤية القومية التي عَنَت الانتماء إلى لغة وحضارة وثقافة وأرض، بالإضافة إلى الرّؤية الكونيّة الجامعة لكلّ الأطياف على صورة المسيح المصلوب الذي ضمّ الجميع إليه.

تحدد الوحدة عند خضر بوصفها تكاملاً لا انصهاراً؛ فالفروق مشروعة ما دامت لا تبلغ التنافر، والتعدد مصدر ثراء وإبداع حين تنظمه المواطنة والمساواة. لذلك ترفض المواطنة القومية المقترنة بأسس طائفية، لكنها لا تطلب إلغاء التراث أو الخصوصية (خضر، 2000).

وتشير هذه النتائج إلى أن الهوية عند خضر عملية مفتوحة تتكوّن بالفعل الحر والمسؤول، لا جوهرًا ثابتًا يُفرض على الأفراد. لذلك تصبح المواطنة الصبيغة السياسية التي تنظّم تعدد الانتماءات، فيما تغدو القومية خطرة حين تنمأ مع الطائفة أو تستعمل المقدس لتبرير الغلبة.

تُظهر هذه القراءة أن تعدد هويات لبنان لا يُعالج بترجيح هوية مغلقة على أخرى، بل بإعادة بناء العلاقة بينها داخل مواطنة مشتركة. وعلى هذا الأساس يمكن الانتقال إلى موقع العروبة في تصوره.

2.2.3. العروبة بوصفها انتماءً ثقافيًا ومجالاً للمشاركة

مع تفكك السلطنة العثمانية وترسيم كيانات المشرق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، دخل لبنان في نقاش طويل حول علاقته بالعروبة وبمحيطه السوري والعربي. وقد ثَبَت اتفاق الطائف لاحقًا هوية لبنان العربية ونهاية كيانه. وفي قراءة خضر، اقترن هذا المسار بتحول تدريجي لدى الجماعات اللبنانية من هاجس الغلبة أو الخوف إلى قبول الوطن المشترك، مع بقاء توترات العدد والهوية حاضرة في الوعي السياسي. وقد عبّر عن خوف بعض المسيحيين من الذوبان في المحيط العربي والإسلامي الواسع (فرحات، 2016، ص 100).

وهكذا، بدأت فكرة العروبة تجول في خاطره وقد عدّها فكرة مسيحية لكون المسيحيين كانوا يُطالبون بالانفصال الكامل عن السّلطة العثمانية، وأنّ المسلمين أرادوا حكمًا ذاتيًا للعرب في هذه السّلطة. يرى خضر أنّ التّقاشات التي تدور في فلك القومية وإثبات الهويّة والمناداة بالوحدة تبقى نقاشات عقيمة لا طائل لها، والمطلوب الكفّ عن هذه الإيديولوجيات والدّخول في الفكر السياسي المعاصر، ففي رأيه "لا شيء يمنع إحساسي بثقافة عربيّة مشتركة بدليل أنّنا جميعاً ندرس الأدب العربيّ المعاصر، في أي قطر من الأقطار، ونحتسّس الموسيقى العربيّة الواحدة. هناك نوع من الإسهام للحياة العربيّة الواحدة" (فرحات، 2016، ص 101). فالعروبة عنده غَدَت احتواء لهذه الثّقافة العربيّة، أولاً، قبل أن تكون فكرة ذات أبعاد سياسيّة.

وفي هذا الصّدّد، يستند خضر إلى النّمودج السّويسريّ الذي قَبِل بخصوصيّات أبنائه القومية، وأوجَدَ حلفاً يجمعهم على اختلاف انتماءاتهم، فهناك مثلاً السّويسريّ الفرنكوفوني الذي يستوحي إلهامه الثّقافي والأدبيّ من فرنسا، وهناك السّويسريّ الألمانيّ الذي يقرأ الألمانية. وبناءً على ذلك، حاول خضر أن يستلهم هذا النّمودج في سبيل إحقاق السّلام على أرض لبنان: "كلّ الأمور الثّقافيّة العربيّة نحن لها. ولكن هذا لا ينبغي أن يحول دون انتمائنا الواحد إلى هذا الوطن الواحد، وأن نعمل لحياته الاقتصاديّة وإنعاشه الاقتصاديّ والثّقافيّ والتّربويّ والاجتماعيّ. والاتّفاق إذًا على القواسم المشتركة،

بصورة أنه إذا ازدهر البلد حقيقة، وتخلّقنا بأخلاق الله في التّعامل اليوميّ، وتخلّصنا من الرّبائنيّة التي نمارسها. إذا تحرّرتنا من ذلك، يبقى لبنان وطناً قائماً بذاته وقادراً على أن يعيش في سلام مع المنطقة " (فرحات، 2016، ص 102).

وبالعودة إلى موضوع العروبة، فلا أحد يختلف على هوية لبنان العربيّة، تَمّت الإشارة أنفاً إلى أنّ الكلام على عروبة لبنان منشأه مسيحي. جاء كردّة فعل في وجه سياسة التّريك التي حاولت امتصاص هويّة لبنان وسوريا وإلغاءها منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وعليه، برز في هذه الفترة تياران: تيّارٌ قوميّ لبنانيّ غير منفصل عن الأُمّة العربيّة أمثال كمال الحاج الذي رفع شعار "أمّتي عربيّة، قوميّتي لبنانيّة"، مؤسساً بذلك لعقد اجتماعيّ فريد أسماه النّصلاميّة للتّعبير عن قوّة المشاركة بين المسلمين والمسيحيّين في هذا الوطن (عبيد، 2008، ص 233). وتيّارٌ آخر قال بالفينيقيّة واللّغة المحكيّة مركزاً الصّراع القوميّ الذي سمّاه المطران " صراع الهويّات"، وقد اتّخذ هذا التّيار من القوميّة حجة لإشعال الفتنة أثناء الحرب الأهليّة اللبنانيّة، فغدت القوميّة أدباً طائفيّاً مذهبيّاً أدّى إلى لغط والتباس فكريّ مفاده أنّ العروبة مرتبطة بالإسلام، أمّا الفينيقيّة، فهي بقاء الموارنة في الحكم.

من هنا، عمل جورج خضر في نصوصه واجتهاداته على توضيح مسالك العروبة وانتسابها إلى المسيحيّة والإسلام معاً، ولا ينبغي الخلط بين العروبة والإسلام لكون العروبة فلسفة وإيديولوجيا هدّفت إلى إبقاء لبنان على مُميّزاته الإنسانيّة والثّقافيّة في العالم العربيّ الإسلاميّ. وتنطوي وجهة النّظر هذه على كون العروبة اتجاهاً علمانيّاً أُطلّقت حاجة في التّحرّز بدءاً من الحكم العثمانيّ، مروراً بالانتداب الفرنسي، وصولاً إلى القضية الفلسطينيّة والأزمة اللبنانيّة إبّان الحرب. دافع خضر عن إمكان تعرّب المسيحية وعن مساهمة المسيحيين في الخطاب العربيّ، ورفض حصر العربية والعروبة في الإسلام. ومن هنا استخدم فكرة «العروبة البيضاء» للدلالة على انتماء يتأسس على المشاركة الحضارية لا على الغلبة الدينيّة.

وأولى اللغة العربيّة مكانة مركزية، لأنّها الأداة التي تستطيع المسيحية المشرقية أن تعبّر بها عن ذاتها وأن تشارك في نهضة المنطقة. لذلك لم يفصل التراث العربيّ عن إسهامات المسيحيين الأوائل وعن تاريخ المشرق المشترك.

ولا يفوتنا أن نذكر بأنّ النّكبة الفلسطينيّة كانت الدّافع الكبير لتثبيت خضر بعروبة القدس وعروبة لبنان، فارتبطت القضية الفلسطينيّة برؤيته الفكرية والسياسيّة، وتوجّهاته النّضاليّة، متوقّفاً عند هشاشة الأنظمة العربيّة التي وقفت متفرّجة على هذه المأساة.

تُفهم العروبة في هذا السياق بوصفها انتماء ثقافيّاً ولغويّاً يتيح الاعتراف بالآخر شريكاً في بناء الوطن، لا مشروعاً لإلغاء خصوصية لبنان. ولذلك عدّ خضر الجدل حول مقدار العروبة أقل أهمية من المشاركة الفعلية في اللغة والثّقافة ومن قيام العلاقة على المحبة والمسؤولية المشتركة (خضر، 2014).

يُستنتج من ذلك أن العروبة في خطاب خضر ليست برنامجاً لدمج لبنان في كيان سياسيّ أوسع، ولا غطاءً دينيّاً، بل انتماء ثقافيّ ولغويّ يسمح للمسيحي والمسلم بالمشاركة في فضاء حضاري واحد. وقيمتها الوطنيّة مرهونة بقدرتها على صيانة خصوصية لبنان وخدمة مواطنيه، لا بإنتاج ولاء يتجاوز الدولة.

لا تكتمل دلالة العروبة عند خضر من دون بعدها المشرقي؛ فالعروبة تحدد اللغة والمجال الحضاري، بينما تفسر المشرقية خبرة التعدد الديني والتاريخي التي تمنح لبنان خصوصيته.

3.2.3 - المشرقية والتعدد الحضاري

لقد اتّضح للمطران جورج خضر تيّاراً آخر، إلى جانب تيّار العروبة، وهو المشرقية. ولم يظهر هذا التيّار من عبث، إذ ارتبط بنشأته، فهو ابن طرابلس التي تأسست على التّلاقي، لكونها كانت طريقاً إلى دمشق، وواحة تعايش مسيحي - إسلامي: "فطرابلس تلك المدينة التي تحتضن التّاريخ والثّقافة والتّقاليد، وتختزن في أحيائها، وعماراتها، وأقبيتها حضارة كثيفة، إحدى ميزاتها التّنوّع في السّكّان والأديان والوحدة في التّاريخ والحضارة" (خضر، 1957، ص 109). وهذا طبعاً انعكس في فكر المطران على كلّ لبنان، حيث إنّ لبنان في ذهن خضر صورة عن طرابلس: "لبنان الدّيمقراطيّ الوجه والتّهج يغتذي فكريّاً وروحياً من الدّعوة إلى المشرقية عبر الوجود المسيحيّ المتلاقي مع الوجود الإسلاميّ" (خضر، 1957، ص 338). وفي معرض دراسته للجذور المشرقية للبنان، ربط المشرقية بأشور وبابل لكي يُبرهن، بأنّ الإحساس المشرقيّ المسيحيّة غير مرتبط بالإسلام، لكون المشرقية إحساساً وهويّة، هي قبل الإسلام. ولذلك، وجد أنّ لبنان يستمدّ دعوته من الجوار المشرقيّ، وهو جوار روحيّ رسوليّ. وهذه الدّعوة اصطبغت بهويّة مشرقية جعلت من أنطاكية رمزاً لها، وهي أساس في المسيحيّة حيث "دُعِيَ التّلاميذ مسيحيّين في أنطاكية أولاً" (أعمال الرّسل، 11: 26).

ولعلّ دعوة خضر إلى المشرقية لدليل واضح على رفضه لمقولة المتّحدات الجغرافيّة التي تصهرها العروبة، لأنّها تلغي التّمايز الذي يعيشه لبنان روحياً وثقافياً: "فالأهمّ من بحث الكيانات العربيّة وتوحيدها، أن نعرف مضمونها الروحيّ ولون الثّقافة فيها" (خضر، 1957، ص 38). فالهمّ كلّ الهمّ عند خضر ألاّ تذوب التّعديّات، لأنّها أساس في اتّحاد الأوطان، ومعرفتها لنفسها، وإدراكها لهويّتها. وعليه، أبرز خضر في هذا الاتّجاه الذي أثاره، أنّ لبنان مؤهّل ليكون حاضناً للاتّجاهات العربيّة والمشرقية. لذلك، وفي سبيل المحافظة على لبنان الرّسالة، وجبّ الابتعاد عن كلّ التّنوّعات السّياسيّة المتطلّية خلف خطابات مُغلقة. ومن هذه التّنوّعات، نذكر النّظام الطّائفيّ الذي سَطَح السّياسة اللّبنانية وسَطَح معها البُعد اللّبنانيّ الخلاق، فيقول المطران، في حديث له مع سمير فرحات، إنّنا نعيش مع المسلمين منذ أربعة عشر قرناً إنّ الإسلام كيف الكثير من عادات المسيحيّين وباتوا يتدوّقون بعض جوانبه الفنّيّة والثّقافيّة، مثل الموسيقى والفنّ المعماريّ بمقابل ذلك اكتشف الإسلام اللّبنانيّ أنّ هناك مكاناً ليعيش مع المسيحيّين في صورة حضاريّة في وطنٍ مدنيّ، وهذا فكرٌ جديد على الإسلام (فرحات، 2016، ص 107). فقد أدرك خضر تمام الإدراك أنّ لبنان قائم في محيطين: محيط عربيّ استقى لبنان منه إنسانيّته ولغته، ومحيط مشرقيّ استمدّ منه روحانيّته وأبعاده الحضاريّة. ومن هذين المحيطين وجدّ خضر في لبنان وطناً حقيقيّاً له وجوده وكيانه. من هنا، اتّخذ خضر موقفاً سلبياً من الأطروحة اليمينيّة التي ظهرت إبّان الحرب الأهليّة، لأنّ أطروحة كهذه تُغذي خطاب الكراهية وتؤخّر تقدّم الوطن. فالمسألة عنده ليست مسألة سياسيّة، على قدر ما هي مسألة حضاريّة وروحيّة وأخلاقيّة في آن: "أعتقد الآن أنّنا سائرون نحو لبنان تنبع قوّته من داخله، ويؤاليه أبنائُه وحده. هذا كلّهُ يفترضُ قفزةً نوعيّةً عظيمةً في قراءة الوطن، هل قرّرنا نحن القاطنون أرض لبنان أن نتزوّجها عروساً لا انفكاك عنها، وذلك على رغم الصّراعات السّياسيّة التي لا مهرب منها؟ ولكن لا عُصاب ولا رُهاب إن تمثّلنا الدّيمقراطيّة، فجددت

حضورنا الاجتماعيّ. الاجتماع العصريّ هو قبول الفروق، وتكامل الفروق في الخطاب السّياسي" (فرحات، 2016، ص 108).

تظهر المشرقية، بناءً على ذلك، بوصفها بعداً مكمّلاً للعروبة: فهي تمنح لبنان ذاكرة دينية وحضارية متعددة، بينما توفر العروبة اللغة والمجال الثقافي المشترك. ويتيح الجمع بينهما تصوّراً لانتماء لا يقوم على العزلة ولا على الذوبان. تؤدي المشرقية، في هذا البناء، وظيفة تصحيحية: فهي تمنع العروبة من التحول إلى تجانس، وتمنع اللبانية من التحول إلى عزلة. ومن تفاعل البعدين يتشكل وطن ذو انتماء عربي وذاكرة مشرقية متعددة، وهو ما يفسر مركزية «الوحدة في التنوّع» في تصور خضر.

3.3. العلاقة الإسلامية-المسيحية: من التشاد إلى الحوار

3.3.1. نقد صيغ الغلبة الدينية والسياسية

ساء المطران جورج خضر أن يرى وطنه لبنان منغلِقاً ومقيّداً طائفياً ومذهبياً، فراح يبحث عن لغة جامعة ومُوحّدة، لا سيّما أن الحرب الأهلية اللبانية أفرزت أناساً رافضين لأي شكل من أشكال الجوار والتّفاهم. وفي حديث له يوضح أن فئة من اللبانيين استغلّت الدين وجنّت من ولائها المذهبيّ فوائد: "في بلد لبنان تشابك فيه الدين والطائفية، وجنى المرء من ولائهِ المذهبيّ فوائد، يعسر التّلاقي الرّوحي المجرّد وتتعدّر المواجهة العلميّة ابتغاء رضوان الله أو تكاد" (خضر، 1957، ص 19).

تتطلب قراءة هذا المحور بيان موقف خضر من الصيغ التي تجعل لبنان وطناً لفئة دينية واحدة، سواء اتخذت صورة «الوطن المسيحي» أو «الجمهورية الإسلامية». كما يندرج نقده لمفهوم الذمة ضمن رفضه تحويل التعايش إلى علاقة حماية بين قوي وضعيف، تمهيداً لفهم الحوار بوصفه علاقة مواطنة متكافئة.

لقد عالج خضر موضوع لبنان المسيحيّ من باب عدم الانعزال عن المحيط، ففي نظره عبارة "الوطن المسيحيّ": "بدعة لا سياسيّة فحسب بل روحية في الدّرجة الأولى، والوجود المسيحيّ المشرقيّ إنّما هو وجود مع المسلمين وفي إطارهم التّاريخيّ والحضاريّ" (خضر، 1957، ص 34). وعليه، رفض رفضاً قاطعاً فكرة الوطن المسيحيّ، ويعود ذلك إلى نشأته في طرابلس، حيث "كان يمرّ من أمام المسجد، ويرى جموع المصلين يسجدون وينتصبون" (خضر، 1957، ص 6).

وتربّيته هذه جعلته، كما يقول: "حُرّاً من عقدة المسلم، وكان متمسّكاً إلى أقصى حدّ باستقلال المسيحيّة من كلّ أرض ومن كلّ حضارة" (خضر، 1957، ص 35). فالمسيحيّة عنده لا تتوقع في مدى جغرافيّ، إذ إنّ اللاهوت المسيحيّ لم يؤسّس لأُمَّة مسيحيّة، لكونها ليست ديناً ودُنيا، ذلك أنّ المسيحيّ أعلن أمام بيلاطس: "مملكتي ليست من هذا العالم" (يوحنا، 18:36)، علماً بأن مصطلح الأُمَّة، كما وردت عند بطرس الرّسول، مخاطباً المسيحيّين بقوله: "أمّا أنتم فجنسٌ مختارٌ، وكهنوت ملوكي، أُمَّة مُقدّسة، شعب اقتناء لكي تُخبروا بفضائل الذي دعاكم من الظّلّة إلى نوره العجيب" (بطرس، 9:2-10). عني بذلك الكنيسة، أي جماعة المؤمنين المجتمعين على أسس عقائدية وليتورجية. وهذا المفهوم الإيماني العميق أوضحه في مسرى طفولته، قائلاً: إنّ "حركة المسيح تنفر من تزكية الأوطان باسمه" (خضر، 1957، ص 37). ودافع عن موقفه هذا بحجج تاريخيّة، مظهراً أنّ المسيحيّة الحاكمة تاريخياً تعرّضت إلى أحداث كثيرة، فهناك ممالك زالت، وعروش

سقطت، ورغم ذلك: "لم يتعلّم النَّاسُ أنَّ المجتمع المسيحيّ قبل الملكوت ليس له شكل يُحتذى ولا يحتمل تطويلاً لوضع أو نظام. ولعلّ المسيحيّة مدينة في بقائها إلى هذه التّعمة" (خضر، 1957، ص 50).

ومثلما ساءتُة المناداة بوطن مسيحيّ، ساءتُة أيضاً الدّعاوات المنادية بالجمهورية الإسلامية، ولا سيّما أن يُصنّف المسلمون قومه أهل ذمّة، فهو يرفض أن يكون أحد في ظلّ القويّ (خضر، 1957، ص 36). لهذا، ينبغي التّوسّع أكثر في نقده لمسألة الدّميّة.

ومن الضّروريّ، هنا أن نذكر أنّ هذه الدّعاوات ظهرت خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة، وبروز الجدل حول هويّة لبنان، والتّداخل بين القضيتين: اللبنانيّة والفلسطينيّة، وتنازع أبناء الوطن الواحد حول القضية الفلسطينيّة. وكلّ هذه الجدالات تفجّرت حرباً فتكت لبنان وحولته إلى ساحة اقتتال، بدل أن يكون ساحة تلاقٍ وحوار وعيش واحد. وعليه، انقسم اللبنانيون بين تيارين: تيار أراد الانتصار للقضيّة الفلسطينيّة، وهو معروف بتيّار الإسلام والعروبة، وهذا ما توضّح في قسم سابق، وتيار ذي غالبية مسيحيّة رافض للكيان الفلسطينيّ ومعروف بتيار القوميّة اللبنانيّة الذي ظنّ أنه بالانتماء إلى العروبة ممارسة الإسلام سياسياً.

وأمام هذا الواقع المأزوم، أصرّ خضر على أنّ لبنان أرض التّعديّة، وأنّ فلسفة العيش المشترك راسخة في الخطاب السّياسي منذ الميثاق الوطني غير المكتوب عام 1943، ثم وثيقة الوفاق الوطني في الطائف عام 1989، مؤكّداً خاصّة اتّجاهه العروبيّ، ومساهمة المسيحيّين في العروبة التي ابتدأت قبل الإسلام: "نحن عندنا ذاكرة. المشرقيّة هي كلّ الذي كان قبل الفتح العربيّ. ابتدأنا مع تاريخ الشّرق 2300 ق.م، وجاء الإسلام. وكان لساننا مُعرباً وتعرب، وهذا جعل نوعاً من الوحدة الثّقافيّة بيننا وبين كلّ العرب" (عبيد، 2008، ص 401).

وبالعودة إلى استياء المطران من مقولة الدّميّة لدى المسلمين، ميّز خضر بين رؤية المسلمين الليبراليّين إلى المسيحيّين، وبين رؤية الإسلاميين بإحيائهم الشّريعة (عبيد، 2008، ص 432). فالإسلاميون الأصوليون يتعاطون مع غير المسلمين على أنّهم أهل ذمّة، وعليهم أن يدفعوا الجزية، ويمكنهم أن يبقوا على دينهم إن أرادوا: "فإن قبلوا ذلك، كان لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم. وكانوا في ذمّة المسلمين يحمونهم ويدافعون عنهم، ومن أجل هذا يُسمّون أهل الذّمّة" (أمين، 1975، ص 85-86).

إنّ مسألة الدّميّة نابعة من الشّريعة الإسلاميّة التي يحترمها المطران جورج خضر أشدّ احترام، ولكنّه استبعد تطبيقها في لبنان، رافضاً في ذلك المناداة بحكم إسلاميّ "الجمهورية الإسلاميّة" تماماً كما رفض الدّعوة إلى تثبيت هويّة لبنان على أنّه وطن مسيحيّ، وفي ذلك دليل على أنّه كمواطن يرفض أن يكون في حماية أحد: "كلّ حماية شفقة، وكلّ إشفاق تعال، وهو يفهم أن يجنح بعض إلى صرخة تمرد وإباء" (خضر، 1957، ص 36). كما أنّه يرى أنّ تطبيق الدّميّة في لبنان انتقاص للصّيغة اللبنانيّة المتوازنة، تلك الصّيغة التي طبّعت وجه لبنان وجعلته كما قال البابا الراحل يوحنا بولس الثاني بـ "إنّ أرض لبنان رسالة". إنّ رؤية جورج خضر إلى لبنان الرّسالة جعلته يؤسّس للحوار بين المسيحيّة والإسلام، من أجل التّلاصق في هذا البلد، وفي مسائله السّياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وناضل في سبيلها نضالاً كبيراً، وهذا ما سيتوضّح في القسم الآتي.

وتكشف هذه المادة أن رفض خضر لصيغتي «الوطن المسيحي» و«الحكم الإسلامي» يصدر عن مبدأ واحد هو رفض الغلبة. فالمواطن لا يكون في ذمة مواطن آخر، والدولة لا تستمد مشروعيتها من تفوق جماعة، بل من المساواة القانونية والسياسية. وهنا تنتقل الوحدة في التنوع من قيمة روحية إلى قاعدة دستورية وأخلاقية.

2.3.3. الحوار الإسلامي-المسيحي بوصفه ممارسة مواطنة

رأى المطران جورج خضر في الحوار الإسلامي-المسيحي حلاً للمسألة اللبنانية انطلاقاً من رؤيته إلى لبنان التعددي. وتعود جذور هذا الموقف إلى طفولته في طرابلس؛ إذ يذكر أن بعض العائلات المسلمة كانت توصي أولادها بمعاشرة الأطفال المسيحيين، وأن تعبير «أخلاق عيسوية» كان متداولاً، إلى جانب العبارة: «كن عربي الدين، عيسوي الأخلاق» (فرحات، 2016، ص 60).

استمر اهتمام خضر بالإسلام في شبابه، ولا سيما بعد تأسيس حركة الشبيبة الأرثوذكسية. ويروي أن أحد أصدقائه رأى مصحفاً على مكتبه فسأله: «لماذا تقرأ القرآن؟»، فأجاب: «أريد أن أرى آثار المسيح في هذا الكتاب، فأنا أفتش عن المسيح» (فرحات، 2016، ص 115). وتكشف هذه الشهادة أن قراءته للآخر الديني انطلقت من البحث عن نقاط اللقاء من دون إنكار الاختلاف العقائدي.

كما أنّ اهتمام المطران بالتعرّف إلى المسلمين أوصله إلى أن يصبح مُدرّساً في الجامعة اللبنانية في كُليّة التربية لمادة الحضارة العربية بكلّ موضوعيّة: «لستُ أذكر حادثة واحدة وَقَعْتُ في الصّف بمعنى أن أحداً لم يشكّ في أنني كُنْتُ أشرح الإسلام، كما يشرح هو نفسه بكلّ أمانة، ونزاهةٍ علميّة. وأذكر بوضوح – وهذه شهادةُ الطّلبة – أنهم تقاربوا روحياً» (خضر، 2000).

يستعيد خضر عبارة «حارة النصارى» من ذاكرة طرابلس، لكن دلالتها في نصه لا تحيل إلى غيتو مغلق، بل إلى وحدة اجتماعية محلية عاش فيها المسلمون والمسيحيون في جوار وتفاعل. وقد شرح جورج عبيد أن لفظة «حارة» تشير إلى المكان التراثي الذي يجمع السكان في علاقة اجتماعية، لا إلى تقسيم سياسي مغلق (عبيد، 2008، ص 357).

وتشير لفظة «حارة»، كما شرحها جورج عبيد، إلى المكان التراثي القديم الذي يجمع الناس في وحدة اجتماعية، سواء كانوا أكثرية أم أقلية (عبيد، 2008، ص 357). أما استعمال خضر لكلمة «نصارى» فيكشف انفتاحاً لفظياً على القرآن وعلى لغة المسلمين. وعليه، لا تجسد الحارة في قاموسه غيتو طائفيًا، بل فضاءً للتجاوز والتجاوز.

على هذا الأساس، يمكن تحليل الحوار عند خضر بوصفه انتقالاً من التجاور الاجتماعي إلى التزام متبادل في المجال العام. فالمقصود ليس دمج العقائد أو إلغاء الفروق، بل تحويل المعرفة المتبادلة إلى قاعدة تمنع استعمال الدين في التعبئة والصراع.

ينطلق خضر من سؤال إمكان وحدة البلد مع انقسام سكانه إلى مسلمين ومسيحيين. ويرى أن المشكلة لا تكمن في الاختلاف الديني ذاته، بل في عقدة الأقلية والأكثرية وفي ربط الفاعلية السياسية بالعدد. لذلك دعا المسيحيين إلى التحرر من هاجس الكثرة، وإلى فهم هويتهم داخل شراكة وطنية لا تستمد قيمتها من السيطرة أو الحماية (خضر، 2000، ص 114-116).

يرفض خضر تحميل الدين مسؤولية الصراع السياسي، ويجعل الاعتراف بالآخر والمحبة معيارين لصدق الإيمان. ومن هذا المنطلق يقيس الحكم بقدرته على خدمة الناس والعدل بينهم، لا بانتماء الحاكم الطائفي؛ فالمطلوب اختيار الكفاء القادر على تحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسية (خضر، 2000، ص 159، 236-237، 337).

وفي هذا الإطار، أدان خضر الحرب الأهلية، مُعتبراً إياها حرباً عبثية، لو تَمَّت محاكمة المسؤولين عن الحرب لصرنا مجتمعاً مدنياً وعادلاً (فرحات، 2016، ص 109). وما إدانته للحرب إلا تأكيد على العيش المسالم بين أهل الأديان، ففي معرض حديثه عن السلام المنشود، يقول: "هذا وطن مَمَّن سلامه في وحدته. كُلُّ الأشياء تتحالف فيه وخارجته ضدَّ وحدته. أن نقيمها هذا هو التحدي وتلك هي البطولة والبطولة الوحيدة هي أن يحيا هذا الشعب ولا يُدمر ولا يرحل وأن يواجه معاً ما يعتريه من الأعداء... السلام ثمرة الإبداع، هذا الذي يأتي من الحب الواحد لـبنان الواحد" (خضر، 2000، ص 244). نلاحظ إذاً أنَّ هذه الوحدة شكَّلت محور فكره الوطني، فمن دون هذه الوحدة يفقد لبنان فرادته في هذا الشرق. ولن تتحقق هذه الوحدة إلا بالحوار القائم على التفهُم، وتقبُّل الآخر المختلف. وحرصاً على ذلك، يوضِّح أكثر مفهومه للحوار الإسلامي – المسيحي، فيؤكِّد أنَّ الحوار ليس حواراً تبشيريةً، بل هو وعي للاختلاف والاعتراف بذلك. والأهم من ذلك، أن يُعبّر كل دين عن نفسه كما أكَّد سماحة السيّد محمد حسين فضل الله في قوله: "أن يدرك المسيحي مسيحيتته من الإنجيل، والمسلم إسلامه من القرآن، ويكون هذا موضع عيش، وموقع انفتاح" (عبيد، 2008، ص 412). وهكذا يتبيّن لنا أنَّ فلسفة الحوار الخضرية قائمة على احترام هذه الاختلافات العقائدية: "هذا اعتراف مسبق بأنك ملتزم الآخرين، بأنك لا تُريد أن تُلمي عليهم أمرك إملاء وبأنك تعترف أن الحقيقة التي يحملون مُنقذة لك ولهم معاً" (خضر، 2000، ص 408). وقد دفعه هذا الموقف إلى دراسة القرآن والفكر الإسلامي والبحث عن نقاط اللقاء الروحي والإنساني، من غير أن يذيب الفروق العقائدية أو يحوّل الحوار إلى تبشير متبادل (خضر، 2000، ص 37).

يربط خضر الانقسام الديني كذلك بالانقسام الاجتماعي؛ فالجوع والفقر يهددان وحدة المجتمع بقدر ما تهددها العصبية. ولذلك لا يكتمل الحوار عنده من دون التزام مشترك بقضايا الفقراء وتقليص الفجوة بين الطبقات، لأن كرامة الإنسان هي المعيار الذي تتقاطع عنده الجماعات الدينية (خضر، 2000، ص 70).

أخيراً، هذا هو الحوار في القاموس الخضري، وهو إن اتَّخذناه قناعة ومسلكاً، من شأنه أن يكون عنصراً أساسياً من عناصر تقدُّم الوطن.

النتيجة الأساسية في هذا المحور أن الحوار عند خضر ليس نشاطاً ثقافياً هامشياً، بل شرطاً لبناء الوطن. وهو يقوم على الاعتراف بالفروق، وعلى التزام قضايا العدالة والفقير والسلام، بحيث يُقاس نجاحه بقدرته على إنتاج فعل عام مشترك لا بمجرد تبادل المجاملات الدينية.

يُفضي هذا التصور للحوار إلى سؤال بنية الدولة نفسها؛ فإذا كانت المساواة الدينية لا تتحقق في ظل امتيازات الطوائف، يصبح نقد الطائفية والبحث عن صيغة علمانية ديمقراطية امتداداً منطقياً للمواطنة المشتركة.

4.3. الطائفية والعلمانية الديمقراطية

1.4.3. نقد الطائفية السياسية وأثارها

يصف خضر الطائفية السياسية بوصفها بنية تضعف الإدارة والدولة، ويرى أن المشكلة لا تقتصر على التمثيل الطائفي، بل تشمل غياب الكفاءة والخلل الأخلاقي في ممارسة الوظيفة العامة. لذلك دعا إلى مسابقات عادلة وإلى إدارة مهنية وإلى نظام انتخابي يتيح تمثيل المواطنين من دون اختزالهم في صفاتهم الطائفية (خضر، 2000، ص 46).

ومن هذا المنظار، تغدو الدولة الخضرية المؤسسة الجامعة للأضداد من دون انصهار إذ "يأخذ كلٌّ من الآخر نوراً ويمدّه بالنور" (خضر، 2000، ص 61). وتماشياً مع ما تمّ ذكره، تُصبح الطائفية عائقاً أمام كلِّ مواطن يسعى إلى النّمّو، وإثبات ذاته في المجتمع. من هنا، يشهد لبنان هجرة الأدمغة التي تصطدم بحائط الطائفية، والتمثيل الطائفي في بعض المناصب المهمة: العدل السياسي يقضي بأن يكون كلُّ إنسان في الأمة غير محدود النّمّو بسبب من دين أو مذهب أو لغة أو عنصر أو جنس" (خضر، 2000، ص 123). فضلاً عن ذلك، وجد المطران في الطائفية سبباً من أسباب التحلّف الاقتصادي والاجتماعي، لأنّها تُقيم فوارق بين الناس، فتزجّ كلَّ الطبقات الاجتماعية من طائفة واحدة في بوتقة واحدة. وعليه، تشلّ الطائفية حركة التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وهو عامل أساسي في تقدّم الوطن. وفي هذا الصّدّد، يربط المطران بين الطائفية والوضع الاقتصادي كما مرّ سابقاً. ففي نظره، إنّ التكتل الطائفي يجعل الطبقة البرجوازية مسيطرة في كلّ طائفة، ويزيد الهوة بين الأغنياء والفقراء. وقد شكّل الفقر أيضاً قضية أساسية، فسعى إلى إخراجهم من فقرهم: "خرج صاحبي إلى العالم والفقراء جرحه" (خضر، 2000، ص 17).

لا يحصر خضر قضية الحرمان في طائفة بعينها، بل يربط صدق الإيمان بالقدرة على مشاركة جميع المحرومين حقهم في الغذاء والتعليم والعلاج. ومن ثم يرفض أن يُطرح إلغاء الطائفية منفصلاً عن العدالة الاجتماعية؛ إذ لا معنى لإصلاح سياسي لا يحفظ كرامة المواطن الكادح (خضر، 2000، ص 132).

وهكذا، يتّضح لنا أنّ طرح المطران لمسألة الطائفية طرحٌ عملي، فحواه الإنسان، أيّاً كانت طائفته. وعليه، يمكننا الآن الانتقال إلى الحلّ الذي ارتآه المطران لهذه المعضلة، وهي العلمانية الديمقراطية.

2.4.3. العلمانية بوصفها ضماناً للمواطنة

طرح خضر العلمانية بوصفها وسيلة لتوطيد المواطنة وفصل امتيازات الطوائف عن سلطة الدولة، لا بوصفها إلغاءً للدين. فالتمييز عنده قائم بين الأخلاق الدينية والإيمان من جهة، وبين استعمال المقدس لتبرير المصالح السياسية من جهة أخرى. وبذلك لا يعود ثمة وسيط طائفي لازم بين المواطن والسلطة.

وينتقد خضر تحويل الله إلى أداة في الصراع السياسي، لأن هذا المنهج يسيء إلى الدين والإنسان معاً، ويمنع تكوّن الدولة المدنية. والمقصود من نقده ليس إخراج الإيمان من المجتمع، بل حماية المجال الديني من الاستعمال السلطوي.

إذاً، العلمانية، استناداً إلى ما سبق، ليست رفضاً لله، بل تحرراً من نظام يميّز المواطنين، ويجعلهم رهينة مذهبهم. على الرّغم من أنّ الإسلام دين ودولة ومن المسيحيين أيضاً يُفترقون بين النطاق الكنسي ونطاق الدولة، وهناك أمورٌ مسلّمة إلى المسؤولين، لا يُنكر المطران دور رجال الدّين في لفت نظر الحكّام إلى تقصيرهم في الدّفاع عن قضايا الفقراء،

والمقهورين، والمحافظة على استقلال البلد خاصة، فتدخلُ كهذا لا يرفضه المطران، طالما أنّ عنوانه العريض رفع الظلم عن المواطنين جميعاً.

وفي معرض حديثه عن العلمانية في لبنان، يُحدّد مجموعة من الأسُس التي يجب اتباعها لإحلال هذا النظام، أولها، علمنة الإدارة من خلال إجراء مسابقات لمعرفة من هو أكثر كفاءة وأعظم خلقاً. وهذه العلمنة لا تتحقق إلّا بعلمنة النظام الانتخابي. ويوضح ذلك بصريح العبارة، قائلاً: "ليست العلمانية مستحيلة في لبنان، أعتقد أنّ هذه المسألة مرتبطة بالنظام الانتخابي" (فرحات، 2016، ص 106).

وقبل أن يطرح العلمانية حلاً للمعضلة اللبنانية؛ دعا أولاً إلى إيجاد بديل لعبارة "إلغاء الطائفية"، وإحلال أحزاب علمانية تعمل لصالح الجميع من دون تفرقة، فالسياسة عملٌ مشترك، وكلّ خطة يؤتى بها يجب أن تشمل جميع المواطنين. وفي هذه الحال، تصبح مسألة إلغاء الطائفية ممكنة في جو من الديمقراطية، والديمقراطية تربية على الاختلاف واحترامه. ترتبط الديمقراطية في هذا التصور بتربية اجتماعية تحترم المختلف، وبسيادة قانون يساوي بين المواطنين. ولذلك حذّر خضر من أن تتحول الديمقراطية التوافقية إلى تثبيت دائم للحصص، ودعا المجتمع إلى مراقبة الحاكم بدل التعامل مع الدولة بوصفها سلطة فوق المساءلة.

تخلص القراءة إلى أن العلمانية عند خضر تحمي المجال الديني من التشويه السياسي، وتوفّر في الوقت نفسه إطاراً للمساواة بين المواطنين. غير أن تطبيقها يتطلب نمو الثقة بين الجماعات، وترسخ الاعتقاد بنهاية الوطن، وتراجع منطق التخوين؛ ولذلك لا يقدمها خضر نموذجاً مستورداً جاهزاً، بل مساراً لبنانياً مرتبطاً بالتربية والديمقراطية والعدالة (فرحات، 2016، ص 105).

ويذهب خضر إلى أن صدقية الدعوة المسيحية إلى العلمانية تُختبر حين يتخلى المسيحيون عن استعمالها لحماية حصصهم الخاصة، ويقبلون الاحتكام إلى الكفاءة والمساواة. فالثقة المتبادلة لا تُبنى بالشعارات، بل بتنازل كل جماعة عن الامتياز الذي تطلب إغائه عند الآخرين.

يبين هذا المحور أن العلمانية عند خضر ليست أيديولوجيا مضادة للدين، بل آلية سياسية لفك الارتباط بين الإيمان والامتياز. وهي تتطلب إدارة قائمة على الكفاءة، وقانوناً انتخابياً يخفف الوساطة الطائفية، وثقافة ديمقراطية تعترف بالاختلاف. ولذلك يرتبط نجاحها بالعدالة الاجتماعية والثقة المتبادلة، لا بمجرد تعديل قانوني شكلي.

5.3. الشباب والمواطنة الفاعلة

آمن المطران خضر بقدرة الشباب على التغيير. إذا كان السلاح هو العلم والمعرفة. ويستطيع الجيل الناشئ أن يرمم ما تشوّه من بناء الوطن. ولكن كيف نظر المطران خضر إلى الشباب اللبناني وما الحلول التي اقترحها له، لإخراجه من لجة اليأس والإحباط؟

يرى خضر أن الإحباط الذي يصيب الشباب يتصل باستمرار البنية الطائفية داخل الجامعات والأحزاب والانتخابات الطلابية. فحين تُورث الانتماءات السياسية من الأسرة والطائفة، تضعف قدرة الطالب على تكوين موقف مستقل وعلى ممارسة المواطنة في المؤسسة التعليمية.

وينتقد سلبية الشباب وابتعادهم عن الشأن العام، لأن غياب المبادرة يترك المجال لاستمرار الكهولة الفكرية وإعادة إنتاج النظام نفسه. ومن ثم يصبح تغيير الأفكار شرطاً سابقاً لتغيير المنظومة السياسية.

يعول خضر على التربية والمدرسة المشتركة في بناء احترام الآخر، ويفضل المؤسسة الوطنية التي تتيح لقاء المسلمين والمسيحيين على المدرسة التي تعيد إنتاج العزلة الطائفية. كما يربط نجاح التعليم بإعداد المعلم أخلاقياً وعلمياً وبضمان حقوقه، لأن إصلاح الدولة يبدأ من جودة تكوين المواطن.

ويثني على أهميّة تطوير البرامج والمناهج التعليميّة لتواكب العصر، فكلّ ذلك من شأنه أن يُعدّ جيلاً قادراً على إخراج الوطن من دائرة الجهل والانغلاق. وبالتالي، إنّ معركة إصلاح التعليم يجب أن تقوم على أسس حضاريّة ترسخ الطّالب في جذوره وتراثه، وتفتح له آفاقاً جديدة في آنٍ. ودعا إلى تعلّم اللّغات الأجنبية والاطّلاع على روائع الأدب العالمي، والعمل على نقل بعض الأعمال إلى العربيّة.

وبالعودة إلى دور الشباب، طالب خضر بإشراكهم في سوق العمل وفي إدارة المؤسسات التعليمية، لكي يشعروا بأنهم أعضاء فاعلون في مجتمعهم. وتساءل عن السبل التي تجعل الجامعة بيئة إنسانية تستجيب لحاجات النمو والرجاء، مؤكداً أن الخدمة تبدأ بالإصغاء إلى من تُقدّم لهم. كما حمل الدولة مسؤولية رعاية الشباب وتنمية كرامة الفكر لديهم وتهيئتهم لتحمل المسؤولية وشق سبل النضال. وتكشف هذه المواقف أن المشاركة والمعية تظلان محورين أساسيين في رؤيته التربوية والوطنية.

وشدّد كذلك على مسؤولية الجامعة في اختيار الطلاب وتوجيههم مهنيّاً، بحيث ترتبط الشهادة بالكفاءة وبخدمة المجتمع، لا بمجرد الحصول على امتياز اجتماعي. ويجعل هذا الموقف من التعليم وظيفه وطنية لا سوقاً للشهادات. فإن أحسن الطّالب اختيار مهنته يُساهم في تقدّم المجتمع، ويؤقّر على وطنه صدمات ومآسي، إذ إنّ المهنة توقّ إلى خدمة الإنسان الآخر، والعمل على رفع شأنه وإحيائه، وجسر عبور لتقدّم الأمة.

يضع خضر على الجيل الجديد مسؤولية مراجعة أخطاء الأجيال السابقة ومقاومة الجهل والفساد والمحسوبية بالمعرفة والعمل المشترك. وتقوم دعوته للشباب على الاتحاد والنقد والمبادرة، لا على استبدال زعامة شبابية بزعامة موروثة.

لا يأتي محور الشباب خارج سؤال الوطن، بل يوضح البعد الزمني للمشروع الوطني عند خضر. فالمواطنة لا تُورث بوصفها ولاً جاهزاً، وإنما تُكتسب بالتربية والمعرفة والمشاركة والمسؤولية. ومن ثم يصبح إصلاح التعليم وإشراك الطلاب في القرار شرطين للانتقال من مجتمع الزعامة إلى مجتمع المواطنين.

6.3. المرأة والمشاركة في المجال العام

يندرج تناول المرأة ضمن مفهوم المواطنة الفاعلة؛ إذ لا تكتمل وحدة المجتمع إذا بقي نصفه خارج المشاركة العامة أو خاضعاً لصورة نمطية. ومن هنا تُقرأ مواقف خضر من المساواة والتكامل ودور التربية والعمل والسياسة في ضوء سؤال إسهام المرأة في بناء الوطن؟

ينطلق خضر من أن المسؤولية الإنسانية لا تتحدد بالجنس، وأن المرأة والرجل متساويان في الكرامة والقدرة على العطاء. ويربط هذا الموقف بمفهوم الإنسان في الكتاب المقدس وبفكرة الشراكة، مع تأكيد أثر التربية الأسرية الديمقراطية في نقل المساواة من الأسرة إلى المجتمع والدولة (خضر، 2013).

ويؤدي التمييز، في هذه الرؤية، إلى صراع بين الجنسين وإلى نفي الآخر. وينتقد خضر البنى التي تنتقص من المرأة، ويؤكد أن الرجل لا يكتمل أخلاقياً وروحياً ما لم يدرك أن المرأة ليست دونه كرامة ومحبة.

ينتقد خضر الذكورية التي تنعكس في التشريع والعلاقات الاجتماعية، لكنه لا يتبنى مساواة تماثلية تلغي الفروق بين الجنسين؛ إذ يحتفظ بتصور تكاملي للأدوار ويربط الأمومة بخصوصية أخلاقية وروحية. ويتيح هذا الموقف الاعتراف بأهلية المرأة العامة، لكنه يحتاج أيضاً إلى قراءة نقدية حتى لا تتحول فكرة التكامل إلى تثبيت مسبق للأدوار الجندرية. وفي جميع الأحوال، يجعل خضر التربية والمحبة والمسؤولية المشتركة أساساً للعلاقة بين المرأة والرجل (خضر، 2013).

لم يحصر خضر دور المرأة في الأمومة، بل عدّها مؤهلة للمشاركة في السياسة والإدارة والاقتصاد، بما في ذلك رئاسة الجمهورية والوزارة والنيابة. ودعا إلى تجاوز الصور المهنية النمطية وإلى الاعتراف بكفاءتها الكاملة في المجال العام (خضر، 2010ب).

وتتجه هذه المواقف إلى توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، وإلى تقييمها بقدراتها العلمية والعملية لا بالصورة التي يفرضها المجتمع الذكوري. وبذلك تصبح مشاركة المرأة معياراً لاكتمال المواطنة، لا بنمط هامشي في مشروع الإصلاح (خضر، 2011ب).

4. مناقشة النتائج

تؤكد النتائج صحة الفرضية الأساسية: فالوطن عند خضر مشروع أخلاقي-مدني تتحدد قيمته بقدر ما يحفظ كرامة الإنسان ويتيح المشاركة ويمنع تحول الفروق إلى امتيازات. وتنتظم المفاهيم المتعددة في نصوصه ضمن مسار واحد يبدأ من نقد العصبية وينتهي إلى دولة المواطنة؛ ولذلك لا يمكن فصل حديثه عن الهوية عن نقد الطائفية، ولا فصل الحوار عن العدالة الاجتماعية.

ويكشف الجمع بين السيرة والتحليل أن خبرة طرابلس تؤدي وظيفة تأسيسية، لكنها لا تفسر الرؤية بمفردها. فقد أعاد خضر تأويل الخبرة في ضوء لاهوته الأخلاقي وقراءته للحرب اللبنانية، فحوّل التجاور بين المسلمين والمسيحيين إلى مبدأ سياسي قوامه رفض الغلبة والاعتراف المتبادل. وبذلك تكتسب السيرة قيمتها عندما تُقرأ بوصفها منبعاً للمفهوم لا بديلاً من تحليله.

كما تبرز في النصوص مفارقة منتجة بين الانتماء والكونية: يتمسك خضر بلبنان وبالعروبة والمشرق، لكنه يرفض تأليه أي هوية. ولا يحل هذا التوتر بإلغاء الانتماءات، بل بإخضاعها لمعيار الإنسان والحرية. ومن هنا تبدو «الوحدة في التنوع» أقرب إلى نموذج للمواطنة التعددية، حيث تحفظ الدولة الاختلافات الثقافية والدينية من دون أن تمنحها سلطة على الحقوق العامة.

وتتضح الإضافة العلمية للدراسة في اقتراح مفهوم «الوطن الأخلاقي-المدني» بوصفه صيغة جامعة لأفكار خضر المتفرقة. يقوم هذا النموذج على أربعة أركان: إنسانية سابقة على الانتماء الطائفي؛ وحدة سياسية تحمي التنوع؛ فصل بين الإيمان وامتياز السلطة؛ ومشاركة اجتماعية تشمل الشباب والمرأة والفئات المهمشة. ويتيح هذا النموذج قراءة نصوصه خارج العرض السيري أو التجميع الاقتباسي، وربطها بنقاش المواطنة في لبنان.

ويتقاطع هذا النموذج مع الأدبيات التي تفسر الطائفية باعتبارها شبكة مؤسسات ومصالح، لا مجرد شعور ديني. فربط خضر بين الزعامة والوظيفة العامة والفقر ينسجم مع تحليل كلارك وسلّوخ لدور النخب وشبكات المجتمع المدني في إعادة إنتاج الهوية الطائفية، ومع تحليل بايتيه لكيفية انتقال السلطة من الدولة إلى ممثلي الجماعات (Clark & Salloukh, 2013; Baytiyeh, 2019) غير أن نصوص خضر تضيف معياراً أخلاقياً يجعل إصلاح المؤسسات مرتبطاً أيضاً بمراجعة استعمال الدين في المجال العام.

كما يوضح منظور ميكداشي أن المواطنة اللبنانية تتشكل داخل بنية قانونية تصنف الأفراد مذهبياً وتوزع عليهم أنظمة مختلفة، وهو ما يمنح دعوة خضر إلى إزالة الوساطة الطائفية مضموناً قانونياً لا أخلاقياً فقط (Mikdashi, 2014). وفي المقابل، تنبّه دراسة شيري-يزدي إلى أن بعض خطابات الحوار ومناهضة الطائفية قد تعيد إنتاج تصور الجماعات الدينية بوصفها وحدات ثابتة؛ وتفيد هذه الملاحظة في تقييد قراءة خضر: فالحوار يخرج من المنطق الطائفي فقط حين ينتقل من تمثيل الجماعات إلى مساواة المواطنين وإلى مساءلة الدولة عن العدالة الاجتماعية (Shaery-Yazdi, 2020).

أما في محور الشباب، فتتقاطع الدعوة إلى التربية والمشاركة مع دراسات تبين أن الفضاءات المشتركة تتيح للشباب صياغة مواطنة تتجاوز الانقسام من دون افتراض ذوبان الفروق، وأن التدين الشخصي لا يؤدي بالضرورة إلى الولاء السياسي الطائفي (Kastrissianakis et al., 2021; Renne, 2024). وهذا يدعم إدراج الشباب في النموذج التحليلي، لأنه يبين الآلية الاجتماعية التي يمكن أن ينتقل عبرها «الوطن المرتجى» من تصور فكري إلى ممارسة مدنية.

تكشف هذه المواقف أن مشاركة المرأة ليست إضافة ثانوية إلى المشروع الوطني، بل اختباراً لاتساق خطاب الكرامة والمساواة. ومع أن بعض تعبيرات خضر تعكس تصوراً تكاملياً للأدوار يحتاج إلى نقاش نقدي، فإن دفاعه عن أهلية المرأة للتعليم والعمل والمناصب العامة يوسّع مفهوم المواطنة ليشمل المشاركة الكاملة في المجال السياسي والاجتماعي.

5. الخاتمة

أجاب البحث عن سؤاله المركزي بإظهار أن جورج خضر يبني تصوره للوطن من تفاعل ثلاثة مستويات: خبرة العيش المشترك، ونقد البنية الطائفية، ورؤية أخلاقية للدولة والمواطن. فالواقع في نصوصه هو واقع انقسام وهويات متنافسة ووساطات طائفية، أما المرتجى فهو وطن تتحول فيه التعددية من مصدر نزاع إلى إطار للمشاركة والعدالة والحرية. وبيّنت النتائج أن الهوية عند خضر متحركة ومتعددة، وأن العروبة انتماء ثقافي لا يلغي الكيان اللبناني، وأن المشرقية تحفظ ذاكرة التعدد. كما أظهرت أن الحوار الإسلامي-المسيحي يتجاوز التفاهم العقائدي إلى التزام وطني مشترك، وأن العلمانية الديمقراطية تُطرح لضمان المساواة ومنع توظيف الدين في إنتاج الامتياز السياسي.

واتضح أن الشباب والمرأة يدخلان في صلب هذا التصور لأن الوطن لا يُبنى بالمؤسسات وحدها، بل بتوسيع دائرة الفاعلين في المجال العام. فالتربية والمشاركة والعمل والكفاءة عناصر تجعل المواطنة ممارسة يومية، لا مجرد انتماء قانوني أو عاطفي.

تظل الدراسة محدودة بانتقائية المتن وبصعوبة التحقق من بعض بيانات المقالات والطبعات، كما أنها تركز على البناء الداخلي لخطاب خضر أكثر من قياس أثره السياسي والاجتماعي. وقد جرى لذلك تجنب تثبيت إحالات غير واضحة، مع المحافظة على النصوص التحليلية وعدم اختلاق بيانات بيليوغرافية.

وتفتح النتائج آفاقاً لدراسات مقارنة بين تصور خضر للوطن وتصوّرات مفكرين لبنانيين معاصرين، ولبناء مدونة رقمية لمقالاته تسمح بتتبع تطور مفاهيم الهوية والطائفية والعلمانية زمنياً، وكذلك لدراسة مدى قابلية نموذج «الوطن الأخلاقي-المدني» للتطبيق على أزمت المواطنة في لبنان المعاصر.

6. التوصيات

1. إدماج التربية على المواطنة والوحدة في التنوّع في المناهج المدرسية والجامعية، بما يعزّز الانتماء إلى الدولة، ويحدّ من العصبية الطائفية والهويات المنغلقة.
2. العمل على تقليص الوساطة الطائفية في العلاقة بين المواطن والدولة، من خلال ترسيخ مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، واعتماد الكفاءة والعدالة وتكافؤ الفرص في المؤسسات العامة.
3. تطوير الحوار الإسلامي-المسيحي ليخرج من الإطار المناسباتي والنخبوي إلى برامج تربوية وثقافية واجتماعية مشتركة، تُعالج قضايا الناس اليومية وتدعم ثقافة العيش المشترك.
4. تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة عبر توفير مساحات حقيقية للحوار والمبادرة والعمل التطوعي وصنع القرار، بما يحرّهم من التبعية السياسية والطائفية ويكرّس دورهم في بناء الوطن.
5. توسيع مشاركة المرأة في المجالين السياسي والاجتماعي، وإزالة العوائق القانونية والثقافية التي تحدّ من حضورها، انطلاقاً من اعتبار المساواة والمشاركة عنصريين أساسيين في بناء دولة المواطنة.
6. إنشاء أرشيف ورقي ورقمي متكامل لكتابات المطران جورج خضر، يشمل كتبه ومقالاته ومحاضراته وحواراته، مع توثيقها وفهرستها علمياً لتسهيل دراستها والتحقق من إحالاتها.
7. إجراء دراسات أكاديمية مقارنة وميدانية تتناول مفهوم الوطن والمواطنة والعلمانية والعيش المشترك في فكر جورج خضر، ومقارنته بمفكرين لبنانيين وعرب معاصرين، مع بحث إمكان تطبيق رؤيته في الواقع اللبناني الراهن.

الشكر والتقدير

يتقدّم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الجنان، ولا سيما قسم الدراسات العليا، لما قدّموه من توجيهات علمية وملاحظات منهجية أسهمت في تطوير هذه الدراسة. كما يتوجّه بالشكر إلى

كل من ساعد في توفير بعض المصادر والمراجع المتعلقة بفكر المطران جورج خضر، وإلى الزملاء الذين أسهمت ملاحظاتهم ومناقشاتهم في تحسين الصياغة النهائية للبحث.

الموافقة الأخلاقية

لا تتطلب هذه الدراسة الحصول على موافقة أخلاقية؛ لأنها دراسة نوعية وثائقية اعتمدت على تحليل نصوص ومواد منشورة ومتاحة للعموم، ولم تتضمن إجراء تجارب أو مقابلات مباشرة مع مشاركين بشريين، كما لم تستخدم أي بيانات شخصية أو سرية. وقد اقتصر متنها على كتب ومقالات منشورة، مع الاستعانة بالمقابلات المنشورة والدراسات التعريفية بوصفها مصادر ثانوية وسياقية.

مساهمات المؤلف

تولى المؤلف منفردًا وضع تصور الدراسة، وصياغة إشكالياتها وأهدافها، وتصميم منهجيتها، واختيار المتن النصي، وجمع المصادر والمراجع، وتحليل المعطيات وتفسيرها، وكتابة المسودة الأصلية، ومراجعة النسخة النهائية وتحريها، والموافقة على نشرها.

بيان الإفصاح

يُصرح المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح ذي صلة بموضوع هذه الدراسة أو إعدادها أو نشرها.

التمويل

لم تتلق هذه الدراسة أي تمويل أو دعم مالي من أي جهة عامة أو خاصة أو تجارية أو غير ربحية.

نبذة عن المؤلف

شادي غسان الخوري أكاديمي وأستاذ في اللغة العربية وآدابها من لبنان، حاصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها من جامعة الجنان، ودرجة الماجستير ودبلوم تعليم اللغة العربية وآدابها من جامعة القديس يوسف في بيروت. يمتلك خبرة تربوية تمتد منذ عام 2013 في تدريس اللغة العربية في المرحلتين المتوسطة والثانوية، وفق البرامج اللبنانية والفرنسية وبرنامج البكالوريا الدولية، كما تولى تنسيق البرنامج اللبناني في المرحلة المتوسطة بالليسيه الفرنسية اللبنانية الكبرى خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022، ثم واصل عمله أستاذًا في الكلية البروتستانتية الفرنسية. شارك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في تدريس اللغة العربية، وإدارة الصف، والتقويم، والمقاربة بالكفايات، والتمايز البيداغوجي، وتطوير برامج البكالوريا الفرنسية.

الأوركيد ORCID

Chadi EL Khoury  <https://orcid.org/0009-0008-9079-2318>

بيان إتاحة البيانات

استندت البيانات والمواد التي جرى تحليلها في هذه الدراسة إلى كتب ومقالات صحفية ومقابلات منشورة ودراسات أكاديمية متاحة، وقد وردت بياناتها الببليوغرافية في قائمة المراجع. ولم تُنشأ أو تُجمع خلال الدراسة أي مجموعة بيانات جديدة أو بيانات غير متاحة للعموم؛ ومن ثم يمكن الرجوع إلى المواد الأصلية من خلال المصادر المُحال عليها في متن المقالة وقائمة مراجعها؛ وقد جرى التحليل عبر ترميز المقاطع ومقارنتها ضمن محاور موضوعاتية وتفسيرية.

المراجع

المراجع العربية

- أمين، أحمد. (1775). فجر الإسلام (الطبعة الحادية عشرة). دار الكتاب العربي.
- توما، جان. (1997). الأوثونكس بشرًا وحجرًا في الميناء. دار الكلمة.
- توما، جان عبد الله. (2016). المطران جورج خضر: أديب المقالة وأسقف العربية. مؤسسة شاعر الفيحاء-منشورات سابا زبيق الثقافية.
- خضر، جورج. (1979). لو حكيت مسرى الطفولة. دار النهار.
- خضر، جورج. (1981). المسيحية العربية والغرب. في إلياس خوري (محرر)، المسيحيون العرب: دراسات ومناقشات (ص. 98-83). مؤسسة الأبحاث العربية.
- خضر، جورج. (1985). حديث الأحد (4 أجزاء). منشورات النور.
- خضر، جورج. (1897). الرجاء في زمن الحرب. دار النهار.
- خضر، جورج. (1997). لبنانيات. دار النهار للنشر.
- خضر، جورج. (1998، 5 أيلول). أمي. النهار.
- خضر، جورج. (2005، 12 شباط). شهوة السلطة. النهار.
- خضر، جورج. (2009، 22 آب). الله وأهل السياسة. النهار.
- خضر، جورج. (2009، 14 شباط). الهوية. النهار.
- خضر، جورج. (2009، 11 تموز). الوطن. النهار.
- خضر، جورج. (2010، 20 آذار). مكانة المرأة. النهار.
- خضر، جورج. (2010، 1 كانون الثاني). ملل ونحل. النهار.
- خضر، جورج. (2011، 30 تموز). أقبل رمضان. النهار.

خضر، جورج. (2011ب، 27 آب). المرأة. النهار.

خضر، جورج. (2013، 16 آذار). الرجل والمرأة في الله. النهار.

خضر، جورج. (2014، 20 أيلول). العروبة والإسلام. النهار.

صعب، أديب. (1997). المطران الأديب: كلام من نور. مجلة النور، (2)، 113-119.

عبيد، جورج إميل. (2008). قراءة في فكر المطران جورج خضر.

فرحات، سمير. (2016). هذا العالم لا يكفي: المطران جورج خضر (الطبعة الثانية). تعاونية النور الأرثوذكسية للنشر والتوزيع.

قطان، أسعد. (2012). شرع في عيون مستديرة: دراسات في فكر المطران جورج خضر. تعاونية النور الأرثوذكسية للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

Baytiyeh, H. (2019). Lebanon's power-sharing system and the rise of sectarianism. *Peace Review*, 31(2), 223-230. <https://doi.org/10.1080/10402659.2019.1667576>

Clark, J. A., & Salloukh, B. F. (2013). Elite strategies, civil society, and sectarian identities in postwar Lebanon. *International Journal of Middle East Studies*, 45(4), 731-749. <https://doi.org/10.1017/S0020743813000883>

Kastrissianakis, K., Smaira, D., & Staeheli, L. A. (2021). "Synthesis is not the same thing as uniformity": The cosmopolitics of youth citizenship in Lebanon. *Geopolitics*, 26(5), 1331-1352. <https://doi.org/10.1080/14650045.2019.1639043>

Mikdashy, M. (2014). Sex and sectarianism: The legal architecture of Lebanese citizenship. *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, 34(2), 279-293. <https://doi.org/10.1215/1089201X-2773851>

Renne, F. D. (2024). Neither secular nor sectarian: Perspectives on social life and politics among Beirut's religiously devout youth. *Politics and Religion*, 17(4), 523-549. <https://doi.org/10.1017/S1755048324000178>

Shaery-Yazdi, R. (2020). Rethinking sectarianism: Violence and coexistence in Lebanon. *Islam and Christian-Muslim Relations*, 31(3), 325-340. <https://doi.org/10.1080/09596410.2020.1780408>

Romanization of Arabic Bibliography

Amin, A. (1775). *Fajr Al-Islam* [The dawn of Islam] (11th Ed.). Arab Book Publishing House.

Touma, J. (1997). *Al-Orthodoks Basharan wa Hajaran fi Al-Mina* [The Orthodox as people and stone in Al-Mina]. Dar Al-Kalima.

- Touma, J. (2016). *Al-Mutran George Khodr: Adib Al-Maqala wa Usquf Al-Arabiyya* [Metropolitan George Khodr: Essayist and bishop of Arabic]. Poet of Al-Fayha Foundation – Saba Zreik Cultural Publications.
- Khodr, G. (1979). *Law Hakaytu Masra Al-Tufula* [If I told the course of childhood]. Dar Al-Nahar.
- Khodr, G. (1981). *Al-Masihyya Al-Arabiyya wa Al-Gharb* [Arab Christianity and the West]. In Elias Khoury (Ed.), *Al-Masihyyun Al-Arab: Dirasat wa Munaqashat* [Arab Christians: Studies and discussions] (pp. 83-98). Arab Research Foundation.
- Khodr, G. (1985). *Hadith Al-Ahad* [Sunday talk] (4 Vols.). Al-Nour Publications.
- Khodr, G. (1897). *Al-Raja' fi Zaman Al-Harb* [Hope in wartime]. Dar Al-Nahar Publishing House.
- Khodr, G. (1997). *Lubnaniyyat* [Lebanese writings]. Dar Al-Nahar Publishing House.
- Khodr, G. (1998, September 5). *Ummi* [My mother]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2005, February 12). *Shahwat Al-Sulta* [The lust for power]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2009a, August 22). *Allah wa Ahl Al-Siyasa* [God and the people of politics]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2009b, February 14). *Al-Huwiyya* [Identity]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2009c, July 11). *Al-Watan* [The homeland]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2010a, March 20). *Makanat Al-Mara'a* [The status of women]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2010b, January 1). *Milal wa Nihal* [Religious communities and sects]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2011a, July 30). *Aqbala Ramadan* [Ramadan has arrived]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2011b, August 27). *Al-Mara'a* [Woman]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2013, March 16). *Al-Rajul wa Al-Mara'a fi Allah* [Man and woman in God]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2014, September 20). *Al-'Uruba wa Al-Islam* [Arabism and Islam]. *Al-Nahar*.
- Saab, A. (1997). *Al-Mutran Al-Adib: Kalam min Nour* [The literary metropolitan: Words of light]. *Al-Nour Journal*, (2), 113-119.
- Obeid, G. E. (2008). *Qira'a fi Fikr Al-Mutran George Khodr* [A reading of the thought of Metropolitan George Khodr].
- Farhat, S. (2016). *Hadha Al-'Alam la Yakfi: Al-Mutran George Khodr* [This world is not enough: Metropolitan George Khodr] (2nd Ed.). Al-Nour Orthodox Cooperative for Publishing and Distribution.

Qattan, A. (2012). *Shira' fi 'Uyun Mustadira: Dirasat fi Fikr Al-Mutran George Khodr* [A sail in round eyes: Studies in the thought of Metropolitan George Khodr]. Al-Nour Orthodox Cooperative for Publishing and Distribution.

RESEARCH ARTICLE



Obstacles to the Didactic Processing of Social Representations in the Philosophy Course

Noureddine Dinani 

Hassan II University of Casablanca, Casablanca, Morocco

ABSTRACT

Representations have occupied a significant place in educational and didactic research, revealing a diversity and conflict of perspectives — a challenge inherent to any research of this nature. This article rests on the premise that philosophy in general, and the philosophical lesson in particular, are fundamentally driven by a struggle against representations and constitute a form of resistance to them. The history of philosophy itself bears ample witness to this struggle, with countless examples that resist exhaustive enumeration. It is important, therefore, for the teacher to resist both his own representations and those of his students. More critically, however, the teacher must equip students with the tools and mechanisms of this resistance — guiding and orienting them toward the ways in which such resistance is enacted, a process that cannot be reduced to mere prescription.

ARTICLE HISTORY

Received 11 January 2026

Accepted 24 June 2026

Published 27 June 2026

KEYWORDS

Representation, Didactic, Philosophical Lesson

FIELDS OF STUDY

Didactics of Philosophy, Educational Sciences, Philosophy of Education

CONTACT: Noureddine Dinani  noureddine.dinani@yahoo.com  Department of Interdisciplinary Studies, Faculty of Letters and Humanities Ain Chock, Hassan II University of Casablanca, Morocco.

Cite this article as: Dinani, N. (2026). Obstacles to the Didactic Processing of Social Representations in the Philosophy Course. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 62-73.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

عوائق المعالجة اليداكتيكية للتمثلات في درس الفلسفة

نور الدين ديناني ^{id}

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

الملخص

شغلت التمثلات حيّزا هاما في البحوث التربوية واليداكتيكية، ومن باب الدقة القول إنها كشفت عن تمايز الرؤى وتعارضها، وتلك مشكلة تعترض كل بحث تربوي من هذا النوع. ينبني هذا المقال على مُسَلِّمةٍ مضمونها أن الفلسفة بشكلٍ عامّ، والدّرس الفلسفيّ بشكلٍ خاصّ، يقودهما صراع ضد التمثلات ويُمثلان مُقاومة لها. وينهض أكثر من دليل على أن تاريخ الفلسفة هو تاريخ هذا الصّراع وهذه المقاومة، والأمثلة، في هذا الشأن، كثيرة لا تكاد تنضب. من المهمّ، إذن، مُقاومة المدرّس لتمثلاته وتمثلات المتعلّمين. لكنّ الأهمّ من ذلك هو تعليمهم سُبل المقاومة تلك وآلياتها؛ أي إرشاد المتعلّم وتوجيهه إلى الكيفية التي تتم بها هذه المقاومة، وهو ما لا يتم بقاعدة "كن فيكون".

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 11 يناير 2026

تاريخ القبول: 24 يونيو 2026

تاريخ النشر: 27 يونيو 2026

الكلمات المفتاحية

الفلسفة، التمثل، الدرس الفلسفي

مباحث المقالة

يداكتيك الفلسفة، علوم التربية،

فلسفة التربية

المؤلف المراسل: نور الدين ديناني ✉ nouredine.dinani@yahoo.com ☎ قسم التخصصات العرضانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب.

لاقتباس المقالة: ديناني، نور الدين. (2026). عوائق المعالجة اليداكتيكية للتمثلات في درس الفلسفة. مجلة مؤش للدراسات الاستطلاعية، 8(22)، 52-73.

© 2026 المؤلف (ون). منشور من قبل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكييف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

يقول بول فالبري "الجلد هو الأكثر عمقاً؛ ذلك أنّ أعمق ما في الإنسان هو سطح جلده. هذه العبارة التي يرى جيل دولوز أنها تستحق أن تُعلّق على أبواب كل أطباء الأمراض الجلدية لفرط أهميتها وروعها. والفلسفة بدورها ضرب من الدرماتولوجيا العامة، مهمتها في نظر دولوز الاهتمام بالسطوح أي الجزئيات والتفاصيل، والتي تدخل تمثلات المتعلمين في عدادها، فيتحدد دور مدرس الفلسفة في الانشغال بها والاشتغال عليها وجعلها مدار فعل التفلسف.

مدخل عام

يحاول هذا البحث بلورة مسألة المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات، ومناسبة التفكير فيها أنشأها تحديدا الدور الرفيع الذي تلعبه هذه الكيفية البيداغوجية في سيرورة الدرس الفلسفي وفي تحقيق مطالبه التي تتحدد في جعل التلميذ متشعبا بروح النقد البناء، وجعله يستبدل دوره من تلقي المضامين الجاهزة وتخزينها، إلى ممارسة تفكير ذاتي، يحفزه على إعادة النظر في آرائه، وذلك بتفكيك تمثلاته بنفسه وإعادة بناءها بطريقة شخصية (الخطابي، 2002، ص. 84)، والحديث عن المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات بشكل عام، يقتضي منا الانطلاق ضمنيا من افتراضين أساسيين: الأول يتجلى في كون عقل المتعلم ليس بصفحة بيضاء، يلزم حشوه بالمعارف والمعلومات، بقدر ما هو مليء بالعديد من القضايا والظواهر تدعم تشبته بآرائه، والثاني يقر بأن التعلم ليس إضافة معلومات فحسب، بل هو إحداث تغييرات في البنيات الذهنية المتواجدة لدى المتعلم.

ولئن كانت النظرية البنائية تجعل من المتعلم محورا للعملية التعليمية، فإن ذلك من صميم الممارسة الفلسفية، ولعل من أهم مبادئ التعلم في هاته النظرية كون أن التعلم لا يسعه الانفصال عن التطور النمائي للعلاقة بين الذات والموضوع؛ فالتعلم يقتضي، لا باقتناء معارف عن الموضوع، بل باشتغال الذات عليه؛ ومن ثمة فهو مقترن بالتجربة لا بالتلقين، وتجاوز ونفي للاضطراب. هذه واحدة، الثانية أن الاستدلال، هنا، يكون شرطا لبناء المفهوم؛ حيث المفهوم يربط العناصر والأشياء بعضها ببعض والخطاطة تجمع بين ما هو مشترك وبين الأفعال التي تجري في لحظات مختلفة، وعليه فإن المفهوم لا يُبنى إلا على أساس استنتاجات استدلالية تستمد مادتها من خطاطات الفعل... وهذه مناسبة للقول أن اكتشاف الدور الرئيس للتعلم في بناء معرفته الخاصة، قد ضخّم وثيرة إنتاج أبحاث بيداغوجية حول تمثلات المتعلمين، انصرفت هذه البحوث، بدءا، إلى تحليل تمثلات المتعلمين والتنقيب عن أسباب نزولها، وإلى البحث، ثانيا، عن سبل استغلالها وطرائق توظيفها. إذا كان درس الفلسفة يقوم، في جوهره، على مساءلة التمثلات وزعزعة اليقينيّات المستمدة من اليومي المعيش، فإنّ السؤال الذي يفرض نفسه بالحاح هو: لماذا تظل هذه المسألة رهينة عوائق بنيوية متشابكة تجعل منها مشروعاً عسير التحقق؟ وما الذي يحول دون أن تتحوّل المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات من خطاب تربوي متداول إلى ممارسة فعلية راسخة داخل الفصل الدراسي، في ظل عوائق تضرب جذورها في طبيعة التمثل ذاته، وفي منطق المعرفة اليومية، وفي البنية المؤسسية التي يجري فيها التعليم؟

لا يخلو أي اشتغال ديدانكتيكي جاد على التمثلات من الحاجة إلى تحديد مفهوميها تحديداً دقيقاً يميّزها عن المفاهيم المجاورة، ويرسم حدودها الإجرائية داخل فضاء الدرس الفلسفي. فالتمثل، في أبسط تعريفاته، هو كل صورة ذهنية مسبقة يحملها المتعلم عن موضوع ما، قبل أن تُعرض عليه المعالجة الفلسفية لذلك الموضوع. غير أن هذا التعريف، على بساطته

الظاهرة، ينطوي على تمييز جوهري لا يمكن إغفاله: فقد فرّق أندريه كريسون، في سياق مغاير، بين نمطين متباينين من التمثيل؛ تمثل تلقائي تحكمه الحاجة النفسية المباشرة وتسوسه متطلبات البقاء اليومي، وتمثل عقلائي يستلزم المسافة النقدية عن المعطى الحسي والانفصال عن سلطة المؤلف (Cresson, 1936, p. 8-9). وهذا التمييز يكشف أن المتعلم حين يلج الفصل الدراسي لا يحمل فراغاً معرفياً قابلاً للحشو، بل يحمل منظومة من التمثيلات التلقائية المتجذرة في اليومي المعيش، وهي تمثيلات لا تبدو له بدايات فحسب، بل تبدو حقائق راسخة لا تقبل التشكيك. ولا يتعد هذا عما ذهب إليه غاستون باشلار حين اعتبر أن المعرفة اليومية ليست مجرد نقطة انطلاق نحو المعرفة العلمية، بل هي في الأغلب عائق أمامها، إذ تتشكل الأحكام المسبقة والتمثيلات الخاطئة طبقات صلبة تقاوم الاختراق النقدي وتُعيد إنتاج نفسها بصورة دائمة (باشلار، 1982). وعليه، يمكن القول إن التمثيل، في سياق الدرس الفلسفي تحديداً، هو ذلك البناء الذهني المسبق الذي يجمع في طياته أبعاداً معرفية وسلوكية وانفعالية ومعارفية متشابكة، ويُشكل بذلك أفقاً تأويلياً مغلقاً يُرشح من خلاله المتعلم كل مفهوم فلسفي جديد قبل أن يمنحه فرصة الاشتغال الحقيقي على تفكيره، فيتحوّل الدرس لا إلى فضاء للقطيعة المعرفية، بل إلى مرآة تعكس ما يعرفه المتعلم أصلاً في لغة أكاديمية مختلفة.

ومن مقتضيات هذا التقديم القول إن التمثيلات في الفكر الفلسفي تأخذ أوضاعاً متعددة: رأي شخص يتوهم أنه بديهي، أو حس مشترك يحيل على المتداول أي على سلطة الإجماع، وقد يأخذ شكل تصوّر للعالم مبنّي على مصدر من الثقافة، أو شكل نظرية سابقة ارتفعت إلى مستوى اليقين، وبالجمله، يأخذ التمثيل شكل رأي معطى قابل لأن يُعاد فيه النظر، ولا يتعلق الأمر بمطاردة التمثيلات، وإنما بالاشتغال عليها، والارتقاء من مستواها إلى مستوى المفهوم الفلسفي باحتسابه: مجرد، شمولي وعام، مركب من مكونات متعاقبة فيما بينها سلباً أو إيجاباً.

نميل إلى الاعتقاد إن التفكير في مضمون تمثلي ما بوصفه وبإبراز الآلية الذهنية والثقافية لتكونه واستجلاء الآثار التي يمارسها، هو شرط إمكان التفكير النقدي (التفكير اعتماداً على الذات) والاستقلالية، والميل ينهل أسبابه من كون ثينك الآليتين تُمكنان من إحلال الأفكار التي تحصل عن تفكير مُنعكس على الذات وعن تحليل عقلائي، محلّ الأحكام المسبقة والتمثيلات السابقة عن الفحص النقدي والقيم الإيديولوجية السائدة التي تغمر اللغة العادية بصفاتها مشحونة بحمولات عاطفية ونفسية واجتماعية، وتبدو وكأنها بدايات محايدة: الفرد، التقدم، التعاقد...، أو هي تبدو كتصورات مُحددة تاريخياً: الخير، الشر، الجميل، القبيح.

وفي اعتقادنا قطعاً بأن تدريس الفلسفة يهدف إلى تعديل شكل الفلسفة التلقائية لدى التلميذ، ومن هنا أهمية المعالجة الديدانكتيكية لتمثلاته والاشتغال عليها، وأهمية فعل التفلسف والوعي بقيمة المتن الفلسفي الرفيعة، في ممارستنا التعليمية، تقتضي منا لا أن نحشو ذهن التلميذ بجمله أطروحات ومعارف، بل أن نجعله أقل استعداداً لتقبل المعتقدات الجاهزة، وتعوّده على مراجعة ونقد وخلخله التصورات التي يستبطنها دون وعي تامّ بها حول جملة المفاهيم الحيوية، التي يركز عليها في تعاطيه مع الوجود والحياة، ولعلّ المقصود من ذلك هو دفع التلميذ أو المتعلم إلى إعادة تملك هذه المفاهيم، وامتلاك القدرة على مساءلة المفاهيم المماثلة، أو القدرة الذاتية على أشكلتها، ليتمكن الفكر والوعي من التحرر الحقيقي، بأن يغدو قادراً على بناء ذاته بشكل مستقل عن أي استلاب أو انغماس في تفاهات المعطى اليومي.

هذا اليومي، كما بنظر نورالدين الزاهي (الزاهي، 1999)، هو بمثابة تنظيم للحياة الفردية للناس، وتحت ضغط، اليومي المعيش تتحول زمنية الإنسان إلى روتين وتكرار. وهكذا يتحدد الوجود في اليومي بخاصيات عديدة: ألفة وعادة وتكرار وشبه وروتين وبداهة وخضوع للآخر المجهول (ON) وهذه الخاصيات ليست مظاهر بسيطة، بل إنها خاصيات متأصلة في وجود الإنسان اليومي. في هذه الحالة، سينقلب اليومي من معيش إلى أسر؛ أي من فضاء للحرية إلى فضاء من المحرمات والسلط التي تقف أمام تبلور ما يحمله الوجود في اليومي من إمكانيات، فكيف يمكن التحرر من قواعد وإكراهات اليومي المقيدة؟ لا سبيل إلى ذلك، فيما نُقدّر، إلا بالتسلّح -عوض البداهة- بالشك وعوض الألفة بممارسة التفكير.. وبذلك سنحقق نوعاً من القطع مع التأويل اليومي وقواعده لنعوضه بقواعد مضادة وحيوية (الزاهي، 1999، ص 16).

أولاً: العوائق المعرفية؛ التمثل بوصفه بنية ذهنية مقاومة

لعلنا نُميّز، في سياق إبراز اليومي بوصفه عائقاً إبستمولوجياً أمام التفلسف، بين نمطين متباينين من المعرفة: معرفة يومية تنغمس في المحيط المباشر وتنشغل بالحاجيات الآنية والنفعية، ومعرفة فلسفية تتجاوز هذا المحيط نحو التساؤل عن المعنى والوجود. غير أن ما يجعل هذا التمييز إشكالياً على الصعيد الديداكتيكي هو أن التمثلات اليومية لا تكفّ عن الحضور حين يلج الطالب فضاء الفصل، بل إنها تحضر بوصفها أطراً تأويلية مسبقة تُقيد استيعابه للمفهوم الفلسفي وتجعله يُرشح المعرفة الجديدة من خلال ما هو مألوف ومعاش، فتبدو الفلسفة، في أعين كثير من المتعلمين، مجرد امتداد لما يعرفونه أصلاً لا قطيعة معه (الزاهي، 1999، ص 56-57).

لعل أنجع المفاهيم التي تُضيء طبيعة العلاقة بين اليومي والتفلسف هو مفهوم العائق الإبستمولوجي كما صاغه غاستون باشلار في كتابه تكوين العقل العلمي، حيث يرى أن المعرفة اليومية لا تُمثل نقطة انطلاق بريئة نحو المعرفة النقدية، بل هي في الغالب عقبة راسخة أمامها؛ إذ تراكم الأحكام المسبقة والتمثلات الخاطئة في ذهن المتعلم بوصفها يقينيات محيدة لا تستدعي مراجعة، ف"بالنسبة إلى العقل العلمي تعتبر كل معرفة جواباً عن مسألة، فإذا لم يكن ثمة مسألة لا يمكن أن يكون هناك معرفة علمية، لا شيء ينطلق بداهة، لا شيء معطى، كل شيء مبني" (باشلار، 1982، ص 13-14). والحال أن هذا المفهوم، وإن نشأ في سياق الإبستمولوجيا العلمية، يمتلك طاقة تفسيرية استثنائية حين يُنقل إلى سياق الديداكتيك الفلسفي؛ فالتمثلات التي يحملها المتعلم عن مفاهيم من قبيل الحرية والعدالة والزمن والهوية ليست معطيات خاماً قابلة للصقل، بل هي أنظمة تأويلية متماسكة تمتلك منطقها الداخلي الخاص وتُقاوم الاختراق بقدر ما تجذّرت في التجربة اليومية والسياق الاجتماعي والثقافي. ومن هنا تتبدى المفارقة الحادة التي تكتنف الممارسة الديداكتيكية في درس الفلسفة: فالمدرس يروم بناء مفاهيم فلسفية دقيقة فوق تربة مشبعة بتمثلات راسخة تعمل عمل العائق لا عمل الجسر، مما يجعل فعل التفلسف رهيناً، قبل كل شيء، بتفكيك هذه العوائق لا بتجاوزها أو تجاهلها.

ثانياً: العوائق البنيوية؛ المؤسسة بوصفها شريكاً في إعادة الإنتاج

لا تكفي الإرادة البيداغوجية وحدها لتفسير عجز الدرس الفلسفي عن إحداث قطيعة حقيقية مع تمثلات المتعلمين، إذ ثمة بُعد بنيوي أعمق يستدعي الوقوف عنده. فقد كشف بيير بورديو (Pierre Bourdieu) (1930-2002)، من خلال مفهوم

الهابيتوس *habitus*، أن التمثلات منظومات من الاستعدادات الدائمة المتجسدة في الجسد والسلوك واللغة، تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية وتُعيد إنتاج نفسها بصورة لا واعية داخل الحقول الاجتماعية المختلفة، بما فيها الحقل المدرسي نفسه (بورديو وباسرون، 2007). ومن هنا يتبدى وجه المفارقة: فالمدرسة التي يُنتظر منها أن تكون فضاءً للقطيعة مع التمثلات السائدة، كثيراً ما تغدو آلية لإعادة إنتاجها في أشكال مشرعة ومُقنعة بلغة المعرفة الموضوعية. وينعكس هذا على درس الفلسفة في صورة مزدوجة: فالمتعلم يحمل هابيتوساً ثقافياً يُرشح كل مفهوم فلسفي من خلاله قبل معالجته، والمدرس بدوره لا يفلت من هذا المنطق البنيوي، إذ كثيراً ما يُدير الدرس وفق استعدادات ترسّخت في تكوينه الأكاديمي دون أن تخضع للمساءلة. ومن ثمّ، فإن الاشتغال الديداكتيكي على التمثلات يعني الاشتباك مع منظومة بنيوية متماسكة تجد سندها في المؤسسة ذاتها التي يُفترض أنها فضاء تجاوزه.

إن الانغماس في الواقع-المحيط، بنظر هوسرل، يُفضي إلى ضرب من الاستغراق يجعل الفرد يعيش داخل هذا الواقع دون أن يدرك عمقه أو يتساءل عن أسسه (الزاهي، 1999، ص 57). فالزمنية الإنسانية، تحت وطأة اليومي المعيش وضغوطاته المتواصلة، تتحول إلى تكرار وعادة وروتين، ويغدو الوجود مألوفاً لا يستدعي دهشة ولا تساؤلاً. وهذا بالضبط ما يجعل الاشتغال الديداكتيكي على التمثلات عسيراً حدّ الاستعصاء: فالتمثل اليومي لا يُدرك بوصفه تمثلاً قابلاً للمساءلة، بل يُعاش بوصفه حقيقة بديهية راسخة لا تقبل الجدل.

في هذا السياق، يُحدّد نور الدين الزاهي المأزق الديداكتيكي في أدق تجلياته حين يُشير إلى أن الفلسفة تستدعي، في جوهرها، خروجاً من الكهف، أي انفصالاً عن سلطة المألوف والمعطى، غير أن درس الفلسفة يجري داخل مؤسسة هي نفسها جزء لا يتجزأ من العالم-المحيط، خاضعة لإكراهاته وضغوطه ومنطقه التقني (الزاهي، 1999، ص 62-63). فالأستاذ يُدرّس الفلسفة بينما هو مُحاصر بالتزامات مؤسسية وضغوط برامجية، والطلاب يتلقاها بينما تمثلاته اليومية تُشكّل له شبكة تأويل جاهزة ومغلقة تُرشح من خلالها المفاهيم الفلسفية قبل أن تصله، فيتحوّل الدرس، بذلك، من فضاء للقطيعة إلى مجرد إعادة إنتاج للمألوف في صياغة أكاديمية.

ثالثاً: سُبُل المعالجة؛ من تشخيص العائق إلى تديره

تتجلى أغنى أفكار الكتاب وأكثرها إجرائية في الجزء المخصص لمقاربات طوزي ورولان، حيث يؤكد الزاهي أن تجاوز التمثلات لا يكون بإلغائها أو تجاهلها، بل بجعلها موضوع تساؤل وإدراك نقدي صريح (الزاهي، 1999، ص 74). وهذا يستلزم ما يُصطلح عليه بالقطيعة الصغرى *micro-coupure* بوصفها شرطاً ضرورياً لبلوغ القطيعة الكبرى *macro-coupure*؛ إذ ينبغي أن يدرك المتعلم أولاً أن ما يحمله من يقينيات ليس معرفة موضوعية بل تمثّل ذاتي مشروط بسياقه الاجتماعي والثقافي، ثم يشرع في زعزعتة ومساءلته. وبهذا المعنى، يغدو الاشتغال الديداكتيكي على التمثلات مساراً مزدوجاً: يبدأ بجعل التمثل مرئياً لصاحبه، ولا ينتهي إلا بتحويله إلى مادة للتفكير لا سجنًا للتفكير فيه (الزاهي، 1999، ص 75-76).

وقد دعا ميشيل توزي، في هذا الصدد، إلى أن نؤسس ديداكتيك تتعلق بتعلم التفلسف اعتماداً على النظريات الفلسفية في المعرفة من جهة، وعلى نظريات التعلم والأبحاث المنجزة في علوم التربية من جهة أخرى (لزرقي، 1997، ص 5). فتعليمية الفلسفة والمقاربة البنائية، كلاهما تهتمّان بتمثلات المتعلم وبمكتسباته القبلية، لا تلغيانها، بل تنطلقان منها،

عبر الاشتغال على التصورات والتمييز بينها وضبطها، ولعل هذا ما يستبين أمره من جعله للمعالجة الديدانكتيكية للتمثلات أحد المقومات الأربع الأساسية لتعلم التفلسف، تنضاف إليها: النصوص كدعامة لتعلم التفكير، وأسلوب في التقويم التكويني للأهداف التي تحرك سيرورات التفكير، ثم تدبير التباين بالتمايز البيداغوجي.

وبالنتيجة، فالتفكير النقدي الذي يتركز على التصورات الأولية، يكتسب مشروعية قصوى مادام الأمر يتعلق بتبديد البدايات الخاطئة وبزوال الأحكام المسبقة التي تشكل أجوبة جاهزة عن أسئلة غير معبر عنها. ويسعد القول، على سبيل الاستنتاج، أن هذه المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات جزء رئيس من بنية الدرس الفلسفي، بل إنه لا معنى لحديثنا عن هذا الدرس إذا كنا نقصد غير ذلك التفكير الشخصي. ثم ما فائدة التغني بمبدأ جعل المتعلم في قلب المنظومة التربوية وبالأهداف النواتية في غياب هذه المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات؟

يصدر هذا البحث عن ضرورة وأهداف معينين، تمثلت، أولاً، في بيان أساسية هذا النشاط الديدانكتيكي وفي الكشف، ثانياً، عن صعوبات تدبيره، وفي إخراجاته الخفية، وتمثلت ثالثاً، في محاولة إعادة إنتاج الوعي بخصوصية الدرس الفلسفي، بما هو درس لا يروم مجرد إكساب التلميذ جملة معارف، وإنما تمكينه من مهارات وقدرات ذاتية تُترجم إلى أسلوب في الحياة وفي العيش والتفكير، مكتسبات تُسعه في الوعي بمزلق المتداول والمعيش في أفق الانفلات من ربقته.

يهمنا، في هذا السياق، التشديد على أن التفكير الفلسفي يشكل، كما بنظر ميشيل توزي - سواء تعلق الأمر بالمفهمة أو الأشكلة - قطيعة مع الآراء الشائعة؛ ذلك أن التلميذ يمتلك تمثلات مسبقة عن الفلسفة وعن المفاهيم التي تتناولها، وهو لم يقدم بعد على ممارستها، تمثلات لا تحتوي على ما هو معرفي واجتماعي فحسب، وإنما على أبعاد سلوكية وانفعالية ومعيارية كذلك. إنها تكون، وهي تترجم حاجات معرفية، مصحوبة في نفس الوقت بمقاومة كبيرة تحول دون تغييرها (توزي ومن معه، 2005، ص 63).

وبالتعبية، ينبغي عدم تغييب ذلك الجسر الذي يتم بواسطته الارتقاء من مستوى لآخر ومن فهم لآخر، فمن جهة لا يملك التلميذ أية قدرة للتخلي عن تمثلاته؛ إذ هي تتجذر في تجربته ومصالحته وقيمه الشخصية بحسبانها عوامل للتوازنات النفسية والمعرفية، ولا يستقيم، من جهة أخرى، أي حديث عن التفلسف بما هو فكر حر ومبدع دون تناول ومساءلة ما وُسم على أنه حقائق ومعارف ثابتة. ولذلك، يتعلق الأمر في هذه المسألة النقدية بقطيعة تتم على مستوى التمثلات، وهي باختصار أهم ما يحملنا من اعتبارات على الاهتمام بهذه الدراسة، وإذ نحن لا ندعي البحث عما كان نسيا منسياً، فإن مناسبة التفكير في مسألة المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات، أنشأتها تحديداً ظاهرة تفصح عن حجم المفارقة التي تكتنف الممارسة التعليمية خطاباً وممارسة؛ وتفرز في الوقت عينه علامات استفهام كبرى نعتل في دخيلة كل أستاذ مهتم بطعم المرارة والأسى، لتجتاحه أسئلة دون استئذان.

على سبيل الختم

يَبْنِ هو ما يمكن استخلاصه من صعوبات تتعلق بمعالجة التمثلات ديدانكتيكية، لكن الأتيّن من ذلك هو سير مدرسي المادة - لا في اتجاه مواجهة هذه الصعوبات لتدبير ما يُسعف على جعل المتعلم يقطع مع تمثلاته - بل في اتجاه القطع مع كل

نشاط يسفر عن انبثاق هذه التمثلات، وهو ما يؤشر، أولاً، عن غياب الاهتمام بها، ويؤشر ثانياً، عن الابتعاد عن منطق الفلسفة في بناء المفاهيم.

والامتناع عن هذا النشاط الديدانكتيكي يعتبر مدخلا، ضمن مداخل أخرى، لتعطيل ما يصطلح عليه عزيز لزرقي سُبُل العودة إلى الفلسفة، ولسيادة الابتعاد ونعني بسيادة الابتعاد: ابتعاد التلميذ عن ذاته وابتعاد المدرس عن ذاته أيضاً، ابتعادهما عن نزوع الحياة، ابتعاد التلميذ عن المدرسة وعن المدرس...

معالجة التمثلات مرحلة حيسومة في درس الفلسفة، بل لا نكاد نتحدث عن درس فلسفي في غيابها، فقبل أن نقول إنها شرط فعل "التفلسف"، فإن العملية التعليمية التعلمية، كما تقع لها البيداغوجيات الحديثة، تستند بالضرورة، على المعارف القبلية للمتعلم وعلى ما يُرافقها من تحول، كما أن سؤال التفلسف، لا يمكن مقارنته، إلا في إطار تناول الفلسفة كمادة تعليمية وليس تعليمية، لا ينبغي الاكتفاء بتلقيها، بل اقتناءها والوصول إلى تملكها.

غير أن ما خلّص البحث إليه، هو أن تعديل تمثلات التلميذ ومعالجتها لا تُحتسب مجرد محطة عابرة مُمهدة للدرس الفلسفي، بل هو مشروع لا يكاد تديره يُستنفذ وينتهي.

إذا تبُنت، أولاً، أن منطق الفلسفة تحكمه جدلية بين سلب للمعرفة؛ بنوسل: الشك، الدهشة، السؤال... وبنأوها؛ عبر: بناء المفهوم، التحليل، الحجاج، العقلنة، النسقية)، ودكتكة الفلسفة وجعلها مادة دراسية لا يتضمن اغتناء عن هذا المنطق، وذلك من خلال الضرورة القصوى لممارسة آليات السلب تلك - في الفصل الدراسي - على التمثلات، البدايات، الأحكام المسبقة... في اتجاه بناء المفهوم، وغياب هذه المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات سلباً لمنطق الفلسفة، وبامتناعه عن جعل تمثلات المتعلمين مادة يستند عليه درسه، يعوق المدرس كل إمكانات إكساب التلميذ تلك الأهداف النواتية، هاته السيرورات الثلاث، وإذ هي لا تشتغل إلا بوجود الموضوعات، فإن معاناتها تكمن في التجذر الذي تتسم به تمثلات المتعلمين لهذه الموضوعات وإذا تبُنت، ثانياً، استحالة أو صعوبة القطع مع التمثلات، فإن ما يمكننا اقتراحه في هذا الصدد هو:

- جعل كل مراحل تدبير الدرس مناسبة لخلخلة ما تم استقاؤه من تمثلات، وأُي ذلك اختيار النصوص والدعامات التي تتلاءم ونوعية التمثلات تلك، ولم لا السير نحو تفريد تعليمه عبر جعل كل تلميذ أمام نص معين يتناسب مع مزالق ما قدمه في إجاباته الأولية.
- في تخطيطه للتعليمات أن يجعل الأسئلة البيداغوجية الموجهة للأنشطة تمتع من خاصيات السؤال الفلسفي.
- التدبير الدائم للأنشطة الكتابية الفلسفية الجزئية، والعمل على رصد ما تتضمنه من تمثلات، وعدم الاكتفاء بمجرد التعليق عليها.

- العمل صوب إمداد المتعلم من آليات تُسعه ما أمكن أن يمارس هذا النشاط ذاتياً.

- العمل، بمقتضى الاستباق والتنبؤ، على تحضير مفارقات ملائمة تستهدف المساس بها.

تركيب: منظومة العوائق أو استحالة القطيعة البسيطة

يتبين مما سبق أن عوائق المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات في درس الفلسفة منظومة متشابكة تعمل في آنٍ واحد على مستويات ثلاثة متميزة ومتكاملة. فعلى المستوى المعرفي، تتجذر التمثلات في البنية الذهنية للمتعلم وترتبط بتوازناته

النفسية والقيمية ارتباطاً يجعلها تقاوم التغيير بقدر ما تتحصّن بوهم البداهة والموضوعية. وعلى المستوى الإبيستيمولوجي، تعمل المعرفة اليومية، كما كشف باشلار، عمل العائق، إذ تستغرق الفرد في واقعه-المحيط وتحوّل زمنيته إلى روتين يُجمّد ملكة التساؤل ويُطفئ جذوة الدهشة الفلسفية. وعلى المستوى البنيوي، يكشف بورديو أن المؤسسة التعليمية ذاتها، بما تُرسّخه من هابيتوس ثقافي وما تفرضه من إكراهات برامجية وتقويمية، كثيراً ما تغدو شريكاً في إعادة إنتاج التمثلات السائدة عوض أن تكون فضاءً لتجاوزها. وهكذا يتضح أن تعديل تمثلات المتعلم، على ما أكد الزاهي، مشروع لا يكاد تديره يُستنفذ وينتهي، لأنه يواجه بنية راسخة تمتد جذورها من أعماق الذات إلى أعماق المؤسسة.

الشكر والتقدير

يتقدم المؤلف بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إثراء النقاش المتعلق بتدريس الفلسفة والمعالجة الديدانكتيكية لتمثلات المتعلمين. كما يعرب عن تقديره للباحثين والأساتذة الذين أسهمت أعمالهم العلمية والتربوية في بناء الإطار النظري لهذه الدراسة.

الموافقة الأخلاقية

لا تنطبق متطلبات الموافقة الأخلاقية على هذه الدراسة؛ لكونها بحثاً نظرياً تحليلياً قائماً على مراجعة الأدبيات الفلسفية والتربوية وتحليلها، ولا تتضمن إجراء تجارب على مشاركين بشريين أو جمع بيانات شخصية أو ميدانية منهم.

مساهمات المؤلف

تولى المؤلف نور الدين ديناني منفرداً بلورة فكرة البحث وصياغة إشكاليته؛ وبناء الإطار النظري والمفاهيمي؛ ومراجعة الأدبيات والمصادر؛ وتحليل العوائق المعرفية والبنيوية المرتبطة بالمعالجة الديدانكتيكية للتمثلات؛ واقتراح سبل المعالجة؛ وكتابة المسودة الأصلية؛ ومراجعة المقالة وتحريرها؛ والموافقة على نسختها النهائية.

بيان الإفصاح

يصرّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية يمكن أن يكون قد أثر في إعداد هذه الدراسة أو في النتائج والتصورات الواردة فيها.

التمويل

لم يتلقَ هذا البحث أي تمويل أو منحة مالية محددة من أي جهة عامة أو خاصة أو مؤسسة غير ربحية، وقد أُنجز في إطار الجهد العلمي الشخصي للمؤلف.

نبذة عن المؤلف

نور الدين ديناني باحث منتسب إلى جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك وكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق. تنصب اهتماماته البحثية على ديدانكتيك الفلسفة، وتمثلات المتعلمين، وتدريس

التفكير الفلسفي، والعوائق المعرفية والبيداغوجية التي تواجه الممارسة التعليمية. ويسعى في أبحاثه إلى استكشاف السبل الكفيلة بجعل درس الفلسفة مجالاً لبناء التفكير النقدي ومساءلة المعارف والتمثيلات القبلية.

الأوركيد ORCID

Noureddine DINANI  <https://orcid.org/0009-0002-4432-0025>

بيان إتاحة البيانات

لم تُنشأ أو تُحلَّل أي مجموعات بيانات ميدانية جديدة في إطار هذه الدراسة؛ لأنها دراسة نظرية تحليلية تستند إلى المصادر والمراجع المنشورة. ولذلك، لا ينطبق عليها بيان إتاحة البيانات. ويمكن الرجوع إلى جميع المصادر التي استند إليها البحث ضمن قائمة المراجع الواردة في نهاية المقالة.

المراجع

المراجع العربية

- ابن منظور، م. (1994). *لسان العرب*. دار الفكر.
- أوزي، أ. (1988). *الطفل والمجتمع*. مطبعة النجاح الجديدة.
- أوزي، أ. (2006). *المعجم الموسوعي لعلوم التربية*. مطبعة النجاح الجديدة.
- باشلار، غ. (1983). *تكوين العقل العلمي* (ترجمة خ. أ. خليل). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. (العمل الأصلي نُشر سنة 1938)
- بورديو، ب.، وباسرون، ج. ك. (2007). *إعادة الإنتاج* (ترجمة م. تريمش). مركز دراسات الوحدة العربية. (العمل الأصلي نُشر سنة 1970)
- توزي، م.، وآخرون. (2005). *بناء القدرات والكفايات في الفلسفة* (ترجمة ح. أحجيج). منشورات عالم التربية.
- الخطابي، ع. (2005). *مسارات الدرس الفلسفي بالمغرب*. منشورات عالم التربية.
- شوفالبيه، س.، وشوفيري، ك. (2013). *معجم بورديو* (ترجمة الزهرة إبراهيم). دار النايا للدراسات والنشر والتوزيع.
- شرقي، م. (2010). *مقاربات بيداغوجية*. إفريقيا الشرق.
- الزاهي، ن. (1999). *الفلسفة واليوم*. طبعة فضال.
- غريب، ع. ك. (2006). *المنهل التربوي: معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية* (ج. 2). منشورات عالم التربية.
- لالاند، أ. (1996). *موسوعة لالاند الفلسفية*. منشورات عودة.

لزرقي، ع. (1997). أسئلة الفلسفة ورهانات تدريسها. مطبعة المغاربة إيتقان.

منهاج مادة الفلسفة والفكر الإسلامي بالتعليم الثانوي. (1996). وزارة التربية الوطنية.

التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة الفلسفة بسلك التعليم الثانوي التأهيلي. (2007). وزارة التربية الوطنية.

المذكرة الوزارية رقم 161. (1995). وزارة التربية الوطنية.

المراجع العربية

Bachelard, G. (1938). *La formation de l'esprit scientifique*. Vrin.

Bourdieu, P., & Passeron, J. C. (1970). *La reproduction: Éléments pour une théorie du système d'enseignement*. Minuit.

Cresson, A. (1936). *La représentation: Essai philosophique*. Boivin & Cie.

Tozzi, M., & al. (1992). *Apprendre à philosopher dans les lycées d'aujourd'hui*. Hachette.

Romanization of Arabic Bibliography

Ibn Manzur, M. (1994). *Lisan Al-Arab* [The tongue of the Arabs]. Dar Al-Fikr.

Ouzzi, A. (1988). *Al-Tifl wa Al-Mujtamaa* [The child and society]. Al-Najah Al-Jadida Bookstore.

Ouzzi, A. (2006). *Al-Mu'jam Al-Mawsu'i li 'Ulum Al-Tarbiyya* [The encyclopedic dictionary of educational sciences]. Al-Najah Al-Jadida Bookstore.

Al-Khattabi, A. (2005). *Masarat Al-Dars Al-Falsafi bil-Maghrib* [Pathways of the philosophy lesson in Morocco]. World of Education Publications.

Sharqi, M. (2010). *Muqarabat Bidaghujiyya* [Pedagogical approaches]. Africa Orient.

Al-Zahi, N. (1999). *Al-Falsafa wa Al-Yawmi* [Philosophy and the everyday]. Fédala Press.

Gharib, A. K. (2006). *Al-Manhal Al-Tarbawi: Mu'jam Mawsu'i fi Al-Mustalahat wa Al-Mafahim Al-Bidaghujiyya wa Al-Didaktikiyya wa Al-Sikolojiyya* [The educational sourcebook: An encyclopedic dictionary of pedagogical, didactic, and psychological terms and concepts] (Vol. 2). World of Education Publications.

Lazraq, A. (1997). *As'ilat Al-Falsafa wa Rihanat Tadrisiha* [Questions of philosophy and the challenges of teaching it]. Al-Maghribia Itqan Press.

Minhaj Maddat Al-Falsafa wa Al-Fikr Al-Islami bil-Ta'lim Al-Thanawi [Curriculum of philosophy and Islamic thought in secondary education]. (1996). Moroccan Ministry of National Education.

Al-Tawjihat Al-Tarbawiyya wa Al-Baramij Al-Khasa bi Tadris Maddat Al-Falsafa bi Silk Al-Ta'lim Al-Thanawi Al-Ta'hili [Educational guidelines and programs for teaching philosophy in qualifying secondary education]. (2007). Moroccan Ministry of National Education.

Al-Mudhakkira Al-Wizariyya Raqam 161 [Ministerial memorandum No. 161]. (1995). Moroccan Ministry of National Education.

RESEARCH ARTICLE



School Dropout in rural Morocco: A Sociological Study of the Effectiveness of the Tayssir Program in Reducing School Discontinuation

Driss Daifi 

Hassan II University of Casablanca, Casablanca, Morocco

ABSTRACT

This study aims to examine the phenomenon of school dropout in rural Morocco by assessing the contribution of the Tayssir program to reducing school dropout and identifying the main factors contributing to its persistence. The study adopted a quantitative approach, using questionnaires as the primary data collection tool. Two questionnaires were administered to different samples: parents or guardians of students and school teachers, with the aim of exploring their perceptions of the causes of school dropout and the effectiveness of the program in addressing this issue. The findings reveal that poverty and social vulnerability are the main factors contributing to school dropout, particularly due to the limited financial resources of families and the low educational level of parents, which negatively affects their ability to support and monitor their children's schooling. The study also shows that the Tayssir program has helped reduce the financial burden on families and has encouraged school attendance to some extent. However, its impact remains limited in the face of persistent social and economic challenges.

ARTICLE HISTORY

Received 5 January 2026

Accepted 24 June 2026

Published 24 June 2026

KEYWORDS

School Dropout, Rural Areas, Morocco, Tayssir Program, School Discontinuation, Quantitative Approach

FIELDS OF STUDY

Sociology of Education, Educational Sciences, Rural Studies

CONTACT: Driss Daifi  daaifidris@gmail.com  Department of Interdisciplinary Studies, Faculty of Letters and Humanities Ain Chock, Hassan II University of Casablanca, Morocco.

Cite this article as: Daifi, D. (2026). School Dropout in rural Morocco: A Sociological Study of the Effectiveness of the Tayssir Program in Reducing School Discontinuation. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 74-85.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب: دراسة سوسيولوجية في فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي

ادريس الدعيفي 

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب، من خلال تقييم إسهام برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي، والكشف عن أبرز العوامل المؤثرة في استمرار هذه الظاهرة. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، من خلال توظيف الاستمارة أداةً لجمع المعطيات الميدانية، حيث وُجهت استمارتان إلى عينتين شملتا آباء وأولياء أمور التلاميذ، وهيئة التدريس، بهدف رصد تصوراتهم حول أسباب الهدر المدرسي ومدى فعالية البرنامج في الحد منه. وأظهرت النتائج أن الفقر والهشاشة الاجتماعية يمثلان العاملين الأكثر تأثيرًا في تفاقم الهدر المدرسي، ويتجلى ذلك في ضعف الإمكانيات الاقتصادية للأسر وانخفاض المستوى التعليمي للآباء وأولياء الأمور، بما ينعكس سلبًا على تتبع المسار الدراسي للأبناء. كما بينت الدراسة أن برنامج "تيسير" أسهم في التخفيف من الأعباء المالية للأسر وشجع نسبيًا على الاستمرار في التمدرس، إلا أن أثره ظل محدودًا أمام استمرار العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 5 يناير 2026

تاريخ القبول: 24 يونيو 2026

تاريخ النشر: 24 يونيو 2026

الكلمات المفتاحية

الهدر المدرسي، الوسط القروي،

المغرب، برنامج تيسير، الانقطاع

الدراسي، المنهج الكمي

مباحث المقالة

سوسيولوجيا التربية، علوم التربية،

الدراسات القروية

المؤلف المراسل: ادريس الدعيفي ✉ daaifidris@gmail.com  قسم السوسيولوجيا، كلية الآداب والعلوم

الانسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.

لاقتباس المقالة: الدعيفي، ادريس. (2026). الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب: دراسة سوسيولوجية في فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي. مجلة مؤش للدراسات الاستطلاعية، 8(22)، 74-85.

© 2026 المؤلف(ون). منشور من قبل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكيف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

مقدمة

يعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية، غير أن المنظومة التعليمية بالمغرب ظلت، منذ عقود، تواجه تحديات وإكراهات متعددة حالت دون بلوغ الأهداف التي رسمتها مختلف السياسات والإصلاحات المتعاقبة. فعلى الرغم من توالي البرامج الإصلاحية وتعدد البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير قطاع التربية والتكوين، فإن عدداً من الاختلالات والإشكالات ما يزال يحد من فعالية هذه الجهود ويؤثر في جودة مخرجاتها.

وفي هذا السياق، يعتبر الهدر المدرسي من أبرز هذه الإشكالات، خاصة في الوسط القروي، حيث تتجلى مظاهره في عدم التحاق عدد من الأطفال بالمدرسة، أو انقطاعهم المبكر عن الدراسة قبل استكمال مساهمهم التعليمي. حيث يغادر حوالي 280 ألف تلميذ المدرسة كل سنة، منهم 160 ألفاً في مرحلة التعليم الإعدادي فقط (مونة، 2025). ولا يقتصر أثر هذه الظاهرة على حرمان الأفراد من حقهم في التعليم، بل يمتد ليؤثر سلباً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحد من فرص تحقيق العدالة المجالية وتكافؤ الفرص.

ومنذ الاستقلال، أولت الدولة المغربية اهتماماً كبيراً بقطاع التربية والتكوين، وجعلت تعميم التعليم وإلزاميته من بين أولوياتها الوطنية. وقد تُرجمت هذه الإرادة من خلال إطلاق مجموعة من الإصلاحات والمخططات، بدءاً بإصلاح سنة 1957، مروراً بإصلاح 1963، ثم الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والبرنامج الاستعجالي (2009-2012)، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وكذا القانون الإطار 51.17، وصولاً إلى خارطة الطريق 2022-2026.

ورغم تعاقب هذه الإصلاحات واختلاف مرجعياتها وأهدافها، فإن ظاهرة الهدر المدرسي، ولا سيما في العالم القروي، ما تزال تمثل تحدياً حقيقياً داخل المنظومة التربوية بالمغرب، وهو ما يثير مجموعة من التساؤلات حول مدى فعالية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة في معالجة هذه الإشكالية والحد من آثارها.

وفي هذا السياق، يبرز برنامج "تيسير" باعتباره أحد أهم البرامج الاجتماعية الهادفة إلى تشجيع التمدن والحد من الانقطاع الدراسي، خاصة في الوسط القروي، من خلال تقديم تحويلات مالية مشروطة للأسر، بهدف تشجيعها على ضمان تمدن أبنائها والحد من الانقطاع الدراسي. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على فعالية هذا البرنامج في الحد من الهدر المدرسي بالوسط القروي، والكشف عن مدى إسهامه في تعزيز استمرارية التمدن، ورصد أبرز التحديات التي ما تزال تعيق تحقيق أهدافه.

انطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

1. إشكالية الدراسة

إلى أي حد أسهم برنامج "تيسير" في الحد من الهدر المدرسي بالوسط القروي؟

وتتفرع عن هذا السؤال، الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالهدر المدرسي؟ وما أبرز مظاهره في الوسط القروي؟
- ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المؤدية إلى الهدر المدرسي؟
- ما الأهداف والآليات التي يقوم عليها برنامج "تيسير"؟

- إلى أي مدى أسهم برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي وتحسين استمرارية التمدرس؟
- ما أبرز الإكراهات التي تحد من فعالية برنامج "تيسير" في تحقيق أهدافه؟

2. الفرضيات

- يرتبط الهدر المدرسي في الوسط القروي بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في استمرارية التلاميذ في التمدرس؛
- أفترض أن بعد المدرسة (الإعدادية) أحد عوامل الانقطاع عن التمدرس؛
- ترتبط فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي بمدى استفادة الأسر المستهدفة من الدعم المالي بانتظام.
- ترتبط محدودية فعالية برنامج "تيسير" باستمرار بعض العوامل مثل: الفقر، وبعد المؤسسات التعليمية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

3. أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، تتمثل فيما يلي:
- تحليل فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الهدر المدرسي بالوسط القروي بالمغرب، من خلال الوقوف على مدى إسهامه في تعزيز استمرارية التمدرس؛
 - التعرف على واقع الهدر المدرسي في الوسط القروي، ورصد أبرز مظاهره وخصائصه؛
 - تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية المؤدية إلى الهدر المدرسي؛
 - التعرف على أهداف برنامج "تيسير" وآليات اشتغاله في دعم التمدرس والحد من الانقطاع الدراسي؛
 - تقييم مدى إسهام برنامج "تيسير" في تشجيع الأسر القروية على ضمان استمرار أبنائهم في الدراسة.

4. منهج الدراسة وأدواتها

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي، ملائمته لطبيعة الموضوع وأهدافه، مع الاعتماد على الاستمارة باعتبارها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية، حيث أعدت استمارتان؛ الأولى وُجّهت إلى آباء وأولياء أمور التلاميذ لرصد العوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الانقطاع الدراسي، والثانية وُجّهت إلى هيئة التدريس لاستطلاع آرائهم حول أسباب الهدر المدرسي وتقييم إسهام برنامج "تيسير" في الحد منه. وقد تم الحرص على صياغة أسئلة الاستمارات بوضوح بما يتلاءم مع المستوى التعليمي للمبحوثين، خاصة آباء وأولياء أمور المتعلمين، كما تم اعتماد المقابلة المباشرة عند الاقتضاء لتعبئة الاستمارات، وذلك لتجاوز الصعوبات المرتبطة بمحدودية المستوى التعليمي لدى بعض أفراد العينة، وضمان فهم الأسئلة والإجابة عنها بدقة.

5. مجتمع البحث وعينته

تمثل مجتمع الدراسة من جماعة "لمرابيح"، وهي جماعة قروية تابعة لدائرة "أحد كورت" بإقليم سيدي قاسم، وقد تم اختيارها بالنظر إلى طبيعة الدراسة وارتباطها بإشكالية الهدر المدرسي في الوسط القروي. أما عينة الدراسة، فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، وشملت 60 تلميذا وتلميذة تتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة، و60 من آبائهم وأولياء أمورهم، إلى جانب 20 أستاذا يدرسون بالسلكين الابتدائي والإعدادي. وقد روعي في اختيار هذه الفئات تمثيل مختلف الأطراف المعنية بالظاهرة، بما يتيح الإحاطة بأبعادها من زوايا متعددة، ويعزز دقة المعطيات الميدانية وموضوعية النتائج.

6. خصائص مجتمع البحث

الخريطة 01: جماعة لمرابيح، إقليم سيدي قاسم، جهة الرباط-سلا-القنيطرة



أنجزت الدراسة الميدانية سنة 2012، بجماعة لمرابيح، وهي جماعة قروية تابعة لدائرة أحد كورت بإقليم سيدي قاسم، وكانت آنذاك تندرج ضمن جهة الغرب الشراذمة بني حسن، قبل اعتماد التقسيم الجهوي الجديد، حيث أصبحت تندرج حاليا ضمن جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وقد تم اختيار هذا المجال لكونه من بين الجماعات القروية التي استفادت في تلك الفترة من برنامج "تيسير"، مما يجعله مجالا مناسباً لتقييم مدى إسهام البرنامج في الحد من الانقطاع الدراسي بالوسط القروي.

وتعد جماعة لمرابيح من المجالات القروية التي تتسم باتساع مجالها الترابي وتشتت ساكنتها عبر عدد من الدواوير، إذ تمتد على مساحة تقدر بحوالي 211.63 كيلومترا مربعا، وتضم 42 دوارا، وهي معطيات تعكس خصوصية المجال القروي وما يطرحه من تحديات مرتبطة بولوج الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها التعليم (مونوغرافية جماعة لمرابيح، 2012).

وقد استند اختيار هذا المجال إلى اعتبارات علمية ومنهجية، أبرزها ارتباطه المباشر بإشكالية الدراسة، باعتباره من الجماعات التي استفادت من برنامج "تيسير" خلال فترة إنجاز البحث، إضافة إلى ما يعرفه المجال من خصائص اجتماعية واقتصادية وجغرافية تجعل من الهدر المدرسي قضية ذات حضور ملموس، وهو ما يوفر سياقاً مناسباً لفهم العوامل المؤثرة في الانقطاع الدراسي وتقييم فعالية البرنامج في الحد منه.

7. مفاهيم الدراسة

1.7. مفهوم الهدر المدرسي

7.1.1. لغوياً

الهدر، الهادر، لغة هو الساقط؛

"هدر الهدر ما يبطل من دم وغيره" (ابن منظور، 1994، ص 257).

ويعرف المعجم التربوي الهدر المدرسي: يتعلق "الهدر المدرسي بظاهرة التخلي عن النظام المدرسي قبل انتهاء السلك الدراسي، أو المستوى الدراسي أو دون الحصول على شهادة مدرسية، فهو مؤشر إحصائي عن المردودية المدرسية" (اللحية، 2006، ص 14).

2.1.7. اصطلاحاً

"الهدر هو الفارق السلبي بين الأهداف المتوخاة من الفعل (التعليمي)، والنتائج المحققة فعلياً، يتجلى في مجال عقلي/ معرفي أو وجداني أو حسي حركي. وترجع أسبابه إلى معطيات متفاعلة مثل مواصفات التلميذ، أو عوامل المحيط، أو سيروية ونتائج الفعل (التعليمي). ويتطلب هذا الفارق إجراءات تصحيحية لتقليصه بأساليب قد تكون بيداغوجية أو غير بيداغوجية" (المير وآخرون، 2000، ص 15).

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول، إن الهدر المدرسي؛ هو تحصيل دون مستوى الأهداف المتوخاة التي تسمح للمتعلم بالانتقال من مستوى دراسي إلى مستوى آخر، مما يؤدي بالمتعلم إلى الانقطاع عن الدراسة قبل انتهاء السلك الدراسي أو دون الحصول على شهادة مدرسية.

2.7. أنواع الهدر المدرسي

يشمل مفهوم الهدر المدرسي في معناه العام كل ما يعيق نجاعة العملية التعليمية-التعلمية، ويتسع هذا المفهوم إلى عدد كبير من الظواهر الموجودة في المنظومة التعليمية، ومنها: الانقطاع عن الدراسة، عدم الالتحاق بالدراسة، الرسوب والتكرار، الفصل من الدراسة...

1.2.7. الانقطاع عن الدراسة

يعتبر منقطعاً كل طفل ابتدأ مرحلة تعليمية معينة ولم يتممها بنجاح، والانقطاع ثلاثة أنواع:

- التسرب: يصنف كل متعلم في خانة متسرب إذا تم تسجيله بالمدرسة خلال موسم دراسي معين، ثم غادرها إراديا دون الحصول على شهادة المغادرة لسبب من الأسباب.
- عدم الالتحاق: "غير الملتحق هو كل متعلم نجح أو كرر مستوى دراسي ولم يلتحق في الموسم الدراسي الموالي بالمدرسة، ولم يحصل على شهادة المغادرة رغم توفره على المؤهلات والإمكانات النظامية والتربوية المتاحة.
- الفصل: يكون المتعلم ملزما على مغادرة المدرسة على إثر الفشل والتأخر الدراسي أو لأسباب أخلاقية وتربوية، يحدث هذا الانقطاع بفعل قرار إداري وبالتالي تعتبر المدرسة هي المسؤولة عن هذا النوع من الانقطاع.

2.2.7. برنامج "تيسير"

يُعد برنامج "تيسير" من أهم برامج الدعم الاجتماعي التي اعتمدتها الدولة المغربية للحد من الهدر المدرسي وتعزيز استمرارية التمدرس، في الوسطين القروي والحضري. ويعكس هذا البرنامج توجهها جديدا في السياسة التعليمية والاجتماعية، يقوم على ربط الدعم الاجتماعي بتشجيع التمدرس، انطلاقا من اعتبار أن الظروف الاقتصادية للأسر تمثل أحد أبرز العوامل المؤدية إلى الهدر المدرسي.

وقد انطلق برنامج "تيسير" سنة 2008 في إطار مرحلة تجريبية استهدفت عددا من الجماعات القروية، قبل أن يتم تعميمه وتوسيع نطاقه ضمن التدابير الاجتماعية التي واكبت البرنامج الاستعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين (2009-2012)، وذلك بهدف تشجيع الأسر ذات الدخل المحدود على ضمان استمرار أبنائها في الدراسة، والحد من الانقطاع المدرسي، وتحقيق قدر أكبر من تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعليم (وزارة التربية الوطنية، 2012؛ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015).

ويعتمد البرنامج على نظام التحويلات المالية المشروطة لتلاميذ الابتدائي والإعدادي، حيث تستفيد الأسر المستهدفة من دعم مالي دوري مقابل التزامها بتسجيل أبنائها في المؤسسات التعليمية وضمان مواظبتهم على الدراسة. وينطلق هذا التصور من فرضية مفادها أن تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر يساهم في الحد من الانقطاع الدراسي، ويرفع من فرص استكمال الأطفال لمسارهم التعليمي، خاصة داخل المناطق التي تعاني من الفقر والهشاشة.

3.7. أبرز المحطات التاريخية للبرنامج

انطلق برنامج "تيسير" سنة 2008، كآلية لدعم الأسر المعوزة وتخفيف تكاليف التمدرس المباشرة، مع ربط الدعم المالي بمواظبة المتعلمين. وقد ساهم البرنامج في تقليص معدل الهدر المدرسي بنسبة 57%. استفاد من البرنامج حوالي 2.5 مليون متعلم من الفئات الهشة منذ انطلاسته، وغطى جهات ومناطق مختلفة من التراب الوطني. وابتداء من أواخر سنة 2023، تقرر إدماج برنامج "تيسير" تدريجيا ضمن مشروع "الدعم الاجتماعي المباشر" وتعميمه وفق السجل الاجتماعي الموحد.

نتائج الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مركزية سعت إلى معرفة مدى إسهام برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي بجماعة "لمرابيح" إقليم سيدي قاسم. وفي هذا السياق فقد كشفت نتائج الدراسة، في ضوء المعطيات الميدانية، أن الهدر المدرسي ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، لا يمكن اختزالها في سبب واحد أو تفسيرها من خلال عامل منفرد، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين محددات اقتصادية واجتماعية وأسرية وتربوية ومؤسسية ومجالية، تتراكم آثارها تدريجيا إلى أن تقود المتعلم إلى التعثر الدراسي ثم الانقطاع النهائي عن الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الاقتصادي يحتل موقعا محوريا في تفسير الهدر المدرسي بالوسط القروي، حيث تبين أن محدودية دخل الأسر، واتساع دائرة الفقر والهشاشة، وارتفاع تكاليف التمدرس، وغيرها. كلها عوامل تجعل الاستمرار في الدراسة يشكل عبئا ماليا بالنسبة لعدد كبير من الأسر، خاصة تلك التي تضم أكثر من طفل متمدرس. لذلك أسهم برنامج "تيسير" في التخفيف من جزء مهم من هذه الأعباء، من خلال المساهمة في توفير بعض المستلزمات الدراسية، وتقليل الضغوط الاقتصادية التي قد تدفع الأسر إلى سحب أبنائها من المدرسة أو تشغيلهم في سن مبكرة. غير أن النتائج أوضحت، في المقابل، أن هذا الأثر ظل أثرا نسبيا، لأن البرنامج يعالج جانبا واحدا من المشكلة، بينما تستمر بقية العوامل في إنتاج الظاهرة وإعادة إنتاجها.

فقد بينت الدراسة أن الأسرة لا تؤثر في المسار الدراسي لأبنائها من خلال وضعها الاقتصادي فقط، وإنما كذلك عبر مستوى تلمس الوالدين، وطبيعة المتابعة اليومية، والاهتمام بالتحصيل الدراسي، والقدرة على خلق مناخ داعم للتعلم داخل المنزل. وقد تبين أن ضعف المراقبة الأسرية، وغياب التتبع المنتظم، وانخفاض الوعي بأهمية الاستمرار في الدراسة، تشكل كلها عوامل تزيد من احتمالات التعثر الدراسي، وهو ما يجعل الدعم المالي، مهما بلغت أهميته، غير قادر بمفرده على ضمان استمرار التلميذ داخل المؤسسة التعليمية.

كما أبرزت نتائج الدراسة أن المدرسة نفسها قد تتحول إلى عامل منتج للهدر المدرسي عندما تعجز عن توفير شروط تعلم جاذبة ومحفزة. في هذا الصدد فقد كشفت النتائج أن الاكتظاظ، وضعف التجهيزات، وقلة الوسائل التعليمية، وبعد المؤسسة عن محل السكن، وصعوبة الولوج إليها، كلها عوامل تؤدي إلى الهدر المدرسي، خاصة في المجال القروي.

ومن بين النتائج المهمة التي كشفت عنها الدراسة أيضا أن العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والمتعلم تشكل عاملا مؤثرا في الاستمرار الدراسي. فكلما اتسمت هذه العلاقة بالتشجيع والحوار والدعم النفسي، ارتفعت دافعية المتعلم نحو التعلم، وكلما كانت علاقة سلبية يغلب عليها التسلط أو التمييز أو ضعف التواصل، تراجعت رغبة المتعلمين في الدراسة وتعززت مشاعرهم في نفور من المدرسة.

كما كشفت نتائج الدراسة أن جزء مهم من الأسباب المؤدية إلى الهدر المدرسي يرتبط بطبيعة التعلّمات نفسها، إذ تبين أن استمرار هيمنة أساليب التدريس التقليدية، يضعف انخراط المتعلم في العملية التعليمية.

وفي السياق نفسه، أبرزت النتائج أن المقرر الدراسي والكتاب المدرسي يطرحان مجموعة من الإشكالات من بينها: أن عددا من المقررات الدراسية ما تزال بعض مضامينها تعتمد محتويات لم تخضع للمراجعة والتحيين، الأمر الذي يجعلها أقل ارتباطا بالواقع الذي يعيشه المتعلم، وأقل قدرة على إثارة دافعيته نحو التعلم. فالمقرر الدراسي لا ينبغي أن يقتصر

على نقل المعارف، بل يفترض أن يكون وسيلة لبناء الكفايات، وربط التعلّمات بالمحيط الاجتماعي والثقافي للمتعلم. "يجد المتعلم صعوبات في تنظيم سيرورة تكوينه؛ ولا يستوعب معنى تعلّماته داخل المؤسسة التعليمية لأن المقررات الدراسية لا تبعث فيه روح الاستطلاع وحب البحث؛ والتفكير النقدي؛ لأنها عبارة عن معارف تصريحية جامدة لا ترقى إلى مستوى الفهم والإدراك، تؤثر هذه العوامل قاطبة على مواظبة المتعلم، وتقوده إلى التغيب، وعدم الانضباط اللذان يتركان ثغرة في تحصيله الدراسي" (اجبارة، 2011، ص 54).

في السياق ذاته، أبرزت النتائج حسب تصريحات الأساتذة، أن كثافة المضامين الدراسية في بعض المواد تشكل بدورها عاملا مؤثرا على المتعلم والمدرس معا، إذ يفرض الحجم الكبير للدروس إيقاعا سريعا في الإنجاز، يجعل الاهتمام منصبا على استكمال البرنامج الدراسي أكثر من ضمان الفهم التدريجي والمبني للمضامين، وينعكس ذلك على الممارسات الصفية التي يغلب عليها الشرح السريع، والحفظ والإعداد للامتحانات، على حساب الأنشطة التطبيقية، مما يؤدي إلى تراكم التعثرات الدراسية لدى عدد كبير من المتعلمين. وهكذا يصبح المقرر الدراسي، في بعض الحالات، عاملا يكرس الفوارق في التعلم بدلا من الحد منها، ويزيد من الشعور بالنفور من الدراسة والانقطاع عنها.

كما بينت نتائج الدراسة أن العوامل المجالية تمثل أحد العوامل المسببة للهدر المدرسي خاصة في المجال القروي، حيث يؤدي بُعد المؤسسات التعليمية، وضعف وسائل النقل، وصعوبة المسالك، وتشتت الساكنة، إلى ارتفاع معدلات الغياب والانقطاع، خاصة في المستويات الدراسية الإعدادية حيث أغلب المدارس الإعدادية تبعد عن مناطق سكن المتعلمين، وهو ما يجعل معالجة الهدر المدرسي في الوسط القروي تقتضي تبني مقاربة مجالية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة، ولا تكتفي بحلول موحدة تطبق على مختلف المجالات.

وعموما، يمكن القول إن برنامج "تيسير" أثبت أهميته كآلية للدعم الاجتماعي، وأسهم في التخفيف من الأعباء الاقتصادية للأسر، وشجع على تحسين نسب المواظبة والاستمرار في الدراسة، غير أن الدراسة تؤكد في الوقت نفسه أن فعاليته تظل محدودة إذا لم تواكبها إصلاحات بيداغوجية ومؤسسية واجتماعية موازية. فالهدر المدرسي لا ينتج عن الفقر وحده، وإنما عن تفاعل الفقر مع ضعف جودة التعلّمات، وهشاشة العلاقة التربوية، وبعد المؤسسة التعليمية، وضعف مواكبة الأسرة، ومحدودية جاذبية المدرسة، وهي عوامل لا يستطيع برنامج للدعم المالي معالجتها بمفرده.

وعليه، تخلص الدراسة إلى أن الحد من الهدر المدرسي يقتضي إرادة إصلاحية حقيقية وجادة نتج عنها تحسين جودة التعلّمات، وتجديد المناهج الدراسية، وتطوير الكتاب المدرسي، وتأهيل البنيات التحتية، وتقوية العلاقة بين المدرسة والأسرة، والارتقاء بالممارسة البيداغوجية، وتوفير بيئة مدرسية آمنة ومحفزة على التعلم. فنجاح السياسات العمومية في الحد من الهدر المدرسي لا يقاس فقط بعدد المستفيدين من برامج الدعم، وإنما بقدرتها على ضمان بقاء المتعلم داخل المدرسة، وتمكينه من تعلم ذي جودة، يسمح له ببناء كفاياته، وتحقيق اندماجه الاجتماعي، والمساهمة مستقبلا في تنمية مجتمعه.

الشكر والتقدير

يتقدم الباحث المؤلف بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع من ساهم في تسهيل إنجاز هذه الدراسة.

الموافقة الأخلاقية

أنجزت هذه الدراسة وفقاً للمبادئ الأخلاقية العامة للبحث العلمي في الدراسات الكمية، مع مراعاة السرية وعدم الإفصاح عن الهويات الشخصية للمشاركين، والاقتصار على استخدام المعطيات لأغراض علمية وبحثية؛ ولا تتضمن النسخة المرفوعة من المقالة رقم اعتماد مؤسسي صريحاً صادراً عن لجنة أخلاقيات البحث.

مساهمات المؤلف

قام الباحث منفرداً بوضع فكرة الدراسة، وصياغة أسئلتها وإطارها النظري والمنهجي، وإنجاز العمل الميداني، وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وكتابة المسودة الأولى، ومراجعة النص في صورته النهائية، واعتماد النسخة المنشورة.

بيان الإفصاح

يصرح الباحث بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو مؤسسي أو شخصي يمكن أن يؤثر في نتائج الدراسة أو تفسيرها.

التمويل

لم تتلق هذه الدراسة أي تمويل خارجي من جهات عامة أو تجارية أو غير ربحية.

نبذة عن المؤلف

ادريس الدعيفي باحث أكاديمي مغربي متخصص في علم الاجتماع، وأستاذ لمادة الفلسفة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط - سلا - القنيطرة. حصل على الدكتوراه في السوسيولوجيا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، بحيث تناولت أطروحته *سوسيولوجيا الجسد: تمثيلات المغاربة لمعايير الجمال واللباس - دراسة ميدانية في مدينة الدار البيضاء*. يشغل منصب رئيس التحرير لمجلة *أريكتيس* للسوسيولوجية التطبيقية والتنمية. كما يساهم في العمل العلمي بمجموعة من المجلات العلمية المحكمة، كمجلة *مؤش للدراسات الاستطلاعية*، والمجلة العربية لعلم الترجمة. تتركز اهتماماته البحثية في سوسيولوجيا وأثروبولوجيا الجسد، وقضايا الجندر، والفلسفة، إلى جانب اهتمامه بقضايا التربية والتعليم، وله إسهامات علمية منشورة في هذه الحقول.

الأوركيد ORCID

Driss DAIFI  <https://orcid.org/0009-0002-4432-0025>

بيان إتاحة البيانات

لم تُنشأ أو تُحلَّل أي مجموعات بيانات ميدانية جديدة في إطار هذه الدراسة؛ لأنها دراسة نظرية تحليلية تستند إلى المصادر والمراجع المنشورة. ولذلك، لا ينطبق عليها بيان إتاحة البيانات. ويمكن الرجوع إلى جميع المصادر التي استند إليها البحث ضمن قائمة المراجع الواردة في نهاية المقالة.

المراجع

- ابن منظور. (1994). *لسان العرب*. دار الفكر.
- اجبارة، حمد الله. (2011). *الهدر المدرسي الأسباب والعلاج*. مطبعة النجاح الجديدة.
- جماعة لمراييح. (2012). *مونوغرافية جماعة لمراييح [وثيقة داخلية غير منشورة]*.
- الliche، الحسن. (2006). *موسوعة الكفايات الألفاظ والمفاهيم والاصطلاحات*. مطبعة ديجي للنشر.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2015). *الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء*.
- مونة، خولة. (2025، 30 أبريل). *الهدر المدرسي: 280 ألف تلميذ ينقطعون سنوياً عن الدراسة*. 7 نيوز. <https://urls.fr/gmiw9a>
- المير، خالد، القاسمي، إدريس، والتوسي، عزوز. (2000). *الوسائل التعليمية: التقويم التربوي*. مطبعة النجاح الجديدة.
- وزارة التربية الوطنية. (2012). *التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي 2009-2012: جميعاً من أجل مدرسة النجاح 2008-2012*.

Romanization of Arabic Bibliography

- Ibn Manzur. (1994). *Lisan Al-Arab* [The tongue of the Arabs]. Dar Al-Fikr.
- Jbara, H. (2011). *Al-Hadr Al-Madrasi: Al-Asbab wa Al-'Ilaj* [School dropout: Causes and treatment]. New Success Bookstore.
- Lamrabih Commune. (2012). *Monoghrafiyyat Jama'at Lamrabih* [Monograph of Lamrabih Commune] [Unpublished internal document].
- Al-Lehya, A-H. (2006). *Mawsu'at Al-Kifayat: Al-Alfaz wa Al-Mafahim wa Al-Istilahat* [Encyclopedia of competencies: Terms, concepts, and terminology]. Digi Publishing Press.
- Higher Council for Education, Training and Scientific Research of Morocco. (2015). *Al-Ru'ya Al-Istratijiyya lil-Islah 2015-2030: Min Ajl Madrasa Al-Insaf wa Al-Jawda wa Al-Irtiqa'* [Strategic vision for reform 2015-2030: Toward a school of equity, quality, and advancement].
- Mouna, K. (2025, April 30). *Al-Hadr Al-Madrasi: 280 Alf Tilmidh Yanqati 'un Sanawiyyan 'an Al-Dirasa* [School dropout: 280,000 pupils drop out of school annually]. 7 News. <https://urls.fr/gmiw9a>
- Al-Mir, K., Al-Qasimi, I., & Al-Toussi, A. (2000). *Al-Wasa'il Al-Ta'limiyya: Al-Taqwim Al-Tarbawi* [Teaching aids: Educational assessment]. New Success Bookstore.

Ministry of National Education of Morocco. (2012). *Al-Taqrir Al-Tarkibi lil-Barnamaj Al-Isti'jali 2009-2012: Jami'an min Ajl Madrasa Al-Najah 2008-2012* [Synthetic report of the Emergency Program 2009–2012: Together for a school of success 2008-2012].

RESEARCH ARTICLE



Credit Interest Rates, GDP Growth, and the Efficiency and Stability of Commercial Banks in Lebanon: A Conceptual Analysis of Macro-Financial Transmission under Sovereign Distress

Aghiad Mohamad Adnan Dandachi 

Al Jinan University, Tripoli, Lebanon

ABSTRACT

This study examines the role of women in peacebuilding in Lebanon, The stability and efficiency of commercial banking systems are closely linked to macroeconomic conditions, particularly interest rate dynamics and economic growth. In Lebanon, the financial crisis that emerged in 2019 exposed profound structural weaknesses in a banking model characterized by excessive sovereign debt exposure, prolonged exchange-rate rigidity, and dependence on deposit-driven funding. These developments transformed a sector previously regarded as financially resilient into one experiencing severe liquidity shortages, depositor restrictions, and a systemic loss of confidence. While previous studies have examined the determinants of bank profitability, financial stability, and sovereign risk independently, relatively limited attention has been devoted to understanding how these factors interact within economies experiencing simultaneous banking, sovereign, and currency crises.

This study develops a conceptual framework explaining the transmission mechanisms through which credit interest rates and gross domestic product (GDP) growth influence banking efficiency and financial stability in Lebanon. Rather than employing econometric estimation under conditions of distorted financial reporting and multiple exchange-rate practices, the study adopts a descriptive analytical approach to synthesize contemporary banking theory, macro-financial literature, and institutional evidence. The analysis demonstrates that interest rates may enhance short-term profitability under stable macroeconomic conditions but become destabilizing when accompanied by declining economic activity, deteriorating sovereign creditworthiness, and weakening depositor confidence. Likewise, sustained GDP growth strengthens banking performance by improving credit demand, asset quality, and repayment capacity, whereas economic contraction amplifies systemic banking risks.

The paper contributes to the literature by distinguishing accounting profitability from genuine intermediation efficiency and by extending the sovereign-bank nexus framework to economies in which sovereign financing dominates commercial banking activities. The findings suggest that banking-sector recovery requires coordinated reforms involving fiscal consolidation, sovereign debt restructuring, monetary stabilization, governance improvements, and renewed support for productive private-sector lending.

ARTICLE HISTORY

Received 2 February 2026

Accepted 6 July 2026

Published 24 July 2026

KEYWORDS

Banking Stability, Banking Efficiency, Credit Interest Rates, GDP Growth, Lebanon, Sovereign-Bank Nexus

FIELDS OF STUDY

Banking and Finance, Macroeconomics, Financial Stability Studies

CONTACT: Aghiad Mohamad Adnan Dandachi  10180076@students.jinan.edu.lb  Financial Studies, Faculty of Business Administration, Doctoral School, Al Jinan University, Tripoli, Lebanon.

Cite this article as: Dandachi, A. M. A. (2026). Credit Interest Rates, GDP Growth, and the Efficiency and Stability of Commercial Banks in Lebanon: A Conceptual Analysis of Macro-Financial Transmission under Sovereign Distress. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 86-113.

© 2026 The Author(s). Published by the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, provided appropriate credit is given to the original author(s) and the source, a link to the licence is provided, and any changes made are indicated.

1. Introduction

Commercial banks perform a fundamental role within modern economies by mobilizing savings, allocating financial resources, facilitating investment, and supporting sustainable economic development. Their ability to perform these functions efficiently depends not only on internal managerial decisions but also on the broader macroeconomic environment in which they operate. Variables such as interest rates, economic growth, inflation, and fiscal stability directly influence banks' profitability, liquidity, asset quality, and overall resilience against financial shocks (Mishkin, 2019).

Among these macroeconomic variables, credit interest rates and GDP growth represent two of the most influential determinants of banking performance. Lending interest rates affect banks' net interest margins, borrowing costs, loan demand, and credit risk, while economic growth determines household income, corporate profitability, investment opportunities, and borrowers' repayment capacity (Adrian & Liang, 2018). Under stable economic conditions, moderate interest rates and sustained economic growth generally strengthen banking performance by encouraging productive lending and reducing default risk. Conversely, prolonged economic contraction combined with elevated borrowing costs may significantly weaken bank balance sheets through declining credit demand, increasing non-performing loans, and deteriorating financial confidence (Berger & Bouwman, 2017).

Extensive academic literature has examined the determinants of bank profitability, financial intermediation, and banking stability. The classical theory of financial intermediation emphasizes that banks create economic value by transforming liquid deposits into productive investments while simultaneously managing liquidity and credit risk (Diamond & Dybvig, 1983). More recent studies have expanded this perspective by demonstrating that liquidity creation and financial stability remain central functions of commercial banks, particularly during periods of macroeconomic stress (Berger & Bouwman, 2017). Nevertheless, relatively few studies investigate how interest-rate policy and economic growth interact in banking systems characterized by exceptionally high sovereign exposure and prolonged macroeconomic instability, such as Lebanon.

Existing empirical research generally assumes stable institutional environments, reliable accounting standards, and transparent financial reporting. These assumptions are difficult to sustain in the Lebanese context because the banking crisis has been accompanied by multiple exchange-rate regimes, incomplete recognition of banking losses, capital restrictions, and significant uncertainty regarding asset valuation (IMF, 2019; World Bank, 2021). Under such circumstances, conventional empirical models may provide misleading estimates of banking performance, supporting the need for a conceptual analytical framework capable of identifying the principal transmission mechanisms linking macroeconomic variables to banking-sector outcomes.

Accordingly, this study develops an integrated conceptual framework examining how credit interest rates and GDP growth influence banking efficiency and financial stability through their effects on borrowing costs, lending activity, repayment capacity, loan quality, and depositor confidence. Attention is devoted to the moderating roles of sovereign debt, inflation, exchange-rate instability, and political uncertainty. Furthermore, the study argues that banking efficiency should not be evaluated exclusively through accounting profitability indicators such as return on assets (ROA) and return on equity (ROE). Sustainable banking efficiency also requires productive financial intermediation, prudent risk management, institutional credibility, and resilience against macroeconomic shocks (Mishkin, 2019; Berger & Bouwman, 2017).

The Lebanese experience provides a valuable opportunity to extend contemporary banking theory because it demonstrates how apparently profitable banking systems may accumulate systemic vulnerabilities over prolonged periods before collapsing once macroeconomic confidence deteriorates. By integrating macroeconomic determinants, financial intermediation theory, and the sovereign-bank nexus, this study contributes to a broader understanding of banking resilience in emerging economies facing sovereign debt crises and prolonged macroeconomic instability (Adrian & Liang, 2018; World Bank, 2020).

1.1. Research gap

Three well-developed bodies of scholarship bear on the problem, and each explains part of it. First, the empirical literature on the macroeconomic determinants of bank performance in emerging markets establishes, with broad agreement, that output growth improves profitability and asset quality, while the effects of inflation and interest rates are conditional and contested (Smith et al., 2018; Lee & Zhang, 2017). Second, the theory of financial intermediation explains why deposit-funded banks are inherently fragile: they transform liquid liabilities into illiquid assets and therefore depend on depositor confidence, so that runs can be self-fulfilling even for solvent institutions (Diamond & Dybvig, 1983; Berger & Bouwman, 2021). Third, the sovereign-bank nexus literature—developed largely after the euro-area crisis—shows how bank holdings of government debt create a feedback loop in which fiscal distress weakens banks and bank distress weakens the sovereign (World Bank, 2021; International Monetary Fund, 2023).

What existing work does not adequately explain is the configuration these strands assume in Lebanon. The determinants literature treats interest rates and growth as exogenous background conditions against which banks optimize; it has little to say about settings in which interest rates are themselves policy instruments deployed to attract deposits, defend a currency peg, and finance the state. The fragility literature models runs on banks whose assets are private loans; it does not examine systems in which the

run, the sovereign default, and the currency collapse are three faces of a single balance sheet. The nexus literature, for its part, typically studies economies where sovereign exposure is one portfolio choice among many; it has not fully theorized cases in which sovereign financing is the business model, so that the nexus is constitutive rather than incidental. Finally, most studies take profitability as a sufficient proxy for efficiency, leaving unexplained how a banking sector can appear efficient for two decades while accumulating the conditions of its own instability.

Lebanon is therefore a theoretically strategic case rather than merely a dramatic one. It presents extreme values on every variable of interest—interest rates far above regional norms, prolonged stagnation followed by one of the sharpest peacetime contractions on record, sovereign exposure that dominated bank assets, and a simultaneous triple crisis of state, currency, and banks (World Bank, 2020). Extreme cases of this kind expose transmission mechanisms that remain muted, and therefore hard to observe, in more moderate environments. Studying Lebanon consequently does more than document a national tragedy; it stress-tests the boundary conditions of banking and macro-financial theory.

1.2. Contribution and structure

The article makes three contributions. Conceptually, it constructs an integrative framework that links credit interest rates and GDP growth to banking efficiency and banking stability through explicit transmission mechanisms—borrowing cost, credit demand, loan quality, net interest margins, and repayment capacity—while modeling sovereign debt, inflation, exchange-rate rigidity, and political instability as moderating conditions. Theoretically, it distinguishes accounting efficiency from intermediation efficiency and shows that the two can diverge for a sustained period, a distinction that reframes how the sovereign-bank nexus should be read in state-financing banking systems. Analytically, it converts the Lebanese experience into a set of propositions that specify when interest rates support and when they undermine banking outcomes, providing a structured agenda for subsequent empirical testing once reliable post-crisis data become available.

The argument proceeds as follows. Section 2 states the research problem, questions, and objectives, and Section 3 establishes significance and scope. Section 4 justifies the descriptive-analytical methodology. Section 5 reconstructs the historical and macroeconomic background analytically rather than chronologically. Section 6 synthesizes the literature around three unresolved debates, and Section 7 presents the conceptual framework and propositions. Section 8 analyzes the transmission mechanisms in the Lebanese setting, Section 9 states the findings, Section 10 derives policy implications, Section 11 acknowledges limitations, and Section 12 concludes.

2. Research Problem, Questions, and Objectives

The research problem arises from the need to explain how macroeconomic deterioration destabilizes a banking sector that was deeply implicated in financing public debt and sustaining the monetary regime. Before the crisis, high interest rates served to attract deposits, defend the currency peg, and preserve confidence. The same rates, however, raised borrowing costs for the private sector and drew banks toward high-yield sovereign and central-bank exposure rather than diversified productive lending. As growth weakened and public debt expanded, the foundations of banking profitability grew correspondingly fragile: income depended on the solvency of a state whose solvency depended on continued bank financing.

After 2019, the interaction between rates and growth turned openly destructive. Economic contraction reduced borrowers' repayment capacity and demand for credit; informal capital controls and deposit restrictions corroded confidence; the sovereign default of March 2020 and the collapse of the pound saturated balance sheets with valuation uncertainty. In such an environment, the efficiency and stability of commercial banks cannot be evaluated apart from the macro-financial structure in which they were embedded.

Because the article is conceptual, its questions concern mechanisms rather than coefficients. The central question is: through what mechanisms, and under what macro-financial conditions, do credit interest rates and GDP growth shape the efficiency and stability of commercial banks in Lebanon? Four subsidiary questions follow. First, through which channels do credit interest rates affect profitability, lending efficiency, and asset quality? Second, how do growth and contraction transmit to loan demand, repayment capacity, and stability? Third, how do sovereign debt, inflation, and political instability condition—amplify or attenuate—these relationships? Fourth, what does the resulting framework imply for the design and sequencing of reform?

Accordingly, the study pursues six objectives:

1. examine the mechanisms through which credit interest rates affect the operational efficiency and profitability of Lebanese commercial banks;
2. evaluate how credit interest rates bear on banking-sector stability, particularly via loan quality, liquidity, and default risk;
3. analyze how GDP growth and contraction transmit to performance indicators such as return on assets, return on equity, lending activity, and asset quality;
4. explain how sovereign debt, inflation, exchange-rate instability, and political uncertainty intensify banking-sector vulnerabilities;
5. construct a conceptual framework, with testable propositions, linking macro-financial variables to banking efficiency and stability in the Lebanese case;

6. derive policy recommendations that situate banking recovery within a broader macroeconomic reform framework.

3. Significance and Scope of the Study

The significance of the research is academic, policy-oriented, and practical. Academically, it contributes to the literature on the macroeconomic determinants of banking performance in emerging and crisis-affected economies. International research generally finds that economic growth improves bank profitability and asset quality, while high inflation, unstable interest rates, and sovereign-risk exposure weaken stability (Smith et al., 2018; Lee & Zhang, 2017). The Lebanese case sharpens this literature because the sector's exposure to sovereign debt and monetary operations made the relationship between macro-financial variables and banking outcomes unusually direct—and because the collapse demonstrates that these relationships can invert: variables that appear performance-enhancing in normal samples became destabilizing once the underlying model lost credibility.

From a policy perspective, the analysis matters because the banking collapse has affected savings, investment, credit, public trust, and the state's capacity to finance recovery. Losses were not confined to bank shareholders; they fell on depositors, firms, and workers, and they continue to constrain reconstruction. Understanding the macro-financial drivers of banking instability is therefore a precondition for designing reforms that address structural sources of fragility rather than their symptoms. For bank managers and financial stakeholders, the analysis exposes the limits of strategies built mainly on wide interest margins and sovereign exposure: profitability recorded during periods of financial expansion can be deeply misleading when it rests on weak macroeconomic foundations.

The scope is limited to commercial banks operating in Lebanon. The analytical period extends from the post-war reconstruction phase of the early 1990s to the crisis that became explicit after 2019 and the sovereign default of 2020. Credit interest rates and GDP growth serve as the principal independent variables; sovereign debt, inflation, political instability, and exchange-rate conditions are treated as moderating or contextual variables; and the dependent variables are banking efficiency and banking stability, understood through indicators such as ROA, ROE, lending efficiency, liquidity, asset quality, capital resilience, and depositor confidence.

4. Methodology and Analytical Approach

4.1. Rationale for a conceptual, descriptive-analytical design

A descriptive-analytical methodology is adopted deliberately, not by default. Three considerations justify the choice. First, the object of inquiry is a set of transmission mechanisms—how interest rates and growth propagate through bank balance sheets and

behavior—rather than the magnitude of average effects; mechanism identification is a task for theoretical synthesis before it is a task for estimation. Second, the Lebanese measurement environment is presently unsuitable for credible econometrics: the coexistence of multiple exchange rates, incomplete loss recognition, frozen deposits, and inflation-distorted financial statements means that any regression on post-2019 balance-sheet data would rest on valuations that banks, regulators, and auditors themselves have not agreed upon. Running such models would create an appearance of precision that the underlying data cannot support. Third, conceptual papers perform a distinct scholarly function: they organize fragmented findings, resolve or sharpen theoretical disagreements, and generate propositions that discipline subsequent empirical work. The present article is offered in that spirit, and no claim to new econometric testing is made.

4.2. Selection and treatment of literature

The literature was assembled from four bodies of work chosen for their bearing on the framework's components: (i) the theory of financial intermediation and bank fragility, which grounds the dependent variables; (ii) monetary and interest-rate theory, which grounds the first independent variable; (iii) empirical research on the macroeconomic determinants of bank performance in emerging markets, which grounds the second; and (iv) the sovereign-risk and financial-stability literature, which grounds the moderating variables. These are complemented by institutional and documentary sources—reports of the International Monetary Fund, the World Bank, Banque du Liban, the Bank for International Settlements, and the Association of Banks in Lebanon—together with Lebanese academic scholarship, which supply the case evidence. Sources were selected for direct relevance to the variables under study, for coverage of crisis-affected and emerging economies, and for their standing in the respective debates; the review is integrative rather than systematic, and no claim of exhaustive coverage is made.

4.3. Case selection: why Lebanon

Within case-based reasoning, Lebanon functions as an extreme and revelatory case. The variables of interest take values rarely observed together—deposit rates far above international benchmarks, sovereign and central-bank claims dominating bank assets, a two-decade currency peg, and a contraction the World Bank ranked among the most severe globally since the mid-nineteenth century (World Bank, 2020). Extreme cases are analytically valuable precisely because they magnify mechanisms that operate weakly elsewhere: the conditionality of interest-rate effects, the divergence of accounting profitability from intermediation efficiency, and the transformation of the sovereign-bank nexus from a portfolio linkage into a systemic architecture. Findings from such a

case do not generalize statistically, but they generalize theoretically, by specifying conditions under which established relationships hold, weaken, or invert.

4.4. Analytical procedure

The analysis proceeds through mechanism-based reasoning conducted in three iterative steps. The descriptive step reconstructs the defining features of the Lebanese banking model—the peg, deposit-based financing, public-debt exposure, and the sequence of shocks—so that the institutional preconditions of each mechanism are explicit. The analytical step traces, for each independent variable, the channel through which it reaches each dependent variable (margins, loan demand, default risk, liquidity, asset quality, solvency expectations, and confidence), specifying the macro-financial conditions under which the channel's sign changes. The synthetic step integrates these channel-level results into a single framework and expresses them as propositions. Throughout, the argument moves back and forth between theory and Lebanese evidence: theory identifies candidate mechanisms; the case shows which mechanisms dominated, when, and why.

Banking efficiency is treated as the ability of banks to transform resources into profitable and productive financial services with limited waste and acceptable risk; banking stability as the ability to remain solvent, liquid, trusted, and resilient under macroeconomic stress. Table 1 summarizes the operational meaning of the variables.

Table 1. Operational definition of the variables

Variable type	Variable	Operational meaning in this study
Dependent	Banking efficiency	ROA, ROE, lending efficiency, cost management, and productive credit allocation.
Dependent	Banking stability	Liquidity, asset quality, capital resilience, depositor confidence, and systemic-risk resistance.
Independent	Credit interest rates	Rates charged on loans and credit products, including the spread between lending and deposit rates.
Independent	GDP growth rate	Annual expansion or contraction of economic activity affecting credit demand and repayment capacity.
Moderating / contextual	Sovereign debt	Government debt burden and bank exposure to public-sector and central-bank risk.
Moderating / contextual	Inflation, exchange-rate conditions, political stability	Macroeconomic and institutional conditions affecting confidence, real values, and financial decisions.

5. Historical and Macroeconomic Background of the Lebanese Banking Sector

The modern Lebanese banking sector developed within a post-war economic model that depended on services, remittances, real-estate activity, foreign-currency inflows, and confidence in the banking system. Commercial banks became major holders of

public debt and central participants in monetary stabilization. The fixed exchange rate introduced in the late 1990s suppressed currency volatility and sustained confidence for a period, but it committed the system to a permanent requirement: continuous foreign-currency inflows, obtainable only so long as depositors believed in the peg and in the banks that defended it (Banque du Liban, 2022; International Monetary Fund, 2019). The background that follows is therefore read analytically—each episode is treated as evidence about how the model's dependence on confidence, inflows, and sovereign financing evolved—rather than as chronology for its own sake.

5.1. Key macroeconomic turning points

Post-war reconstruction expanded the demand for financing and allowed banks to grow their deposit base, but it also welded financial expansion to public borrowing: the sector's growth and the state's indebtedness were two entries in the same ledger. The 1997 peg reduced exchange-rate risk and encouraged dollar inflows, yet its stabilizing effect was purchased with interest rates high enough to keep those inflows coming—an early sign that rates in Lebanon priced confidence rather than credit risk alone. The Paris donor conferences bought time without altering the structural imbalance between public spending, debt servicing, and productive growth; in the framework's terms, they replenished the confidence variable while leaving the transmission mechanisms untouched.

The assassination of Prime Minister Rafik Hariri in 2005, the 2006 war, and the regional instability that followed 2011 weakened tourism, investment, and trade, lowering growth and raising risk in the commerce, construction, and services sectors on which loan portfolios depended. The 2008 global financial crisis, often cited as proof of Lebanese exceptionalism because local banks escaped largely unscathed, is better interpreted the other way around: apparent resilience reflected limited exposure to international toxic assets combined with deepening reliance on domestic sovereign and central-bank instruments. The sector avoided imported fragility by accumulating home-grown fragility—a substitution that flattered short-run indicators while concentrating risk on a single obligor, the Lebanese state.

The CEDRE conference of 2018 offered conditional confidence—international support in exchange for reform—and the widening gap between promised and delivered reform converted that offer into a credibility test the state visibly failed. The October 2019 uprising then exposed the accumulated social, fiscal, and institutional tensions inside the model. Bank closures, withdrawal limits, and informal capital controls transformed a macroeconomic crisis into a rupture of the depositor-bank relationship, and the sovereign default of March 2020 confirmed that the state, the central bank, and the commercial banks constituted a single loss-distribution problem. Read together, these turning points establish the premise on which the rest of the analysis builds: in

Lebanon, interest rates were not merely market prices but instruments for retaining deposits, defending the currency regime, and financing the state, while GDP growth was not merely an output statistic but the real economy's capacity to sustain credit, repayment, and confidence. The simultaneous weakening of both variables therefore struck banks through several channels at once.

5.2. Current macroeconomic constraints

The present situation is constrained by the absence of full loss recognition, persistent legal uncertainty, weak credit activity, and incomplete normalization of monetary conditions. The coexistence of multiple exchange-rate practices during the crisis created accounting distortions and complicated the valuation of assets and liabilities—an especially serious problem in a highly dollarized system, where nominal values can mislead entirely depending on the conversion rate assumed. This constraint matters analytically as well as practically: it is one reason the article's methodology is conceptual rather than econometric.

A second constraint is the weakness of the productive economy. Even a technically restructured banking sector would remain inefficient in the substantive sense if firms cannot invest, households cannot save, and sectors cannot generate stable cash flows. Banking reform must therefore connect to a development strategy for productive sectors, exports, employment, and formal financial activity; otherwise banks may resume balance-sheet activity without recovering their intermediation function—repeating, in miniature, the pre-crisis divergence between accounting performance and economic contribution.

The third constraint is confidence itself. Depositors, investors, and borrowers require credible rules before they return to normal banking relationships, and credibility cannot be declared; it must be built through enforceable legal frameworks, transparent treatment of deposits, credible supervision, and predictable monetary policy. The crisis damaged trust at the level of daily banking practice, and restoring that trust is as important as repairing capital ratios, because banks operate on confidence before they operate on accounting figures.

6. Theoretical Framework and Literature Review

Rather than surveying contributions author by author, this section organizes the literature into four strands, identifies where they agree and where they conflict, and isolates three unresolved debates that the Lebanese case speaks to directly.

6.1. Financial intermediation and bank fragility

The foundational strand explains commercial banks as intermediaries that collect deposits and allocate credit, contributing to development when they transform savings

into productive investment while managing risk. The same maturity transformation that makes banks useful makes them fragile: because liquid liabilities fund illiquid assets, banks depend on depositor confidence, and a run can be self-fulfilling even against an institution that is fundamentally solvent (Diamond & Dybvig, 1983). Subsequent work extends this insight to liquidity creation as the core banking output and links it to monetary policy and crisis dynamics (Berger & Bouwman, 2021). Two implications matter here. First, stability is partly a property of beliefs, not only of balance sheets, which is why the analysis treats confidence as an outcome variable rather than an assumption. Second, the theory was developed for banks whose assets are private loans; how fragility operates when the dominant asset is a claim on the sovereign—so that the run, the default, and the currency crisis share one balance sheet—remains undertheorized. That is the configuration Lebanon presents.

6.2. Interest rates: the income view versus the risk view

On the effects of lending rates, the literature divides into two positions that are often left implicit. The income view holds that higher credit rates widen net interest margins and strengthen profitability, provided funding costs lag and borrowers keep repaying; it underlies much of the determinants literature and, in practice, underpinned the Lebanese strategy of attracting deposits with high yields. The risk view, rooted in monetary theory and in analyses of financial conditions, replies that when rates are high because of inflation, sovereign risk, or eroding confidence, they compress credit demand, raise default probabilities, and induce adverse selection among borrowers, so that the marginal loan is made to the borrower least able to repay (Mishkin, 2019; Adrian & Liang, 2023). The two views are not contradictory so much as conditional on the macro-financial regime: the income effect dominates while growth and confidence hold; the risk effect dominates once they do not. Where exactly the regime switches, and what governs the switch, is the first unresolved debate—and the Lebanese trajectory, in which an income-generating rate structure became a solvency-destroying one within months, offers unusually sharp evidence on it.

6.3. Growth and the macroeconomic determinants of bank performance

The empirical determinants literature yields its strongest consensus on output: GDP growth is positively associated with profitability, asset quality, and stability, because expansion strengthens borrower cash flows, credit demand, and repayment (Smith et al., 2018; Lee & Zhang, 2017). Disagreement concentrates on the nominal variables—inflation and interest rates—whose estimated effects vary in sign and size across samples, suggesting that their impact is mediated by institutional context rather than uniform. A further limitation cuts deeper: this literature almost universally measures performance through profitability ratios, implicitly equating profitability with

efficiency. Whether that equation holds is the second unresolved debate. A bank can report strong ROA while allocating credit away from production and toward a fragile sovereign; the reported efficiency is then an accounting artifact. Pre-crisis Lebanon is close to a limiting case of this divergence, which is why the framework below carries efficiency and stability as distinct dependent variables and distinguishes accounting efficiency from intermediation efficiency.

6.4. The sovereign-bank nexus, institutions, and the Lebanese scholarship

The financial-stability strand emphasizes that banking stability depends on systemic conditions—sovereign debt, monetary credibility, institutional quality—beyond individual bank management. Where banks hold large public-debt portfolios, sovereign and banking risk intertwine: fiscal deterioration damages bank assets, while bank weakness restricts credit and undermines recovery (World Bank, 2021; International Monetary Fund, 2023). Macroeconomic-policy scholarship after the global financial crisis reinforces the point that stabilization frameworks neglecting financial structure invite instability (Blanchard & Summers, 2020), and institutional economics adds that the quality of governance determines whether crises are resolved or perpetuated (Acemoglu & Robinson, 2021). Lebanese scholarship supplies the case-specific mechanics: the political economy of public debt and the post-war monetary model (Chaaban, 2018; Dagher, 2018), banking pricing behavior and efficiency (Zaarour, El-Khoury, & Moussawi, 2017), the sector's entanglement with public finance (Salti & Chaaban, 2021, 2022), and its resilience—or apparent resilience—through political shocks (Abou Zahr, Haddad, & Nassar, 2021). The third unresolved debate lives in this strand: the direction of causality within the nexus. Euro-area accounts typically run from weak banks to weak sovereigns or vice versa; the Lebanese literature suggests instead a co-constituted structure in which state, central bank, and commercial banks financed one another by design, making the question of which side infected the other partly misconceived.

6.5. Synthesis and the position of this article

Across the four strands, three points command agreement: growth improves banking performance; high and volatile rates can flatter income while corroding asset quality; and macro-financial effects on banks are mediated by institutions, sovereign exposure, and confidence. Three questions remain open: where the interest-rate regime switch occurs, whether profitability can proxy efficiency, and how the sovereign-bank nexus behaves when it is constitutive rather than incidental. The present article positions itself at the intersection of these open questions. It takes the mechanisms identified separately by each strand, integrates them into one framework, and uses the Lebanese case to specify the conditions under which the consensus relationships invert. In doing so it

treats the case not as an application of existing theory but as a source of theoretical refinement.

7. Conceptual Framework and Propositions

The framework, presented in Figure 1, links the two independent variables to the two dependent variables through five transmission mechanisms, with four moderating conditions acting on the transmission layer. Credit interest rates enter through the cost of credit, loan demand, interest margins, and borrowers' debt-service burden; GDP growth enters through household income, business revenue, investment demand, and repayment capacity. Neither variable operates in isolation: sovereign debt exposure, inflation and currency depreciation, political instability, and the credibility of the exchange-rate regime determine whether a given rate level or growth rate stabilizes or destabilizes the system. A feedback channel closes the loop, since credit conditions in turn influence growth and confidence.

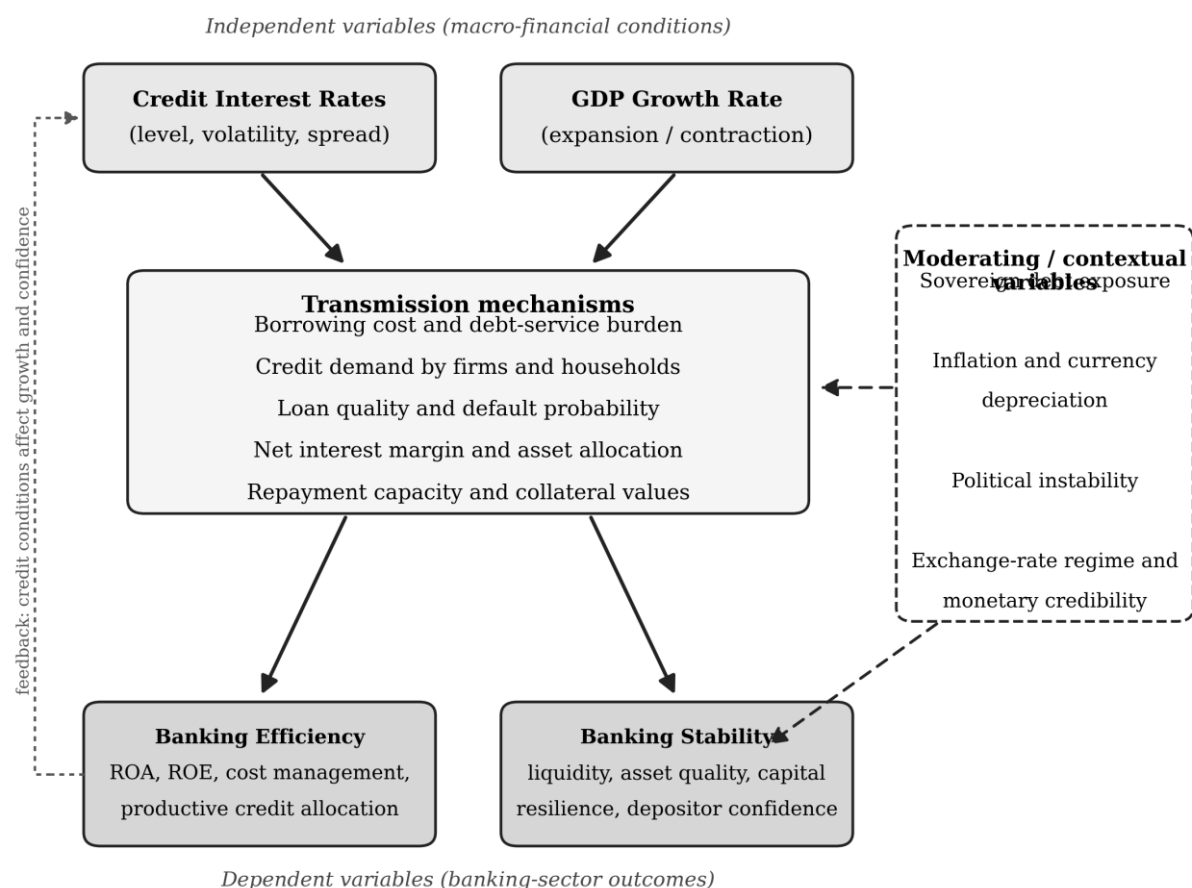


Figure 1. Conceptual framework: macro-financial transmission to banking efficiency and stability. Solid arrows denote direct transmission; dashed arrows denote moderating effects; the dotted loop denotes feedback from banking outcomes to growth and confidence

Reading the figure from top to bottom: in a benign regime, moderate lending rates generate interest income and discipline credit allocation, while growth expands the pool of viable borrowers—both dependent variables improve together. The framework's central claim is that the moderating layer can reverse the signs. When rates are high because they compensate for sovereign risk, inflation, or confidence loss—rather than pricing productive credit—the income effect is progressively offset by falling demand, rising defaults, and a reallocation of bank assets toward the sovereign. When growth turns to contraction, the same mechanisms operate in reverse and reinforce one another: weaker repayment capacity degrades loan quality, degraded loan quality restricts credit, and restricted credit deepens the contraction. In Lebanon, high interest rates served deposit attraction, exchange-rate defense, and sovereign financing rather than productive allocation, which is precisely the configuration in which the framework predicts efficiency and stability will first diverge and then jointly collapse.

Because the design is conceptual, the framework is expressed as propositions rather than statistical hypotheses. Each proposition specifies a mechanism and its conditioning environment, and each is falsifiable in principle once reliable data permit testing:

- **P1.** The effect of credit interest rates on banking efficiency is conditional: higher rates raise nominal profitability in the short run, but they reduce intermediation efficiency when they reflect macroeconomic risk and confidence premia rather than the pricing of productive credit.
- **P2.** High and volatile credit interest rates undermine banking stability when they coincide with weak growth and heavy sovereign exposure, because default and confidence effects come to dominate margin effects.
- **P3.** GDP growth is positively associated with both banking efficiency and banking stability through credit demand, repayment capacity, and collateral values; contraction reverses these channels and can convert ordinary credit risk into systemic risk.
- **P4.** Sovereign debt exposure, inflation, currency depreciation, and political instability moderate the relationships in P1-P3, amplifying the destabilizing effects of high rates and weak growth.
- **P5.** Where banks, the state, and the central bank are jointly exposed, banking recovery requires coordinated banking, fiscal, monetary, legal, and institutional reform; bank-level measures alone cannot restore either efficiency or stability.

8. Analysis and Discussion

8.1. Credit interest rates and banking efficiency

Credit interest rates reach banking efficiency through profitability, operating behavior, loan demand, and asset allocation. In the short run, higher lending rates can

raise net interest income and support ROA and ROE, particularly where deposits are attracted at lower cost and lent at wider margins. In Lebanon, however, the high-rate environment was inseparable from macroeconomic risk and from the imperative of attracting foreign-currency deposits. The income generated under that model was fragile by construction: it depended on continued confidence and inflows rather than on a broad base of productive credit. This is the first sense in which P1's conditionality bites—the same rate structure that produced income also produced dependence.

High rates simultaneously priced much of the private sector out of credit. Firms facing prohibitive borrowing costs postponed investment or turned to informal finance; households avoided consumption loans or carried debt-service burdens their incomes could not sustain. As demand for viable loans contracted, banks became progressively less able to perform their intermediation function even while their income statements improved—apparent profitability with declining productive efficiency. Sovereign exposure reinforced the drift: government and central-bank instruments offered yields no private borrower could match, so the rational bank-level response was to shrink the developmental side of the balance sheet. The efficiency that resulted was therefore narrow, accounting-based, and structurally hostage to sovereign solvency, which is why the framework insists on distinguishing accounting efficiency from intermediation efficiency rather than treating profitability as a sufficient statistic.

8.2. Credit interest rates and banking stability

The stability effect of credit rates is dual, exactly as the income-risk debate in Section 6.2 anticipates. Moderate, well-calibrated rates support risk pricing and preserve income. Excessively high or volatile rates raise borrowers' debt-service burdens, suppress demand, and increase default probability—and in a shrinking economy borrowers fail not because loans were badly underwritten but because income, revenue, and purchasing power have collapsed around them. Default risk migrates from the underwriting decision to the macroeconomic regime, beyond any individual bank's control.

Lebanon traces the full arc of this duality. For years, high rates preserved confidence in deposits and in the peg; once confidence cracked, the identical instrument became destabilizing, because the yields on offer now signaled distress rather than reward. Deposit restrictions, currency depreciation, and sovereign default then destroyed expectations about liquidity and solvency, and no feasible rate could re-attract funding whose withdrawal was driven by fear of confiscation rather than by return comparisons. The episode also exposes the institutional face of stability: banks operate on trust that deposits are accessible and legally protected. Informal capital controls after 2019—applied without statutory basis and unevenly across depositors—may have slowed liquidity outflows, but they converted a liquidity problem into a legitimacy problem.

Stability, the case shows, is not only a balance-sheet property; it is a legal and social relationship that, once broken, technical solvency measures alone cannot repair.

8.3. GDP growth and banking efficiency

Growth underwrites banking efficiency by expanding the real economy from which sustainable bank income must ultimately derive. When output grows, firms demand financing for production, trade, and investment; households earn and repay; banks can expand lending while holding asset quality. Profitability earned in such an environment reflects intermediation rather than sovereign dependence—the benign configuration of the framework in which the two faces of efficiency coincide.

Lebanon's growth model foreclosed that configuration. Activity depended on capital inflows, real estate, services, remittances, and confidence-sensitive sectors, so the productive base was too narrow to supply banks with a deep population of creditworthy borrowers even before the crisis. Efficiency in the substantive sense was therefore constrained from the asset side: banks could not lend productively at scale to an economy that generated few productive projects, which made the sovereign's yields doubly attractive and deepened the allocation bias described in 8.1. The post-2019 contraction then removed both the demand side and the repayment side of banking simultaneously—firms lost sales, households lost purchasing power, investment collapsed—confirming the framework's feedback channel: banking recovery is impossible without economic recovery, and the converse holds as well.

8.4. GDP growth and banking stability

Growth stabilizes banking through the same channels by which it enhances efficiency, plus one more: the fiscal channel. Expansion improves borrower income and collateral values, reducing non-performing loans; it also strengthens government revenue, easing sovereign risk and thereby the value of banks' sovereign claims. Contraction reverses every term at once—repayment capacity, collateral, state revenue, and confidence—which is why the Lebanese collapse propagated so fast. Falling GDP degraded private loan books and sovereign exposures simultaneously, producing the feedback loop the framework highlights: weak growth damages banks, weak banks restrict credit, and restricted credit deepens the slump.

The loop carries a direct design implication. Recapitalizing banks without restoring productive sectors leaves the system fragile, because the new capital would sit against the same narrow asset base; stimulating growth without functioning banks starves recovery of credit. Reform must therefore operate on both sides of the loop, reconnecting banking with productive investment, small and medium enterprises, exports, and employment—an implication developed in Section 10.

8.5. Sovereign debt, inflation, and political instability

Sovereign debt is the pivotal moderating variable. Because commercial banks were deeply exposed to the state and the central bank, fiscal deterioration translated directly into balance-sheet deterioration; the state depended on banks for financing, and banks depended on the state and central bank for returns. This is the co-constituted nexus identified in Section 6.4: not a linkage between two separable sectors but a single financing architecture. Once sovereign debt became unsustainable, the question was never whether banks would be affected but only how losses would be distributed among the state, the central bank, bank shareholders, and depositors—a distributional question that remains politically unresolved and that explains much of the reform paralysis.

Inflation and currency depreciation acted as epistemic as well as economic moderators. Beyond eroding purchasing power, they corrupted the information system on which banking depends: multiple exchange rates and dollarized deposits made financial statements ambiguous, asset valuations contestable, and indicator comparisons unreliable, so that even well-intentioned supervision lacked a stable factual basis. Political instability then multiplied every weakness. Reforms stalled, legal frameworks remained uncertain, and depositors had no assurance that losses would be allocated transparently; international institutions, for their part, conditioned support on commitments the political system could not credibly make. Instability thus operated not as one more shock but as a discount factor applied to all proposed remedies, degrading the expected value of every technical measure before implementation.

8.6. Integrated discussion: the transmission mechanisms and the theory they test

Assembling the channels yields a clear division between direct and indirect mechanisms. The direct mechanism of interest rates runs through margins and loan pricing: higher rates earn more per loan while repayment continues. The indirect mechanism runs through borrower selection and allocation: high rates shrink the population of viable borrowers, raise debt-service pressure, and pull lending away from production. In a crisis economy the indirect mechanism dominates the direct one—this is the regime switch that Section 6.2 identified as the literature's first open question, and the Lebanese sequence dates it precisely: the switch occurred when rates stopped compensating depositors for time and began compensating them for fear.

Growth operates more diffusely, conditioning the entire environment—firm revenue, household wages, state revenue, and, critically, expectations. When firms expect growth, they borrow and invest; when households expect stability, they deposit; when the state expects revenue, sovereign risk recedes. Expectations are the connective tissue between the framework's layers, which is why Diamond and Dybvig's (1983) insight that stability rests on beliefs extends here beyond the classic run: in Lebanon the run was rational,

because the assets backing deposits were claims on an insolvent sovereign, so no equilibrium of pure confidence remained available. The case thus both confirms bank-fragility theory and marks its boundary—confidence sustains banking only while the underlying asset structure can bear it.

During the crisis, the two variables interacted multiplicatively rather than additively. High rates lost their confidence-preserving power because weak growth had hollowed out the economy's capacity to carry debt; weak growth made sovereign debt unsustainable, which struck the banks holding it; the resulting bank distress restricted credit and deepened the contraction. No single-variable account survives this evidence, and neither does any single-instrument reform: recapitalization without sovereign clarity, monetary stabilization without fiscal reform, or growth policy without functioning banks each fails on the same systemic logic. The correct interpretation—and the paper's core analytical claim—is that the banking sector cannot be stabilized unless the macro-financial and institutional structure around it is stabilized.

8.7. Banking efficiency versus banking stability

The distinction between efficiency and stability, introduced conceptually in Section 6.3, now acquires its full analytical weight. Efficiency concerns how well banks convert resources into income, credit, and economic support; stability concerns whether they remain liquid, solvent, trusted, and resilient under stress. The Lebanese model demonstrates that a sector can score well on the first, narrowly measured, while silently failing the second: before 2019, banks reported profits and nominal liquidity, attracted deposits, and expanded balance sheets on sovereign and central-bank yields, yet each unit of that apparent efficiency added exposure to a deteriorating obligor. Accounting profitability and systemic fragility rose together—the decoupling the framework predicts when the moderating layer turns adverse.

The theoretical consequence is that profitability-based performance measurement, standard in the determinants literature, is not merely incomplete for state-financing banking systems; it is directionally misleading, because the activities that maximize measured efficiency are the same activities that manufacture instability. Stability requires diversified assets, credible regulation, bounded sovereign exposure, adequate liquidity, and legally protected deposits—conditions invisible in ROA. The practical consequence follows for reform: a restructured sector must not aim simply to reopen services and restore nominal profits, but to rebuild intermediation capacity, protect depositors, and cap sovereign dependence, combining efficiency with stability rather than purchasing one at the price of the other.

9. Findings

The analysis supports six findings. Each is stated with its interpretation, its theoretical implication, and its specific relevance for Lebanon.

Finding 1 — Interest-rate effects on efficiency are regime-dependent. Result: credit interest rates raise nominal profitability in the short run but weaken intermediation efficiency when they suppress loan demand, inflate debt-service burdens, and pull assets toward the sovereign. Interpretation: the income and risk views of lending rates are both correct, each within its regime; the moderating environment determines which dominates. Theoretical implication: interest-rate coefficients in determinants studies should be modeled as conditional on sovereign exposure and confidence, not as structural constants. Relevance for Lebanon: the high-rate strategy that built the sector's income base was simultaneously dismantling its intermediation base (supports P1).

Finding 2 — High rates destabilize under weak growth and high sovereign exposure. Result: in a low-growth, high-debt environment, elevated rates raise default risk, degrade asset quality, and erode confidence, and their stabilizing function disappears once the macro model loses credibility. Interpretation: rates defend stability only while they price time rather than fear. Theoretical implication: the regime switch between the income and risk effects is endogenous to sovereign credibility—an addition to the financial-conditions literature. Relevance for Lebanon: no feasible rate could halt withdrawals after 2019 because the motive for withdrawal was expropriation risk, not yield (supports P2).

Finding 3 — Growth is the binding constraint on both banking outcomes. Result: GDP growth improves credit demand, repayment capacity, profitability, asset quality, and depositor confidence; contraction reverses all of these and is most dangerous where sovereign exposure is already high. Interpretation: the consensus growth finding of the determinants literature survives the Lebanese stress test, and gains force from it. Theoretical implication: growth belongs in stability models not only as a covariate but as the variable that activates or deactivates the other channels. Relevance for Lebanon: banking recovery is unattainable without economic recovery, and vice versa (supports P3).

Finding 4 — The sovereign-bank nexus in Lebanon was constitutive, not incidental. Result: bank exposure to public debt and central-bank operations made banking stability a direct function of state solvency and monetary credibility. Interpretation: state, central bank, and banks formed one financing architecture, so the euro-area question of which sector infected the other is partly misconceived here. Theoretical implication: nexus models should distinguish portfolio-linkage systems from state-financing systems, whose crisis dynamics and resolution requirements differ.

Relevance for Lebanon: loss allocation among the three balance sheets is the unavoidable core of any reform (supports P4 and P5).

Finding 5 — Inflation, depreciation, and multiple exchange rates destroyed the information basis of banking. Result: nominal indicators lost comparability, valuations became contestable, and the trust relationship between banks and depositors deteriorated further. Interpretation: these moderators act epistemically—they degrade the measurement system itself—not only economically. Theoretical implication: financial-stability analysis should treat indicator reliability as endogenous to the crisis, a point with direct methodological consequences for empirical work on crisis economies. Relevance for Lebanon: transparent loss recognition is a precondition for any credible restructuring (supports P4).

Finding 6 — Political instability functions as a multiplier on all other risks. Result: delayed reform, legal uncertainty, and unallocated losses magnified every economic weakness and reduced the credibility of every technical remedy. Interpretation: institutional trust is a production input for reform, not a by-product of it. Theoretical implication: institutional quality enters the framework as a moderator of policy effectiveness, consistent with the institutional-economics strand. Relevance for Lebanon: banking reform cannot be separated from fiscal reform, debt restructuring, monetary stabilization, depositor protection, and governance (supports P5).

10. Policy Implications and Recommendations

The findings imply that Lebanon requires a comprehensive macro-financial reform strategy rather than isolated bank-level corrections. Banking restructuring cannot succeed while sovereign debt remains unresolved; monetary stabilization cannot be credible while fiscal policy generates unsustainable deficits; depositor protection cannot be meaningful without transparent loss recognition and a legal framework that allocates losses fairly and predictably. Each implication follows directly from the propositions: because the crisis mechanisms are interlocking (P4, P5), the remedies must be sequenced and interlocking as well.

10.1. Reform sequencing

Sequence matters because a fragmented process generates fresh uncertainty: bank restructuring without sovereign-debt restructuring leaves balance sheets indeterminate; monetary stabilization without fiscal reform remains exposed to renewed pressure; depositor protection without loss recognition creates promises that cannot be honored. A realistic sequence begins with transparent diagnosis—the size of losses, the condition of bank balance sheets, the state's repayment capacity, and the central bank's obligations must be established and disclosed. This stage is political and legal as much as technical,

because it defines the basis for burden sharing; it should be public enough to restore confidence and detailed enough to guide bank-by-bank decisions.

The second stage is legal and institutional: capital controls, bank resolution, depositor treatment, and governance standards must be placed within a clear statutory framework that defines rights, priorities, restrictions, appeal mechanisms, and responsibilities, and that ends unequal treatment among depositors. The third stage is financial: banks are recapitalized, merged, resolved, or restructured according to viability, with viable institutions held to stronger governance and disclosure standards and non-viable ones resolved rather than preserved through opaque measures that shift risk to depositors or taxpayers. The final stage is developmental: once stabilized, banks are steered toward financing productive sectors under upgraded risk-management standards.

10.2. Governance and institutional credibility

Governance is not an adjunct to banking reform; it is the condition of its success. The crisis destroyed trust in part because depositors did not receive clear, equal, legally grounded treatment, and investors could not rely on financial statements, regulation, or judicial decisions. Rebuilding credibility requires transparent disclosure of exposures, related-party transactions, risk concentration, and provisioning; credible supervision with enforcement; and supervisory limits that prevent banks from reconstituting the very sovereign concentration that produced the collapse—supported by stress testing, realistic valuation, and conservative liquidity and capital reporting. It also requires a fair depositor framework that distinguishes small savers, household savings, commercial operating accounts, and large sophisticated accounts, avoids arbitrary treatment, and communicates a credible recovery timeline. Such clarity does not eliminate losses, but it converts them from an open-ended threat into a bounded, rule-governed process—the difference on which the return of trust depends.

10.3. Reorientation toward productive intermediation

A central lesson of the case is that a banking sector can be large without being developmentally efficient. Balance-sheet expansion built on sovereign financing and deposit attraction does not constitute intermediation. Restoring the developmental role requires banks to evaluate firms, finance investment and working capital, and allocate credit toward activities that raise output, exports, employment, and innovation—gradually, after stabilization, and with stronger rather than looser risk management: sectoral credit policies, sound collateral evaluation, realistic foreign-exchange risk assessment, and SME lending confined to viable business conditions. Public policy can support the shift through the business environment, credit-information systems, and contract enforcement. The relationship between banking recovery and growth is circular but can be made constructively so: reform should break the negative cycle of weak banks

and weak growth and replace it with a positive cycle of trust, credit, investment, and output.

These priorities translate into eight recommendations:

1. Adopt a comprehensive banking restructuring plan that recognizes losses transparently and allocates them according to a clear legal hierarchy, protecting small depositors to the greatest extent possible.
2. Restructure sovereign debt within a credible macroeconomic framework, since banking stability cannot be restored while public debt remains unsustainable.
3. Unify exchange-rate practices and rebuild monetary credibility through inflation control, transparent central-bank operations, and limits on quasi-fiscal interventions.
4. Establish a formal capital-control and deposit-recovery framework that reduces arbitrariness, protects confidence, and differentiates small, medium, and large deposits.
5. Strengthen supervision, governance standards, risk disclosure, stress testing, and accountability to prevent the reaccumulation of hidden systemic risk.
6. Reorient banks toward productive intermediation—viable firms, SMEs, export-oriented activity, and employment-generating sectors.
7. Link banking reform to broader recovery: fiscal reform, public-sector governance, anti-corruption measures, and investment in productive capacity.
8. Preserve coherent sequencing: diagnosis first, legal framework second, financial restructuring third, developmental reorientation fourth.

11. Limitations and Future Research

Four limitations bound the analysis, and each defines a research direction. First, the design is conceptual: conclusions derive from theoretical synthesis and case analysis, not from new econometric testing. Once loss recognition and exchange-rate unification restore data reliability, the propositions invite testing on a panel of Lebanese commercial banks—relating credit rates and GDP growth to ROA, ROE, non-performing loans, liquidity ratios, and capital adequacy, with sovereign exposure and institutional indicators as moderators, in direct correspondence with P1-P4.

Second, the data problem is itself substantive. Multiple exchange rates, deposit restrictions, and inflation have degraded the comparability of financial statements, so future empirical work must treat valuation assumptions and deflation methods as research design choices, not technicalities; Finding 5 suggests that studies ignoring this will produce artifacts. Third, the focus on commercial banks leaves adjacent questions open: comparisons with other financial institutions, heterogeneity across bank size classes, depositor behavior, litigation, and the social consequences of deposit restrictions would extend the framework from macro-financial variables to institutional and

distributional outcomes. Fourth, the post-restructuring regime remains unobserved. The relationships theorized here may shift after debt restructuring, recapitalization, and monetary normalization, and longitudinal research will be required to establish whether reform actually restores the sector's capacity to finance growth—an ideal setting, incidentally, for observing the interest-rate regime switch of P1 and P2 operating in reverse.

12. Conclusion

The article set out to explain, conceptually, how credit interest rates and GDP growth shape the efficiency and stability of commercial banks in Lebanon. Its central conclusion is that these variables operated not as external conditions but as core determinants of the sector's trajectory, and that their effects were governed—ultimately reversed—by a moderating structure of sovereign exposure, inflation, exchange-rate rigidity, and political instability.

The theoretical contribution is threefold. The framework specifies the conditions under which the income effect of lending rates gives way to the risk effect, locating the regime switch in sovereign credibility rather than in rate levels alone. It separates accounting efficiency from intermediation efficiency and shows that profitability-based measurement is directionally misleading in state-financing banking systems. And it distinguishes constitutive from incidental forms of the sovereign-bank nexus, arguing that crisis dynamics and resolution requirements differ fundamentally between the two—an extension of a literature built largely on euro-area experience.

The practical contribution lies in what the analysis tells bank managers, supervisors, and analysts about performance measurement and risk: indicators earned on sovereign yield during a confidence boom carry no information about resilience, and risk that appears to originate in underwriting may in fact originate in the macro-financial regime. The policy contribution is a sequenced reform architecture—transparent diagnosis, statutory frameworks for resolution and depositor treatment, viability-based financial restructuring, and developmental reorientation—derived from the finding that interlocking crisis mechanisms defeat any single-instrument remedy.

Future research should test the propositions empirically once valuation and data problems are resolved, extend the analysis to non-bank institutions and to depositor behavior, and follow the post-restructuring regime longitudinally. The larger stake is clear: whether Lebanese banks can move from financing the state to financing the economy—mobilizing savings, allocating credit productively, and supporting sustainable development—will determine not only the sector's recovery but the country's.

Acknowledgements

The author would like to express his sincere gratitude to Prof. Dr. Ali Sankari for his valuable guidance, constructive comments, and academic support throughout the development of this article.

Ethical approval

Ethical approval was not required for this study because it is a conceptual and descriptive-analytical article based exclusively on previously published academic literature, institutional reports, and publicly available documentary sources. The study did not involve human participants, animals, personal data, interviews, surveys, or experimental procedures.

Author contributions

Aghiad Mohamad Adnan Dandachi was solely responsible for the conceptualization of the study, literature review, methodology, development of the conceptual framework, analysis and interpretation, preparation of the original manuscript, and revision and approval of the final version.

Disclosure statement

The author declares that there are no conflicts of interest, financial or otherwise, that could have influenced the research, analysis, interpretation, or publication of this article.

Funding

This research received no specific grant or financial support from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

About the author

Aghiad Mohamad Adnan Dandachi is a Lebanese specialist in banking, finance, accounting, and banking law. He holds a PhD in Philosophy of Business Administration from Jinan University, an MBA from the American University of Technology, and academic qualifications in Business Administration, Accounting, and Finance from Saint Joseph University. He has extensive professional banking experience, having held managerial, credit, and authorized-signatory positions at Credit Libanais, Bank of Beirut, and Bank of Beirut and the Arab Countries. Since 1997, he has also taught financial mathematics, public finance, statistics, and communication skills within Lebanon's technical education sector. He is a member of the Lebanese Association of Certified Public Accountants and provides consultancy services in banking, finance, accounting, and bank secrecy law.

ORCID

Aghiad DANDACHI  <https://orcid.org/0009-0001-8518-1837>

Data Availability Statement

No new empirical data were generated or analyzed in this study. The article is based on published academic literature, publicly available institutional reports, and documentary sources cited in the reference list. Accordingly, data sharing is not applicable to this article.

References

- Abou Zahr, K., Haddad, M., & Nassar, R. (2021). Political crises and banking-sector resilience in Lebanon. *Beirut Economic Review*, 14(2), 55-78.
- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Crown.
- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2021). Institutional foundations of economic development and instability. *Economic Governance Review*, 18(1), 1-24.
- Acharya, V. V., Drechsler, I., & Schnabl, P. (2014). A Pyrrhic victory? Bank bailouts and sovereign credit risk. *The Journal of Finance*, 69(6), 2689-2739. <https://doi.org/10.1111/jofi.12206>
- Adrian, T., & Liang, N. (2018). Monetary policy, financial conditions, and financial stability. *International Journal of Central Banking*, 14(1), 73-131.
- Adrian, T., & Liang, N. (2023). Monetary policy, financial conditions, and banking stability. *Journal of Financial Stability*, 65, 101-119.
- Arab Center Washington DC. (2023). *Lebanon and the regional consequences of the Syrian conflict*.
- Association of Banks in Lebanon. (2024). *Banking and financial indicators*.
- Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-specific, industry-specific, and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121-136. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2006.07.001>
- Bank for International Settlements. (2021). *Annual economic report*.
- Banque du Liban. (2020). *Annual report and monetary indicators*.

- Banque du Liban. (2022). *Historical overview and policy reports*.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2000). *Principles for the management of credit risk*. Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2019). *Basel III: Finalising post-crisis reforms*. Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2021). *Annual report 2020/21*. Bank for International Settlements.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2006). Bank concentration, competition, and crises: First results. *Journal of Banking & Finance*, 30(5), 1581-1603. <https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2005.05.010>
- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2017). Bank liquidity creation, monetary policy, and financial crises. *Journal of Financial Stability*, 30, 139-155. <https://doi.org/10.1016/j.jfs.2017.05.003>
- Berger, A. N., & Humphrey, D. B. (1997). Efficiency of financial institutions: International survey and directions for future research. *European Journal of Operational Research*, 98(2), 175-212. [https://doi.org/10.1016/S0377-2217\(96\)00342-6](https://doi.org/10.1016/S0377-2217(96)00342-6)
- Bernanke, B. S., & Gertler, M. (1995). Inside the black box: The credit channel of monetary policy transmission. *Journal of Economic Perspectives*, 9(4), 27-48. <https://doi.org/10.1257/jep.9.4.27>
- Bernanke, B. S., Gertler, M., & Gilchrist, S. (1999). The financial accelerator in a quantitative business cycle framework. In J. B. Taylor & M. Woodford (Eds.), *Handbook of macroeconomics* (Vol. 1C, pp. 1341-1393). Elsevier.
- Blanchard, O., & Summers, L. H. (Eds.). (2020). *Evolution or revolution? Rethinking macroeconomic policy after the Great Recession*. MIT Press.
- Boyd, J. H., Levine, R., & Smith, B. D. (2001). The impact of inflation on financial sector performance. *Journal of Monetary Economics*, 47(2), 221-248. [https://doi.org/10.1016/S0304-3932\(01\)00049-6](https://doi.org/10.1016/S0304-3932(01)00049-6)
- Brunnermeier, M. K., Garicano, L., Lane, P. R., Pagano, M., Reis, R., Santos, T., Van Nieuwerburgh, S., & Vayanos, D. (2016). The sovereign-bank diabolic loop and ESBies. *American Economic Review*, 106(5), 508-512.

<https://doi.org/10.1257/aer.p20161107>

- Chaaban, J. (2018). The political economy of public debt and monetary policy in Lebanon. *Lebanese Economic Studies*, 11(1), 33-59.
- Čihák, M. (2007). *Introduction to applied stress testing* (IMF Working Paper No. WP/07/59). International Monetary Fund.
- Claessens, S., Coleman, N., & Donnelly, M. (2018). “Low-for-long” interest rates and banks’ interest margins and profitability: Cross-country evidence. *Journal of Financial Intermediation*, 35, 1-16. <https://doi.org/10.1016/j.jfi.2017.05.004>
- Dagher, A. (2018). The Lebanese pound peg and the post-war monetary model. *Beirut Policy Review*, 7(2), 15-41.
- Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (1999). Determinants of commercial bank interest margins and profitability. *The World Bank Economic Review*, 13(2), 379-408. <https://doi.org/10.1093/wber/13.2.379>
- Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank runs, deposit insurance, and liquidity. *Journal of Political Economy*, 91(3), 401-419. <https://doi.org/10.1086/261155>
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2011). Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 21(3), 307-327. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2010.11.002>
- Gorton, G., & Winton, A. (2003). Financial intermediation. In G. M. Constantinides, M. Harris, & R. M. Stulz (Eds.), *Handbook of the economics of finance* (Vol. 1A, pp. 431-552). Elsevier.
- International Monetary Fund. (2019a). *Financial soundness indicators compilation guide*.
- International Monetary Fund. (2019b). *Lebanon: 2019 Article IV consultation—Press release; staff report; and statement by the Executive Director for Lebanon* (IMF Country Report No. 19/312).
- International Monetary Fund. (2023a). *Lebanon: 2023 Article IV consultation—Staff report*.
- International Monetary Fund. (2023b). *Lebanon: Staff-level agreement and financial-sector reform priorities*.

- Jaakkola, E. (2020). Designing conceptual articles: Four approaches. *AMS Review*, 10(1-2), 18-26. <https://doi.org/10.1007/s13162-020-00161-0>
- Laeven, L., & Valencia, F. (2020). Systemic banking crises database II. *IMF Economic Review*, 68(2), 307-361. <https://doi.org/10.1057/s41308-020-00107-3>
- Lee, C., & Zhang, Y. (2017). Macroeconomic determinants of bank profitability in emerging markets. *Emerging Markets Finance and Trade*, 53(8), 1763-1780.
- Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence. In P. Aghion & S. N. Durlauf (Eds.), *Handbook of economic growth* (Vol. 1A, pp. 865-934). Elsevier.
- Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking, and financial markets* (12th Ed.). Pearson.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). *G20/OECD principles of corporate governance*. OECD Publishing.
- Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This time is different: Eight centuries of financial folly*. Princeton University Press.
- Salti, N., & Chaaban, J. (2021). Banking, public finance, and economic vulnerability in Lebanon. *Middle East Development Journal*, 13(2), 201-230.
- Salti, N., & Chaaban, J. (2022). *The Lebanese financial crisis and the political economy of collapse* [Working paper]. Economic Research Forum.
- Smith, R., Karim, M., & Hassan, A. (2018). GDP growth, credit risk, and bank profitability: Evidence from developing economies. *Journal of Banking Regulation*, 19(4), 289-307.
- World Bank. (2020). *Lebanon economic monitor, Fall 2020: The deliberate depression*.
- World Bank. (2021). *Lebanon economic monitor, Spring 2021: Lebanon sinking (to the top 3)*.
- World Bank. (2022). *Lebanon public finance review: Ponzi finance?*
- Yin, R. K. (2018). *Case study research and applications: Design and methods* (6th Ed.). SAGE Publications.
- Zaarour, F., El-Khoury, R., & Moussawi, C. (2017). Pricing strategies and banking efficiency in Lebanon. *Lebanese Journal of Business and Economics*, 9(1), 77-96.

RESEARCH ARTICLE



Role of Women in Peace Building: Case of Lebanon

Walaa Harb 

Phoenicia University, Daoudiye, District of Zahrani, Lebanon

ABSTRACT

This study examines the role of women in peacebuilding in Lebanon, focusing on the intersection of religion, gender, sectarianism, and political participation. It addresses the gap between women's significant contribution to grassroots peacebuilding and their limited participation in formal peace processes. Adopting a qualitative approach supported by survey data, the study draws on 22 semi-structured interviews with religious leaders, political figures, women working in peacebuilding and empowerment organisations, university instructors, and women from diverse socio-economic backgrounds, alongside 260 survey responses. Thematic analysis was used to identify recurring patterns concerning women's peacebuilding activities, religious engagement, and the barriers that restrict women's participation.

The findings indicate that Lebanese women play a crucial but often under-recognised role in peacebuilding through informal mediation, advocacy, education, community engagement, social networking, and faith-based initiatives. However, their participation in formal peacebuilding and decision-making processes remains constrained by patriarchal norms, sectarian political structures, religiously informed cultural expectations, and institutional barriers. The survey findings demonstrate broad recognition of women's contribution to peacebuilding, widespread acknowledgement of the cultural and religious barriers that restrict women's leadership, and strong support for greater inclusion of women in formal peace negotiations. Drawing on Northern Ireland as a comparative analytical framework, the study highlights how women's grassroots activism can contribute to more inclusive and sustainable peacebuilding when supported by appropriate institutional mechanisms.

The study concludes that women's participation is not merely desirable but necessary for sustainable peace in Lebanon. It recommends legal, institutional, and social reforms to formalise women's peacebuilding roles, support women-led initiatives, promote interfaith and cross-community dialogue, and challenge the sectarian and patriarchal structures that continue to restrict women's political and peacebuilding agency.

ARTICLE HISTORY

Received 2 January 2026

Accepted 9 June 2026

Published 30 June 2026

KEYWORDS

Women, Peacebuilding,
Lebanon, Religion,
Sectarianism, Patriarchy

FIELDS OF STUDY

Women's and Gender
Studies, Political Science,
Sociology, International
Relations and Security
Studies, Human Rights
Studies

CONTACT: Walaa Harb  walaa.harb@pu.edu.lb  International Liaison and Communication, Phoenicia University, Daoudiye, District of Zahrani, Lebanon.

Cite this article as: Harb, W. (2026). Role of Women in Peace Building: Case of Lebanon. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 114-141.

© 2026 The Author(s). Published by the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, provided appropriate credit is given to the original author(s) and the source, a link to the licence is provided, and any changes made are indicated.

1. Introduction

Women's participation in peacebuilding is increasingly recognised as essential, particularly in societies marked by religious division, sectarian conflict, and patriarchal political structures. Although women have repeatedly demonstrated their capacity to contribute to conflict resolution, reconciliation, and social cohesion, their participation in formal peace processes remains limited (Rehn & Sirleaf, 2002; Paffenholz, 2015). This tension is especially evident in Lebanon, where women play a crucial role in grassroots peacebuilding through community initiatives, informal mediation, advocacy, education, and faith-based networks, while remaining largely excluded from official political and religious decision-making spaces.

Lebanon's peacebuilding challenges are deeply connected to its sectarian political system and patriarchal social order. Religious identity often shapes political affiliation, social belonging, and access to power, while gender norms continue to restrict women's public authority. Within this context, women's peacebuilding efforts are frequently informal and under-recognised. Nevertheless, Lebanese women use religion's positive moral values, such as compassion, tolerance, forgiveness, justice, and reconciliation, to promote dialogue and challenge communal divisions. Their work demonstrates that religion can serve not only as a source of division, but also as a form of soft power capable of encouraging coexistence and societal transformation. This research examines the role of women in peacebuilding in Lebanon, focusing on how women navigate religious, political, and social barriers to contribute to peace. It argues that women are not passive victims of conflict or sectarian structures; rather, they are active agents who use community relationships, religious values, emotional intelligence, and informal mediation to build trust across divided groups. Participants in this study highlighted women's unique perspectives, their capacity for empathy, and their ability to foster dialogue within families, communities, and civil society organisations. These findings align with feminist peacebuilding scholarship, which emphasises that sustainable peace requires women's active participation and the inclusion of their lived experiences in peace processes (Gilligan, 1982; Enloe, 2004; Pankhurst, 2003).

The study also draws comparative lessons from Northern Ireland, where women's peacebuilding efforts were once similarly constrained by sectarianism and patriarchy but later gained recognition through grassroots activism and formal political participation. The Northern Ireland Women's Coalition, in particular, illustrates how women can move from the margins of community activism into formal peace negotiations, contributing to broader agendas of equality, human rights, victims' rights, and social justice (Fearon & McWilliams, 1999; McWilliams, 1997). This comparison is essential for Lebanon because both contexts share histories of religious division, communal mistrust, and male-dominated political systems. Methodologically, this research adopts a qualitative approach supported by survey data. It draws on semi-

structured interviews, ethnographic analysis, and survey responses to examine perceptions of religion and women's peacebuilding involvement in Lebanon. Thematic analysis is used to identify recurring patterns in participants' accounts, particularly concerning women's grassroots activism, informal mediation, religious engagement, and exclusion from formal institutions. Thus, this study argues that expanding and formalising women's peacebuilding roles in Lebanon requires legal, social, and institutional reform. Recognising women's contributions is not only a matter of gender equality; it is a necessary condition for building a more inclusive, legitimate, and sustainable peace.

Despite growing recognition of women's contributions to peacebuilding, their participation in formal peace processes in Lebanon remains limited. Existing scholarship has highlighted the importance of women's grassroots activism, yet insufficient attention has been given to the ways in which religion simultaneously facilitates and constrains women's peacebuilding roles within Lebanon's sectarian political context. This study addresses this gap by examining how women navigate religious, political, and social structures to contribute to peacebuilding while remaining largely excluded from formal decision-making processes. This study aims to examine the role of women in peacebuilding in Lebanon, with particular attention to the intersections of religion, gender, sectarianism, and political participation. It seeks to explore how religion influences women's involvement in peacebuilding initiatives and to identify the social, cultural, religious, and institutional barriers that continue to restrict women's participation in formal peace processes. Furthermore, the study draws comparative lessons from Northern Ireland as a means of identifying approaches that may contribute to more inclusive and sustainable peacebuilding practices in the Lebanese context. So, it answers the below:

1. How do Lebanese women contribute to grassroots peacebuilding initiatives?
2. How does religion shape women's participation in peacebuilding and reconciliation efforts?
3. What barriers restrict women's participation in formal peacebuilding and political decision-making processes?
4. What lessons from Northern Ireland can inform efforts to strengthen women's participation in peacebuilding in Lebanon?

The remainder of this paper is structured as follows: first, the literature review the study highlights previous studies; second, the methodology outlines the research design and data collection methods; third, the results and discussion present and analyse the findings; and finally, the conclusion offers policy recommendations for strengthening women's participation in peacebuilding.

2. Literature Review

2.1. Feminist Perspectives on Women and Peacebuilding

The literature on women and peacebuilding provides an important foundation for understanding the role of Lebanese women in religiously and politically divided societies. Across feminist peacebuilding scholarship, women are increasingly recognised as essential actors in conflict resolution, reconciliation, and community transformation. However, despite this recognition, their participation in formal peace processes remains limited. Rehn and Sirleaf (2002) argue that women's experiences of war and peace are frequently marginalised, even though women often sustain communities during conflict and contribute substantially to post-conflict recovery. Similarly, Paffenholz (2015) demonstrates that women's inclusion in peace processes enhances the legitimacy, inclusiveness, and sustainability of peace agreements. These arguments are particularly relevant to Lebanon, where women contribute actively to grassroots peacebuilding but remain largely excluded from official political and religious decision-making structures.

Feminist theory offers several conceptual tools for examining women's roles in peacebuilding. Gilligan's (1982) ethics of care highlights the importance of relational responsibility, empathy, and care-oriented moral reasoning. Although this approach must be used carefully to avoid essentialising women as naturally peaceful, it remains useful for understanding how women's socially constructed roles as caregivers, mothers, educators, and community organisers can become resources for peacebuilding. In the Lebanese context, where participants in this study associated women with emotional intelligence, empathy, mediation, and social awareness, Gilligan's framework helps explain the relational foundations of women's informal peacebuilding work. Enloe (2004) extends this discussion by showing how militarism and political conflict rely on gendered systems of power that often render women's contributions invisible. Her work is important because it challenges traditional peacebuilding frameworks that prioritise male political elites, military actors, and formal negotiators while overlooking women's grassroots efforts. Okin's (1989) critique of the public-private divide is also relevant, since women's exclusion from formal peacebuilding cannot be separated from broader gender inequalities within family, religious, and community life. Butler's (1990) theory of gender performativity further challenges fixed assumptions about women's roles, allowing women to be understood not only as caregivers but also as mediators, activists, religious actors, and political agents. Together, these feminist perspectives reveal that women's exclusion from formal peacebuilding is not accidental, but structurally produced through patriarchal norms and institutions.

The literature also shows that peacebuilding must be understood as more than the absence of violence. Pankhurst (2003) argues that sustainable peace requires women's

active participation to be embedded in peace processes rather than treated as symbolic or secondary. Hyndman (2004) similarly stresses the need for inclusive, gender-sensitive peacebuilding strategies that take women's lived experiences seriously. Cockburn (2010) further argues that feminist peacebuilding expands the meaning of peace to include equality, social justice, and gender parity. This broader understanding is essential for Lebanon, where peace cannot be reduced to elite political agreements while sectarianism, patriarchy, and institutional exclusion continue to limit women's participation.

2.2. Religion, Gender, and Women's Peacebuilding Agency

Religion adds another layer of complexity to women's peacebuilding. In divided societies, religion may operate both as a source of conflict and as a tool for reconciliation. In Lebanon, where religious identity is deeply intertwined with political belonging, religion can reinforce sectarian boundaries. At the same time, it can also provide moral resources for peace, including compassion, forgiveness, justice, tolerance, and social responsibility. This dual role is central to the present study. Rather than treating religion only as an obstacle, the research examines how Lebanese women use religion's positive connotations through community and faith-based networks to promote dialogue and social cohesion. The literature on women and Islam demonstrates that religion can function as both constraint and empowerment. Wadud (1999) argues that Islamic texts can be reread through a feminist lens to support gender equality and justice. Mernissi (1996) similarly challenges patriarchal interpretations of Islamic history and religious authority, arguing that women's marginalisation often results from male-dominated interpretation rather than religion itself. Abu-Lughod (1993) shows how women's networks within religious and gendered spaces may create solidarity and enable women to navigate patriarchal norms. Mahmood (2005) complicates secular assumptions about agency by showing that women's religious participation can itself become a space of moral discipline, social support, and influence. These perspectives are important for the Lebanese case because women's peacebuilding does not necessarily occur outside religion; rather, many women work within religiously shaped communities to promote reconciliation, dialogue, and coexistence.

In Middle Eastern and Lebanese contexts, women's civil society engagement has been recognised as a vital component of peacebuilding. Al-Ali (2009) highlights women's political and civic participation in the region, showing that women's engagement is essential not only for empowerment but also for broader reconciliation and social transformation. Dajani (2017) contributes more specifically to the Lebanese context by examining how women's NGOs address gender inequality, social justice, and community development. Her work is significant because it connects religious reinterpretation with practical grassroots action, showing how Lebanese women's

organisations contribute to peacebuilding even when religious and political structures restrict their formal authority.

2.3. Lebanese Women's Peacebuilding in a Sectarian Context

Feminist peacebuilding scholarship often highlights women's exclusion from formal peace processes but does not always examine how religious identities shape women's peacebuilding agency. Similarly, studies on women and Islam provide valuable insights into religious interpretation and agency, but they do not always connect these insights directly to peacebuilding practice. In Lebanon, where gender, religion, sectarianism, and political authority intersect, this separation is analytically limiting. Women's peacebuilding cannot be fully understood through gender alone, nor through religion alone. It requires a framework that examines how women navigate patriarchal, sectarian, legal, and institutional barriers while using religious and community-based resources to promote peace.

Lebanon's sectarian political system creates particularly strong barriers to women's formal participation. Political authority is organised through confessional power-sharing, and religious affiliation often shapes access to representation, leadership, and public legitimacy. While this system was intended to manage pluralism, it has also entrenched sectarian identities and reinforced male-dominated leadership. Within this structure, women's contributions to peacebuilding are often located at the grassroots level rather than in formal negotiations.

2.4. Comparative Lessons from Northern Ireland

Northern Ireland provides a comparative case because it shares certain historical parallels with Lebanon, including sectarian division, religiously shaped identity, and patriarchal political culture. The Northern Ireland Women's Coalition offers an important example of how women's grassroots activism can move into formal political participation. Fearon and McWilliams (1999) show how women organised across communal divides to advocate for equality, human rights, and social justice during the peace process. McWilliams (1997) demonstrates that women's activism influenced political negotiations by broadening the agenda beyond constitutional questions to include victims' rights, integrated education, health, and community development. Porter (2003) similarly shows that women's participation introduced wider social concerns into formal peace discussions. The Northern Irish case does not provide a simple model that can be transferred directly to Lebanon. The two contexts differ historically, politically, and institutionally. Nevertheless, Northern Ireland demonstrates that women's peacebuilding roles can become formally recognised when grassroots mobilisation is supported by political opportunity, coalition-building, and institutional mechanisms. For Lebanon, this comparison is useful because it shows that women's

informal peacebuilding should not remain confined to the margins. If women are already building peace through mediation, education, advocacy, and interfaith engagement, then legal and institutional reforms are needed to formalise and resource their participation.

2.5. Conceptual Gap and Contribution of the Study

Although existing literature provides valuable insight into women's role in peacebuilding, several gaps remain. Feminist peacebuilding scholarship has shown that women are frequently excluded from formal negotiations, despite their documented contributions to conflict resolution and post-conflict recovery (Rehn & Sirleaf, 2002). This exclusion shows that women's participation can strengthen the inclusiveness, legitimacy, and sustainability of peace processes (Paffenholz, 2015). However, much of this literature focuses on women's presence in formal peace processes without fully examining how religious identity and sectarian political structures shape women's peacebuilding roles in contexts such as Lebanon. A second gap concerns the relationship between religion and women's agency. Studies on women and Islam demonstrate that religious interpretation can either restrict or empower women's public participation. Wadud (1999), for example, shows how feminist rereadings of Islamic texts can support gender equality, while Mernissi (1996) challenges patriarchal interpretations of religious authority. Abu-Lughod (1993) and Mahmood (2005) further complicate this discussion by showing that women's agency may also emerge within religious and gendered spaces, rather than only through opposition to them. Yet, these insights are not always connected directly to peacebuilding practice, particularly in sectarian societies where religion shapes both community life and political authority.

This study addresses these gaps by examining Lebanese women's peacebuilding at the intersection of religion, patriarchy, and sectarian politics. It builds on feminist arguments that women's grassroots contributions are often undervalued by formal peacebuilding frameworks, even when they are central to community survival and social repair (Enloe, 2004). In Lebanon, women are not only informal caregivers or community supporters; they are active peacebuilders who use faith-based networks, social relationships, dialogue, advocacy, and informal mediation to promote reconciliation. This reflects Hyndman's (2004) argument that women's lived experiences must be taken seriously in peacebuilding analysis, as well as Cockburn's (2010) broader view of peace as a social condition rooted in justice and gender equality. The study further contributes by drawing comparative lessons from Northern Ireland, where women's peacebuilding efforts moved from grassroots activism toward formal recognition. The experience of the Northern Ireland Women's Coalition demonstrates how women's mobilisation can broaden peace agendas beyond elite political settlements. Fearon and McWilliams (1999) show how women organised across communal divides, while McWilliams (1997) highlights their influence on political negotiations. Porter (2003) similarly

demonstrates that women's participation introduced wider social concerns, including victims' rights, integrated education, equality, and community development, into formal peace discussions.

Recent scholarship on the Women, Peace and Security (WPS) agenda has highlighted both the achievements and continuing limitations of UNSCR 1325 implementation across conflict-affected societies. While the resolution established an important normative framework for promoting women's participation in peace processes, studies published over the last decade indicate that women remain underrepresented in formal negotiations and post-conflict governance structures despite increasing recognition of their contributions at the grassroots level (UN Women, 2023; PeaceWomen, 2024). Research on the Middle East further demonstrates that cultural norms, institutional barriers, and unequal access to political power continue to constrain women's participation in peacebuilding and decision-making processes (UN Women, 2023). At the same time, evidence suggests that gender-inclusive peace processes are associated with broader legitimacy, stronger social inclusion, and more sustainable peace outcomes. These debates are particularly relevant to Lebanon, where women have long contributed to community reconciliation, interfaith dialogue, and civil society initiatives but continue to face barriers to formal political and peacebuilding participation. The WPS framework therefore provides a useful lens through which to examine both the opportunities and constraints shaping women's peacebuilding roles in Lebanon.

3. Research Methodology

3.1. Research Design

This study adopts a qualitative approach supported by survey data to examine the role of women in peacebuilding in Lebanon, with particular attention to the relationship between religion, gender, sectarianism, and political participation. This approach is appropriate because the research explores lived experiences, perceptions, and social practices that cannot be fully captured through quantitative measurement alone. The study focuses primarily on Lebanon, while Northern Ireland is used as a retrospective comparative case study to identify relevant lessons from a context where women's grassroots peacebuilding efforts became more formally recognised.

3.2. Data Collection Methods

The study draws on two primary sources of data: semi-structured interviews and survey responses. Together, these methods enabled an in-depth exploration of women's roles in peacebuilding while also capturing broader public perceptions regarding religion, gender, and peacebuilding in Lebanon.

Semi-structured interviews were conducted with 22 participants who possessed relevant knowledge or experience in peacebuilding, religion, politics, women's

activism, or community leadership. The participants included religious leaders from different sects, political figures, women working in peacebuilding NGOs, university instructors, representatives of women’s empowerment organisations, and women from diverse socio-economic backgrounds. The interview questions explored participants’ views on religion as an instrument of peace, the role of religious leaders in conflict resolution, women’s involvement in peacebuilding, the barriers women face, and the lessons Lebanon may draw from Northern Ireland. Interviews were conducted either in person or online and typically lasted between 30 and 45 minutes. With participants’ consent, interviews were recorded and subsequently transcribed for analysis.

The survey questionnaire was designed to complement the qualitative findings by examining broader perceptions of women’s participation in peacebuilding, their exclusion from formal negotiations, and the cultural and religious barriers affecting their leadership. Survey participants were recruited through online distribution channels, community networks, professional contacts, and participant referrals. A combination of purposive, quota, and snowball sampling techniques was employed to ensure diversity across gender, age, educational background, and religious affiliation. The survey generated 260 responses from Lebanese adults.

Data collection was conducted in two phases. The interviews were carried out between August and November 2023, while the survey was administered between October and December 2024. Conducting the research in two phases enabled the study to first identify key themes through qualitative interviews and subsequently examine whether these themes were reflected in wider public perceptions. This mixed-methods design strengthened the study by capturing both detailed individual experiences and broader social attitudes towards women’s peacebuilding roles and the influence of religion on peace processes. Table 2 presents the demographic profile of survey respondents and demonstrates diversity across gender, age, educational background, and religious affiliation.

Table 1: Summary of Data Sources and Participants

Data source	Sample / number	Description
Semi-structured interviews	22 participants	Religious leaders, politicians, women NGO workers, university instructors, women from diverse socio-economic backgrounds
Survey questionnaire	260 responses received	Lebanese adult respondents; item-level responses vary between 255 and 259 due to non-response

Comparative case Northern Ireland Retrospective case used for comparison, not primary data collection

Table 2. Demographic Characteristics of Survey Respondents (N = 260)

Variable	Category	n	%
Gender	Male	124	48.1
	Female	134	51.9
Age	18–24	194	75.8
	25–34	41	16
	35–44	10	3.9
	45–54	6	2.3
	55–64	5	2
Educational Background	High School	56	21.7
	Bachelor's Degree	161	62.4
	Master's Degree	36	14
	Doctoral Degree	3	1.2
	Teaching Diploma + Bachelor's	2	0.7
Religious Affiliation	Islam	163	63.4
	Christianity	56	21.8
	Other	38	14.8

3.3. Survey Design

Survey questionnaires were used to support the qualitative findings and identify broader patterns in perceptions of women's peacebuilding roles. The survey examined respondents' views on women's participation in grassroots peacebuilding, their exclusion from formal negotiations, and the cultural and religious barriers that restrict their leadership. Prior to full-scale distribution, the questionnaire was pilot tested to assess clarity, relevance, and alignment with the research objectives. Feedback obtained during the pilot stage resulted in minor revisions to question wording and structure. Internal consistency checks and reliability assessments were subsequently undertaken to enhance the robustness of the survey instrument and ensure the quality of the data collected.

The inclusion of survey data strengthened the study by providing measurable indications of wider social attitudes. For example, almost 60% of respondents affirmed women's positive role in peacebuilding, around 70% identified cultural and religious barriers as obstacles to women's leadership, and 75% agreed that women's inclusion in formal negotiations would contribute to more sustainable peace.

3.4. Sampling Strategy and Thematic Analysis

The study used purposive, snowball, and quota sampling. Purposive sampling was employed to select participants with direct relevance to the research topic, including individuals involved in religious leadership, politics, civil society, education, and women's peacebuilding initiatives. Snowball sampling helped reach additional participants, particularly grassroots actors whose peacebuilding work may not be formally documented. For the survey, purposive and quota sampling were used to ensure diversity across relevant categories, including gender, age, religious affiliation, and social background. Participants were required to be aged 18 or above and to have relevant knowledge, experience, or exposure to peacebuilding, religious engagement, or community leadership. Interview data were analysed using Braun and Clarke's six-stage thematic analysis framework. The process involved: (1) familiarisation with the data through repeated reading of interview transcripts; (2) generation of initial codes; (3) identification of patterns and theme development; (4) review of themes for consistency and coherence; (5) refinement and definition of themes; and (6) production of the final analytical narrative. This systematic approach enabled the identification of recurring patterns concerning women's participation in peacebuilding and the role of religion in peace processes. Then, NVivo 14 software was utilised to support the coding and organisation of qualitative data. Interview transcripts were imported into NVivo, coded systematically, and grouped into thematic categories. The software facilitated the management of large volumes of qualitative material, enhanced transparency in the analytical process, and supported the identification of relationships between emerging themes.

3.5. Comparative Case Justification

Northern Ireland was selected as a retrospective comparative case because, like Lebanon, it experienced prolonged conflict shaped by sectarian identity, religious affiliation, and patriarchal political structures. However, the comparison is not intended to present Northern Ireland as a direct model for Lebanon. The two contexts differ in their colonial histories, institutional frameworks, geopolitical environments, and current conflict dynamics. Rather, Northern Ireland is used analytically to identify transferable mechanisms, particularly women's coalition-building, cross-community mobilisation, international support, and the movement from grassroots activism to formal political recognition. These lessons require careful adaptation to Lebanon's confessional system, where sectarian power-sharing and religious authority continue to structure political participation.

3.6. Validity, Reliability, and Ethical Considerations

Methodological triangulation was employed by comparing evidence obtained from semi-structured interviews and survey responses. This process enhanced the credibility of the findings by enabling the cross-verification of recurring themes and patterns across multiple sources of data.. Ethical approval for the study was obtained from the relevant ethics committee at Glasgow Caledonian University prior to data collection. Participation in both the interviews and survey was voluntary and based on informed consent. Participants received information outlining the purpose of the study, their rights as participants, and the intended use of the data. Confidentiality and anonymity were maintained throughout the research process, and participants were informed of their right to withdraw at any stage without consequence.

4. Results

The findings reveal that Lebanese women play a significant but under-recognised role in peacebuilding, particularly at the grassroots level. Across the semi-structured interviews and survey responses, women were described as active contributors to reconciliation through informal mediation, advocacy, education, social networking, and community engagement. However, the data also show that women's contributions remain largely excluded from formal peace negotiations and institutional decision-making structures. The results are organised around five main themes: women's grassroots role, women as mediators and community leaders, survey findings on inclusion, barriers to participation, and comparative lessons from Northern Ireland.

4.1. Women's Grassroots Role in Peacebuilding

A key theme emerging from the qualitative data concerns women's distinctive contribution to peacebuilding through empathy, emotional intelligence, and community-based leadership. Participants frequently associated women with the ability to listen, mediate, and build trust across social and sectarian divides. Women were described not only as caregivers or mothers, but also as educators, community organisers, activists, and informal mediators.

Several participants emphasised that women's lived experiences provide them with a valuable perspective in conflict resolution. One participant stated:

"The role of women in building peace in society is essential and influential. Women provide a unique perspective and vital experiences that contribute to enhancing stability and resolving conflicts." (*Participant 8, interview participant*)

Another participant connected women's leadership to their ability to combine emotional and rational approaches:

“Women should be in leadership and positions of authority. Since they combine the emotional and the rational self, they can spread peace more easily.” (*Participant 2, interview participant*)

A further participant linked women’s social roles to their capacity to foster peaceful communities:

“Being a mother can contribute to maintaining peace, but women can also play a significant role in fostering peaceful communities through their involvement in institutions and organizations.” (*Participant 10, interview participant*)

These suggest that participants understood women’s emotional intelligence not only as a personal quality, but also as a practical peacebuilding resource. Women’s capacity for empathy, social awareness, and relational engagement was repeatedly framed as valuable for mediation, dialogue, and social cohesion.

Table 3: Main Qualitative Themes on Women’s Role in Peacebuilding in Lebanon

Theme	Participants	References
Women’s unique perspective and emotional intelligence	7	7
Facilitating conflict resolution through informal mediation and dialogue	3	4
Women’s participation in lobbying, activism, social networking, and campaigns	5	6

4.2. Women as Mediators, Activists, and Community Leaders

The findings also show that women contribute to peacebuilding through activism, lobbying, social campaigns, and informal mediation. Participants highlighted women’s involvement in NGOs, educational initiatives, local committees, and interfaith or community-based activities. These roles were often described as informal but socially influential.

One participant explained:

“In Lebanon, women play a crucial role in peacebuilding through grassroots activism, advocacy, and community engagement.” (*Participant 1, interview participant*)

Another participant emphasised women’s role in education and awareness-raising:

“The world is ignorant of the idea that women have a major role in every person’s life. They are the primary educators who raise awareness and not ignorance.” (*Participant 3, interview participant*)

Women’s peacebuilding was also linked to economic empowerment and the expansion of social networks. One participant argued that women’s access to employment, small loans, vocational training, and economic advice can strengthen their ability to participate in peacebuilding:

“Through economic empowerment by supporting all women to enter the labour market and develop their own projects by providing small loans, vocational training, and economic advice.” (*Participant 8, interview participant*)

The data further show that women's informal mediation often occurs in everyday settings, including families, neighbourhoods, civil society groups, and local religious or cultural spaces. One participant described women as natural mediators within divided communities:

"Women often act as mediators, bringing diverse perspectives and fostering dialogue between conflicting parties. They also take on leadership roles in grassroots peacebuilding initiatives, promoting social cohesion." (*Participant 5, interview participant*)

Another participant described how conflict-resolution training strengthened women's practical mediation skills:

"I was in a workshop that included women of all religions, and after completing the intensive training over the course of a year, we established a committee for local mediators and conflict resolution." (*Participant 6, interview participant*)

The same participant connected mediation skills to women's everyday social roles:

"Within my work in the committee, I realised that women are the best mediators, and these skills were intersected already in their roles as wives and mothers." (*Participant 6, interview participant*)

These findings confirm that women's peacebuilding is not always visible in official political processes, but it is deeply embedded in community life. Women contribute through relational, educational, and organisational practices that support reconciliation from below. Table 4 shows that the survey findings further support these qualitative observations, with respondents identifying women primarily as educators and communicators of peace, caretakers of families affected by conflict, community organisers and activists, and mediators and negotiators.

Table 4. Perceived Roles of Women in Peacebuilding

Role Identified by Respondents	%
Educators and communicators of peace	45.5
Caretakers of families affected by conflict	24.7
Community organisers and activists	19.2
Mediators and negotiators	7.5
Other responses	3.1

4.3. Survey Findings on Women's Inclusion

The survey findings support the qualitative results by showing broad recognition of women's role in peacebuilding, while also confirming the persistence of cultural and religious barriers. Almost 60% of respondents affirmed that women play a positive role in peacebuilding, especially at the grassroots level. Around 70% identified cultural and religious barriers as major obstacles limiting women's leadership in peace processes. In

addition, 75% agreed that increasing women's inclusion in formal peace negotiations would contribute to more sustainable peace. These findings reveal a clear contradiction: women's contribution to peacebuilding is widely recognised at the community level, yet their formal participation remains restricted. The data therefore point to a gap between social recognition and institutional inclusion.

Table 5. Perceived Integration of Women's Perspectives in Peacebuilding

Response Category	%
Very effectively	23.6
Somewhat effectively	42.6
Neutral	13.2
Not very effectively	19.4
Not at all effectively	1.2

4.4. Barriers to Women's Participation

The most significant barriers identified in the data are patriarchy, sectarianism, cultural expectations, religiously informed gender norms, and institutional exclusion. Participants repeatedly stated that Lebanon's sectarian political system limits women's access to formal authority. Political and religious leadership remain largely male-dominated, making it difficult for women to enter decision-making spaces.

Patriarchy was one of the most frequently mentioned barriers. One participant stated:

"The central problem in our society is patriarchy. Everything that fights patriarchy strengthens women to move forward." (*Participant 2, interview participant*)

Sectarianism was also identified as a major obstacle because it reinforces communal divisions and prioritises loyalty to religious or political groups over inclusive national participation. One participant explained:

"A primary challenge is the entrenched sectarianism, where religious affiliations often define political and social identities, complicating efforts to build cohesive, cross-sectarian peace initiatives." (*Participant 1, interview participant*)

Another participant similarly described how religious difference can become a source of renewed conflict:

"The country's history of sectarian conflict means that religious differences can easily become a conflict battleground." (*Participant 4, interview participant*)

Participants also noted that women are often viewed through traditional gender roles and are not always taken seriously as leaders, negotiators, or political actors. This limits their ability to move from informal peacebuilding into formal political participation. The findings therefore suggest that women's exclusion is not only cultural, but also institutional and political. Patriarchy restricts women's authority, while sectarianism limits cross-community cooperation and reinforces male-dominated leadership structures.

Table 6: Barriers Limiting Women's Participation in Peacebuilding

Barrier	How it affects women's participation
Patriarchy	Restricts women's authority and reinforces traditional gender roles
Sectarianism	Prioritises communal loyalty and limits cross-sectarian collaboration
Cultural expectations	Frames women mainly as caregivers rather than formal leaders
Religious restrictions	Can limit women's access to public religious and political authority
Institutional exclusion	Keeps women outside formal negotiations and decision-making bodies
Lack of resources	Limits women-led peacebuilding initiatives and community projects

4.5. Lessons from Northern Ireland

Participants also identified Northern Ireland as a useful comparative case for Lebanon. The Northern Irish experience demonstrates how women's grassroots activism can be transformed into formal political participation. The Northern Ireland Women's Coalition was frequently referenced as an example of how women can enter formal negotiations and broaden the peace agenda to include equality, victims' rights, education, social justice, and community development.

One participant emphasised the importance of including women and marginalised groups in formal decision-making:

"The inclusion of women and marginalised groups in negotiations and decision-making processes can enhance the comprehensiveness and legitimacy of peace agreements." (*Participant 1, interview participant*)

Another participant connected the Northern Irish example to the need for social change in Lebanon:

"Changing societal attitudes and the social mentality towards women's roles, as demonstrated through Northern Ireland's efforts, can greatly inspire a peaceful religious community in Lebanon." (*Participant 10, interview participant*)

A further participant stressed the importance of women's political participation and organisation:

"Women should become more involved in political life and form women's associations and seminars that aim for peace." (*Participant 3, interview participant*)

Another participant identified legal and institutional reform as necessary for expanding women's participation:

"Develop and implement policies and legislation that guarantee women's rights and enhance their participation in the decision-making process at all levels." (*Participant 8, interview participant*)

For Lebanon, the most relevant lessons include expanding women's participation in formal peacebuilding, supporting women-led community initiatives, promoting interfaith dialogue, providing resources for peacebuilding projects, and challenging sectarian divisions through inclusive political and social mechanisms.

Table 7: Lessons from Northern Ireland for Women's Peacebuilding in Lebanon

Lesson from Northern Ireland	Relevance for Lebanon
Women's coalition-building	Supports cross-sectarian mobilisation and collective advocacy
Formal participation in negotiations	Shows how women can move from grassroots activism to institutional recognition
Broader peace agenda	Encourages attention to equality, victims' rights, education, and social justice
Cross-community dialogue	Offers a model for interfaith and inter-sectarian engagement
Institutional support	Highlights the need to resource and formalise women's peacebuilding roles

These findings are interpreted below in relation to feminist peacebuilding theory, women's religious agency, and the comparative lessons that may be drawn from Northern Ireland.

4. Discussion

The findings demonstrate that Lebanese women are already active participants in peacebuilding, although their contributions remain concentrated within informal and community-based spaces rather than formal political and peacebuilding institutions. Across both the interviews and survey responses, women were consistently identified as contributors to mediation, community dialogue, advocacy, education, social networking, and grassroots reconciliation initiatives. These findings support feminist peacebuilding scholarship, which argues that women's contributions to peace are frequently located outside formal political structures while remaining essential to social cohesion, reconciliation, and conflict transformation (Rehn & Sirleaf, 2002; Paffenholz, 2015).

More importantly, the combination of qualitative and quantitative findings reveals a significant tension between social recognition and institutional participation. While survey respondents broadly acknowledged women's positive contribution to peacebuilding and strongly supported greater inclusion of women in formal negotiations, interview participants repeatedly described barriers that continue to restrict women's access to decision-making spaces. This suggests that the principal challenge is not a lack of public recognition of women's peacebuilding role, but rather the persistence of institutional arrangements that limit women's political influence. The findings therefore point to a disconnect between societal attitudes and political opportunity structures in Lebanon. Women are recognised as peacebuilders within communities, yet this recognition is rarely translated into formal authority or representation.

This tension contributes to broader feminist debates concerning the relationship between informal and formal peacebuilding. Existing scholarship often distinguishes between grassroots participation and institutional participation, but the Lebanese case suggests that movement between these spheres is neither automatic nor guaranteed. Women's community-based peacebuilding activities generate social legitimacy and

local influence; however, patriarchal institutions, sectarian power-sharing arrangements, and male-dominated political networks continue to restrict access to formal leadership positions. The findings therefore support Enloe's (2004) critique of traditional peacebuilding frameworks, which frequently privilege elite political actors while overlooking the significance of grassroots contributions. They also reinforce Okin's (1989) argument that exclusion from public decision-making cannot be separated from broader social and institutional inequalities.

The findings further demonstrate that women's peacebuilding experiences in Lebanon are shaped by the intersection of gender, religion, and sectarian politics. Rather than operating within a neutral social environment, women navigate multiple and overlapping structures of authority that influence opportunities for participation. Interview participants frequently described patriarchal norms, religious authority structures, and sectarian political arrangements as interconnected barriers to women's inclusion. This suggests that women's exclusion cannot be understood solely through gender analysis. Instead, participation is shaped by the interaction between gender relations, religious institutions, and the confessional political system that structures political power in Lebanon. The findings therefore support intersectional approaches that view gender inequalities as embedded within wider political, cultural, and institutional systems.

At the same time, the findings challenge simplistic assumptions that religion functions only as an obstacle to women's participation. Both the qualitative and quantitative evidence suggest a more complex relationship. Participants frequently identified religious institutions and interpretations as reinforcing patriarchal norms and limiting women's leadership opportunities. However, they also described religion as a source of moral authority, community trust, social legitimacy, and opportunities for dialogue. Religion therefore appears to function simultaneously as both a constraint and a resource. This finding supports Wadud's (1999) argument that religious traditions can be interpreted in ways that support gender justice, while also reflecting Mahmood's (2005) observation that women's agency may emerge through engagement with religious structures rather than exclusively through resistance to them. The findings suggest that efforts to strengthen women's participation in peacebuilding are likely to be more effective when they engage constructively with religious actors and institutions rather than treating religion as inherently incompatible with gender inclusion.

A particularly important contribution of this study concerns the role of informal influence in peacebuilding. Participants repeatedly described women exercising influence through trust-building, persuasion, social relationships, community engagement, and moral credibility rather than through formal political authority. This suggests that women's peacebuilding influence often operates through mechanisms that are less visible within conventional political analyses. In this sense, women's

peacebuilding activities can be understood as a form of social and relational power that contributes to reconciliation and conflict transformation despite limited access to formal institutions. Importantly, these findings should not be interpreted as evidence that women are inherently more peaceful, empathetic, or effective mediators than men. Rather, participants frequently associated women with these roles because of their social experiences, community responsibilities, and patterns of engagement within Lebanese society. The findings therefore highlight how social position and lived experience can shape opportunities for peacebuilding participation.

The comparison with Northern Ireland provides additional analytical insight into the conditions under which women's grassroots peacebuilding can become institutionalised. While both Lebanon and Northern Ireland experienced conflict shaped by identity divisions and patriarchal political structures, the mechanisms through which women gained influence differed significantly. In Northern Ireland, women successfully expanded their political influence through coalition-building, cross-community mobilisation, and direct engagement with formal peace negotiations. The Northern Ireland Women's Coalition transformed grassroots activism into institutional participation by creating a political platform that transcended existing communal divisions and broadened the peace agenda to include issues such as equality, victims' rights, education, and community development (McWilliams, 1997; Porter, 2003).

The Lebanese findings suggest a different political context. Interview participants repeatedly identified sectarian affiliation as a major obstacle to collective mobilisation and formal participation. Consequently, the principal lesson from Northern Ireland is not simply that women should participate more actively in peacebuilding, but that institutional pathways must exist through which grassroots activism can be translated into formal political influence. The comparison therefore highlights differences in political opportunity structures rather than differences in women's capacities or commitment to peacebuilding. Whereas Northern Ireland's peace process created formal openings for women's participation, Lebanon's confessional political system continues to channel political influence through sectarian power-sharing arrangements that often reinforce existing elite structures. The most transferable lessons therefore relate to coalition-building, cross-sectarian mobilisation, and institutional access rather than direct replication of the Northern Irish model.

Taken together, the findings reveal a central paradox. Lebanese women are socially active and widely recognised as contributors to peacebuilding, yet they remain institutionally marginalised. The evidence suggests that the challenge facing women's peacebuilding in Lebanon is not whether women contribute to reconciliation and conflict transformation, but whether existing political and institutional structures are capable of incorporating those contributions into formal decision-making processes. If peacebuilding continues to be dominated by established political and religious elites,

opportunities for more inclusive forms of reconciliation may remain limited. The findings therefore suggest that sustainable peacebuilding requires not only support for women's grassroots initiatives but also reforms that expand women's access to political negotiations, interfaith dialogue platforms, religious institutions, and other formal decision-making arenas.

Finally, the study contributes to feminist peacebuilding scholarship by demonstrating that the relationship between grassroots and formal peacebuilding is significantly shaped by sectarian political structures. The Lebanese case suggests that women's participation is influenced not only by gender inequalities but also by the interaction between religion, sectarianism, and institutional design. This finding extends existing feminist peacebuilding research by highlighting the importance of analysing women's participation through an intersectional framework that incorporates political, religious, and institutional dimensions simultaneously. Such an approach may provide a more comprehensive understanding of both the opportunities and constraints shaping women's peacebuilding roles in divided societies.

5. Conclusion and Policy Recommendations

This study examined the role of women in peacebuilding in Lebanon, focusing on the intersection of religion, gender, sectarianism, and political participation. The study finds that Lebanese women contribute significantly to peacebuilding through grassroots mediation, advocacy, education, community engagement, and faith-based initiatives, yet their contributions remain insufficiently represented within formal political and religious decision-making structures. The findings show that Lebanese women play a crucial role in grassroots peacebuilding through informal mediation, advocacy, education, social networking, faith-based engagement, and community leadership. However, their contributions remain under-recognised and insufficiently formalised within political and religious decision-making structures.

The study demonstrates that women's peacebuilding in Lebanon is shaped by both opportunity and constraint. On the one hand, women use religious and community networks to promote dialogue, tolerance, reconciliation, and social cohesion. On the other hand, their formal participation is limited by patriarchal norms, sectarian politics, cultural expectations, and institutional barriers. The survey and interview findings consistently indicate that women are widely recognised as contributors to peacebuilding at the community level, while remaining underrepresented in formal peace and governance processes. The comparison with Northern Ireland provides useful lessons. Women's activism in Northern Ireland shows that grassroots peacebuilding can become formally recognised when women organise collectively, build cross-community coalitions, and gain access to political negotiations. While Lebanon's context is different, this example highlights the importance of institutionalising women's

participation and ensuring that peacebuilding agendas include equality, social justice, victims' rights, education, and community development.

Based on the findings, the study advances a set of policy-oriented recommendations aimed at strengthening women's role in peacebuilding in Lebanon. At the institutional level, women's participation should move beyond informal recognition and be formally embedded within reconciliation forums, interfaith dialogue platforms, religious councils, and peace-related negotiations. Such inclusion requires the reform of legal and institutional structures that continue to restrict women's political participation, particularly those shaped by discriminatory practices and male-dominated decision-making mechanisms.

At the community level, greater financial, technical, and institutional support should be directed toward women-led grassroots initiatives, including NGOs, local mediation committees, and community-based peacebuilding projects. These initiatives constitute important spaces through which women already contribute to dialogue, reconciliation, and social cohesion. The findings also indicate the need to strengthen women's role in interfaith and cross-sectarian dialogue, especially in a context where sectarian identities continue to shape political and social relations. Women should therefore be supported as key actors in initiatives that challenge communal divisions and promote national cohesion.

The findings further suggest the importance of sustained investment in capacity-building programmes, particularly in mediation, negotiation, leadership, religious literacy, and conflict-resolution skills. In parallel, religious leaders should be constructively engaged to support women's participation and promote interpretations of religion that emphasise peace, justice, equality, and human dignity. Finally, public recognition of women peacebuilders should be expanded through media, education, and public institutions. Increasing the visibility of women's peacebuilding contributions may help challenge gender stereotypes, normalise women's leadership, and encourage broader participation in peacebuilding initiatives.

This study is subject to several limitations. The survey sample was not nationally representative and was heavily concentrated among younger respondents. In addition, the use of purposive and snowball sampling may have limited the diversity of perspectives captured. The Northern Ireland comparison was based on secondary analysis rather than original fieldwork and therefore serves as an analytical rather than directly comparable case. Future research could employ nationally representative surveys, expand comparative analysis to additional post-conflict societies, and examine the experiences of women peacebuilders across different Lebanese regions and religious communities.

In conclusion, Lebanese women are not peripheral to peacebuilding; they are already active agents of reconciliation and social transformation. The central challenge

identified by this study is not whether women contribute to peacebuilding, but how their contributions can be translated into greater institutional recognition and participation. The findings suggest that more inclusive peacebuilding processes—those that incorporate women’s voices, experiences, and leadership alongside existing political and religious actors—may contribute to broader efforts toward reconciliation and social cohesion in Lebanon.

Acknowledgements

The author would like to express her sincere gratitude to all interviewees and survey respondents who generously contributed their time, experiences, and perspectives to this study. Their participation and insights were invaluable in developing a deeper understanding of women’s roles in peacebuilding in Lebanon. The author also acknowledges the individuals, professional networks, and community organisations that assisted in facilitating participant recruitment and the distribution of the survey.

Ethical approval

Ethical approval for this study was obtained from the relevant ethics committee at Glasgow Caledonian University prior to the commencement of data collection [approval reference number, if applicable]. Participation in the semi-structured interviews and survey was entirely voluntary and based on informed consent. Participants were provided with information concerning the purpose of the research, the intended use of the data, their rights as research participants, and their right to withdraw at any stage without consequence. Confidentiality and anonymity were maintained throughout the data collection, analysis, and reporting processes.

Author contributions

The author was solely responsible for the conception and design of the study, the development of the research instruments, participant recruitment, data collection, data analysis, interpretation of the findings, and preparation of the manuscript. She critically reviewed and approved the final version of the manuscript and accepts full responsibility for the integrity and accuracy of the work.

CRedit author statement: Conceptualization, Methodology, Investigation, Data Curation, Formal Analysis, Validation, Software, Writing – Original Draft, Writing – Review and Editing, Visualization, and Project Administration.

Disclosure statement

The author declares that she has no known competing financial interests or personal relationships that could have influenced the research reported in this article.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

About the authors

Walaa Abdallah Harb is a scholar and part-time faculty member in Communication at the Lebanese American University and the Coordinator of the Communication and Social Media Department at Phoenicia University, Lebanon. She holds a PhD from Glasgow Caledonian University, awarded in 2025, and a Master's degree in International Liaison and Communication from the University of Westminster, London. Her doctoral research developed a soft-power framework examining the role of religion as an instrument for peace in Lebanon, with particular attention to sectarianism, political governance, gender, and women's participation in peacebuilding. Her research interests include religion and peacebuilding, women's political and social participation, gender studies, conflict resolution, interfaith dialogue, sectarian societies, and sustainable peace, Journalism and Media Credibility.

ORCID

Walaa HARB  <https://orcid.org/0009-0001-3040-1214>

Data Availability Statement

The data supporting the findings of this study are not publicly available because they contain information obtained from human participants and are subject to confidentiality, privacy, and ethical restrictions. Anonymised data may be made available by the author upon reasonable request, subject to approval under the applicable ethical and data-protection requirements. The semi-structured interview questions and survey questionnaire used in the study are included in the appendices to the article.

References

- Abu-Lughod, L. (1993). *Veiled sentiments: Honor and poetry in a Bedouin society*. University of California Press.
- Al-Ali, N. (2009). *Gender and violence in the Middle East*. Zed Books.
- Appleby, R. S. (2000). *The ambivalence of the sacred: Religion, violence, and reconciliation*. Rowman & Littlefield.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77-101. <https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa>
- Butler, J. (1990). *Gender trouble: Feminism and the subversion of identity*. Routledge.

- Cockburn, C. (2010). *Gender and peacebuilding: Theoretical perspectives*. Routledge.
- Creswell, J. W. (2013). *Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches* (3rd Ed.). SAGE.
- Dajani, M. (2017). *Women's NGOs and peacebuilding in Lebanon*. Routledge.
- Enloe, C. (2004). *The curious feminist: Searching for women in a new age of empire*. University of California Press.
- Fearon, K. (1999). *Women's work: The Northern Ireland Women's Coalition*. Beyond Violence.
- Fiorenza, E. S. (1983). *In memory of her: A feminist theological reconstruction of Christian origins*. Crossroad Publishing.
- Gilligan, C. (1982). *In a different voice: Psychological theory and women's development*. Harvard University Press.
- Hyndman, J. (2004). *A feminist ethnography of displacement and conflict*. University of California Press.
- Lederach, J. P. (1997). *Building peace: Sustainable reconciliation in divided societies*. United States Institute of Peace Press.
- Mahmood, S. (2005). *Politics of piety: The Islamic revival and the feminist subject*. Princeton University Press.
- McWilliams, M. (1997). Women and peace-building in Northern Ireland. *Women's Studies International Forum*, 20(5-6), 685-695.
- Mernissi, F. (1991). *The veil and the male elite*. Addison-Wesley.
- Nye, J. S. (2004). *Soft power: The means to success in world politics*. PublicAffairs.
- Okin, S. M. (1989). *Justice, gender, and the family*. Basic Books.
- Paffenholz, T. (2015). Unpacking the role of women in peacebuilding: A comparative analysis of case studies from Africa. In J. B. G. de Waal & T. Paffenholz (Eds.), *A theory of peacebuilding: Reflections on the relevance of gender*.
- Pankhurst, D. (2003). *The role of women in peacebuilding and conflict prevention*. Women's International League for Peace and Freedom.
- Porter, E. (2003). Women, political decision-making, and peace-building. *Global Change, Peace & Security*, 15(3), 245-262.
- Rehn, E., & Sirleaf, E. J. (2002). *Women, war and peace: The independent experts' assessment on the impact of armed conflict on women and women's role in peace-building*. United Nations Development Fund for Women.

- Ruether, R. R. (1993). *Sexism and God-talk: Toward a feminist theology*. Beacon Press.
- Sylvester, C. (2012). *Feminist theory and international relations in a postmodern era*. Cambridge University Press.
- United Nations Security Council. (2000). *Resolution 1325: Women and peace and security* (S/RES/1325). United Nations.
- UN Women. (2023). *Women, Peace and Security in the Arab States Region*. New York: UN Women.
- UN Women. (2023). *Measuring Women's Meaningful Participation in Peace Processes*. New York: UN Women.
- PeaceWomen. (2024). *Women, Peace and Security Handbook*. Women's International League for Peace and Freedom.
- United Nations. (2023). *Secretary-General Report on Women and Peace and Security*. New York: United Nations.
- Council on Foreign Relations. (2024). *Women's Participation in Peace Processes*. New York: CFR.
- Wadud, A. (1999). *Qur'an and woman: Rereading the sacred text from a woman's perspective*. Oxford University Press.

Appendix A: Semi-Structured Interview Questions

1. Do you consider religion an instrument of peace?
2. Do you think religion can play an important role in conflict resolution?
3. Do you believe religion can contribute to economic development?
4. Do you agree that Lebanon is a religious state?
5. Would a secular Lebanon lead to national harmony and development?
6. Do you think parochialism is a major problem in Lebanon?
7. Do you agree that multi-ethnic and multi-faith societies would lead to progress and harmony?
8. To what extent have religions traditionally played a vital role in education, social welfare, charitable work, and humanitarian relief?
9. Do you agree that religious envoys, mediators, and leaders can play a major role in conflict resolution in various countries around the world?
10. How can women be empowered to strengthen their role in peacebuilding?
11. How can efforts to empower women in peacebuilding be strengthened moving forward?

12. Have you been involved in any peacebuilding initiatives or activities that incorporate religious or cultural elements? If so, could you describe your role and contributions?
13. How do you perceive the role of women in peacebuilding efforts in your community? Are there specific challenges or barriers that women face in these roles?
14. What lessons do you think Lebanon could learn from the peace process in Northern Ireland?
15. Are there specific challenges or opportunities related to religion's role in peacebuilding that you believe are unique to Lebanon?

Table A1: Semi-Structured Interview Participant Categories

Participant category	Number
Politicians from different sectarian/political backgrounds	7
Religious leaders	4
Women working in peacebuilding NGOs	2
University instructors	2
Representative from women's empowerment organisation	1
Women from diverse socio-economic backgrounds	6
Total	22

Appendix B: Survey Questionnaire

Section 1: Demographic Information

1. Gender:
 - ☐ Female
 - ☐ Male
 - ☐ Prefer not to say
 - ☐ Other: _____
2. Age group:
 - ☐ 18–24
 - ☐ 25–34
 - ☐ 35–44
 - ☐ 45–54
 - ☐ 55 and above
3. Religious affiliation:
 - ☐ Muslim
 - ☐ Christian

- ☐ Druze
- ☐ Other: _____
- ☐ Prefer not to say
- 4. Place of residence:
 - ☐ Beirut
 - ☐ Mount Lebanon
 - ☐ North Lebanon
 - ☐ South Lebanon
 - ☐ Bekaa
 - ☐ Other: _____
- 5. Educational level:
 - ☐ Secondary education
 - ☐ Undergraduate degree
 - ☐ Postgraduate degree
 - ☐ Other: _____
- 6. Are you involved in any peacebuilding, community, religious, educational, or NGO-related activity?
 - ☐ Yes
 - ☐ No
 - ☐ Prefer not to say

Section 2: Religion and Peacebuilding

Please indicate your level of agreement with the following statements:

Scale:

1 = Strongly Disagree

2 = Disagree

3 = Neutral

4 = Agree

5 = Strongly Agree

1. Religion can be used as an instrument of peace.
2. Religion can play an important role in conflict resolution.
3. Religious leaders can contribute positively to peacebuilding in Lebanon.
4. Religious institutions can promote interfaith dialogue and reconciliation.
5. Religion in Lebanon can sometimes reinforce sectarian division.
6. Religious values such as forgiveness, compassion, justice, and tolerance can support peacebuilding.

7. Politicians sometimes use religion in ways that increase division rather than peace.

8. Interfaith dialogue is important for reducing sectarian tension in Lebanon.

Section 3: Women's Role in Peacebuilding

Please indicate your level of agreement with the following statements:

1. Women play an important role in peacebuilding in Lebanon.
2. Women contribute to peacebuilding through grassroots activism and community engagement.
3. Women often act as informal mediators within families and communities.
4. Women's emotional intelligence and empathy can support conflict resolution.
5. Women contribute to peacebuilding through education and raising awareness.
6. Women's participation in peacebuilding can strengthen social cohesion.
7. Women's involvement in formal peace negotiations would contribute to more sustainable peace.
8. Women should be more represented in political and religious peacebuilding initiatives.

Section 4: Barriers to Women's Participation

Please indicate your level of agreement with the following statements:

1. Patriarchal social norms limit women's participation in peacebuilding.
2. Sectarian politics restrict women's opportunities for political participation.
3. Cultural expectations prevent women from taking leadership roles in peacebuilding.
4. Religious interpretations can sometimes limit women's public participation.
5. Women's contributions to peacebuilding are often under-recognised.
6. Women lack sufficient access to resources and funding for peacebuilding initiatives.
7. Women are often excluded from formal political negotiations.
8. Legal and institutional reforms are needed to strengthen women's participation in peacebuilding.

Section 5: Lessons from Northern Ireland

Please indicate your level of agreement with the following statements:

1. Lebanon can learn from Northern Ireland's peace process.
2. Women's participation in Northern Ireland offers useful lessons for Lebanon.
3. Cross-community dialogue is important for peacebuilding in divided societies.
4. Women's coalitions and networks can strengthen peacebuilding efforts.
5. Peace processes should include marginalised groups, including women.
6. International support can help strengthen women-led peacebuilding initiatives.

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ببرلين في ألمانيا

مجلة مؤشر للدراستات الاستطلاعية

دورية محكمة
في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية



العدد 22؛ المجلد 8؛ حزيران 2026

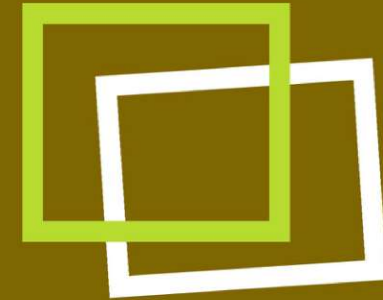
Issue 22; Vol. 8; June 2026

ISSN 2701-9233

Democratic Arabic Center for Strategic,
Political and Economic Studies
in Berlin, Germany

Journal Index of Exploratory Studies

A peer-reviewed journal in the fields
of the humanities and social sciences



DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany

<https://democraticac.de>

مجلة مؤشر للدراستات الاستطلاعية

Journal Index of Exploratory Studies



دورية دولية محكمة
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث الأكاديمية الرصينة في مجالات العلوم الاجتماعية
والإنسانية، وتركز انشغالها بشكل خاص على نشر البحوث الميدانية ذات الصلة
بالظواهر الاجتماعية وما جاورها

تصدر عن
المركز الديمقراطي العربي بألمانيا



رئيس المركز الديمقراطي العربي
أ. عمار شرعان

رئيس تحرير المجلة
د. حمزة الأندلوسي
نائب رئيس التحرير
د. حسناء لوشيني

المجلد

8

العدد

22

السنة

يونيو – حزيران 2026

ISSN: 2701-9233

Germany: Berlin 10315 <https://jiesjournal.de/>

Journal Index of Exploratory Studies



An international peer-reviewed journal concerned with publishing rigorous academic studies and research in the fields of social sciences and humanities, with a particular focus on publishing field research related to social phenomena and adjacent areas of inquiry.

published by
the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and
Economic Studies



**President of the Democratic
Arabic Center**

Ammar Sharaan

**Editor-in-chief
Hamza Andaloussi**

**Deputy Editor-in-Chief
Hasnaa Louchini**

**Volume
8**

**Issue
22**

**Year
June 2026**

ISSN: 2701-9233

Germany: Berlin 10315 <https://jiesjournal.de/>

الطاقم التحريري

المحررون المسؤولون

د. أمينة خربوع (المغرب)	د. منال خليف (سوريا)
-------------------------	----------------------

الجودة والأخلاقيات

د. شيما عبد الغفار (مصر)	د. ماجدة لغزال (سوريا)
--------------------------	------------------------

التحرير اللغوي والفني

د. نوري بنحيش (الجزائر)	د. محمد صوضان (المغرب)
-------------------------	------------------------

التواصل والترويج

ذ. عمار شرعان (ألمانيا)

هيئة التحرير

د. الحسن حراك (المغرب)	د. محمد شعير (تركيا)
د. محمد بن شريف (الجزائر)	د. نور الدين محقق (المغرب)
د. عبد الرحيم حزل (المغرب)	د. فاطمة الأسعدي (الولايات المتحدة الأمريكية)
د. شيما ابليلط (المغرب)	د. محمد أوسكورت (الجزائر)
د. منير صايقي (إسبانيا)	د. مراد الخطيبي (المغرب)
د. شفيق الإسلام (الهند)	د. هدى الوافي (المغرب)
د. حسين حمد احسين الفقيه (ليبيا)	د. مجاهد أبو الفضل (السعودية)
د. محمد الغرافي (المغرب)	د. محمد أسلم (الهند)
د. محمد الشوي (المغرب)	د. هالة الوسلاطي (تونس)
د. نايف العنزي (السعودية)	د. أحمد سالم ولد ابام (موريتانيا)
د. إدريس ولد الحاج (المغرب)	د. لؤي بدران (الإمارات العربية المتحدة)
د. بثينة الحامي (تونس)	د. عبد الصمد خويا (المغرب)
د. عزام أحمد المجمع (العراق)	

المستشارون الدوليون

د. حنان صالح حسين (إسبانيا)	د. لينغ لينغ لالو (الصين)
د. حسين أبو رياش (الولايات المتحدة الأمريكية)	

Editorial Team

Handling Editors

Amina Kharboua (Morocco)	Manal Khalif (Syria)
--------------------------	----------------------

Quality & Ethics

Shaimaa Abdelghafar (Egypt)	Majida Loghzel (Morocco)
-----------------------------	--------------------------

Language & Technical Editing

Nouari Benhanniche (Algeria)	Mohamed Saoudane (Morocco)
------------------------------	----------------------------

Outreach & Promotion

Ammar Sharaan

Editorial Board

El Hassane Herrag (Morocco)	Muhammed Shoeir (Turkey)
Hichem Bencherif (Algeria)	Noureddine Mhakkak (Morocco)
Abderrahim Hozal (Morocco)	Fatimah Al-Asadi (USA)
Chaimae Blilete (Morocco)	Mohammed Ouskourt (Algeria)
Mounir Saifi (Spain)	Mourad El Khatibi (Morocco)
Shafiqul Islam (India)	Houda El Ouafi (Morocco)
Ahsein H. A. Mahmoud (Libya)	Mogahed Abu Al-Fadl (Saudi Arabia)
Mohamed Elgharraf (Morocco)	Muhammed Aslam EK (India)
Younes Choua (Morocco)	Héla Oueslati (Tunisia)
Naif Alanazi (Saudi Arabia)	Ahmed Salem Ould Bah (Mauritania)
Driss Ouldelhaj (Morocco)	Loay Badran (UAE)
Bouthayna Hammi (Tunisia)	Abdessamad Khouya (Morocco)
Azzam Ahmed Al Mugammai (Iraq)	

International Advisory

Hanan Saleh Hussein (Spain)	Ling Ling Lao (China)
Hussein Abu-Rayyash (USA)	

محددات النشر

- يجب أن تندرج المقالات العلمية ضمن واحدة من المجالات التالية: علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علوم التربية، علم النفس، اللسانيات، العلوم السياسية، الجغرافيا البشرية، الدراسات القانونية، علوم الاعلام والتواصل، الاقتصاد والمجتمع، الدراسات الثقافية، الدين والمجتمع.
- تنشر المجلة المقالات باللغات الآتية: العربية والانجليزية والفرنسية.
- لا تقبل المجلة البحوث المنشورة سابقاً، أو التي هي قيد الدراسة للنشر في مجلة أخرى.
- يجب تحميل قالب المجلة المناسب ثم صب مقالك فيه مع احترام الضوابط الشكلية الموضحة داخل القالب.
- **القالب العربي**
- **القالب الإنجليزي**
- **القالب الفرنسي**
- تحت المجلة الباحثين على اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA).
- يُقدَّمُ العمل في ملف وورد فقط، ويُرسَلُ إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: j.index@democraticac.de
- في حالة المقالات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية، لابد أن تتضمن المقالة ملخصاً باللغة الانجليزية في أعلى المقالة، وذلك حسب التنسيق الموضح في قالب المجلة.
- لا تفرض المجلة قيوداً صارمة على العدد الأقصى من الصفحات الذي لا يجب أن تتجاوزه المقالة، لكننا مع ذلك نوصي بشدة بكتابة المقالة بإيجاز دون إطناب وحشو.
- يجب أن يأتي هيكل المقالة البحثية على الشكل الآتي: العنوان + قائمة الباحثين المؤلفين وانتماءاتهم وعناوين إيميلاتهم + الكلمات المفتاحية + الملخص + مقدمة + إشكالية البحث (أو أسئلة البحث) + المنهجية (أو خطة البحث) + الاستنتاجات + خلاصة عامة + الملاحق (في حال وجودها) + قائمة الببليوغرافيا (مع ضرورة رومنة المراجع العربية في حال وجودها).
- يجب على المؤلفين أن يقدموا مقالات تتوافق مع الأنواع التي تنشرها المجلة، وفيما يلي إشارة إلى هذه الأنواع:
 - مقالة بحثية: بحث أو دراسة محدداً بإشكالية أو أسئلة انطلاقاً، مع ضرورة الاعتماد على منهجية علمية رصينة في التحليل والمعالجة والتفسير.
 - مراجعات لكتب أو لمقالات علمية (Review)
 - نصوص مترجمة: مقاطع من كتب أو مقالات علمية أجنبية مُترجمة إلى اللغة العربية.
- بالنسبة للنصوص المترجمة: عند إرسال مقالة مترجمة لمقتطف من كتاب أو دراسة أجنبية، لابد من إرسال النصين الأصلي والمترجم معاً، وذلك حتى يُتاح للمُحكِّمين تقييم مدى أمانة الترجمة وسلامتها وجودتها.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS

- Scientific articles must fall under one of the following areas: Sociology, Anthropology, Educational Sciences, Psychology, Linguistics, Political Science, Human Geography, Legal Studies, Media and Communication Studies, Economy and Society, Cultural Studies, Religion and Society.
- The journal publishes articles in the following languages: Arabic, English, and French.
- The journal does not accept previously published research or research that is under consideration for publication in another journal.

- You must download the appropriate journal template and pour your article into it, while respecting the formatting guidelines provided within the template:
 - [The Arabic template for research studies](#)
 - [The English template for research studies](#)
 - [The French template for research studies](#)
- The journal encourages researchers to follow the conditions and standards listed in the American Psychological Association (APA) publishing guide.
- The work must be presented in a Word file only and sent to the journal's email: j.index@democraticac.de
- For articles published in both Arabic and French, the article must include an abstract in English at the top of the article, according to the format outlined in the journal template.
- The journal does not impose strict restrictions on the maximum number of pages that the article should not exceed, but we strongly recommend writing the article concisely without padding.
- For research articles, the structure of the article should be as follows: Title + List of Authors and their Affiliations and Emails + Keywords + Abstract + Introduction + Research Problem (or Research Questions) + Methodology + Conclusions + Appendices (if any) + Bibliography (with the Arabic Romanization).
- Authors must submit articles that correspond to the types of works published by the journal. These types are as follows:
 - **Research article:** Research or a study framed by a specific problem statement or guiding research questions, with the requirement of relying on a rigorous scientific methodology in analysis, treatment, and interpretation.
 - **Reviews of books or scientific articles.**
 - **Translated texts:** Excerpts from books or foreign scientific articles translated into Arabic.
- **Regarding translated texts:** When submitting a translated article based on an excerpt from a foreign book or study, both the original and translated texts must be submitted together, so that reviewers can assess the faithfulness, accuracy, and quality of the translation.

تفاصيل ومعلومات | Details and Information

j.index@democraticac.de	البريد الإلكتروني E-mail :
+212613934313	الهاتف Phone :
Germany: Berlin 10315	العنوان Address :
- الموقع الخاص بالمجلة - الصفحة الرسمية على المركز الديمقراطي العربي	الموقع الإلكتروني Web Site :



مواقع التواصل الاجتماعي:
Facebook Accounts

المجلة مفهرسة في قاعدة بيانات DOAJ

The journal is indexed in DOAJ



فهرسة المجلة:

Indexing





قائمة المحتويات | Contents

الصفحات	عنوان المقال	مؤلف/مؤلفو المقال	
Page Range	Title	Author(s)	
10-34	مسؤولية الحماية بين الشرعية الإنسانية والتوظيف السياسي: دراسة تحليلية للحالة الليبية	فيصل براء المرعشي	01
35-61	الوطن: واقعا ومرتبجي ورؤية في كتابات المطران جورج خضر	شادي غسان الخوري	02
62-73	عوائق المعالجة الديدانكتيكية للتمثيلات في درس الفلسفة	نور الدين ديناني	03
74-85	الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب: دراسة سوسيولوجية في فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي	ادريس الدعيفي	04
86-113	Credit Interest Rates, GDP Growth, and the Efficiency and Stability of Commercial Banks in Lebanon: A Conceptual Analysis of Macro-Financial Transmission under Sovereign Distress	Aghiad Mohamad Adnan Dandachi	05
114-141	Role of Women in Peace Building: Case of Lebanon	Walaa Harb	06



RESEARCH ARTICLE



The Responsibility to Protect: Between Humanitarian Legitimacy and Political Instrumentalization, An Analytical Study of the Libyan Case

Faisal Baraa Almarashi 

Sakarya University, Sakarya, Türkiye

ABSTRACT

This study examines the problematic relationship between the Responsibility to Protect (R2P) and the limits of its application in the Libyan case. It analyzes the gap between the United Nations mandate to protect civilians and the actual course of military implementation. The study proceeds from the premise that the problem lies not in the principle's moral or legal foundations, but in the deviations that may arise in practice, where action can extend beyond civilian protection to shaping the internal balance of power and restructuring the political landscape.

The study adopts an analytical approach by examining United Nations Security Council Resolutions S/RES/1970 and S/RES/1973, comparing their legal authorization with the actions carried out on the ground by NATO and its allies. It also employs a critical perspective, drawing on the Socratic distinction between truth and rhetoric, to unpack the relationship between humanitarian discourse and the political function of intervention. The study concludes that while the intervention in Libya was framed, both rhetorically and legally, as an effort to protect civilians, it did not remain confined to this objective in practice. It gradually evolved into support for one side of the conflict, contributing to the weakening and eventual collapse of the Libyan regime. The Libyan case therefore demonstrates that the Responsibility to Protect, despite its humanitarian foundation, remains vulnerable to political instrumentalization beyond its original purpose.

ARTICLE HISTORY

Received 11 January 2026

Accepted 3 May 2026

Published 7 May 2026

KEYWORDS

Responsibility to Protect,
Humanitarian Intervention,
Libyan Crisis, Security
Council

FIELDS OF STUDY

Political Science,
International Relations,
Public International Law,
Conflict and Crisis Studies

CONTACT: Faisal Baraa Almarashi  faisal.almarashi@ogr.sakarya.edu.tr  Political Science, Middle East Institute, Sakarya University, Sakarya, Türkiye.

Cite this article as: Almarashi, F. B. (2026). The Responsibility to Protect: Between Humanitarian Legitimacy and Political Instrumentalization, An Analytical Study of the Libyan Case. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 10-34.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

مسؤولية الحماية بين الشرعية الإنسانية والتوظيف السياسي: دراسة تحليلية للحالة الليبية

فيصل براء المرعشي ^{ID}

جامعة سكاريا، سكاريا، تركيا

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين مبدأ مسؤولية الحماية وحدود توظيفه العملي في الحالة الليبية من خلال اختبار الفجوة بين التفويض الأممي المعلن لحماية المدنيين وبين مسار التنفيذ العسكري الفعلي. وتنطلق من فرضية مفادها أنَّ الإشكال لا يكمن في البنية الأخلاقية أو القانونية المجردة للمبدأ، بل في الانزياح الذي قد يحدث عند تطبيقه عملياً، بحيث يتجاوز حماية السكان إلى التأثير في موازين الصراع الداخلي وإعادة تشكيل الواقع السياسي.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، عبر قراءة القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 الصادرين عن مجلس الأمن، ومقارنته ما أجازاه قانونياً بما نُفذ على الأرض من قبل حلف شمال الأطلسي وحلفائه. كما استعانت بمقاربة نقدية مستلهمة من التمييز السقراطي بين الحقيقة والخطابة، لتفكيك العلاقة بين الخطاب الإنساني والوظيفة السياسية للتدخل.

وتخلص الدراسة إلى أنَّ التدخل في ليبيا استند، من حيث الخطاب والتفويض إلى حماية المدنيين، لكنه لم يبقَ منحصراً في هذا الهدف عند مستوى الممارسة. فقد اتجه تدريجياً إلى دعم أحد أطراف النزاع، وإضعاف النظام الليبي، والمساهمة في إسقاطه. وبذلك، تكشف الحالة الليبية أنَّ مبدأ مسؤولية الحماية، رغم أساسه الإنساني، يظل قابلاً للتوظيف السياسي بما يتجاوز الغاية التي شُرِعَ من أجلها.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 11 يناير 2026

تاريخ القبول: 3 ماي 2026

تاريخ النشر: 7 ماس 2026

الكلمات المفتاحية

مسؤولية الحماية، التدخل الدولي
الإنساني، الأزمة الليبية، مجلس
الأمن

مباحث المقالة

العلوم السياسية، العلاقات
الدولية، القانون الدولي العام،
دراسات النزاعات والأزمات.

المؤلف المراسل: فيصل براء المرعشي ✉ faisal.almarashi@ogr.sakarya.edu.tr ^{ID} العلوم السياسية، معهد الشرق الأوسط، جامعة سكاريا، سكاريا، تركيا.

لاقتباس المقالة: المرعشي، فيصل براء. (2026). مسؤولية الحماية بين الشرعية الإنسانية والتوظيف السياسي: دراسة تحليلية للحالة الليبية. مجلة مؤش للدراسات الاستطلاعية، 8(22)، 10-34.

© 2026 المؤلف (ون). منشور من قبل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكيف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة، تصاعد الجدل في حقل القانون والعلوم السياسية حول حدود السيادة الوطنية وإمكانية إعادة تعريفها في ضوء التحولات التي شهدتها النظام الدولي. وقد اكتسب هذا الجدل زخماً أكبر مع بروز مبدأ مسؤولية الحماية 'The Responsibility to Protect'، الذي قُدم بوصفه تحولاً معيارياً ينقل مركز الثقل من حماية الدولة وسيادتها إلى حماية الإنسان وكرامته، لا سيما في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ومع إصدار تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول 'ICISS' عام 2001، بدأ مبدأ مسؤولية الحماية في اكتساب ملامحه المؤسسية الأولى، ثم سرعان ما تركز سياسياً في وثيقة القمة العالمية لعام 2005 التي أكدت أن مسؤولية حماية السكان تقع أولاً على عاتق الدولة نفسها، وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عندما تعجز الدولة عن الاضطلاع بهذا الواجب أو تمتنع عنه.

ومع ذلك، لم تؤدِّ هذا التطورات إلى حسم موضوع النقاش الدائر حول السيادة الوطنية ومسؤولية الحماية الإنسانية، بل زادت من تعقيدها. فقد بدأت الأدبيات السياسية والقانونية تتساءل عما إذا كان المجتمع الدولي أمام نقلة أخلاقية وقانونية فعلية في فهم السيادة، أم أمام إعادة صياغة أكثر قبولاً لفكرة التدخل الخارجي تحت لغة إنسانية ذات جاذبية معيارية. ومن هنا برز السؤال المتمثل فيما إذا كان مبدأ مسؤولية الحماية قد مثّل قيداً على استخدام القوة باسم الإنسان، أم وفر إطاراً خطابياً جديداً يمكن توظيفه لتبرير تدخلات تتجاوز حدود الحماية الإنسانية المعلنة؟ انطلاقاً من هذه الإشكالية، تطرح هذه الدراسة سؤالها المركزي على النحو الآتي: إلى أي مدى التزمت تطبيقات مبدأ مسؤولية الحماية بحدود حماية الإنسان دون أن تتحول إلى غطاء لتوسيع أهداف التدخل الدولي؟

تنبع أهمية هذا السؤال من أن الإشكال لا يكمن فقط في البنية الأخلاقية أو القانونية المجردة للمبدأ، بل في المسافة التي قد تنشأ بين التفويض الدولي كما يُصاغ في النصوص والقرارات الأممية، وبين التنفيذ الفعلي على الأرض. فالمشكلة، في كثير من الأحيان، لا تتعلق باللغة المعيارية التي تُقدم بها الحماية، بل بما قد يرافقها من انزياح عملي نحو أهداف سياسية أو عسكرية أوسع، كإعادة تشكيل موازين القوى أو تغيير النظام السياسي أو خدمة مصالح خارجية لا تندرج ضمن الغاية الإنسانية الأصلية. فعلى سبيل المثال، أثارت بعض النقاشات الأكاديمية السابقة المتعلقة بحالة كوسوفو جدلاً مبكراً حول حدود الشرعية الدولية بعد تدخل الناتو عسكرياً تحت مبررات إنسانية وغياب تفويض صريح من مجلس الأمن (Francioni, 2000, p. 118). كما أثارت حالة التدخل الغربي في العراق عام 2003 جدلاً بشأن تبريرات التدخل ذات الطابع الإنساني أو الأخلاقي، ومدى تداخلها مع مسوغات أخرى محل نزاع قانوني وسياسي واسع (Simuziya, 2023, pp. 15-16). في حين أعادت الحالة الليبية طرح الإشكال نفسه من زاوية مغايرة، إذ لم يعد الجدل مقتصرًا على أصل التفويض، بل امتد إلى ما إذا كان التنفيذ العملي قد بقي ملتزماً بحدود حماية المدنيين أم انزاح نحو أهداف أوسع (Zifcak, 2012, pp. 7-).

وبناءً على ذلك، تنطلق هذه الدراسة من أن مشروعية التدخل تثير إشكالاً يتجاوز البعدين القانوني والأخلاقي، ليشمل بنية الخطاب الذي يبرره، وآليات اشتغال اللغة الإنسانية في بناء شرعيته السياسية. وفي هذا السياق تحديداً، تكتسب العودة إلى محاورة سقراط 'Socrates' مع جورجياس 'Gorgias' قيمة تحليلية خاصة، فهذه المحاورة لا تقف عند الخطابة

بوصفها فناً لغوياً وحسب، بل تطرح تمييزاً أعمق بين المعرفة القائمة على الحقيقة، والخطاب القادر على الإقناع من دون أن يركز بالضرورة إلى معرفة حقيقية بحقيقة الموضوع (أفلاطون، 1970، ص 35-46). ومن هذا المنظور، تفترض هذه الدراسة أنه على الرغم من أن مبدأ مسؤولية الحماية يمكن اعتباره خطاباً سياسياً وقانونياً ذو صفة أخلاقية تهدف إلى حماية الإنسان، إلا أنه في ذات الوقت يبقى قادراً على إضفاء بعض الصفات الأخلاقية على ممارسات قد تتجاوز حدود التفويض الأصلي. ولذلك، تركز هذه الدراسة على اختبار هذا المبدأ في المجال الذي تتقاطع فيه الدوافع الإنسانية مع الاستخدام السياسي، وتلتقي فيه الصياغة القانونية مع الممارسة العملية. وضمن هذا المسار، ينصرف هدف الدراسة إلى تتبع الفجوة التي قد تنشأ بين حدود التفويض الأممي وآليات تنفيذه على أرض الواقع.

ولتحقيق ذلك، تعتمد هذه المقالة منهجاً تحليلياً يقوم على قراءة القرارات الأممية ذات الصلة بالتدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية، ولا سيما قرار مجلس الأمن S/RES/1970 و S/RES/1973 لعام 2011، ثم مقارنة ما أُجيز قانونياً في إطار مسؤولية حماية المدنيين بما نُفذ فعلياً على الأرض في سياق العمليات العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي. وتختار الدراسة الحالة الليبية بوصفها الحالة التطبيقية الأبرز لاختبار مبدأ مسؤولية الحماية في صيغته المؤسسية المعاصرة، إذ مثلت أول تطبيق عملي واضح للمبدأ بعد إقراره عام 2005، وسط تفويض صريح من مجلس الأمن باستخدام القوة لحماية السكان المدنيين. وتنبع أهمية هذه الحالة من أنها تكشف، بدرجة عالية من الوضوح، طبيعة التوتر القائم بين الغاية الإنسانية المعلنة وحدود الممارسة العسكرية الفعلية، كما تتيح فحص ما إذا كان التدخل قد ظل ملتزماً بإطار الحماية الإنسانية، أم أنه انزاح تدريجياً نحو أهداف أوسع اتصلت بإعادة تشكيل موازين الصراع الداخلي.

1. إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول اختبار الفجوة بين البنية المعيارية لمبدأ مسؤولية الحماية وبين ممارسته الفعلية في الحالة الليبية. فعلى المستوى النظري، طُرِحَ هذا المبدأ بوصفه إطاراً أخلاقياً وقانونياً مُحدّثاً لمفهوم التدخل الدولي الإنساني، يهدف إلى حماية السكان من الفضائع الجماعية عندما تعجز الدولة عن أداء هذا الدور أو تمتنع عنه. غير أن تطبيقاته السابقة تحت مفهوم التدخل الدولي الإنساني، وكذلك تطبيقه الأخير في ليبيا تحت مبدأ مسؤولية الحماية، أثارت تساؤلات متزايدة بشأن حدود الالتزام الفعلي بمضمونه الإنساني، وعدم تجاوزها نحو أهداف أوسع اتصلت بالتأثير في موازين الصراع الداخلي وإعادة تشكيل البنية السياسية للدول.

ومن هنا تنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى التزم تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية بحدود حماية السكان المدنيين، من دون أن يتحول إلى غطاء لتوسيع أهداف التدخل الدولي؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما حدود التفويض الأممي الذي أقره مجلس الأمن في الحالة الليبية عام 2011؟
- هل بقي التنفيذ العملي للتدخل العسكري منسجماً مع حدود هذا التفويض؟
- ما طبيعة العلاقة بين الخطاب الإنساني المعلن للتدخل وبين النتائج السياسية والعسكرية التي ترتبت عليه على أرض الواقع؟

- إلى أي مدى كشفت الحالة الليبية عن قابلية مبدأ مسؤولية الحماية لأن يُوظف في اتجاهات تتجاوز الغاية الإنسانية التي شُرِعَ من أجلها؟

2. أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات نظرية وعملية متداخلة. فمن الناحية النظرية، تسهم هذه المقالة في مناقشة واحدة من أكثر القضايا إشكالاً في الفكر السياسي المعاصر والقانون الدولي، وهي العلاقة بين السيادة والتدخل، وبين الشرعية الإنسانية واستخدام القوة في إطار مبدأ مسؤولية الحماية. كما تتجلى أهميتها في سعيها إلى تجاوز القراءات التبسيطية التي تنظر إلى هذا المبدأ إما بوصفه إنجازاً أخلاقياً وقانونياً خالصاً، أو بوصفه مجرد أداة مصلحية لتبرير التدخلات الخارجية، وذلك من خلال مقارنة نقدية تختبره في ضوء التطبيق العملي في الحالة الليبية، لا في حدود بنيته النظرية المجردة فحسب.

أما من الناحية العملية، فتنبع أهمية الدراسة من تناولها للحالة الليبية بوصفها من أبرز الحالات التطبيقية التي شكّلت اختباراً حاسماً لمبدأ مسؤولية الحماية في صورته المؤسسية المعاصرة. فقد مثل التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 لحظة مفصلية في الجدل الدولي حول حدود الحماية الإنسانية ومشروعية استخدام القوة، ولا سيما في ظل وجود تفويض صريح من مجلس الأمن لحماية المدنيين. ومن خلال تحليل هذه الحالة، تتيح الدراسة فهماً أعمق للكيفية التي يمكن أن تتشكل بها الفجوة بين القرار الأممي كما يُصاغ قانونياً، وبين آليات تنفيذه الفعلية على الأرض، كما تساعد في الكشف عن طبيعة التوتر بين الاعتبارات الإنسانية المعلنة والنتائج السياسية والعسكرية التي أفرزها التدخل.

وتزداد أهمية هذا البحث أيضاً في كونه يوظف مدخلاً تحليلياً أقل تداولاً في دراسة هذا الموضوع، يتمثل في الاستفادة من البعد الفلسفي المستمد من محاوره سقراط مع جورجياس، بما يتيح تفكيك الخطاب الإنساني من زاوية العلاقة بين الحقيقة والإقناع، وبين المعيار الأخلاقي والوظيفة السياسية. ومن ثم، فإنّ هذه الدراسة لا تقتصر على تحليل قانوني أو سياسي مباشر للتدخل في ليبيا، بل تمتد إلى مساءلة البنية الخطابية التي أنتجت من خلالها شرعية هذا التدخل، والكيفية التي يمكن بها للغة الإنسانية أن تصبح أداة لتوسيع المعنى السياسي للتفويض الدولي.

3. أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: اختبار مدى الالتزام العملي بحدود مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية، من خلال تحليل مضمون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 لعام 2011، ومقارنة ما أُجيز قانونياً بما نُفذ فعلياً على الأرض في سياق التدخل العسكري.

ثانياً: الكشف عن مدى انسجام التدخل الدولي في ليبيا مع الغاية الإنسانية المعلنة المتمثلة في حماية المدنيين، أو انفتاحه على أهداف أوسع اتصلت بالتأثير في مسار الصراع الداخلي، وإعادة تشكيل التوازن السياسي، بما قد يتجاوز مقتضيات الحماية الإنسانية.

ثالثاً: تفكيك العلاقة بين الخطاب الإنساني والممارسة الجيوسياسية في الحالة الليبية، من خلال بيان الكيفية التي يمكن أن يتحول بها مبدأ مسؤولية الحماية من إطار معياري يهدف إلى حماية السكان إلى أداة قابلة لإعادة التوظيف السياسي في سياق التدخل الدولي.

4. فرضية البحث والمنهج المعتمد

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الإشكال في تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية لا يكمن في بنيته الأخلاقية أو القانونية المجردة، بقدر ما يكمن في المسافة التي قد تنشأ بين حدود التفويض الأممي المقرر لحماية المدنيين من جهة، ومسار التنفيذ العملي للتدخل العسكري من جهة أخرى. وبعبارة أكثر تحديداً، تفترض الدراسة أن التدخل الدولي في ليبيا، على الرغم من استناده إلى خطاب إنساني وغطاء قانوني صادر عن مجلس الأمن، لم يبق منحصر بالضرورة في حدود حماية السكان المدنيين، بل انفتح، في سياق ممارسته العملية على أهداف أوسع اتصلت بالتأثير في موازين الصراع الداخلي، وبإعادة تشكيل الواقع السياسي الليبي، بما يتجاوز الغاية الإنسانية المعلنة للتفويض.

وللتحقق من هذه الفرضية، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي، من خلال قراءة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة الليبية، ولا سيما القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 لعام 2011، وتحليل مضامينها القانونية والسياسية، ثم مقارنة ما أُجيز فيها من تدابير لحماية المدنيين بما نُفذ فعلياً على الأرض في سياق العمليات العسكرية. كما تستعين الدراسة بمقاربة نقدية تستفيد من التمييز السقراطي بين المعرفة والخطابة، بوصفه مدخلاً فكرياً يساعد في تفكيك العلاقة بين الخطاب الإنساني المعلن والوظيفة السياسية التي قد تنطوي عليها الممارسة الفعلية للتدخل. ومن خلال هذا التداخل بين التحليل القانوني والتفسير السياسي والتفكيك الخطابي، تسعى الدراسة إلى بيان ما إذا كانت الحالة الليبية تمثل تطبيقاً منضبطاً لمقتضيات الحماية الإنسانية، أم تكشف عن انزياح تدريجي من حماية الإنسان إلى توظيف مبدأ مسؤولية الحماية ضمن حسابات القوة والمصلحة.

أولاً: مبدأ مسؤولية الحماية بين الغاية الإنسانية وإشكال التوظيف السياسي

لم يظهر مبدأ مسؤولية الحماية بوصفه مفهوماً منفصلاً عن التطورات التاريخية والفكرية التي شهدتها النظام الدولي، بل جاء نتيجة مسار طويل من الجدل حول حدود السيادة ومشروعية التدخل الخارجي لغايات إنسانية. فمنذ ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة بعد معاهدة ويستفاليا 'Westphalia' عام 1648، استقر التصور القانوني والسياسي لمفهوم السيادة على أن يكون لكل دولة سلطة عليا داخل إقليمها، وأن لا يجوز لأي طرف خارجي التدخل في شؤونها الداخلية، إلا في حالة وجود انتهاك صريح للمعاهدة، أو في حالات الدفاع عن النفس (Oslander, 2001, p. 206).

وعلى الرغم من أن مفهوم السيادة المطلقة هذا قد شكّل أهم أحد المرتكزات الأساسية للنظام الدولي في ذلك الوقت، إلا أن الحالات التاريخية تكشف أن هذا المبدأ لم يكن مُطبقاً بصورة كاملة، إذ استمرت الدول الكبرى في التدخل بشؤون الدول الأخرى عبر استخدام الذرائع الإنسانية كلما اقتضت مصالحها السياسية أو الاستراتيجية ذلك (Kabbara, 2015, p. 14). وقد رصد باحثون من كلية ويتون 'Wheaton College' في هذا الشأن، امتدادات ارتبط بها مفهوم التدخل الدولي

الإنساني بمفهوم الدولة الحديثة الذي تلى معاهدة ويستفاليا، كان أبرزها تدخل بريطانيا وروسيا وفرنسا في حرب الاستقلال اليونانية عام 1821 لمساعدة اليونانيين على نيل استقلالهم عن الإمبراطورية العثمانية (Heraclides & Dialla, 2015, p. 105). وكذلك التدخل الفرنسي في بلاد الشام عام 1860 بحجة حماية الموارنة المسيحيين من زعماء الدروز في لبنان. مؤكداً على أنَّ البعد الإنساني الذي استخدم لإضفاء الشرعية على التدخلات آنذاك، لم يكن منفصلاً تماماً عن توازنات القوة ومصالح الدول، بل كان متداخلاً معها (Pogany, 1986, pp. 182-186).

ومع استقرار النظام الدولي بعد حربين عالميتين وقيام الأمم المتحدة عام 1945، أعاد ميثاق الأمم في ديباجته التأكيد على مبدأ المساواة في السيادة، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي الدول أو استقلالها السياسي، لكنه أبقي في الوقت نفسه على صلاحيات مجلس الأمن في اتخاذ تدابير جماعية بموجب الفصل السابع عند وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين (United Nations, 1945, Arts. 2(1), 2(4), ch. VII). وبهذا المعنى، لم يُنهِ ميثاق الأمم المتحدة التوتر بين مبدئي السيادة والتدخل، بل أعاد صياغتهما ضمن منظومة مؤسسية جعلت مشروعية التدخل مرتبطة بإرادة مجلس الأمن والاعتبارات المتصلة بحفظ السلم الدولي.

ومع نهاية الحرب الباردة، اكتسب هذا الجدل أهمية متزايدة في ظل تصاعد الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المدنيين. فقد كشفت أزمات تلك المرحلة عن قصور الفهم التقليدي للسيادة عن استيعاب ظاهرة الفضاء الجماعية واسعة النطاق. وفي هذا الإطار، برز الخطاب الإنساني بوصفه أحد المداخل الرئيسة لتبرير أنماط متعددة من التدخل الخارجي، إذ شهدت تسعينيات القرن العشرين ما يقارب أحد عشر تدخلاً دولياً قُدمت لها مبررات إنسانية، من بينها: تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 'ECOWAS' في ليبيريا عام 1990 لإعادة فرض القانون والنظام، والتدخل الأمريكي البريطاني الفرنسي في شمال العراق عام 1991 لإنشاء مناطق آمنة وفرض حظر جوي لحماية آلاف الأكراد المعرضين للخطر، والتدخل الذي قاده الولايات المتحدة في الصومال عام 1992 لفتح ممرات إنسانية، والتدخل الذي قاده الولايات المتحدة في هايتي عام 1994 لإعادة الرئيس المنتخب ديمقراطياً جان برتران أريستيد 'Jean-Bertrand Aristide' إلى السلطة، وقصف حلف شمال الأطلسي 'NATO' مواقع صرب البوسنة عام 1995 في سياق إنهاء الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وتدخل 'ECOWAS' في سيراليون عام 1997 لاستعادة السلام والاستقرار، وتدخل 'NATO' في كوسوفو عام 1999 لحماية ألبان كوسوفو من التطهير العرقي، والتدخل الذي قاده أستراليا في تيمور الشرقية عام 1999 عقب أعمال العنف الواسعة، إضافة إلى عمليات الأمم المتحدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1999، ثم تدخل المملكة المتحدة في سيراليون عام 2000 لدعم بعثة الأمم المتحدة بعد تعثرها (Almarashi, 2020, pp. 3-4).

وفي ظل هذا التوسع في ممارسة التدخلات الدولية تحت مسميات إنسانية، برزت الحاجة إلى ضبط مفهوم التدخل الدولي الإنساني من الناحية المفاهيمية. فقد أسهمت كثرة التدخلات التي جرى تبريرها باعتبارات إنسانية في إثارة نقاش واسع داخل الأدبيات السياسية والقانونية حول ماهية هذا المفهوم وحدوده وأدواته وشروط مشروعيته. الأمر الذي دفع عدداً من الباحثين إلى تقديم تعريفات متعددة له، عكست تبايناً في فهم طبيعته ونطاقه وأبعاده القانونية والسياسية. وفي هذا السياق، يبرز تعريف ج. ل. هولزغريف 'J. L. Holzgrefe' للتدخل الدولي الإنساني على أنه: "التهديد باستخدام القوة

أو استخدامها عبر حدود الدولة من قبل دولة أو مجموعة دول بهدف منع أو إنهاء انتهاكات واسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية لأفراد من غير مواطنيها، دون إذن الدولة التي تُطبق القوة داخل أراضيها" (Holzgrefe & Keohane, 1 p, 2003). ويكشف هذا التعريف عن تركيز واضح على عنصر القوة بوصفه الأداة المركزية للتدخل، وعلى جسيمة الانتهاكات الإنسانية بوصفها المبرر الرئيس له.

في حين يُقدم آدم روبرتس 'Adam Roberts' تعريفاً أكثر ارتباطاً بالطابع العسكري والقسري للتدخل، إذ يصف التدخل الدولي الإنساني بأنه "فعل قسري تقوم به الدول يتضمن استخدام القوة المسلحة في دولة أخرى من دون موافقة حكومتها. سواء أكان ذلك بإذن من مجلس الأمن أو بدونه، وذلك بغرض منع انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني أو وضع حد لها". ويكتسب هذا التعريف أهمية خاصة لأنه لا يكتفي بإبراز الغاية الإنسانية المعلنة، بل يربط المفهوم أيضاً بإشكالية المشروعية الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بمسألة تفويض مجلس الأمن (Roberts, 5 p, 2000).

أما توني بريمز كنودسن 'Tonny Brems Knudsen'، فيطرح تعريفاً أوسع نسبياً من حيث الصياغة المفاهيمية، إذ يرى أن التدخل الإنساني "تدخل ديكتاتوري أو قسري في مجال اختصاص دولة ذات سيادة، يكون مدفوعاً أو مبرراً باعتبارات إنسانية" (Knudsen, 146 p, 1996). وعلى الرغم من أهمية هذا التعريف في إبراز الطبيعة القسرية للتدخل، إلا أنه يظل أقل دقة من تعريفي هولزغريف وروبرتس السابقين، وذلك لأنه لا يحدد بوضوح نوع الوسائل المستخدمة، ولا يضع حدوداً فاصلة بين التدخل العسكري وغيره من صور الضغط أو الإكراه الخارجي (Kardaş, 26-27 pp, 2003).

ويرى بهيكو باريك 'Bhikhu Parekh'، أن التدخل الدولي الإنساني يجب أن يأخذ بعداً أكثر اتساعاً إذ يعرفه بأنه "تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف إنهاء المعاناة الجسدية الناجمة عن تفكك الدولة أو إساءة استخدامها الجسيمة للسلطة، والمساعدة في تهيئة الظروف التي يمكن أن تنشأ فيها بنية قابلة للحياة للسلطة المدنية" (Parekh, 53 p, 1997). ويعكس هذا التعريف تصوراً أكثر توسعاً للمفهوم، لأنه لا يقتصر على وقف الانتهاكات المباشرة، بل يمتد إلى الإسهام في إعادة بناء الشروط السياسية والمؤسسية داخل الدولة المعنية.

تكشف هذه التعريفات عن حد أدنى مشترك يتمثل في ثلاثة عناصر رئيسة تخص التدخل الدولي الإنساني يمكن شملها بـ: وجود فاعل خارجي يتجاوز حدود الدولة المستهدفة، ووجود معاناة إنسانية جسيمة أو انتهاكات واسعة النطاق تُقدّم بوصفها مبرراً للتدخل، فضلاً عن حضور عنصر قسري، ظاهر أو مضمّر، في الفعل التدخل. ومع ذلك، يمكن القول أن هذا الاتفاق لا يحجب وجود تباينات مهمة تتصل بطبيعة الأداة المستخدمة، وحدود الغاية الإنسانية، ومدى اشتراط المشروعية الدولية، إلى جانب الاختلاف بشأن ما إذا كان التدخل يقتصر على وقف الانتهاكات واسعة النطاق، أم يمتد إلى الإسهام في إعادة بناء النظام السياسي الداخلي للدولة المستهدفة. ومن ثم، فإن تعدد هذه التعريفات لا يعكس مجرد تنوع اصطلاحي، بل يكشف عن خلاف أعمق يتصل بطبيعة التدخل الإنساني ذاته، وبالحد الفاصل بين الضرورة الإنسانية من جهة، واحتمالات التوظيف السياسي والاستراتيجي لهذا المفهوم من جهة أخرى.

ومع اتساع الجدل الأدبي المستمر في توصيف التدخل الدولي الإنساني، عبّرت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني لم يعد مفهوماً قادراً على توفير إطار قانوني وأخلاقي مستقر للتعامل مع الجرائم

ضد الإنسانية من خلال تفسيره عبر إطار "الحق في التدخل"، وأنه من الأنسب الانتقال إلى مقارنة جديدة تقوم على "مسؤولية الحماية". ولهذا أعلن تقرير اللجنة لعام 2001 بوضوح: "نحن نفضل ألا نتحدث عن حق في التدخل، بل عن مسؤولية الحماية". وقد مثلت هذه الصياغة تحولاً مفاهيمياً أساسياً، لأنها نقلت النقاش من فكرة امتياز الدولة المتدخلة إلى فكرة مسؤولية المجتمع الدولي على التدخل عندما تعجز الدول أو تمتنع عن أداء واجبها تجاه شعبيها (ICISS, 2001, p. 11).

وبناء على ذلك، أعاد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول لعام 2001 تعريف نقطة التحول الأبرز في بلورة مبدأ مسؤولية الحماية من خلال تفسيره للسيادة بوصفها مسؤولية، لا مجرد حصانة من التدخل الخارجي. كما عمل على بناء تصور متدرج للحماية يبدأ بالوقاية والمساعدة، ولا يجعل اللجوء إلى القوة إلا خياراً أخيراً تحكمه شروط صارمة (ICISS, 2001, p. 13). ثم كرّس هذا التحول سياسياً في وثيقة القمة العالمية لعام 2005، التي أقرت بأن لكل دولة مسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتنطير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وأن المجتمع الدولي من خلال أجهزة الأمم المتحدة، يتحمل مسؤولية استخدام الوسائل السلمية المناسبة لمساعدة الدول على الوفاء بهذا الالتزام، وأنه قد يلجأ إلى عمل جماعي من خلال مجلس الأمن، وفقاً لأحكام الميثاق، عندما تفشل الوسائل السلمية وتعجز السلطات الوطنية بوضوح عن حماية سكانها (United Nations General Assembly, 2005, paras. 138-139).

ومع ذلك، لم تستطع جميع هذه التطورات الخاصة بتفسير التدخل الدولي الإنساني أن تنه الإشكال النظري المتصل بحدود إنسانيته ومشروعيته، بل أعادت طرحها في كل مرة بصيغ قانونية جديدة. فإذا كان مبدأ مسؤولية الحماية قد ظهر في الأصل بوصفه محاولة لتقييد منطق التدخل الإنساني وإخضاعه لإطار معياري وقانوني أكثر انضباطاً، إلا أن تطبيقاته العملية ظلت تثير تساؤلاً جوهرياً حول مدى بقاءه ملتزماً بغاية حماية السكان وعدم انفتاحه على توظيف القوة لتحقيق أهداف تتجاوز المبررات الإنسانية المعلنة (Cater & Malone, 2016, p. 192). ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة هذا التطورات بوصفها تميزاً واضحاً بين الخطاب المؤسس على معرفة حقيقية بالعدل والخير، والخطاب القادر على الإقناع من دون أن يستند بالضرورة إلى الحقيقة ذاتها. فالانتقال من مفهوم التدخل الإنساني إلى مبدأ مسؤولية الحماية لا يبدو وكأنه انتقالاً قد ألغى إشكال التبرير الأخلاقي لاستخدام القوة بقدر ما مثل إعادة صياغته ضمن لغة معيارية أكثر قبولاً في الوعي القانوني والسياسي المعاصر. وبدلاً من مناقشة فكرة مشروعية التدخل ومدى تحوله لغايات تحقيق الأهداف التي تتجاوز المبررات الإنسانية، جرى إسناده إلى واجب الحماية ومسؤولية المجتمع الدولي، وهو تحول منح الخطاب الإنساني قوة تبريرية أكبر، من دون أن يضمن بالضرورة انضباط الممارسة الفعلية دائماً بحدود الغاية الإنسانية.

وعلى هذا الأساس، بات من الممكن القول أن الإشكال لا يكمن في البنية المعيارية المجردة لمبدأ مسؤولية الحماية بقدر ما يكمن في المسافة التي قد تنشأ بين منطق القانوني والأخلاقي من جهة، وكيفية تفعيله السياسي والعسكري من جهة أخرى. فالمسألة، في جوهرها، ليست مسألة نصوص فقط، بل مسألة علاقة بين خطاب يُنتج الشرعية، وممارسة قد تنحرف عن الحدود التي يعلنها ذلك الخطاب. ومن ثم، فإن اختبار القيمة التفسيرية الحقيقية لهذا المبدأ لا يتحقق عند مستوى بنائه النظري وحده، بل عند مستوى تطبيقه العملي في حالات الدراسة، حيث تظهر بوضوح حدود الاتساق أو التباعد بين مقتضيات الحماية الإنسانية وبين مسارات التنفيذ الفعلي على الأرض.

ثانياً: التدخل الدولي الإنساني في الحالة الليبية

حظيت الأزمة الليبية في عام 2011 باهتمام واسع من قبل الأدبيات السياسية والقانونية، إذ تمثلت في أنها أول وأبرز الحالات التي فُعل فيها التدخل الدولي العسكري تحت مظلة حماية المدنيين بعد إقرار مبدأ مسؤولية الحماية. ومع أول اختبار واقعي لمبدأ مسؤولية الحماية، انقسمت الأدبيات ذات الصلة إلى اتجاهين رئيسيين. إذ تمثل الاتجاه الأول في الدراسات التي قاربت الأزمة الليبية من زاوية مؤسسية أممية، وركزت على آليات صنع القرار داخل الأمم المتحدة، وطبيعة التفاعلات التي أسهمت في دعم قرار التدخل أو عرقلته. وتبرز دراسة مارتين بيندر (Binder, 2016) في هذا الصدد مثلاً واضحاً على هذا الاتجاه، إذ انصرف إلى تحليل كيفية استجابة الأمم المتحدة للأزمة الليبية، انطلاقاً من تطورات عام 2011 وبالتركيز على شروط الدعم الدولي للتدخل وحدود فعالية المنظمة في إدارة الأزمة.

أما الاتجاه الثاني، فقد تناول التدخل الدولي في ليبيا من منظور قانوني ومعيارى، مركزاً على مدى اتساق هذا التدخل مع قواعد الشرعية الدولية ومتطلبات مبدأ مسؤولية الحماية. وفي هذا السياق، تندرج دراسة آلان ج. كوبرمان (Kuperman, 2013)، التي ناقشت طبيعة المبررات التي استند إليها التدخل وحدود مشروعيتها، كما تبرز كذلك دراسة باتريك سي. آر. تيري (Terry, 2011) بوصفها من الدراسات المهمة التي انشغلت بفحص التدخل من زاوية قانونية، مع التركيز على مدى التزامه بالشروط التي يفرضها مبدأ مسؤولية الحماية في صيغته المعاصرة. ويكشف هذا الاتجاه عن اهتمام واضح بحدود التفويض الأممي، وبمسألة ما إذا كان استخدام القوة قد ظل منضبطاً بالإطار الذي أُجيز في ظله. ومع ذلك، لم يقدم أي من الاتجاهين تفسيراً مكتملاً للحالة الليبية. فالاتجاه المؤسسي، كما يظهر في دراسة بيندر، ينطلق أساساً من لحظة انفجار الأزمة عام 2011 وآليات التفاعل الأممي معها، من دون أن يمنح الخلفية الدولية الأوسع للأزمة ما تستحقه من عناية تحليلية. أما الاتجاه القانوني، كما يتجلى في أعمال كوبرمان وتيري، فإنه ينشغل أساساً بالسؤال القانوني المباشر، من دون أن يتوسع بالقدر الكافي في تحليل أثر موازين القوى الغربية، ولا سيما الأوروبية، في تشكيل القرار الدولي وتوجيه مسار التدخل. ومن ثم، فإن فهم التدخل الإنساني الدولي في الحالة الليبية لا يكتمل بالاكتفاء بتحليل آليات الأمم المتحدة، أو بقصر الدراسة على حدود المشروعية القانونية، بل يستدعي مقارنة أوسع تربط بين الخلفية الدولية للأزمة، والخطاب الإنساني الذي بُرّر به التدخل، والبنية السياسية والاستراتيجية التي أسهمت في صياغة أهدافه ونتائجه على أرض الواقع.

5. لمحة عامة عن الأزمة الليبية

على الرغم من أن أغلب الدراسات ذات الصلة تُرجع فهم الأزمة الليبية التي انفجرت عام 2011 إلى كونها نتيجة مباشرة للاحتجاجات التي رافقت موجة الربيع العربي، إلا أن هذه الدراسة تنطلق من أن تحليل هذه الأزمة يقتضي ردها إلى سياق أوسع تشكّل عبر عقود من التوتر بين النظام الليبي والقوى الغربية من جهة، والتراكمات الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة أخرى. فالأزمات بوجه عام، لا تنشأ بوصفها أحداثاً طارئة أو معزولة، بل تمثل حصيلة تفاعل طويل بين اعتبارات دولية ضاغطة وبنية داخلية متأزمة. ومن ثم، فإن لحظة الانفجار في فبراير/شباط 2011 لم تكن نقطة بداية مستقلة بقدر ما كانت تعبيراً عن مسار سابق وممتد.

وفي هذا السياق، يمكن ربط الأزمة الليبية بجملة من السياسات التي أثارت قلقاً متزايداً على المستوى الدولي منذ السنوات الأولى لحكم معمر القذافي، ولا سيما ما تعلق منها بسعي النظام إلى امتلاك قدرات تسليحية غير تقليدية، شملت الأسلحة الكيميائية والنووية. فعلى الرغم من توقيع ليبيا على معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية وتصديقها عليها، إلا أن معمر القذافي سعى في عامه الأول في السلطة، إلى الحصول على سلاح نووي مباشر من الصين (Jentleson & Whytock, 2005, p. 56). ومع رفض طلبه، حاول لاحقاً إقامة تواصل مع باكستان عام 1977، ومع الهند عام 1979 دون أن يحقق النتيجة المرجوة. وإزاء ذلك، اتجهت ليبيا إلى تطوير برنامج نووي محلي بالاعتماد على معدات وتقنيات رئيسة من الاتحاد السوفيتي، شمل بناء مفاعل أبحاث بقدرة عشرة ميغاواط في تاجوراء، واستيراد أكثر من ألفي طن من مركبات خام اليورانيوم، فضلاً عن العمل على تطوير قدرات ذات طابع بيولوجي (Almarashi, 2020, p. 30).

أفضت المخاوف من توجهات السياسة الخارجية الليبية إلى إدراج ليبيا تدريجياً ضمن دوائر الاستهداف والاحتواء في السياسة الغربية، ولا سيما الأمريكية. ففي عام 1973، فرضت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون 'Richard Nixon' قيوداً على مبيعات الأسلحة إلى ليبيا، ثم تعزز هذا المسار بفرض عقوبات اقتصادية عليها بعد تصنيفها دولة راعية للإرهاب خلال إدارة جيمي كارتر 'Jimmy Carter'. وبعد ذلك، شهدت مرحلة الثمانينيات مزيداً من التصعيد، إذ فرضت إدارة رونالد ريغان 'Ronald Reagan' عام 1982، حظراً على واردات النفط الخام الليبي، قبل أن يتوسع هذا الحظر عام 1985 ليشمل المنتجات البترولية المكررة. ولم يقتصر الضغط الأمريكي على الأدوات الاقتصادية، بل امتد إلى استعراضات عسكرية متكررة في خليج سرت، انتهت إلى عمليات قصف واسعة استهدفت منشآت عسكرية ليبية. وبلغ هذا التصعيد ذروته في 15 أبريل/نيسان 1986، عندما شنت الولايات المتحدة غارات جوية على ليبيا بعد اتهام نظام القذافي بالمسؤولية عن تفجير ملهى لا بيل 'La Belle' الليلي في برلين في 5 أبريل/نيسان من العام نفسه، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، بينهم جنديان أمريكيان، وإصابة أكثر من مئتي شخص، من بينهم أكثر من سبعين أمريكياً (Jentleson & Whytock, 2005, pp. 57-58).

لا تكتسب هذه الغارات الأمريكية على ليبيا أهميتها من البعد العسكري المباشر وحسب، إذ تكشف دلائلها السياسية أيضاً عن انتقال العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة من مستوى الردع والضغط التدريجي إلى مستوى أكثر مباشرة في استهداف رأس النظام نفسه. فقد أفيد بأن القذافي أصيب في هذه الغارات، كما ذكر أن إحدى بناته قُتل خلالهما، وهو ما أضفى على الحدث طابعاً بالغ الحساسية في ذاكرة النظام الليبي. وعلى الرغم من أن الهدف الأمريكي المعلن كان دفع طرابلس إلى تغيير سلوكها السياسي، إلا أن استهداف منزل القذافي كشف أن منطق الاحتواء لم يعد منفصلاً تماماً عن منطق إضعاف النظام ذاته (Erlanger, 2001).

ومع الانتقال إلى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من العزلة الدولية، وهذه المرة في ظل اتهامها بالضلوع في عمليتي تفجير ذواتي صدى دولي واسع، هما تفجير الطائرة الأمريكية 'Pan Am Flight 103' فوق لوكربي في 21 ديسمبر/كانون الأول 1988، وتفجير طائرة الخطوط الجوية الفرنسية 'UTA Flight 772' فوق النيجر في 19 سبتمبر/أيلول 1989. وقد ترتب على ذلك أنه في عام 1991 وجهت هيئة محلفين كبرى في الولايات المتحدة اتهامات إلى الأمين خليفة فحيمة، المدير السابق للخطوط الجوية العربية الليبية في مالطا، وعبد الباسط علي المقرحي، وهو ضابط مخبرات

ليبي رفيع المستوى. وفي هذا السياق، سعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بدعم من فرنسا، إلى ممارسة ضغوط سياسية وقانونية على ليبيا في إطار اتهام المواطنين الليبيين بالتورط في هاتين العمليتين، وتحركت هذه الدول عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفرض عقوبات على ليبيا (Zoubir, 2002, p. 35).

وفي هذا الإطار، أصدر مجلس الأمن القرارين S/RES/731 و S/RES/748 في يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 1992، مطالباً ليبيا بتسليم المشتبه بهم، والتعاون مع فرق التحقيق في حادث الطائرتين، وتقديم تعويضات لأسر الضحايا، ووقف جميع أشكال الدعم للإرهاب (United Nations Security Council, 1992). ثم تعزز هذا المسار بصدور القرار S/RES/883 في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1993، الذي فرض عقوبات إضافية بسبب عدم امتثال ليبيا لقرارات مجلس الأمن، وشملت هذه العقوبات حظر السفر الجوي، وتقييد بيع قطع غيار صناعة النفط، وفرض حظر على توريد الأسلحة، وتجميد الأموال والموارد المالية الخاضعة لسيطرة الحكومة الليبية، فضلاً عن تقليص التمثيل الدبلوماسي (United Nations Security Council, 1993). وبذلك، انتقلت ليبيا من كونها محل قلق سياسي وأمني إلى كونها هدفاً لعقوبات دولية مؤسسية، وهو ما رسّخ اندراجها في بنية ممتدة من العزل الدولي.

وعلى الرغم من تصاعد الطابع المؤسسي للعقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، إلا أن هذا المسار لم يكن يعكس إجماعاً غريباً كاملاً. إذ فشلت الولايات المتحدة في إقناع حلفائها الأوروبيين بتوسيع نطاق العقوبات ليشمل شراء النفط الليبي، وتمسك الأوروبيون، ولا سيما فرنسا وإيطاليا، باعتباراتهم الاقتصادية وباعتمادهم النسبي على النفط الليبي. وعلى الرغم من محدودية فعالية العقوبات الدولية، نتيجة تباين المواقف الغربية وخضوعها لاعتبارات المصلحة، إلا أن أثرها التراكمي مقترناً بانخفاض أسعار النفط، ترك انعكاسات عميقة على الداخل الليبي. فقد أدى ذلك إلى تراجع ملحوظ في الاستثمارات وقطاع النفط، كما ألحق ضرراً بالملكاسب الاجتماعية التي حققتها ليبيا في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والمساواة الاقتصادية (Zoubir, 2002, p. 35). ومع مرور الوقت، لم تعد آثار الضغوط الخارجية محصورة في المجال الاقتصادي، بل أخذت تتفاعل مع اختلالات البنية الداخلية نفسها، بما في ذلك تنامي السخط الشعبي، وصعود المعارضة الإسلامية، وتزايد النزعة الأمنية للنظام في تعامله مع خصومه. ومن ثم، فإن التوتر الخارجي لم يبق منفصلاً عن الأزمة الداخلية، بل أسهم بصورة غير مباشرة في تعميق شروطها.

وفي هذا السياق الداخلي المتوتر، برزت مجزرة سجن أبو سليم عام 1996 بوصفها محطة مفصلية في تراكم الاحتقان الشعبي ضد النظام، إذ قُتل أكثر من 1200 سجين على خلفية احتجاجهم على أوضاعهم المعيشية داخل السجن. ولم يكن أثر هذه المجزرة مقتصرًا على حجمها المأساوي فحسب، بل امتد إلى ما أحدثته من تحول عميق في الذاكرة السياسية والاجتماعية داخل ليبيا، إذ غدت رمزاً مركزياً لانتهاكات السلطة، ومصدراً دائماً لإعادة إنتاج المطالبة بالمحاسبة والعدالة. وفي هذا الإطار، تشكلت في بنغازي روابط غير رسمية لعائلات القتلى والمغييبين قسرياً، وكان من بين من تولّى تمثيلهم قانونياً محامي حقوق الإنسان فتحي تربل، الذي اضطلع بدور مهم في الدفاع عن عائلات ضحايا الاختفاء القسري المرتبطين بأحداث عام 1996 (Human Rights Watch, 2003). وبهذا المعنى، فإن احتجاجات عام 2011 لم تكن منفصلة عن ذاكرة القمع السابقة بل استندت جزئياً إلى مظالم متراكمة ظلّت كامنة إلى أن وجدت لحظة الانفجار المناسبة.

وفي ظل هذا الإرث الداخلي المثقل بالمظالم، ومع اندلاع الثورات والاضطرابات في عدد من الدول العربية، ولا سيما في تونس ومصر، دخلت ليبيا بدورها مرحلة جديدة من التوتر السياسي. ففي 15 فبراير/شباط 2011، أثار اعتقال المحامي فتحي تربل احتجاجات شعبية أمام مقر الشرطة في بنغازي، وسرعان ما تحولت إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، قبل أن يمتد العنف إلى مناطق أخرى من البلاد (Terry, 2015, p. 164). لم يكن هذا الحدث سوى الشرارة المباشرة لتفجر وضع كانت شروطه التراكمية قد نضجت بالفعل. ولذلك، تصاعدت الاحتجاجات سريعاً، وخرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع بنغازي خلال أيام قليلة مطالبين بإسقاط النظام. كما تشير منظمة هيومن رايتس ووتش 'Human Rights Watch' إلى أن الدعوة إلى احتجاجات 17 فبراير/شباط، التي عُرفت بيوم الغضب، كانت قد جرى التمهيد لها مسبقاً من قبل مجموعات معارضة، حتى قبل حادثة اعتقال المحامي فتحي تربل، الأمر الذي يدل على أن الحراك لم يكن وليد لحظة عفوية خالصة، بل كان أيضاً ثمرة استعدادات معارضة سابقة (Human Rights Watch, 2011).

وفي سياق هذا التصاعد السريع للاحتجاجات، اكتسب يوم 17 فبراير/شباط دلالة رمزية إضافية، إذ ارتبط بذكرى الاشتباكات التي وقعت في بنغازي عامي 2006 و2007 بين قوات الأمن الليبية ومتظاهرين هاجموا القنصلية الإيطالية احتجاجاً على الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية المسيئة للنبي محمد التي نُشرت في أوروبا (Amnesty International, 2011, p. 14). وقد أسهم هذا البعد الرمزي في تعبئة المتظاهرين ومنح الحراك بعداً تاريخياً يتجاوز لحظته الآنية. غير أن هذا الزخم الاحتجاجي ما لبث أن انزلق إلى طور أكثر عنفاً، إذ يشير كوبرمان إلى أن المتظاهرين قاموا في 20 فبراير/شباط، بطرد أنصار القذافي من الساحات، وإحراق مقر جهاز الأمن الداخلي، ومهاجمة قواعد الشرطة والجيش والاستيلاء على أسلحتهم، بما أسهم في تسريع انتقال الأزمة من طور الاحتجاج المدني إلى طور الصدام المسلح (Kuperman, 2013, p. 109). وعند هذه النقطة تحديداً، بدأت الأزمة الليبية تفقد طابعها المحلي المحدود وتتحول تدريجياً إلى نزاع مفتوح ذي أبعاد أمنية وسياسية وإنسانية متشابكة.

وقد تعزز هذا التحول مع الخطاب الذي ألقاه معمر القذافي في 22 فبراير/شباط 2011، والذي مثل علامة فارقة في مسار الأزمة. ففي هذا الخطاب، ميّز القذافي بين من اعتبرهم شباباً تأثروا بما جرى في تونس ومصر، وبين من وصفهم بأنهم "جرذان" و"إرهابيون" يتلقون دعماً من جهات أجنبية ويسعون إلى جر البلاد إلى صراع مسلح. كما دعا أنصاره إلى التحرك لتطهير المناطق من خصومه، مستخدماً لغة تصعيدية حادة عكست انتقال السلطة من محاولة احتواء الاحتجاجات إلى تبني خطاب تعبوي مفتوح على الحسم العنيف (Al Jazeera, 2011). ومن ثم، فإن هذا الخطاب لم يكن مجرد توصيف سياسي للأحداث، بل كان مؤشراً على أن السلطة اختارت التعامل مع الحراك باعتباره تهديداً وجودياً يستدعي المواجهة الشاملة، وهو ما عجل في نقل الأزمة إلى مرحلة جديدة أكثر قابلية للتدويل.

وعليه، فإن الأزمة الليبية لم تنشأ من فراغ، ولم تكن مجرد نتيجة آنية لاحتجاجات فبراير/شباط 2011 وحسب، بل كانت حصيلة تفاعل طويل بين إرث من التوتر الدولي والعقوبات والالتزامات الأمنية من جهة، وتراكم داخلي من القمع والاحتقان الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى. ومن هذا المنظور، فإن سرعة تحول الاحتجاجات إلى أزمة وطنية مفتوحة، ثم إلى موضوع للتدويل والتدخل الدولي تحت مبررات إنسانية، لا يمكن فهمها إلا بوصفها نتيجة لمسار سابق تداخلت فيه

الضغوط الخارجية مع هشاشة الداخل الليبي، وهو ما هباً الأفضية لانتقال الأزمة من المجال المحلي إلى المجال الدولي في فترة زمنية وجيزة.

6. كيف استجاب مجلس الأمن للأزمة الليبية؟

في اليوم الذي ألقى فيه معمر القذافي خطابه التصعيدي، بدأت الأزمة الليبية تفرض نفسها بصورة غير مسبقة على الأجندين الإقليمية والدولية، إذ تزايدت المؤشرات على تحولها من اضطراب داخلي إلى أزمة ذات أبعاد إنسانية وسياسية متسعة. وفي هذا السياق، عقد مجلس الأمن أولى مشاوراته لبحث تصاعد المخاوف من اتساع نطاق العنف الممارس ضد المدنيين في ليبيا. وقد عبّر أعضاء المجلس عن قلق بالغ إزاء التطورات الجارية، وأدانوا العنف واستخدام القوة ضد المدنيين، مؤكدين ضرورة مساءلة السلطات الليبية عن الهجمات المرتكبة، ومشددتين في الوقت نفسه على وجوب احترام حقوق التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية الصحافة (United Nations Security Council, 2011).

من خلال هذا التصريح يمكن استشفاف أن موقف المجلس لم يقتصر على الإدانة السياسية للعنف، بل امتد إلى إبراز البعد الإنساني للأزمة منذ وقت مبكر. إذ دعا أعضاؤه أيضاً إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى الشعب الليبي، معربين عن قلقهم إزاء التقارير التي تحدثت عن نقص الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى، وحائين السلطات الليبية على ضمان المرور الآمن للمساعدات الطبية والعاملين في المجال الإنساني إلى داخل البلاد (United Nations Security Council, 2011). ويدل ذلك على أن المقاربة الدولية للأزمة بدأت، منذ مراحلها الأولى تتأسس على تدخل منطق الإدانة السياسية مع منطق الحماية الإنسانية، وهو ما مهّد لاحقاً للانتقال إلى إجراءات دولية أكثر إلزاماً.

وقد تزامن هذا التحرك داخل مجلس الأمن مع مواقف إقليمية بدت، في خطوطها العامة منسجمة مع الاتجاه الدولي المتصاعد نحو إدانة سلوك النظام الليبي. ففي ذات اليوم قررت جامعة الدول العربية خلال اجتماع طارئ على مستوى المندوبين في القاهرة، مطالبة النظام الليبي بوقف الجرائم المرتكبة بحق الشعب الليبي، كما قررت تعليق مشاركة وفد الحكومة الليبية في اجتماعات مجلس الجامعة، فضلاً عن تعليق مشاركة الجماهيرية العربية الليبية في المنظمات التابعة لها إلى حين استجابة السلطات الليبية لمطالب وقف العنف وضمان أمن المجتمع الليبي واستقراره (البوابة، 2011). ثم جاء موقف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اليوم التالي ليعزز هذا الاتجاه، إذ أدان الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، واعتبره انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي أوائل مارس/آذار، انضمت كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي إلى هذا المسار، من خلال إدانة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين والدعوة إلى اتخاذ تدابير دولية لحمايتهم، بما في ذلك فرض منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية (Walling, 2016, p. 218).

وفي موازاة هذا التصاعد في الضغوط الدولية والإقليمية، بدأت الأزمة الداخلية نفسها تشهد تحولات كان لها أثر كبير في إضعاف تماسك النظام الليبي. فقد بدأت الانشقاقات تضرب صفوفه مع إعلان وزير العدل الليبي السابق مصطفى عبد الجليل انشقاقه في 21 فبراير/شباط 2011، وهو ما اكتسب أهمية إضافية في ضوء تصريحاته المتعلقة بامتلاكه أدلة تدين القذافي شخصياً في قضية لوكربي. ثم تبع ذلك انشقاق عبد الفتاح يونس في 22 فبراير/شباط، وهو أحد أبرز

الشخصيات الأمنية والعسكرية المرتبطة بالنظام. غير أنَّ الانشقاق الأشد دلالة تمثل في موقف عبد الرحمن شلقم، مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة، الذي أعلن في 26 فبراير/شباط 2011 انشقاقه، ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار لحماية ليبيا من الجرائم المرتكبة بحق شعبيها، بما في ذلك عبر التدخل الدولي المباشر (Sharrock, 2011). وقد أسهمت هذه الانشقاقات، ولا سيما على المستوى الدبلوماسي في تعزيز صورة النظام الليبي بوصفه نظاماً فاقداً للتماسك الداخلي والشرعية السياسية، وهي صورة كان لها أثر واضح في تسريع الاستجابة الدولية.

وفي ظل هذا التصعيد المتزامن داخلياً وخارجياً، لم تُظهر الأزمة الليبية مؤشرات على الانحسار، بل اتجهت نحو مزيد من التدويل. ولهذا، اعتمد مجلس الأمن، في 26 فبراير/شباط 2011 القرار S/RES/1970 الذي مثّل أول استجابة أممية ملزمة للأزمة. وقد نص القرار على فرض حظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا، وفرض عقوبات محددة الأهداف شملت حظر السفر وتجميد الأصول على عدد من كبار المسؤولين في النظام الليبي، كما أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية (United Nations Security Council, 2011). وتكمن أهمية هذا القرار في أنّه عبّر عن انتقال مجلس الأمن من مرحلة الإدانة السياسية والتحذير إلى مرحلة استخدام أدوات قانونية وإجرائية ذات طابع إلزامي، بما يعكس إدراكاً متزايداً لخطورة الوضع.

وفي أعقاب صدور القرار S/RES/1970، اتسعت دائرة التفاعل الدولي مع الأزمة الليبية، وهو ما عكس انتقالها التدريجي من إطار المعالجة الدبلوماسية إلى البحث في أدوات تنفيذية أكثر فاعلية. ففي هذا السياق، عقد حلف شمال الأطلسي اجتماعاً في بروكسل على مستوى وزراء الدفاع لبحث تطورات الوضع في ليبيا. وخلال هذا الاجتماع، أكد الأمين العام للحلف، أندرس فوغ راسموسن (Anders Fogh Rasmussen) أهمية أن يعمل الناتو، بوصفه منظمة دفاعية وأمنية، في تنسيق وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل الاستجابة للأزمة الإنسانية. كما خلص الاجتماع إلى ضرورة تعزيز الوجود البحري في المنطقة وتسريع الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بما يسهم في حماية المدنيين ودعم تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بموجب القرار S/RES/1970 (NATO, 2011). ويشير هذا التطور إلى أنَّ الأزمة الليبية بدأت تتحول تدريجياً من ملف يُدار أساساً داخل أروقة الأمم المتحدة إلى ملف يجري التحضير فيه أيضاً لخيارات تنفيذية وعسكرية أوسع.

وفي موازاة هذا التحول على المستوى الدولي، شهدت الساحة الليبية إعادة تشكّل في البنية السياسية للمعارضة، تمثلت في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي بوصفه إطاراً سياسياً يمثل قوى مناهضة للنظام. وقد سارعت فرنسا إلى الاعتراف به في 10 مارس/آذار 2011، في خطوة كشفت عن انتقال بعض القوى الغربية من مرحلة الضغط على النظام إلى مرحلة الانفتاح على بديل سياسي محتمل. ثم تعزز هذا المسار في 12 مارس/آذار، عندما عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً استثنائياً على المستوى الوزاري في القاهرة، أعاد فيه الوزراء التأكيد على مطالبتهم النظام الليبي بوقف الجرائم وسحب قواته من المدن والمناطق التي دخلها بالقوة. والأهم من ذلك أنَّ قرار الجامعة العربية رقم 7360 دعا مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وإنشاء مناطق آمنة لحماية المدنيين (Walling, 2016, p. 220). وقد شكّل هذا الموقف العربي نقطة تحول بالغة الأهمية لأنّه وفر غطاءً إقليمياً مهماً لأيّ تحرك دولي لاحق، وأسهم في تقليص الاعتراضات المحتملة على تدخل أوسع تحت عنوان الحماية.

وفي ضوء هذا التراكم في الضغوط الدولية والإقليمية، اعتمد مجلس الأمن، في 17 مارس/آذار 2011، القرار رقم S/RES/1973 بأغلبية الأصوات، مع امتناع خمسة أعضاء عن التصويت، هم روسيا والصين والبرازيل وألمانيا والهند. وقد صدر القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونص على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة المعرضة لخطر الهجوم، مع استبعاد نشر أي قوة احتلال أجنبية على أي جزء من الأراضي الليبية، وإعادة التأكيد على حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار S/RES/1970. وبذلك، انتقلت استجابة مجلس الأمن من مرحلة العقوبات والضغوط السياسية إلى مرحلة الإذن باستخدام القوة تحت مظلة حماية المدنيين، وهو ما جعل الحالة الليبية تمثل أول اختبار عملي واسع النطاق لتفعيل مبدأ مسؤولية الحماية في إطاره المؤسسي الأممي.

7. هل كانت حماية المدنيين الهدف الأول للتدخل في ليبيا؟

يرى بعض الباحثين أنَّ تفويض مجلس الأمن بالتدخل العسكري في ليبيا استند في الأساس، إلى اعتبارات إنسانية ارتبطت بتدهور الأوضاع الميدانية واتساع نطاق الخطر الذي بات يهدد المدنيين. فقد أشار تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2011 إلى أنَّ عدد النازحين داخلياً تجاوز 550 ألف شخص، في حين غادر البلاد أكثر من 900 ألف من الليبيين ومواطني دول أخرى حفاظاً على سلامتهم، وهو ما عكس حجم الانهيار الأمني والإنساني الذي رافق تصاعد النزاع (UNHCR, 2011). كما أعرب تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2011 عن قلقه إزاء تزايد حالات الاختفاء القسري في ليبيا، مشيراً إلى أنَّ مثل هذه الأفعال قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وفي ضوء هذه المعطيات، بدا أنَّ اللجوء إلى إجراءات قسرية، من قبيل فرض منطقة حظر طيران، قد قُدِّم بوصفه استجابة ضرورية لمنع مزيد من التصعيد وحماية السكان المدنيين من أخطار وشيكة.

وفي هذا السياق، فإنَّ فرض منطقة حظر طيران لم يكن، من الناحية العملية إجراءً تقنياً محدود الأثر، بل كان يفترض تدمير منظومات الدفاع الجوي الليبية، بما في ذلك القواعد الجوية والمدارج وطائرات الهليكوبتر الهجومية. كما انطوى بحكم طبيعته العسكرية، على جعل القوات البرية التابعة للنظام عرضة للهجوم متى ما تقدمت نحو المدن أو استهدفت المناطق المأهولة، فضلاً عن استهداف القطع البحرية الليبية إذا استُخدمت في عمليات القصف. ولذلك، فإنَّ منطق الحماية، كما عُرض في هذا السياق، لم يكن منفصلاً عن استخدام واسع النطاق للقوة العسكرية، بل كان يستبطن منذ البداية إمكان الانتقال من حماية المدنيين إلى إضعاف القدرات القتالية للنظام نفسه (Binder, 2016, p.210).

غير أنَّ الاستناد إلى المبرر الإنساني لا يحسم وحده مسألة الغاية الفعلية للتدخل. فالتقديرات المتعلقة بحجم الخسائر البشرية خلال المراحل الأولى من الأزمة ظلت متفاوتة إلى حد بعيد. إذ قُدِّرَت الأمم المتحدة عدد القتلى بنحو ألف شخص، في حين رفعت منظمة الصحة العالمية العدد إلى نحو ألفي قتيل، بينما أشارت المحكمة الجنائية الدولية إلى رقم يناهز عشرة آلاف. ومع ذلك، فإنَّ هذه التقديرات، ولا سيما منذ أوائل مارس/آذار 2011، أصبحت أكثر ندرة وأقل دقة، وهو ما أضعف من إمكان بناء تقدير حاسم ومتفق عليه لحجم الكارثة الإنسانية في لحظة اتخاذ قرار التدخل (UNHCR, 2011).

ومن ثم، فإنَّ الحجة الإنسانية، وإنْ بدت قوية في مستوى الخطاب السياسي والأخلاقي، ظلت في مستوى التقدير الواقعي محاطة بدرجة من عدم اليقين.

ويزداد هذا الإشكال وضوحاً إذا ما أُخذ في الاعتبار أنَّ القرار S/RES/1973 لم يربط حماية المدنيين بتهديد صادر عن طرف واحد حصراً، بل إنَّ مقتضى الحماية، من حيث الأصل، يفترض شمول جميع المدنيين الليبيين، سواء كانوا معرضين لخطر الهجوم من جانب قوات النظام أو من جانب القوات المعارضة. ومن هنا، فإنَّ اختزال التهديد الإنساني في بقاء نظام القذافي وحده، من دون النظر إلى الطبيعة المركبة للنزاع المسلح وما قد يرافقه من مخاطر صادرة عن أطراف متعددة، ينطوي على تبسيط لا ينسجم تماماً مع النص الأممي نفسه ولا مع منطق الحماية المفترض فيه (Terry, 2015, p. 167).

ومن هذه الزاوية تحديداً، بدأت تبرز مؤشرات توحى بأنَّ الممارسات العملية للتدخل في ليبيا لم تعد محكومة باعتبارات الحماية الإنسانية وحدها. فقد ظهر انحياز دول حلف شمال الأطلسي إلى جانب قوى المعارضة بصورة مبكرة، وهو ما تجلَّى بوضوح في الإعلان البريطاني الصادر في 4 مارس/آذار 2011 بشأن نشر خبراء عسكريين لتقديم المشورة المتعلقة بالمعلومات العسكرية والاستخباراتية السرية إلى الثوار في شرق ليبيا. وقد وصفت الصحافة هذا الإجراء بأنه تدخل واضح على الأرض لدعم الانتفاضة ضد القذافي (Wintour, 2017). وتكشف هذه الخطوة أنَّ بعض القوى المتدخلة لم تنتظر مباشرة لحظة تنفيذ القرار S/RES/1973 كي تنخرط في التأثير في ميزان الصراع، بل بدأت مبكراً في اتخاذ إجراءات ترجح كفة أحد أطراف النزاع، الأمر الذي يثير تساؤلاً جدياً حول ما إذا كانت حماية المدنيين قد ظلت بالفعل الهدف الأول والحصري للتدخل، أم أنَّها شكَّلت مدخلاً لغاية أوسع اتصّلت بإضعاف النظام والمساهمة في إسقاطه منذ بداياته المبكرة.

وعليه، فإنَّ الجدل حول التدخل في ليبيا لا يدور حول إنكار وجود بُعد إنساني حقيقي للأزمة، بل حول تحديد موقع هذا البعد في سلم أولويات القوى المتدخلة. فبينما يصعب تجاهل حجم المعاناة الإنسانية التي رافقت تصاعد النزاع، يصعب أيضاً تجاهل أنَّ بعض الممارسات المبكرة للقوى الغربية قد كشفت عن انزياح متدرج من منطق حماية المدنيين إلى منطق التأثير المباشر في مجريات الصراع الداخلي. ومن ثم، فإنَّ السؤال لا يتمثل في ما إذا كانت الحماية الإنسانية قد حضرت ضمن مبررات التدخل، بل في ما إذا كانت قد بقيت الغاية العليا الحاكمة له، أم أنها اندمجت سريعاً ضمن أهداف سياسية وعسكرية أوسع تجاوزت حدود التفويض الإنساني المعلن.

8. ما هو الأثر الرئيسي لمسؤولية الحماية في ليبيا؟

بعد وقت قصير من اعتماد مجلس الأمن القرار S/RES/1970، بدأت فرنسا، إلى جانب دول أخرى، بتقديم دعم عسكري للثوار الذين كانوا يقاتلون قوات القذافي. ومن الناحية القانونية، بررت فرنسا تصرفاتها بالاستناد إلى ما أورده القرار من إجازة اتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان. وانطلاقاً من هذا التفسير، عُدَّ تسليح الثوار، ولو بأسلحة خفيفة، إجراءً مشروعاً في نظر بعض الدول المتدخلة، على أساس أنه يندرج ضمن منع تعرّض المدنيين لمجازر محتملة (BBC News, 2011).

ومع ذلك، أظهرت المعطيات اللاحقة أنَّ طبيعة هذا الدعم لم تكن محصورة في حدود التسليح الخفيف. فقد ذكرت صحيفة لو فيغارو (Le Figaro) الفرنسية أنَّ الأسلحة التي نُقلت إلى قوات المعارضة لم تقتصر على البنادق، بل شملت

أيضاً قاذفات صواريخ وصواريخ مضادة للدبابات. كما أشارت إلى الاطلاع على خريطة دفاعية سرية تُظهر وجود مهيّطين مؤقتين للطائرات في بلدات خاضعة لسيطرة المعارضة، أنشئاً خصيصاً لهبوط طائرات صغيرة قادمة من دول خليجية لنقل الأسلحة إلى مواقع الثوار (Nougayrède, 2011). وتكشف هذه الوقائع أنّ التدخل منذ مراحله المبكرة تجاوز مجرد تعطيل قدرة النظام على مهاجمة المدنيين، وأتجه نحو تعزيز القدرات القتالية لأحد أطراف النزاع الداخلي.

ومن جهة أخرى، سعى حلف شمال الأطلسي إلى إبراز البعد الإنساني لعملياته، مؤكداً أنّ تدخله ساهم في الحد من الأضرار الجانبية المباشرة وغير المباشرة التي قد تلحق بالبنية التحتية، وفي تيسير الاستجابة الإنسانية لمنع وقوع أزمة واسعة النطاق، فضلاً عن دعم رعاية جرحى الحرب من خلال الحفاظ على التواصل مع منظمات إنسانية، من قبيل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود. وفي الإطار نفسه، أمر الأمين العام للئاتو بتشكيل فريق للتفاعل المدني العسكري، يضم أفراداً مدربين خصيصاً للتعامل مع المنظمات الإنسانية، على أنّ يتولى هذا الفريق استقبال الطلبات الواردة منها والعمل على معالجتها (Harvard, 2013, pp. 21-22).

كما عزز الاتحاد الأوروبي هذا المنحى الإنساني المعلن. فقد صرّحت كريستالينا جورجيفا 'Kristalina Georgieva'، مفوضة التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات في المفوضية الأوروبية، في 24 أغسطس/آب 2011، بأنّ أوروبا قامت بتخزين مساعدات إنسانية في مناطق يسهل الوصول إليها داخل ليبيا، ونسّقت جهودها مع شركائها الإنسانيين، مؤكدة استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة بكفاءة ودون تمييز لجميع الليبيين المحتاجين إليها. كما أشارت إلى أنّ المفوضية الأوروبية قدمت ما يقارب 60 مليون يورو كمساعدات إنسانية لليبيا، وسهّلت خلال المدة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2011 إعادة أكثر من 31,700 شخص من الدول المجاورة لليبيا (European Commission, 2011). ويبيّن ذلك أنّ التدخل لم يكن خالياً من أبعاد إنسانية فعلية، سواء في مستوى الخطاب أو في مستوى بعض الإجراءات التنفيذية المصاحبة له.

ومع ذلك، فإنّ الأثر الرئيسي للتدخل لا يمكن استخلاصه من هذه الجوانب الإنسانية المعلنة وحدها، بل من خلال تحليل طبيعة التنفيذ العسكري للقرار 1973 ومساره الفعلي. ففي الفترة من 19 إلى 20 مارس/آذار 2011، بدأت عملية عسكرية بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، استهدفت في ظاهرها فرض منطقة حظر طيران، لكنها سرعان ما توسعت لتشمل ضربات ضد قوات القذافي في مناطق مختلفة من البلاد. وبحلول نهاية مارس/آذار، كانت أكثر من أربع عشرة دولة من دول الناتو تشارك عسكرياً في المهمة، إلى جانب دول غير أعضاء، مثل السويد وقطر والإمارات العربية المتحدة. وفي 31 مارس/آذار، تولى الناتو القيادة الكاملة لجميع العمليات العسكرية الرامية إلى تنفيذ القرار 1973 (Terry, 2015, pp. 165-166). ومنذ هذه اللحظة، أخذت العمليات العسكرية تتجاوز منطق الردع المحدود إلى نمط أكثر شمولاً في استهداف البنية العسكرية للنظام.

وقد تجسد هذا التوسع بصورة أوضح في سلسلة الإجراءات اللاحقة. ففي أواخر مارس/آذار 2011 قُصفت مدينة سرت، التي كانت تعد معقلاً رئيساً للقذافي. وبحلول 6 أبريل/نيسان، كان مسؤولون عسكريون واستخباراتيون بريطانيون موجودين في بنغازي لمساعدة الثوار في إنشاء هيكل قيادة ووزارة دفاع (BBC News, 2012). وفي منتصف أبريل/نيسان، كانت قطر ترسل صواريخ فرنسية مضادة للدبابات إلى الثوار في شرق ليبيا (Black, 2011). كما قامت قوات خاصة

بريطانية وفرنسية وغيرها بتدريب الثوار وتزويدهم بالمعلومات الاستخباراتية (Serafimov, 2012). ويشير هذا النمط من السلوك إلى أنَّ التدخل لم يعد مقتصرًا على حماية المدنيين من هجمات مباشرة، بل اتجه نحو بناء قدرة عسكرية وسياسية لقوات المعارضة بما يعزز قدرتها على حسم الصراع.

ويزداد هذا الانطباع قوة عند النظر إلى نوعية الأهداف التي تعرضت للقصف. فقد قصفت محطة تلفزيونية ليبية في 7 يونيو/حزيران، وثلاثة أجهزة إرسال تلفزيوني في 30 يوليو/تموز (Al Arabiya, 2011). وفي 22 يوليو/تموز استهدفت قوات الناتو مصنع أنابيب البريقة، الذي كان يزود شبكة المياه المرتبطة بمشروع النهر الصناعي العظيم (Ahmed, 2015). كما استهدفت الضربات الجوية في 21 أبريل/نيسان مركز قيادة وسيطرة معروفاً للقذافي في طرابلس، وفي 25 أبريل/نيسان منشأة عسكرية كان يستخدمها، ثم في 30 أبريل/نيسان مبنى في طرابلس أسفر قصفه عن مقتل أحد أبنائه وثلاثة من أحفاده (Denyer & Fadel, 2011). ومن الصعب، في ضوء هذه الأمثلة، ربط جميع هذه العمليات ربطاً مباشراً وحصرياً بحماية المدنيين أو بالمناطق المأهولة المعرضة لخطر هجوم وشيك.

وفي مطلع الشهر التالي، بدأت فرنسا بإسقاط أسلحة جواً لقوات المعارضة في غرب ليبيا، وهي قوات كانت تتلقى كذلك تدريباً من خبراء من المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا، وهو ما اعترفت به هذه الدول لاحقاً أمام لجنة تابعة للأمم المتحدة (BBC News, 2012 & Nakhoul, 2011). وبهذا، أصبح التدخل عملياً دعماً مباشراً ومستمراً لأحد أطراف النزاع، لا مجرد عملية ردع جوية محايدة تهدف إلى حماية السكان من الأخطار المباشرة.

وبعد سبعة أشهر من تدخل الناتو، تمكنت قوات الثوار من السيطرة على البلاد، وانتهى الأمر بمقتل معمر القذافي في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وعقب ذلك، سارعت وسائل إعلام وسياسيون غربيون إلى الإشادة بالتدخل، واعتباره نجاحاً إنسانياً حال دون وقوع حمام دم في بنغازي، كما أسهم في استبدال نظام القذافي بمجلس انتقالي ملتزم بالديمقراطية (Hehir & Murray, 2013, p. 191). غير أنَّ هذا التوصيف نفسه يكشف، بصورة غير مباشرة أنَّ تقييم نجاح التدخل لم يعد مقتصرًا على معيار حماية المدنيين، بل ارتبط أيضاً بنتيجته السياسية المتمثلة في إسقاط النظام وتغيير البنية الحاكمة.

وعلى هذا الأساس، لا يبدو أنَّ الأثر الرئيسي للتدخل الإنساني في ليبيا اقتصر على منع هجمات محتملة ضد المدنيين، بل تمثل بدرجة كبيرة في إعادة تشكيل ميزان القوى الداخلي على نحو انتهى إلى إسقاط نظام القذافي. فالتباين بين الأهداف الإنسانية المعلنة والإجراءات العسكرية والسياسية التي اتخذتها دول الناتو وحلفاؤها، بما في ذلك تسليح المعارضة، وتقديم الغطاء الجوي لها، واستهداف مواقع لا يظهر ارتباطها المباشر بحماية المدنيين، يكشف أنَّ التدخل انزاح عملياً من منطق الحماية إلى منطق الحسم. ومن ثم، فإنَّ الحالة الليبية توضح أنَّ التدخل الذي شُرِعَ باسم حماية السكان لم يفضِ فقط إلى وقف تهديدات قائمة، بل أسهم كذلك في إنتاج نتيجة سياسية وعسكرية أوسع، الأمر الذي يجعل أثره الرئيسي أقرب إلى تغيير النظام منه إلى الاكتفاء بحماية المدنيين في معناها الضيق.

أما إذا رُبط هذا المسار بالخلفية التاريخية للأزمة الليبية، وبالتوتر المتراكم بين النظام الليبي والقوى الغربية منذ عقود، فإنَّ التدخل يظهر بوصفه نتيجة لتقاطع الدافع الإنساني مع اعتبارات استراتيجية وسياسية أوسع، لا بوصفه استجابة

إنسانية خالصة أو معزولة عن سياقها الدولي. وبذلك، فإنَّ الأثر الفعلي للتدخل لا يكمن فقط في ما أعلنه من حماية، بل فيما أفضى إليه من إعادة تشكيل جذري للسلطة والصراع داخل ليبيا.

الخلاصة

في ضوء ما تقدّم، يتبين أنَّ الحالة الليبية كشفت بوضوح أنَّ الإشكال الرئيس في مبدأ مسؤولية الحماية لا يكمن في بنيته المعيارية المجردة، بل في الكيفية التي يُفَعَّل بها عملياً عندما ينتقل من مستوى التفويض الأممي إلى مستوى التنفيذ العسكري والسياسي على الأرض. فمن حيث الأصل، حدّد مجلس الأمن من خلال القرارين S/RES/1970 و S/RES/1973 إطاراً قانونياً يقوم على حماية المدنيين، وفرض حظر السلاح، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تعرّض السكان والمناطق المأهولة لهجمات تهدد حياتهم، مع استبعاد الاحتلال الأجنبي. وهذا يعني أنَّ حدود التفويض الأممي كانت في ظاهرها محكومة بمنطق الحماية الإنسانية لا بمنطق إعادة تشكيل النظام السياسي أو حسم الصراع الداخلي لصالح طرف بعينه. ومع ذلك، يكشف تتبع المسار العملي للتدخل نتيجة مغايرة جزئياً لهذا الإطار المعلن، إذ لم يبق التدخل منحصراً في صدّ الهجمات المباشرة على المدنيين أو في فرض منطقة حظر جوي بالمعنى الضيق، بل اتجه تدريجياً إلى إضعاف البنية العسكرية للنظام الليبي، وتعزيز القدرات القتالية والسياسية للمعارضة، عبر التسليح، والتدريب، وتقديم المشورة الاستخباراتية، والغطاء الجوي، واستهداف مواقع لا يظهر أنَّ ارتباطها بحماية المدنيين كان دائماً مباشراً وحاسماً. ومن ثم، فإنَّ التنفيذ العملي لم يظل منسجماً على نحو كامل مع حدود التفويض الأممي، بل عرف انزياحاً واضحاً من منطق الحماية إلى منطق التأثير في توازن الصراع ثم الإسهام في حسمه.

ومن هنا، تكشف الدراسة أنَّ العلاقة بين الخطاب الإنساني المعلن والنتائج الفعلية للتدخل كانت علاقة مركبة لا يمكن اختزالها في الإنكار أو التسليم المطلق. فالأزمة الليبية كانت تنطوي بالفعل على معطيات إنسانية خطيرة، ورافق التدخل بعض الأبعاد الإنسانية الواقعية، سواء من حيث تسهيل بعض عمليات الإغاثة أو التواصل مع المنظمات الإنسانية أو تقديم المساعدات. لكن هذه الحقيقة لا تنفي أنَّ الخطاب الإنساني نفسه تحوّل، في سياق التطبيق، إلى غطاء شرعي لعملية أوسع انتهت إلى إعادة تشكيل ميزان القوى الداخلي، ثم إلى إسقاط النظام. وبذلك، لم تعد حماية المدنيين هي المعيار الوحيد الذي يُقاس به التدخل، بل غدت النتيجة السياسية والعسكرية جزءاً مركزياً من تقييمه وشرعنته.

وعليه، فإنَّ الإجابة على السؤال الرئيس للمقال تفضي إلى أنَّ تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الحالة الليبية التزم جزئياً بحدود حماية المدنيين في بدايته الخطابية والقانونية، لكنه لم يبق محصوراً فيها عند مستوى الممارسة الفعلية. فقد أظهرت الحالة الليبية أنَّ المبدأ، وعلى الرغم من تأسيسه الأخلاقي والقانوني الهادف إلى حماية الإنسان، إلّا أنَّه ظلَّ قابلاً للتوظيف في اتجاهات تتجاوز الغاية الإنسانية التي شُرّع من أجلها. وبهذا المعنى، تؤكد الحالة الليبية صحة فرضية الدراسة. فالفجوة بين التفويض الأممي كما صيغ قانونياً، وبين التنفيذ كما جرى عملياً، لم تكن فجوة هامشية، بل كانت فجوة مؤثرة أعادت تعريف مضمون التدخل نفسه. وما تكشفه هذه الحالة ليس فشل المبدأ بوصفه بناءً معيارياً فحسب، بل محدودية قدرته على ضمان انضباط الممارسة الدولية بحدوده الأصلية متى ما دخل في فضاء الصراع الجيوسياسي. لذلك، فإنَّ القيمة التفسيرية للحالة الليبية تتمثل في أنها أبرزت أنَّ مسؤولية الحماية قد تتحول من إطار لحماية الإنسان إلى أداة

تمنح شرعية أخلاقية وقانونية لتدخلات تتجاوز مقتضيات الحماية، وهو ما يفرض إعادة التفكير في العلاقة بين النص الدولي، والخطاب الإنساني، والوظيفة السياسية لاستخدام القوة في النظام الدولي المعاصر.

الشكر والتقدير

يتقدم المؤلف بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إنجاز هذه الدراسة، سواء من خلال الملاحظات العلمية أو التوجيهات المنهجية أو توفير المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع مسؤولية الحماية والتدخل الدولي الإنساني في الحالة الليبية. كما يثمن المؤلف جهود الباحثين والمؤسسات العلمية التي أتاحَت الوثائق والدراسات التي اعتمدت عليها هذه المقالة في تحليل قراري مجلس الأمن S/RES/1970 و S/RES/1973 وتطبيقاتهما في الحالة الليبية.

الموافقة الأخلاقية

لا تنطبق متطلبات الموافقة الأخلاقية على هذه الدراسة، لأنها لا تتضمن تجارب ميدانية أو مقابلات أو استبيانات أو مشاركة مباشرة لأفراد من البشر أو الحيوانات. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل وثائقي وقانوني وسياسي لمصادر منشورة ومتاحة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة.

مساهمات المؤلف

أنجزت هذه الدراسة من طرف مؤلف واحد هو فيصل براء المرعشي. وقد تولى المؤلف جميع مراحل إعداد البحث، بما في ذلك اختيار الموضوع، وبناء الإشكالية والفرضية، وجمع المادة العلمية، وتحليل الوثائق والقرارات الأممية، وصياغة الإطار النظري والمنهجي، وكتابة المسودة الأولى، ومراجعة النص النهائي.

بيان الإفصاح

يُصرّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو أكاديمي أو شخصي يمكن أن يؤثر في مضمون هذه الدراسة أو نتائجها أو طريقة عرضها. كما يؤكد أن الآراء الواردة في المقالة تعبر عن التحليل العلمي للمؤلف ولا تمثل بالضرورة موقف أي مؤسسة ينتمي إليها.

التمويل

لم تتلقَ هذه الدراسة أي تمويل مالي مباشر أو غير مباشر من أي جهة عامة أو خاصة أو مؤسسة بحثية أو مانحة. وقد أنجز البحث بجهد ذاتي من المؤلف.

نبذة عن المؤلف

فيصل براء المرعشي باحث في معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاكيا الحكومية في تركيا. تركز اهتماماته البحثية حول قضايا مسؤولية الحماية، والتدخل الدولي الإنساني، والقانون الدولي العام، والسياسة الدولية، ودراسات النزاعات والأزمات، مع اهتمام خاص بتحليل علاقة الخطاب الإنساني بالتوظيف السياسي للتدخل الدولي.

الأوركيد ORCID

Faisal Baraa Almarashi  <https://orcid.org/0000-0002-2878-5634>

بيان إتاحة البيانات

لا تحتوي هذه الدراسة على بيانات ميدانية أو قواعد بيانات أصلية. وقد اعتمدت على مصادر منشورة ومتاحة للعموم، من بينها قرارات مجلس الأمن، وتقارير المنظمات الدولية، والمراجع الأكاديمية ذات الصلة بموضوع مسؤولية الحماية والتدخل الدولي في ليبيا. ويمكن الرجوع إلى هذه المصادر من خلال قائمة المراجع المعتمدة في نهاية المقالة.

المراجع

المراجع العربية

أفلاطون. (1970). *محاورة جورجياس* (ترجمة محمد حسن ظاظا). الهيئة العامة للتأليف والنشر.
البوابة. (2011، 22 فبراير). *الجامعة العربية تعلق مشاركة ليبيا*. <https://bit.ly/48JfilW>

المراجع الأجنبية

- Ahmed, N. (2015, May 14). *War crime: NATO deliberately destroyed Libya's water infrastructure*. The Ecologist. <https://bit.ly/3OCGrA4>
- Al Arabiya. (2011, June 7). *NATO bombs Libya TV station* [Video]. YouTube. <https://bit.ly/30BpdG2>
- Al Jazeera. (2011, February 23). *Defiant Gaddafi vows to fight on*. <https://bit.ly/4sQyc1x>
- Almarashi, F. B. (2020). *The role of international organizations in humanitarian international interventions: Iraq, Libya, Syria cases* [Master's thesis, Istanbul Aydın University].
- Amnesty International. (2011). *The battle for Libya: Killings, disappearances and torture*. <https://bit.ly/4cFSCUO>
- BBC News. (2011, June 29). *France gave Libyan rebels weapons*. <https://bbc.in/2TCCoVI>
- BBC News. (2012, January 19). *SAS on ground during Libya crisis*. <https://bbc.in/2NJFy6h>
- Binder, M. (2016). *The United Nations and the politics of selective humanitarian intervention*. Springer.
- Black, I. (2011, April 14). *Libyan rebels receiving anti-tank weapons from Qatar*. *The Guardian*. <https://bit.ly/2RyurOx>
- Cater, C., & Malone, D. M. (2016). The origins and evolution of responsibility to protect at the UN. *International Relations*, 30(3), 278-297.
- Denyer, S., & Fadel, L. (2011, May 1). *Gaddafi's youngest son killed in NATO airstrike; Russia condemns attack*. *The Washington Post*. <https://wapo.st/30DbILm>

- Erlanger, S. (2001, November 14). 4 guilty in fatal 1986 Berlin disco bombing linked to Libya. *The New York Times*. <https://nyti.ms/2RyS3Tp>
- European Commission. (2011, August 24). *Libya: EU geared up for the humanitarian challenge*. <https://bit.ly/36hBNLX>
- Francioni, F. (2000). Of war, humanity and justice: International law after Kosovo. *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, 4, 107-126.
- Harvard Medical School, Department of Global Health and Social Medicine, & NATO Joint Analysis and Lessons Learned Centre. (2013). *The Libya case study: Working paper of the collaborative NATO-Harvard project: Towards a comprehensive response to health system strengthening in crisis-affected fragile states*.
- Hehir, A., & Murray, R. (Eds.). (2013). *Libya, the responsibility to protect and the future of humanitarian intervention*. Palgrave Macmillan.
- Heraclides, A., & Dialla, A. (2015). Intervention in the Greek War of Independence, 1821-32. In A. Heraclides & A. Dialla (Eds.), *Humanitarian intervention in the long nineteenth century: Setting the precedent* (pp. 105-133). Manchester University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctt1mf71b8.11>
- Holzgrefe, J. L., & Keohane, R. O. (Eds.). (2003). *Humanitarian intervention: Ethical, legal and political dilemmas*. Cambridge University Press.
- Human Rights Watch. (2003). *Libya: June 1996 killings at Abu Salim prison*. <https://bit.ly/37c3G9t>
- Human Rights Watch. (2011, February 16). *Libya: Arrests, assaults in advance of planned protests*. <https://bit.ly/4cFO2G2>
- International Commission on Intervention and State Sovereignty. (2001). *The responsibility to protect*. International Development Research Centre.
- Jentleson, B. W., & Whytock, C. A. (2005). Who “won” Libya? The force-diplomacy debate and its implications for theory and policy. *International Security*, 30(3), 47-86.
- Kabbara, K. (2015). *International intervention and the Arab uprisings: The cases of Libya, Syria and Bahrain* [Master’s thesis, Lebanese American University]. <https://bit.ly/36YwQbR>
- Kardaş, Ş. (2003). Humanitarian intervention: A conceptual analysis. *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, 2(3-4), 21-49.
- Knudsen, T. B. (1996). Humanitarian intervention revisited: Post-Cold War responses to classical problems. *International Peacekeeping*, 3(4), 146-169.
- Kuperman, A. J. (2013). A model humanitarian intervention? Reassessing NATO’s Libya campaign. *International Security*, 38(1), 105-136.
- Nakhoul, S. (2011, September 6). Special report: The secret plan to take Tripoli. *Reuters*. <https://reut.rs/2TIKufm>

- North Atlantic Treaty Organization. (2011, March 7). *NATO defence ministers will discuss situation in Libya and longer term prospects in Middle East*. <https://bit.ly/4cqIsbP>
- Nougayrède, N. (2011, June 30). La France reconnaît avoir livré des armes aux rebelles libyens, malgré l'embargo. *Le Monde*. <https://bit.ly/3OGtDbX>
- Osiander, A. (2001). Sovereignty, international relations, and the Westphalian myth. *International Organization*, 55(2), 251-287. <http://www.jstor.org/stable/3078632>
- Parekh, B. (1997). Rethinking humanitarian intervention. *International Political Science Review*, 18(1), 49-69. <http://www.jstor.org/stable/1601448>
- Pogany, I. (1986). Humanitarian intervention in international law: The French intervention in Syria re-examined. *The International and Comparative Law Quarterly*, 35(1), 182-190. <http://www.jstor.org/stable/759100>
- Roberts, A. (2000). The so-called "right" of humanitarian intervention. *Yearbook of International Humanitarian Law*, 3, 3-51.
- Serafimov, A. (2012). Who drove the Libyan uprising? *Inquiries Journal*, 4(10). <https://bit.ly/4ewIZKI>
- Sharrock, D. (2011, February 26). Gaddafi's defectors denounce "government of Mussolini and Hitler." *The Guardian*. <https://bit.ly/3QkksyB>
- Simuziya, N. J. (2023). The (il)legality of the Iraq War of 2003: An analytical review of the causes and justifications for the US-led invasion. *Cogent Social Sciences*, 9(1), Article 2163066. <https://doi.org/10.1080/23311886.2022.2163066>
- Terry, P. C. R. (2015). The Libya intervention (2011): Neither lawful, nor successful. *The Comparative and International Law Journal of Southern Africa*, 48(2), 162-182.
- United Nations. (1945). *Charter of the United Nations*. <https://bit.ly/4sQbhmN>
- United Nations General Assembly. (2005). *2005 World Summit outcome* (A/RES/60/1). <https://bit.ly/4tsrG2a>
- United Nations High Commissioner for Refugees. (2011). *UNHCR global report 2011*. <https://bit.ly/2RB566M>
- United Nations Security Council. (1992, March 31). *Resolution 748 (1992)* (S/RES/748(1992)). [https://docs.un.org/S/RES/748\(1992\)](https://docs.un.org/S/RES/748(1992))
- United Nations Security Council. (1993, November 11). *Resolution 883 (1993)* (S/RES/883(1993)). [https://docs.un.org/S/RES/883\(1993\)](https://docs.un.org/S/RES/883(1993))
- United Nations Security Council. (2011, February 22). *Security Council press statement on Libya*. <https://bit.ly/4cosC1s>
- United Nations Security Council. (2011, February 26). *Resolution 1970 (2011)* (S/RES/1970(2011)). [https://docs.un.org/S/RES/1970\(2011\)](https://docs.un.org/S/RES/1970(2011))

- Walling, C. B. (2016). *All necessary measures: The United Nations and humanitarian intervention*. University of Pennsylvania Press.
- Wintour, P. (2017, November 26). Libyan opposition leaders to get advice from UK military. *The Guardian*. <https://bit.ly/30ILy4C>
- Zifcak, S. (2012). The responsibility to protect after Libya and Syria. *Melbourne Journal of International Law*, 13(1), 1-35.
- Zoubir, Y. H. (2002). Libya in US foreign policy: From rogue state to good fellow? *Third World Quarterly*, 23(1), 31-53.

Romanization of Arabic Bibliography

- Plato. (1970). *Muhawarat Gorgias* [Gorgias (dialogue)]. (Muhammad Hasan Zaza, Arabic Trans.). General Organization for Authorship and Publishing.
- Albawaba. (2011, February 22). *Al-Jami'a Al-'Arabiyya tu'alliq Musharakat Libya* [The Arab League suspends Libya's participation]. <https://bit.ly/48JfilW>

RESEARCH ARTICLE



The Homeland: Reality, Aspiration, and Vision in the Writings of Metropolitan George Khodr

Chadi EL Khoury 

Al Jinan University, Tripoli, Lebanon

ABSTRACT

This study examines how the concept of the homeland is constructed in the writings of Metropolitan Georges Khodr and how it moves from diagnosing Lebanon's fractured reality toward envisioning an ethical and civic homeland grounded in unity within diversity. Its central question is: how does Khodr bring together religious experience, Muslim-Christian coexistence, and the critique of political sectarianism in order to formulate a conception of citizenship that transcends closed identities and communal loyalties? The study combines thematic content analysis with a historical-hermeneutic reading of a purposive corpus comprising six books and eleven newspaper articles published between 1957 and 2018. Interviews and relevant secondary studies are used to contextualize the primary material. The analysis addresses Khodr's biography and memory of Tripoli, identity, Arabism and Eastern belonging, Muslim-Christian dialogue, sectarianism and secularism, and the civic participation of youth and women. The findings show that the homeland in Khodr's thought is neither an extension of a sect nor a closed national identity. It is an ethical-civic project in which human dignity, justice, freedom, participation, and accountability determine the legitimacy of the state. The study also demonstrates that lived coexistence becomes an interpretive foundation for criticizing sectarian domination and advocating democratic secularism that does not abolish religion but prevents its instrumentalization by political power. The study's contribution lies in integrating these dispersed themes into a single explanatory model that links the reality of Lebanon to Khodr's vision of its desired future.

ARTICLE HISTORY

Received 14 January 2026

Accepted 27 June 2026

Published 29 June 2026

KEYWORDS

Homeland, Georges Khodr, Citizenship, Unity in Diversity, Political Sectarianism, Democratic Secularism

FIELDS OF STUDY

Political Science, Political Sociology, Religious Studies, and Middle Eastern Studies

CONTACT: Chadi EL Khoury  10212905@students.jinan.edu.lb  Department of Graduate Studies, Faculty of Arts and Humanities, Jinan University, Tripoli, Lebanon.

Cite this article as: EL-Khoury, C. (2026). The Responsibility to Protect: Between Humanitarian Legitimacy and Political Instrumentalization, An Analytical Study of the Libyan Case. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 35-61.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies.

This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

الوطن: واقعا ومرتبجى ورؤية في كتابات المطران جورج خضر

شادي غسان الخوري 

جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الكيفية التي يتشكّل بها مفهوم الوطن في كتابات المطران جورج خضر، وفي انتقال هذا المفهوم من تشخيص الواقع اللبناني المأزوم إلى بناء صورة مرتجاة لوطنٍ مدنيٍّ وأخلاقيٍّ قائم على الوحدة في التنوّع. وتتمحور الإشكالية حول السؤال الآتي: كيف جمع خضر بين الخبرة الدينية، والعيش الإسلامي-المسيحي، ونقد الطائفية السياسية، لصوغ مفهوم للمواطنة يتجاوز العصبية والهويات المغلقة؟ اعتمدت الدراسة تحليل مضمون موضوعاتيًّا مقترنًا بقراءة تاريخية-تأويلية لمتن قصدي يضم ستة كتب وأحد عشر مقالًا صحفيًا لخضر منشورة بين 1957 و2018، مع الاستعانة بالمقابلات والدراسات التعريفية ذات الصلة لضبط السياق. وتوزّع التحليل على محاور السيرة وذاكرة طرابلس، والهوية والعروبة والمشرقية، والحوار الإسلامي-المسيحي، والطائفية والعلمانية، ثم المشاركة المدنية للشباب والمرأة. وتبيّن النتائج أن الوطن عند خضر ليس امتدادًا لطائفة أو قومية مغلقة، بل مشروعًا أخلاقيًا-مدنيًا يجعل كرامة الإنسان والعدالة والحرية والمشاركة معايير لشرعية الدولة. كما تكشف أن خبرة العيش المشترك تحوّلت في خطابه من ذاكرة شخصية إلى قاعدة تفسيرية لنقد الغلبة الطائفية والدعوة إلى علمانية ديمقراطية لا تلغي الدين، بل تمنع توظيفه أداةً للسلطة. وتتمثل أصالة الدراسة في جمع هذه المحاور ضمن نموذج تفسيري واحد يربط بين الواقع والمرتبجى في تصوّر خضر للوطن.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 14 يناير 2026

تاريخ القبول: 27 يونيو 2026

تاريخ النشر: 29 يونيو 2026

الكلمات المفتاحية

الوطن، جورج خضر، المواطنة،

الوحدة في التنوع، الطائفية

السياسية، العلمانية الديمقراطية

مباحث المقالة

العلوم السياسية، سوسيولوجيا

السياسة، الدراسات الدينية،

دراسات الشرق الأوسط

المؤلف المراسل: شادي غسان الخوري ✉ 10212905@students.jinan.edu.lb ☎ قسم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم

الانسانية، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

لاقتباس المقالة: الخوري، شادي. (2026). الوطن: واقعا ومرتبجى ورؤية في كتابات المطران جورج خضر. مجلة مؤشّر للدراسات

الاستطلاعية، 8(22)، 61-35.

© 2026 المؤلف(ون). منشورٌ من قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكيف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

1. المقدمة

تحتلّ المسألة الوطنية موقعًا محوريًا في كتابات المطران جورج خضر؛ إذ تتقاطع فيها خبرته الروحية مع قراءته للواقع اللبناني ومع انشغاله بكرامة الإنسان والعيش المشترك. ولا يختزل خضر الوطن في رقعة جغرافية أو في رابطة مذهبية، بل ينطلق من حاجة الإنسان إلى الاجتماع والتعاون ومن ضرورة ضبط هذا الاجتماع بالأخلاق والعدالة؛ وهو ما يعبر عنه في مقالته «الوطن» حين يربط بقاء الدولة بقدرة الجماعات على التعاون ومنع القوي من ابتلاع الضعيف (خضر، 2009ب). ومن هنا تتصل رؤيته للوطن بقضايا الهوية والمواطنة والعلاقة بين الدين والسياسة والعلمانية والحوار الإسلامي-المسيحي. تنبع مشكلة البحث من أن المادة الوطنية في نتاج خضر موزعة بين كتب السيرة والتأمل، والمقالات الأسبوعية، والحوارات، والمواقف العامة؛ ولذلك غالبًا ما تُعرض أفكاره في صورة شواهد متفرقة أو مواقف أخلاقية مستقلة، من دون بناء نموذج يوضح ترابط تشخيصه للواقع اللبناني مع صورة الوطن التي يروجها. وعليه، يتمثل سؤال البحث المركزي في الآتي:

كيف يبني جورج خضر تصوّره للوطن من تقاطع الخبرة الدينية والعيش المشترك والنقد السياسي، وما ملامح انتقاله من واقع الطائفية والانقسام إلى مرتجى المواطنة والوحدة في التنوّع؟ ويتفرع من هذا السؤال عدد من التساؤلات: ما أثر السيرة وذاكرة طرابلس في تكوين مفهومه للعيش المشترك؟ وكيف يوازن بين الهوية اللبنانية والعروبة والمشرقية؟ وما الحدود التي يرسمها بين الدين والسياسة؟ وكيف تتحول رؤيته للحوار والعلمانية إلى تصور للدولة والمواطنة؟ وأخيرًا، ما موقع الشباب والمرأة في مشروعه للمشاركة الوطنية؟ تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الوطن عند خضر مشروع أخلاقي-مدني، لا كيانًا طائفيًا أو هوية جامدة؛ وأن مبدأ الوحدة في التنوّع هو الخيط الناظم بين نقده للطائفية، ودفاعه عن الحوار، وتبنيّه علمانية ديمقراطية، ودعوته إلى مشاركة الأفراد في المجال العام. وبذلك لا يكون المرتجى نقبضًا منفصلًا عن الواقع، بل استجابة إصلاحية تنطلق من تناقضاته وخبراته التاريخية.

1.1. أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف الدراسة إلى إعادة تنظيم المادة المتناثرة في كتابات خضر ضمن محاور تحليلية مترابطة، وتحديد المفاهيم المؤسسة لرؤيته الوطنية، وبيان العلاقة بين الخلفية الدينية والموقف السياسي، والتمييز بين الوصف الذي يقدمه خضر للواقع والنتائج التي يستنبطها الباحث من نصوصه. وتنبع أهمية البحث من مساهمته في قراءة أحد الأصوات المسيحية العربية المؤثرة في قضايا المواطنة والطائفية والعيش المشترك في لبنان.

2.1. الدراسات السابقة والفجوة البحثية

توزعت الكتابات المتاحة حول جورج خضر بين المقاربات الأدبية والسيرية واللاهوتية والتعريفية. فقد أبرز أديب صعب البعدين الأدبي والروحي في كتابته، وقدّم جورج عبّيد قراءة واسعة في مكوّنات فكره، بينما ركّز أسعد قطّان وجان توما وسمير فرحات على السيرة والخبرة الكنسية والأدبية والحوارات الشخصية (صعب، 1997؛ عبّيد، 2008؛ قطّان، 2012؛

توما، 2016؛ فرحات، 2016). وتوفر هذه الأعمال مادة تفسيرية أساسية، لكنها لا تخصص مفهوم الوطن بدراسة إشكالية تجمع الهوية والحوار والطائفية والعلمانية والمشاركة المدنية في نموذج تحليلي واحد.

أما الأدبيات الأكاديمية الأحدث حول لبنان فتبين أن الطائفية ليست هوية دينية ثابتة فحسب، بل بنية سياسية وقانونية واجتماعية تعيد إنتاج الامتياز والزيائية. فقد ربط كلارك وسلوخ استمرار الهويات الطائفية بتفاعل النخب مع مؤسسات المجتمع المدني، وبيّنت ميكداشي أثر البنية القانونية للأحوال الشخصية في تشكيل المواطنة، في حين ناقشت دراسات أخرى أثر تقاسم السلطة في إضعاف الدولة، وتعقيد العلاقة بين الحوار الديني ومناهضة الطائفية، وإمكان الجمع بين التدين والموقف السياسي غير الطائفي (Clark & Salloukh, 2013; Mikdashi, 2014; Baytiyeh, 2019; Shaery-Yazdi, 2020; Renne, 2024). كما تناولت دراسات الشباب فضاءات المواطنة العابرة للانقسامات وإمكان بناء فاعلية سياسية غير طائفية (Kastrissianakis et al., 2021).

تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسة تصل بين المادة الأولية الكثيفة في نصوص خضر وهذه النقاشات المعاصرة حول بنية المواطنة والطائفية والعلمانية في لبنان. لذلك تقترح الدراسة قراءة مفهومية توضح كيف ينتقل خضر من الخبرة الروحية والاجتماعية إلى تصور سياسي للوطن، وما حدود هذا التصور وإضافته إلى الفكر اللبناني المعاصر. ولا تدعي الدراسة استقصاء جميع نتاجه، بل تقدم قراءة نوعية لمتن محدد تتيح تتبع ثبات المفاهيم وتحولها عبر مراحل زمنية متعددة.

3.1. حدود الدراسة والمفاهيم الإجرائية

تقتصر حدود الدراسة الزمنية على نصوص منشورة بين عامي 1957 و2018، وتقتصر حدودها الموضوعية على المقاطع التي تتصل مباشرة بالوطن والهوية والمواطنة والعلاقة بين الأديان والطائفية والعلمانية والمشاركة العامة. أما النصوص اللاهوتية المحضة التي لا يظهر فيها بعد وطني مباشر فلم تدخل في المتن التحليلي إلا بقدر ما تفسر موقفاً سياسياً أو أخلاقياً.

ويستخدم مفهوم «الوطن» إجرائياً للدلالة على المجال السياسي والأخلاقي الذي تنتظم فيه علاقة المواطنين بالدولة وبيعضهم بعضاً؛ وتدل «المواطنة» على المساواة في الحقوق والمسؤولية والمشاركة من دون وساطة طائفية؛ أما «العلمانية» فتقرأ في نصوص خضر بوصفها فصلاً بين سلطة الدولة وامتيازات الطوائف، لا إقصاءً للدين من المجال الاجتماعي. وتشير «الوحدة في التنوع» إلى وحدة سياسية تحفظ الفروق ولا تحولها إلى امتيازات أو أدوات صراع.

ينتظم البحث بعد المقدمة في قسم للمنهجية، ثم يعرض النتائج في محاور تبدأ بالسياق التكويني وذاكرة طرابلس، وتنتقل إلى الهوية والعروبة والمشرقية، ثم الحوار الإسلامي-المسيحي، ونقد الطائفية والعلمانية الديمقراطية، وأخيراً مشاركة الشباب والمرأة. ويعقب ذلك قسم مستقل لمناقشة النتائج، ثم خاتمة تعرض النتائج الأساسية وحدود الدراسة وأفاق البحث اللاحق.

2. المنهجية والأدوات

تعتمد الدراسة مقارنة نوعية تجمع بين تحليل المضمون الموضوعاتي والقراءة التاريخية-التأويلية. ويتيح تحليل المضمون استخراج الحقول الدلالية المتكررة والعلاقات بينها، بينما تساعد القراءة التاريخية-التأويلية على فهم النصوص في سياقاتها اللبنانية والكنسية والسياسية، وعلى التمييز بين العبارة المرتبطة بظرفها التاريخي والمبدأ الذي يكتسب دلالة أوسع في تصور خضر للوطن.

يتكوّن المتن النصي من عينة قصدية تضم ستة كتب لخضر هي: «المسيحيون العرب»، و«لو حكيت مسرى الطفولة»، و«حديث الأحد»، و«الرجاء في زمن الحرب»، وطبعيتين أو مجموعتين بعنوان «لبنانيات»، إضافة إلى أحد عشر مقالاً صحفياً منشوراً بين 1998 و2018. واستُخدمت كتب المقابلات والدراسات التعريفية عند فرحات وقطّان وعبيد وتوما وصعب بوصفها مصادر سياقية وثانوية، لا بديلاً من النصوص الأصلية.

اعتمد الاختيار ثلاثة معايير: أن يتناول النص مفهوم الوطن أو أحد مكوّناته المباشرة؛ وأن يتضمن حجة أو موقفاً يمكن ربطه بالمواطنة والهوية والعلاقة بين الدين والسياسة؛ وأن يتيح مقارنة زمنية أو موضوعية مع نصوص أخرى. واستُبعدت المواد المكررة أو اللاهوتية البحتة التي لا تضيف دلالة إلى السؤال الوطني. وكانت وحدة التحليل هي الفقرة أو الحجة المكتملة، لا الكلمة المفردة.

جرى التحليل في أربع خطوات: القراءة الاستكشافية وتحديد المفردات المركزية؛ ترميز المقاطع ضمن فئات أولية هي الإنسان، والهوية، والعيش المشترك، والطائفية، والعلمانية، والمشاركة؛ مراجعة الفئات ودمجها في محاور تفسيرية؛ ثم الانتقال من الشاهد النصي إلى النتيجة عبر مقارنة المقاطع وتحديد أوجه الاستمرار والتوتر بينها. وللتحقق من اتساق التأويل قورنت النصوص المكتوبة بالحوار السيري وبالأدبيات الثانوية، مع الفصل بين موقف خضر وتعليق الباحث. تتمثل حدود المنهج في أن المتن انتقائي ولا يشمل جميع المقالات الأسبوعية، كما أن اختلاف الطباعات وغياب البيانات الكاملة عن بعض المقالات يحذّر من إمكان الضبط البليوغرافي الكامل. ولذلك بُنيت النتائج على النصوص التي أمكن تحديد مصادرها وربطها بقائمة المراجع، بينما استُخدمت المواد غير المكتملة بليوغرافياً بوصفها سياقاً مساعداً من دون إقامة استنتاج مستقل عليها.

3. النتائج التحليلية

3.1. السياق التكويني لرؤية الوطن

لا تُعرض السيرة في هذا القسم بوصفها غاية مستقلة، بل بقدر ما تكشف منابع المفاهيم الوطنية في خطاب خضر. فالطفولة في طرابلس، والخبرة التعليمية والكنسية، والاحتكاك المباشر بالمسلمين، والعمل الرعوي والكتابي، تشكل عناصر تفسيرية تساعد على فهم انتقاله من الخبرة الشخصية إلى تصور عام للعيش المشترك والمواطنة. يُعدّ كتاب «لو حكيت مسرى الطفولة»، الصادر عن دار النهار سنة 1979، مصدراً أساسياً لفهم الصلة بين سيرة خضر ومفاهيمه الوطنية. فالكتاب لا يقدّم سجلاً زمنياً خالصاً، بل يمزج الذاكرة بالتأمل في الحضارة والوطن والأمة

والسياسة والدين والعمل، وهو ما يسمح بقراءة الخبرة الشخصية بوصفها سياقاً لتكوّن الفكر لا بديلاً من تحليله (صعب، 1997، ص 116؛ قطّان، 2012، ص 112).

تُظهر هذه المادة أن فهم الرؤية الوطنية عند خضر يقتضي ربط النص بتجربة صاحبه من دون اختزال الفكر في السيرة. ولذلك تُقرأ المحطات الآتية بوصفها سياقاً مفسراً للمفاهيم التي ستظهر في المحاور التحليلية اللاحقة.

1.1.3. "لو حكيت مسرى الطفولة" بوصفه مصدراً تأملياً

يرى جورج عبيد أن الكتاب يجمع البعدين الشخصي والفكري، وقد أوضح خضر أن نصه نشأ من خواطر لم تُكتب وفق خطة مسبقة، وأن استخدام اسم «صاحبي» أتاح له الاقتراب من ذاته من غير أن يحوّل النص إلى اعتراف مباشر (عبيد، 2008، ص 15). وتكشف المقارنة بين الوقائع والسرد أن الشخصية تتقاطع مع حياة الكاتب من دون أن تطابقها في جميع التفاصيل؛ لذلك يمكن تصنيف العمل بوصفه سيرة تأملية توظّف بعض عناصر التخييل لخدمة أسئلة الفقر والعمل والوجود الوطني (قطّان، 2012، ص 106).

تظهر في الكتاب ملامح موقف يتجاوز الانغلاق المذهبي ويدعو إلى معرفة الآخر الديني. فمشاهد المسجد وصلاة الجمعة لا تُستخدم بوصفها زخرفاً سردياً، بل تكشف انتقال العلاقة بالمسلم من المراقبة الخارجية إلى المشاركة الوجدانية، وهي دلالة تتصل لاحقاً بفكرة العيش المشترك (خضر، 1979، ص 8).

ترتبط الطفولة في هذا النص بالتساؤل والبحث عن المعرفة أكثر من ارتباطها باستعادة تفاصيل زمنية كاملة؛ إذ يصفها خضر بأنها مرت غامضة وبأن ذاكرته لا تحتفظ منها إلا بما اكتسب دلالة روحية وفكرية (خضر، 1979، ص 5). يعني هذا أن هذه الطفولة مرتبطة بالروح وبالبحث عن الحقيقة؛ لذلك عبّر عنها خضر بعبارة «نعمة العراء»، وربطها بذكرياته في مدينة تجوّل في أزقتها، وعاش أهلها، وتآلف مع أعيادها، وانتهى إلى أرثوذكسية شغّت في أحيائها، وذاق روح إسلامها (خضر، 1979، ص 49).

وعليه، تكمن قيمة الكتاب في أنه يربط التجربة الفردية بقضايا الكرامة والتحرر والانتماء، ويجعل الإنسان محوراً للحكم على الأفكار والمؤسسات. ومن هذا المنظور تُقرأ الطفولة بوصفها مدخلاً لفهم الوطن لا بوصفها موضوعاً مستقلاً. وتتمثل النتيجة الأولى في أن «لو حكيت مسرى الطفولة» لا يعمل كسجل زمني فحسب، بل كحقل تتكوّن فيه مفردات الوطن: الفقير، والعامل، والآخر الديني، والمدينة، والحرية. وبذلك تتحول الذاكرة الفردية إلى مادة أخلاقية تفسر لاحقاً رفض خضر للانغلاق الطائفي وربطه بالانتماء بخدمة الإنسان.

2.1.3. محطات في المسيرة الفكرية والكنسية

وُلد جورج خضر في طرابلس سنة 1924 ونشأ في حي ذي غالبية مسلمة قرب بوابة الحدادين. وقد ترك هذا الوسط أثراً في حساسيته تجاه الحوار الإسلامي-المسيحي. ويستعيد خضر، في أحد نقاشاته مع الإمام موسى الصدر، استشهاد الأخير بآية «ونحن أقرب إليه من حبل الوريد» [ق 16]، ويقرأها في إطار تأكيد قرب الله من الإنسان مع احتفاظه بفهمه المسيحي للتجسد (قطّان، 2012، ص 109؛ فرحات، 2016، ص 22).

بيد أنه، في حديث له مع سمير فرحات، يستعيد بعد مضيّ سنين كثيرة، صورة من طفولته توحى بأنّ هناك وجهاً آخر اتخذته علاقته بالمسلمين، آنذاك، وقد تكون متوتّرة بعض الشيء: "وأنا طفل كنتُ أمرّ بساحةٍ تُدعى الدفّردار، وهذا اسمٌ تركي، لأصل إلى مدرسة الفيرير، أربع مرّات في الثّمار. وكنتُ في حالة رعبٍ، لأنّ مجموعة من الصّبية المسلمين كانت تشتمني، وهي تصرّخ بصورة متصاعدة: جاء النّصراني جاء النّصراني. ذهب هذا عندما انتقلنا إلى حيّ مسيحيّ بأكمله يُدعى الزّاهرية. زال خوفي لما تركنا الحيّ سنة 1935 ولكن حتّى قبل مُغادرتنا باب الرّمل كنتُ أتخشّع وأنا أمرّ ظهراً قرب المسجد، وأرى المسلمين منتصبين وسُجّداً" (فرحات، 2016، ص 22).

تكشف هذه القصة بُعد خضر عن الخطاب المثالي؛ فهي تجمع بين تجربة الخوف من التمييز وبين توقه إلى علاقات إسلامية-مسيحية سلمية. وقد أسهمت هذه الخبرة في بناء مقاربتة للإسلام، وفي دعوته إلى أن تعمّق معرفة كل دين بالآخر إيمان أتباعه بدل أن تهدده (خضر، 1979، ص 112).

تلقي خضر تعليمه في طرابلس ثم في مدرسة الفيرير ببيروت، وتأثر بالتكوين الكاثوليكي وبالدفقة في قراءة النص الديني، وهو ما انعكس لاحقاً في منهجه التحليلي وفي اهتمامه بتثقيف رجال الدين وتطوير التعليم الكنسي (فرحات، 2016، ص 24).

درس الحقوق في جامعة القديس يوسف ونال الإجازة سنة 1944، ثم انتقل إلى باريس سنة 1947 لدراسة اللاهوت في معهد سان سيرج، فنال إجازته سنة 1952 وأسهم التكوين الحقوقي في ترسيخ النزعة الجدلية والنقدية في خطابه، بينما ارتبط التكوين اللاهوتي بمشروعه لتجاوز الأمية الدينية وبناء كهنوت قائم على المعرفة (فرحات، 2016، ص 15-16). عاد إلى لبنان راهباً مبتدئاً باسم الأخ يوحنا، ثم خدم كاهناً في ميناء طرابلس قبل انتخابه مطراناً على جبل لبنان سنة 1970. وقد اقترن عمله الكنسي بنقد العصبية العائلية والانغلاق المذهبي، وبالدفقة إلى ثقافة دينية تضع الخدمة والإنسان قبل الاعتداد بالامتيازات التاريخية (توما، 1997، ص 105؛ فرحات، 2016، ص 19).

واكب هذا المسار نشاطٌ كتابي بدأ في جريدة «لسان الحال» بين 1962 و 1970 باسم «وائل الراوي» (توما، 2016، ص 67). كما أسهمت خبرته في مرحلة الاستقلال وأحداث سنة 1943 في بلورة موقفه من العنف؛ فرفض معالجة الظلم بعنف مضاد، وربط مقاومته بإنهاض المجتمع وتحسين شروط العدالة والغفران. (فرحات، 2016، ص 19). وبذلك تفسّر السيرة بعض منابع موقفه الوطني، من دون أن تختزل هذا الموقف في الوقائع الشخصية.

3.1.3. طرابلس وذاكرة العيش المشترك

تكتسب طرابلس أهمية تحليلية لأنها تمثل البيئة التي تشكّلت فيها خبرة خضر الأولى بالتعدد والعمل والبحر والعلاقة اليومية بالمسلمين. ولا يعني ذلك ردّ فكره إلى المكان بصورة حتمية، بل بيان الكيفية التي أعاد بها تأويل هذه الخبرة في خطابه الوطني (خضر، 1979، ص 18).

وقد عدّ خضر طرابلس من المدن المشرقية العربية المختلطة التي تحتضن التاريخ والثقافة والتقاليد، وتخزن في أحيائها وعمارتها حضارة كثيفة، تقوم إحدى ميزاتهما على التنوع في السكان والأديان وعلى «الوحدة في التاريخ والحضارة» (خضر، 1997، ص 109).

أسهم الطابع البحري لمدينة الميناء واحتكاكه بالعمال في توسيع مفهوم الكرامة لديه. وقد عبّر عن ذلك في صلاة للعمال تربط عمارة المدينة بالعمل والسلام والمهارة، بما يكشف انتقال صورة العامل من عنصر إنتاج إلى شخص كامل الكرامة (خضر، 1997، ص 25).

ارتبطت ذاكرة العبيد بالمسلمين وبالعمال معاً؛ لذلك جمع في خطابه بين الانفتاح الديني والدفاع عن العمل بوصفه فعلاً إنسانياً يطور الطبيعة البشرية، لا مجرد وظيفة اقتصادية (خضر، 1985، ص 357).

يصف خضر باب الرمل بوصفه حيّاً عاشت فيه عائلات مسيحية قليلة وسط غالبية مسلمة، وكانت العلاقات اليومية فيه قائمة على المودة ومعرفة الفروق الدينية من دون تحويلها إلى تمييز بين الناس (خضر، 1998).

وتساند هذه الذاكرة أمثلةً أوردها جان توما عن التبرع المتبادل لبناء المساجد وترميم الكنائس في طرابلس والميناء، وهي أمثلة تدل على أن التعاون الأهلي لم يكن مجرد خطاب نظري، بل ممارسة اجتماعية متكررة (توما، 2016، ص 28).

من هذه الخبرة انتقل خضر إلى مقارنة الإسلام من الحياة إلى الفكر؛ فالقرب اليومي ومعرفة الوجوه والأسماء جعلاً العيش المشترك علاقة اجتماعية محسوسة، لا تسوية مؤقتة بين جماعات منفصلة (خضر، 1998).

وتظهر الممارسة نفسها في مدرسة مار الياس التي ضمت تلاميذ مسلمين ومسيحيين، حيث كان يُتاح للتلاميذ المسلمين أداء صلاة الجمعة في مسجد الميناء الكبير. وتوضح هذه الحالة أن احترام خصوصية الدين لم يكن مناقضاً لوحدة المؤسسة التربوية (خضر، 1998).

كما ربط خضر انفتاح المدينة بأمانه في الحركة بلباسه الكهنوتي في شوارع طرابلس والميناء، فقرأ هذا الأمان بوصفه علامة على وجود اجتماعي لا تُلغى فيه الفروق ولا تتحول إلى تهديد (خضر، 1998).

وبذلك لم تكن خبرته دينية محضة، بل خبرة إنسانية ومدنية تداخل فيها الإيمان مع علاقات الجوار والعمل والتعليم. تتجلى هذه الرؤية أيضاً في كتاباته عن رمضان؛ إذ يقرأ الصوم باعتباره تربية على التقوى والإخلاص، ويرى أن تقارب المسلمين والمسيحيين لا يقتصر على مقارنة العقائد، بل يقوم على المحبة وعلى حمل كل جماعة هموم الأخرى من غير أن تصبح أسيرة للسياسة (خضر، 1998؛ خضر، 2011 أ). ويستعيد في وصف آخر مشهد اجتماع الكتاب المقدس والمصحف وصوت الأذان وأجراس الكنائس في حي واحد، ليجعل المكان صورة حسية للتعدد المتجاور.

تكشف قراءة طرابلس أن العيش المشترك عند خضر ليس شعاراً صيغ بعد الحرب، بل خبرة يومية سابقة على التنظير. غير أن هذه الخبرة لا تُقدّم بصورة مثالية خالصة؛ إذ تتضمن أيضاً ذكريات الخوف والتمييز. ومن هذا التوتر بين الألفة والجرح تنشأ قيمة الحوار لديه: فهو فعل مقصود لمعالجة إمكان الصراع، لا مجرد احتفاء تلقائي بالتنوع.

2.3. مفهوم الوطن والمواطنة: من الهوية إلى الدولة المدنية

تكشف نصوص خضر أن تشخيصه للواقع اللبناني يبدأ من انفصال الدولة عن المجتمع ومن تحوّل الانتماءات الدينية والقومية إلى أدوات امتياز. وفي مقابل ذلك، يبني صورة الوطن المرتجى انطلاقاً من المواطن الحرّ القادر على المحاسبة والمشاركة، ومن دولة تخدم الإنسان بدل أن تعيد إنتاج زعامات الطوائف.

يربط خضر التغيير الوطني بوعي المواطنين لمسؤولية الاختيار والمحاسبة، ويرى أن الدولة لا تُصلح نفسها من خارج المجتمع. فالمواطن المنحرف من التبعية للزعيم هو القادر على الانتقال بلبنان من الصراع الطائفي إلى فضاء العقل والعدالة والحرية.

1.2.3. الهوية والقومية وحدود الانغلاق

يرى خضر أن التباعد بين الدولة والمجتمع نتج من ضعف الحس الجماعي ومن تحوّل الطوائف إلى شبكات امتياز. وبديل أن يكون التراث الديني مصدر انفتاح، صار أحياناً وسيلة للمطالبة بحصص خاصة وانتظار الدولة بوصفها مصدراً لتوزيع المنافع، وهو ما يعوق تكوّن المواطن المشترك (خضر، 2000).

لا يختزل خضر هوية لبنان في أصل واحد؛ فهو يعترف بتراكم المكونات الفينيقية والآرامية والبيزنطية والعربية، ويرفض القفز فوق الدور العربي في نقل المعرفة وفي إنتاج الحضارة. لذلك تصبح الهوية قراءة للتاريخ المتعدد لا أداة لاستبعاد مرحلة أو جماعة (خضر، 2000).

يترتب على ذلك أن الحضور المسيحي في الثقافة العربية ليس حضوراً في مواجهة المسلمين، بل مشاركة معهم في لغة وحضارة ومجال عام واحد. ويقيس خضر قيمة هذا الانتماء بقدرته على إنتاج الخير والصدق والحدّثة، لا بقدرته على إقامة حدود بين الجماعات (خضر، 2000).

تتكوّن الهوية، في هذا التصور، من العمل والحرية والاستجابة لآلام البشر، ولا تُفهم بوصفها صيغة جامدة. فهي تتطور بالتفاعل الثقافي وتلتزم قضايا الفقراء والمقهورين وقبول الآخر؛ وبذلك تكون وحدة البشر سابقة على الاختلافات وقادرة على استيعابها (خضر، 1979، ص 20-21؛ خضر، 2000).

حين تقتزن الهوية بخيارات قومية أو دينية جامدة تتحول، في قراءة خضر، إلى خطر على وحدة المجتمع؛ لأن الطائفة تستعمل المقدس لتبرير امتيازها وتفقد بذلك وظيفتها الروحية بوصفها جسراً إلى الآخرين. ومن ثم لا يكون نقده موجّهاً إلى الإيمان، بل إلى تحويله أداةً لإلغاء المجال الوطني المشترك (خضر، 2009 أ).

رفض خضر الخلط بين الانتماء الوطني والإيمان الديني، وعدّ لبنان واقعاً أرضياً وسياسياً لا موضوعاً للعقيدة. ومن هذا الفصل استخلص ضرورة أن تقوم الدولة على الديمقراطية والمشاركة والاعتراف المتبادل، لا على تقديس الأرض أو الطائفة (خضر، 2010 أ).

أدى تسييس الانتماءات الدينية والقومية، في قراءته، إلى صراعات على الهوية وإلى توظيفها في دعم النظام الطائفي. ومع تمسكه بالهوية اللبنانية، يقر بتعدد انتماءات الإنسان ويرفض أن تتحول أي منها إلى مصدر اقتتال أو تفوق.

ينطلق خضر في تحديد الهوية من مرجعية لاهوتية كونية تجعل ملكوت الله أوسع من جميع النظم القومية. ولا يؤدي ذلك إلى إلغاء الانتماء إلى الوطن، بل إلى منع تحويل المسيح أو الكنيسة إلى رمز قومي مغلق.

ونتيجة لذلك، اتخذ خضر من الكونية مصطلحاً جديداً لإزالة أي هوية أرضية عن المسيح الذي أدّى الجدل فيها إلى تقابل صراعي بين الشرق والغرب من جهة، ولإبعاد أي دمج بين الكنيسة والقومية، مستشهداً بالتجربة الروسية، حيث أدّى ذلك إلى الانغلاق والاختناق.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يُلغى القومية، بل على العكس، فهو وَجَدَ أنّ هُويّة الإنسان هي نتيجة الانتماء الممزوج في فكره بين الرّؤية القومية التي عَنَت الانتماء إلى لغة وحضارة وثقافة وأرض، بالإضافة إلى الرّؤية الكونيّة الجامعة لكلّ الأطياف على صورة المسيح المصلوب الذي ضمّ الجميع إليه.

تحدد الوحدة عند خضر بوصفها تكاملاً لا انصهاراً؛ فالفروق مشروعة ما دامت لا تبلغ التنافر، والتعدد مصدر ثراء وإبداع حين تنظمه المواطنة والمساواة. لذلك ترفض المواطنة القومية المقترنة بأسس طائفية، لكنها لا تطلب إلغاء التراث أو الخصوصية (خضر، 2000).

وتشير هذه النتائج إلى أن الهوية عند خضر عملية مفتوحة تتكوّن بالفعل الحر والمسؤول، لا جوهرًا ثابتًا يُفرض على الأفراد. لذلك تصبح المواطنة الصبيغة السياسية التي تنظّم تعدد الانتماءات، فيما تغدو القومية خطرة حين تنماهى مع الطائفة أو تستعمل المقدس لتبرير الغلبة.

تُظهر هذه القراءة أن تعدد هويات لبنان لا يُعالج بترجيح هوية مغلقة على أخرى، بل بإعادة بناء العلاقة بينها داخل مواطنة مشتركة. وعلى هذا الأساس يمكن الانتقال إلى موقع العروبة في تصوره.

2.2.3. العروبة بوصفها انتماءً ثقافيًا ومجالاً للمشاركة

مع تفكك السلطنة العثمانية وترسيم كيانات المشرق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، دخل لبنان في نقاش طويل حول علاقته بالعروبة وبمحيطه السوري والعربي. وقد ثَبَت اتفاق الطائف لاحقًا هوية لبنان العربية ونهاية كيانه. وفي قراءة خضر، اقترن هذا المسار بتحول تدريجي لدى الجماعات اللبنانية من هاجس الغلبة أو الخوف إلى قبول الوطن المشترك، مع بقاء توترات العدد والهوية حاضرة في الوعي السياسي. وقد عبّر عن خوف بعض المسيحيين من الذوبان في المحيط العربي والإسلامي الواسع (فرحات، 2016، ص 100).

وهكذا، بدأت فكرة العروبة تجول في خاطره وقد عدّها فكرة مسيحية لكون المسيحيين كانوا يُطالبون بالانفصال الكامل عن السّلطة العثمانية، وأنّ المسلمين أرادوا حكمًا ذاتيًا للعرب في هذه السّلطة. يرى خضر أنّ التّقاشات التي تدور في فلك القومية وإثبات الهويّة والمناداة بالوحدة تبقى نقاشات عقيمة لا طائل لها، والمطلوب الكفّ عن هذه الإيديولوجيات والدّخول في الفكر السياسي المعاصر، ففي رأيه "لا شيء يمنع إحساسي بثقافة عربيّة مشتركة بدليل أنّنا جميعاً ندرس الأدب العربيّ المعاصر، في أي قطر من الأقطار، ونحتسّس الموسيقى العربيّة الواحدة. هناك نوع من الإسهام للحياة العربيّة الواحدة" (فرحات، 2016، ص 101). فالعروبة عنده غَدَت احتواء لهذه الثّقافة العربيّة، أولاً، قبل أن تكون فكرة ذات أبعاد سياسيّة.

وفي هذا الصّدّد، يستند خضر إلى النّمودج السّويسريّ الذي قَبِل بخصوصيّات أبنائه القومية، وأوجَدَ حلفاً يجمعهم على اختلاف انتماءاتهم، فهناك مثلاً السّويسريّ الفرنكوفوني الذي يستوحي إلهامه الثّقافي والأدبيّ من فرنسا، وهناك السّويسريّ الألمانيّ الذي يقرأ الألمانية. وبناءً على ذلك، حاول خضر أن يستلهم هذا النّمودج في سبيل إحقاق السّلام على أرض لبنان: "كلّ الأمور الثّقافيّة العربيّة نحن لها. ولكن هذا لا ينبغي أن يحول دون انتمائنا الواحد إلى هذا الوطن الواحد، وأن نعمل لحياته الاقتصاديّة وإنعاشه الاقتصاديّ والثّقافيّ والتّربويّ والاجتماعيّ. والاتّفاق إذًا على القواسم المشتركة،

بصورة أنه إذا ازدهر البلد حقيقة، وتخلّقنا بأخلاق الله في التعامل اليومي، وتخلّصنا من الرّبائنيّة التي نمارسها. إذا تحرّرتنا من ذلك، يبقى لبنان وطناً قائماً بذاته وقادراً على أن يعيش في سلام مع المنطقة " (فرحات، 2016، ص 102).

وبالعودة إلى موضوع العروبة، فلا أحد يختلف على هوية لبنان العربيّة، تَمّت الإشارة أنفاً إلى أن الكلام على عروبة لبنان منشأه مسيحي. جاء كردّة فعل في وجه سياسة التّريك التي حاولت امتصاص هويّة لبنان وسوريا وإلغاءها منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وعليه، برز في هذه الفترة تياران: تيّارٌ قوميّ لبنانيّ غير منفصل عن الأمة العربيّة أمثال كمال الحاج الذي رفع شعار "أمّتي عربيّة، قوميّتي لبنانيّة"، مؤسساً بذلك لعقد اجتماعيّ فريد أسماه النّصلاميّة للتعبير عن قوّة المشاركة بين المسلمين والمسيحيين في هذا الوطن (عبيد، 2008، ص 233). وتيّارٌ آخر قال بالفينيقيّة واللّغة المحكيّة مركزاً الصّراع القوميّ الذي سمّاه المطران " صراع الهويّات"، وقد اتّخذ هذا التّيار من القوميّة حجة لإشعال الفتنة أثناء الحرب الأهليّة اللبنانيّة، فغدت القوميّة أدباً طائفيّاً مذهبيّاً أدّى إلى لغط والتباس فكريّ مفاده أن العروبة مرتبطة بالإسلام، أمّا الفينيقيّة، فهي بقاء الموارنة في الحكم.

من هنا، عمل جورج خضر في نصوصه واجتهاداته على توضيح مسالك العروبة وانتسابها إلى المسيحيّة والإسلام معاً، ولا ينبغي الخلط بين العروبة والإسلام لكون العروبة فلسفة وإيديولوجيا هدّفت إلى إبقاء لبنان على مُميّزاته الإنسانيّة والثّقافيّة في العالم العربيّ الإسلاميّ. وتنطوي وجهة النّظر هذه على كون العروبة اتجاهاً علمانياً أُطلّقت حاجة في التّحرّز بدءاً من الحكم العثمانيّ، مروراً بالانتداب الفرنسي، وصولاً إلى القضية الفلسطينيّة والأزمة اللبنانيّة إبّان الحرب. دافع خضر عن إمكان تعرّب المسيحية وعن مساهمة المسيحيين في الخطاب العربيّ، ورفض حصر العربية والعروبة في الإسلام. ومن هنا استخدم فكرة «العروبة البيضاء» للدلالة على انتماء يتأسس على المشاركة الحضارية لا على الغلبة الدينيّة.

وأولى اللغة العربيّة مكانة مركزية، لأنها الأداة التي تستطيع المسيحية المشرقية أن تعبّر بها عن ذاتها وأن تشارك في نهضة المنطقة. لذلك لم يفصل التراث العربيّ عن إسهامات المسيحيين الأوائل وعن تاريخ المشرق المشترك.

ولا يفوتنا أن نذكر بأنّ النّكبة الفلسطينيّة كانت الدّافع الكبير لتثبيت خضر بعروبة القدس وعروبة لبنان، فارتبطت القضية الفلسطينيّة برؤيته الفكرية والسياسيّة، وتوجّهاته النّضاليّة، متوقّفاً عند هشاشة الأنظمة العربيّة التي وقفت متفرّجة على هذه المأساة.

تُفهم العروبة في هذا السياق بوصفها انتماء ثقافياً ولغوياً يتيح الاعتراف بالآخر شريكاً في بناء الوطن، لا مشروعاً لإلغاء خصوصية لبنان. ولذلك عدّ خضر الجدل حول مقدار العروبة أقل أهمية من المشاركة الفعلية في اللغة والثّقافة ومن قيام العلاقة على المحبة والمسؤولية المشتركة (خضر، 2014).

يُستنتج من ذلك أن العروبة في خطاب خضر ليست برنامجاً لدمج لبنان في كيان سياسي أوسع، ولا غطاءً دينياً، بل انتماء ثقافي ولغوي يسمح للمسيحي والمسلم بالمشاركة في فضاء حضاري واحد. وقيمتها الوطنية مرهونة بقدرتها على صيانة خصوصية لبنان وخدمة مواطنيه، لا بإنتاج ولاء يتجاوز الدولة.

لا تكتمل دلالة العروبة عند خضر من دون بعدها المشرقي؛ فالعروبة تحدد اللغة والمجال الحضاري، بينما تفسر المشرقية خبرة التعدد الديني والتاريخي التي تمنح لبنان خصوصيته.

3.2.3 - المشرقية والتعدد الحضاري

لقد اتّضح للمطران جورج خضر تيّاراً آخر، إلى جانب تيّار العروبة، وهو المشرقية. ولم يظهر هذا التيّار من عبث، إذ ارتبط بنشأته، فهو ابن طرابلس التي تأسست على التّلاقي، لكونها كانت طريقاً إلى دمشق، وواحة تعايش مسيحي - إسلامي: "فطرابلس تلك المدينة التي تحتضن التّاريخ والثّقافة والتّقاليد، وتختزن في أحيائها، وعماراتها، وأقبيتها حضارة كثيفة، إحدى ميزاتها التّنوّع في السّكّان والأديان والوحدة في التّاريخ والحضارة" (خضر، 1957، ص 109). وهذا طبعاً انعكس في فكر المطران على كلّ لبنان، حيث إنّ لبنان في ذهن خضر صورة عن طرابلس: "لبنان الدّيمقراطيّ الوجه والتّهج يغتذي فكريّاً وروحياً من الدّعوة إلى المشرقية عبر الوجود المسيحيّ المتلاقي مع الوجود الإسلاميّ" (خضر، 1957، ص 338). وفي معرض دراسته للجذور المشرقية للبنان، ربط المسيحية بأشور وبابل لكي يُبرهن، بأنّ الإحساس المشرقيّ المسيحيّة غير مرتبط بالإسلام، لكون المشرقية إحساساً وهويّة، هي قبل الإسلام. ولذلك، وجد أنّ لبنان يستمدّ دعوته من الجوار المشرقيّ، وهو جوار روحيّ رسوليّ. وهذه الدّعوة اصطبغت بهويّة مشرقية جعلت من أنطاكية رمزاً لها، وهي أساس في المسيحية حيث "دُعِيَ التّلاميذ مسيحيّين في أنطاكية أولاً" (أعمال الرّسل، 11: 26).

ولعلّ دعوة خضر إلى المشرقية لدليل واضح على رفضه لمقولة المتّحدات الجغرافية التي تصهرها العروبة، لأنّها تلغي التّمايز الذي يعيشه لبنان روحياً وثقافياً: "فالأهمّ من بحث الكيانات العربيّة وتوحيدها، أن نعرف مضمونها الروحيّ ولون الثّقافة فيها" (خضر، 1957، ص 38). فالهمّ كلّ الهمّ عند خضر ألاّ تذوب التّعديّات، لأنّها أساس في اتّحاد الأوطان، ومعرفتها لنفسها، وإدراكها لهويّتها. وعليه، أبرز خضر في هذا الاتّجاه الذي أثاره، أنّ لبنان مؤهّل ليكون حاضناً للاتّجاهات العربيّة والمشرقية. لذلك، وفي سبيل المحافظة على لبنان الرّسالة، وجبّ الابتعاد عن كلّ التّنوّعات السّياسيّة المتطلّية خلف خطابات مُغلقة. ومن هذه التّنوّعات، نذكر النّظام الطّائفيّ الذي سَطَحَ السّياسة اللّبنانية وسَطَحَ معها البُعد اللّبنانيّ الخلاق، فيقول المطران، في حديث له مع سمير فرحات، إنّنا نعيش مع المسلمين منذ أربعة عشر قرناً إنّ الإسلام كيف الكثير من عادات المسيحيّين وباتوا يتدوّقون بعض جوانبه الفنّيّة والثّقافيّة، مثل الموسيقى والفنّ المعماريّ بمقابل ذلك اكتشف الإسلام اللّبنانيّ أنّ هناك مكاناً ليعيش مع المسيحيّين في صورة حضاريّة في وطنٍ مدنيّ، وهذا فكرٌ جديد على الإسلام (فرحات، 2016، ص 107). فقد أدرك خضر تمام الإدراك أنّ لبنان قائم في محيطين: محيط عربيّ استقى لبنان منه إنسانيّته ولغته، ومحيط مشرقيّ استمدّ منه روحانيّته وأبعاده الحضاريّة. ومن هذين المحيطين وجدّ خضر في لبنان وطناً حقيقيّاً له وجوده وكيانه. من هنا، اتّخذ خضر موقفاً سلبياً من الأطروحة اليمينية التي ظهرت إبّان الحرب الأهليّة، لأنّ أطروحة كهذه تُغذي خطاب الكراهية وتؤخّر تقدّم الوطن. فالمسألة عنده ليست مسألة سياسيّة، على قدر ما هي مسألة حضاريّة وروحيّة وأخلاقيّة في آن: "أعتقد الآن أنّنا سائرون نحو لبنان تنبع قوّته من داخله، ويؤاليه أبنائه وحده. هذا كلّهُ يفترضُ قفزةً نوعيّةً عظيمةً في قراءة الوطن، هل قرّرنا نحن القاطنون أرض لبنان أن نتزوّجها عروساً لا انفكاك عنها، وذلك على رغم الصّراعات السّياسيّة التي لا مهرب منها؟ ولكن لاغصاب ولا زُهاب إن تمثّلنا الدّيمقراطيّة، فجددت

حضورنا الاجتماعيّ. الاجتماع العصريّ هو قبول الفروق، وتكامل الفروق في الخطاب السّياسي" (فرحات، 2016، ص 108).

تظهر المشرقية، بناءً على ذلك، بوصفها بعداً مكتملاً للعروبة: فهي تمنح لبنان ذاكرة دينية وحضارية متعددة، بينما توفر العروبة اللغة والمجال الثقافي المشترك. ويتيح الجمع بينهما تصوّراً لانتماء لا يقوم على العزلة ولا على الذوبان. تؤدي المشرقية، في هذا البناء، وظيفة تصحيحية: فهي تمنع العروبة من التحول إلى تجانس، وتمنع اللبانية من التحول إلى عزلة. ومن تفاعل البعدين يتشكل وطن ذو انتماء عربي وذاكرة مشرقية متعددة، وهو ما يفسر مركزية «الوحدة في التنوّع» في تصور خضر.

3.3. العلاقة الإسلامية-المسيحية: من التشاد إلى الحوار

3.3.1. نقد صيغ الغلبة الدينية والسياسية

ساء المطران جورج خضر أن يرى وطنه لبنان منغلِقاً ومقيّداً طائفياً ومذهبياً، فراح يبحث عن لغة جامعة ومُوَحّدة، لا سيّما أن الحرب الأهلية اللّبنانية أفرزت أناساً رافضين لأي شكل من أشكال الجوار والتّفاهم. وفي حديث له يُوَضّح أن فئة من اللّبنانيين استغلّت الدّين وجنّت من ولائها المذهبيّ فوائد: "في بلد كلبان تشابك فيه الدّين والطائفية، وجنى المرء من ولائهِ المذهبيّ فوائد، يعسر التّلاقي الرّوحي المجرّد وتتعدّر المواجهة العلميّة ابتغاء رضوان الله أو تكاد" (خضر، 1957، ص 19).

تتطلب قراءة هذا المحور بيان موقف خضر من الصيغ التي تجعل لبنان وطناً لفئة دينية واحدة، سواء اتخذت صورة «الوطن المسيحي» أو «الجمهورية الإسلامية». كما يندرج نقده لمفهوم الذمة ضمن رفضه تحويل التعايش إلى علاقة حماية بين قوي وضعيف، تمهيداً لفهم الحوار بوصفه علاقة مواطنة متكافئة.

لقد عالج خضر موضوع لبنان المسيحيّ من باب عدم الانعزال عن المحيط، ففي نظره عبارة "الوطن المسيحيّ": "بدعة لا سياسيّة فحسب بل روحية في الدّرجة الأولى، والوجود المسيحيّ المشرقيّ إنّما هو وجود مع المسلمين وفي إطارهم التّاريخيّ والحضاريّ" (خضر، 1957، ص 34). وعليه، رفض رفضاً قاطعاً فكرة الوطن المسيحيّ، ويعود ذلك إلى نشأته في طرابلس، حيث "كان يمرّ من أمام المسجد، ويرى جموع المصلين يسجدون وينتصبون" (خضر، 1957، ص 6).

وتربّيته هذه جعلته، كما يقول: "حُرّاً من عقدة المسلم، وكان متمسكاً إلى أقصى حدّ باستقلال المسيحيّة من كلّ أرض ومن كلّ حضارة" (خضر، 1957، ص 35). فالمسيحيّة عنده لا تتوقع في مدى جغرافيّ، إذ إنّ اللاهوت المسيحيّ لم يؤسّس لأُمَّة مسيحيّة، لكونها ليست ديناً ودُنيا، ذلك أنّ المسيحيّ أعلن أمام بيلاطس: "مملكتي ليست من هذا العالم" (يوحنا، 18:36)، علماً بأن مصطلح الأُمَّة، كما وردت عند بطرس الرّسول، مخاطباً المسيحيّين بقوله: "أمّا أنتم فجنس مختار، وكهنوت ملوكي، أُمَّة مُقَدَّسة، شعب اقتناء لكي تُخبروا بفضائل الذي دعاكم من الظّلمة إلى نوره العجيب" (بطرس، 9-10:2). عني بذلك الكنيسة، أي جماعة المؤمنين المجتمعين على أسس عقائديّة وليتورجيّة. وهذا المفهوم الإيمانيّ العميق أوضحه في مسرى طفولته، قائلاً: إنّ "حركة المسيح تنفر من تزكية الأوطان باسمه" (خضر، 1957، ص 37). ودافع عن موقفه هذا بحجج تاريخيّة، مظهراً أنّ المسيحيّة الحاكمة تاريخياً تعرّضت إلى أحداث كثيرة، فهناك ممالك زالت، وعروش

سقطت، ورغم ذلك: "لم يتعلّم النّاس أنّ المجتمع المسيحيّ قبل الملكوت ليس له شكل يُحتذى ولا يحتمل تطويلاً لوضع أو نظام. ولعلّ المسيحيّة مدينة في بقائها إلى هذه التّعمة" (خضر، 1957، ص 50).

ومثلما ساءتُة المناداة بوطن مسيحيّ، ساءتُة أيضاً الدّعاوات المنادية بالجمهورية الإسلاميّة، ولا سيّما أن يُصنّف المسلمون قومه أهل ذمّة، فهو يرفض أن يكون أحد في ظلّ القويّ (خضر، 1957، ص 36). لهذا، ينبغي التّوسّع أكثر في نقده لمسألة الدّميّة.

ومن الضّروريّ، هنا أن نذكر أنّ هذه الدّعاوات ظهرت خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة، وبروز الجدل حول هويّة لبنان، والتّدخل بين القضيتين: اللبنانيّة والفلسطينيّة، وتنازع أبناء الوطن الواحد حول القضية الفلسطينيّة. وكلّ هذه الجدالات تفجّرت حرباً فتكت لبنان وحولته إلى ساحة اقتتال، بدل أن يكون ساحة تلاقٍ وحوار وعيش واحد. وعليه، انقسم اللبنانيون بين تيارين: تيار أراد الانتصار للقضيّة الفلسطينيّة، وهو معروف بتيّار الإسلام والعروبة، وهذا ما توضّح في قسم سابق، وتيار ذي غالبية مسيحيّة رافض للكيان الفلسطينيّ ومعروف بتيار القوميّة اللبنانيّة الذي ظنّ أنه بالانتماء إلى العروبة ممارسة الإسلام سياسياً.

وأمام هذا الواقع المأزوم، أصرّ خضر على أنّ لبنان أرض التّعديّة، وأنّ فلسفة العيش المشترك راسخة في الخطاب السّياسيّ منذ الميثاق الوطنيّ غير المكتوب عام 1943، ثم وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف عام 1989، مؤكّداً خاصّة اتّجاهه العروبيّ، ومساهمة المسيحيّين في العروبة التي ابتدأت قبل الإسلام: "نحن عندنا ذاكرة. المشرقيّة هي كلّ الذي كان قبل الفتح العربيّ. ابتدأنا مع تاريخ الشّرق 2300 ق.م، وجاء الإسلام. وكان لساننا مُعرباً وتعرب، وهذا جعل نوعاً من الوحدة الثّقافيّة بيننا وبين كلّ العرب" (عبيد، 2008، ص 401).

وبالعودة إلى استياء المطران من مقولة الدّميّة لدى المسلمين، ميّز خضر بين رؤية المسلمين الليبراليّين إلى المسيحيّين، وبين رؤية الإسلاميّين بإحيائهم الشّريعة (عبيد، 2008، ص 432). فالإسلاميّون الأصوليّون يتعاطون مع غير المسلمين على أنّهم أهل ذمّة، وعليهم أن يدفعوا الجزية، ويمكنهم أن يبقوا على دينهم إن أرادوا: "فإنّ قَبِلوا ذلك، كان لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم. وكانوا في ذمّة المسلمين يحمونهم ويدافعون عنهم، ومن أجلّ هذا يُسمّون أهل الدّمّة" (أمين، 1975، ص 85-86).

إنّ مسألة الدّميّة نابعة من الشّريعة الإسلاميّة التي يحترمها المطران جورج خضر أشدّ احترام، ولكنّه استبعد تطبيقها في لبنان، رافضاً في ذلك المناداة بحكم إسلاميّ "الجمهورية الإسلاميّة" تماماً كما رفض الدّعوة إلى تثبيت هويّة لبنان على أنّه وطن مسيحيّ، وفي ذلك دليل على أنّه كمواطن يرفض أن يكون في حماية أحد: "كلّ حماية شفقة، وكلّ إشفاق تعال، وهو يفهم أن يجنح بعض إلى صرخة تمرّد وإباء" (خضر، 1957، ص 36). كما أنّه يرى أنّ تطبيق الدّميّة في لبنان انتقاص للصّيغة اللبنانيّة المتوازنة، تلك الصّيغة التي طَبَعَتْ وجه لبنان وجعلته كما قال البابا الراحل يوحنا بولس الثاني بـ "إنّ أرض لبنان رسالة". إنّ رؤية جورج خضر إلى لبنان الرّسالة جعلته يؤسّس للحوار بين المسيحيّة والإسلام، من أجل التّلاصق في هذا البلد، وفي مسائله السّياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وناضل في سبيلها نضالاً كبيراً، وهذا ما سيتوضّح في القسم الآتي.

وتكشف هذه المادة أن رفض خضر لصيغتي «الوطن المسيحي» و«الحكم الإسلامي» يصدر عن مبدأ واحد هو رفض الغلبة. فالمواطن لا يكون في ذمة مواطن آخر، والدولة لا تستمد مشروعيتها من تفوق جماعة، بل من المساواة القانونية والسياسية. وهنا تنتقل الوحدة في التنوع من قيمة روحية إلى قاعدة دستورية وأخلاقية.

2.3.3. الحوار الإسلامي-المسيحي بوصفه ممارسة مواطنة

رأى المطران جورج خضر في الحوار الإسلامي-المسيحي حلاً للمسألة اللبنانية انطلاقاً من رؤيته إلى لبنان التعددي. وتعود جذور هذا الموقف إلى طفولته في طرابلس؛ إذ يذكر أن بعض العائلات المسلمة كانت توصي أولادها بمعاشرة الأطفال المسيحيين، وأن تعبير «أخلاق عيسوية» كان متداولاً، إلى جانب العبارة: «كن عربي الدين، عيسوي الأخلاق» (فرحات، 2016، ص 60).

استمر اهتمام خضر بالإسلام في شبابه، ولا سيما بعد تأسيس حركة الشبيبة الأرثوذكسية. ويروي أن أحد أصدقائه رأى مصحفاً على مكتبه فسأله: «لماذا تقرأ القرآن؟»، فأجاب: «أريد أن أرى آثار المسيح في هذا الكتاب، فأنا أفتش عن المسيح» (فرحات، 2016، ص 115). وتكشف هذه الشهادة أن قراءته للآخر الديني انطلقت من البحث عن نقاط اللقاء من دون إنكار الاختلاف العقائدي.

كما أنّ اهتمام المطران بالتعرّف إلى المسلمين أوصله إلى أن يصبح مُدرّساً في الجامعة اللبنانية في كُليّة التربية لمادة الحضارة العربية بكلّ موضوعيّة: «لستُ أذكر حادثة واحدة وَقَعْتُ في الصّف بمعنى أن أحداً لم يشكّ في أنني كُنْتُ أشرح الإسلام، كما يشرح هو نفسه بكلّ أمانة، ونزاهةٍ علميّة. وأذكر بوضوح – وهذه شهادة الطلبة – أنهم تقاربوا روحياً» (خضر، 2000).

يستعيد خضر عبارة «حارة النصارى» من ذاكرة طرابلس، لكن دلالتها في نصه لا تحيل إلى غيتو مغلق، بل إلى وحدة اجتماعية محلية عاش فيها المسلمون والمسيحيون في جوار وتفاعل. وقد شرح جورج عبيد أن لفظة «حارة» تشير إلى المكان التراثي الذي يجمع السكان في علاقة اجتماعية، لا إلى تقسيم سياسي مغلق (عبيد، 2008، ص 357).

وتشير لفظة «حارة»، كما شرحها جورج عبيد، إلى المكان التراثي القديم الذي يجمع الناس في وحدة اجتماعية، سواء كانوا أكثرية أم أقلية (عبيد، 2008، ص 357). أما استعمال خضر لكلمة «نصارى» فيكشف انفتاحاً لفظياً على القرآن وعلى لغة المسلمين. وعليه، لا تجسد الحارة في قاموسه غيتو طائفيًا، بل فضاءً للتجاوز والتجاوز.

على هذا الأساس، يمكن تحليل الحوار عند خضر بوصفه انتقالاً من التجاور الاجتماعي إلى التزام متبادل في المجال العام. فالمقصود ليس دمج العقائد أو إلغاء الفروق، بل تحويل المعرفة المتبادلة إلى قاعدة تمنع استعمال الدين في التعبئة والصراع.

ينطلق خضر من سؤال إمكان وحدة البلد مع انقسام سكانه إلى مسلمين ومسيحيين. ويرى أن المشكلة لا تكمن في الاختلاف الديني ذاته، بل في عقدة الأقلية والأكثرية وفي ربط الفاعلية السياسية بالعدد. لذلك دعا المسيحيين إلى التحرر من هاجس الكثرة، وإلى فهم هويتهم داخل شراكة وطنية لا تستمد قيمتها من السيطرة أو الحماية (خضر، 2000، ص 114-116).

يرفض خضر تحميل الدين مسؤولية الصراع السياسي، ويجعل الاعتراف بالآخر والمحبة معيارين لصدق الإيمان. ومن هذا المنطلق يقيس الحكم بقدرته على خدمة الناس والعدل بينهم، لا بانتماء الحاكم الطائفي؛ فالمطلوب اختيار الكفاء القادر على تحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسية (خضر، 2000، ص 159، 236-237، 337).

وفي هذا الإطار، أدان خضر الحرب الأهلية، مُعتبراً إياها حرباً عبثية، لو تَمَّت محاكمة المسؤولين عن الحرب لصرنا مجتمعاً مدنياً وعادلاً (فرحات، 2016، ص 109). وما إدانته للحرب إلا تأكيد على العيش المسالم بين أهل الأديان، ففي معرض حديثه عن السلام المنشود، يقول: "هذا وطن مَمَّن سلامه في وحدته. كُلُّ الأشياء تتحالف فيه وخارجته ضدَّ وحدته. أن نقيمها هذا هو التحدي وتلك هي البطولة والبطولة الوحيدة هي أن يحيا هذا الشعب ولا يُدمر ولا يرحل وأن يواجه معاً ما يعتريه من الأعداء... السلام ثمرة الإبداع، هذا الذي يأتي من الحب الواحد لـبنان الواحد" (خضر، 2000، ص 244). نلاحظ إذاً أنَّ هذه الوحدة شكَّلت محور فكره الوطني، فمن دون هذه الوحدة يفقد لبنان فرادته في هذا الشرق. ولن تتحقق هذه الوحدة إلا بالحوار القائم على التفهُم، وتقبُّل الآخر المختلف. وحرصاً على ذلك، يوضِّح أكثر مفهومه للحوار الإسلامي – المسيحي، فيؤكِّد أنَّ الحوار ليس حواراً تبشيريةً، بل هو وعي للاختلاف والاعتراف بذلك. والأهم من ذلك، أن يُعبّر كل دين عن نفسه كما أكَّد سماحة السيّد محمد حسين فضل الله في قوله: "أن يدرك المسيحي مسيحيتته من الإنجيل، والمسلم إسلامه من القرآن، ويكون هذا موضع عيش، وموقع انفتاح" (عبيد، 2008، ص 412). وهكذا يتبيّن لنا أنَّ فلسفة الحوار الخضرية قائمة على احترام هذه الاختلافات العقائدية: "هذا اعتراف مسبق بأنك ملتزم الآخرين، بأنك لا تُريد أن تُلمي عليهم أمرك إملاء وبأنك تعترف أن الحقيقة التي يحملون مُنقذة لك ولهم معاً" (خضر، 2000، ص 408). وقد دفعه هذا الموقف إلى دراسة القرآن والفكر الإسلامي والبحث عن نقاط اللقاء الروحي والإنساني، من غير أن يذيب الفروق العقائدية أو يحوّل الحوار إلى تبشير متبادل (خضر، 2000، ص 37).

يربط خضر الانقسام الديني كذلك بالانقسام الاجتماعي؛ فالجوع والفقر يهددان وحدة المجتمع بقدر ما تهددها العصبية. ولذلك لا يكتمل الحوار عنده من دون التزام مشترك بقضايا الفقراء وتقليص الفجوة بين الطبقات، لأن كرامة الإنسان هي المعيار الذي تتقاطع عنده الجماعات الدينية (خضر، 2000، ص 70).

أخيراً، هذا هو الحوار في القاموس الخضري، وهو إن اتَّخذناه قناعة ومسلكاً، من شأنه أن يكون عنصراً أساسياً من عناصر تقدُّم الوطن.

النتيجة الأساسية في هذا المحور أن الحوار عند خضر ليس نشاطاً ثقافياً هامشياً، بل شرطاً لبناء الوطن. وهو يقوم على الاعتراف بالفروق، وعلى التزام قضايا العدالة والفقير والسلام، بحيث يُقاس نجاحه بقدرته على إنتاج فعل عام مشترك لا بمجرد تبادل المجاملات الدينية.

يُفضي هذا التصور للحوار إلى سؤال بنية الدولة نفسها؛ فإذا كانت المساواة الدينية لا تتحقق في ظل امتيازات الطوائف، يصبح نقد الطائفية والبحث عن صيغة علمانية ديمقراطية امتداداً منطقياً للمواطنة المشتركة.

4.3. الطائفية والعلمانية الديمقراطية

1.4.3. نقد الطائفية السياسية وأثارها

يصف خضر الطائفية السياسية بوصفها بنية تضعف الإدارة والدولة، ويرى أن المشكلة لا تقتصر على التمثيل الطائفي، بل تشمل غياب الكفاءة والخلل الأخلاقي في ممارسة الوظيفة العامة. لذلك دعا إلى مسابقات عادلة وإلى إدارة مهنية وإلى نظام انتخابي يتيح تمثيل المواطنين من دون اختزالهم في صفاتهم الطائفية (خضر، 2000، ص 46).

ومن هذا المنظار، تغدو الدولة الخضرية المؤسسة الجامعة للأضداد من دون انصهار إذ "يأخذ كلٌّ من الآخر نوراً ويمدّه بالنور" (خضر، 2000، ص 61). وتماشياً مع ما تمّ ذكره، تُصبح الطائفية عائقاً أمام كلّ مواطن يسعى إلى النّمّو، وإثبات ذاته في المجتمع. من هنا، يشهد لبنان هجرة الأدمغة التي تصطدم بحائط الطائفية، والتمثيل الطائفي في بعض المناصب المهمة: العدل السياسي يقضي بأن يكون كلّ إنسان في الأمة غير محدود النّمّو بسبب من دين أو مذهب أو لغة أو عنصر أو جنس" (خضر، 2000، ص 123). فضلاً عن ذلك، وجد المطران في الطائفية سبباً من أسباب التحلّف الاقتصادي والاجتماعي، لأنّها تُقيم فوارق بين الناس، فتزجّ كلّ الطبقات الاجتماعية من طائفة واحدة في بوتقة واحدة. وعليه، تشلّ الطائفية حركة التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وهو عامل أساسي في تقدّم الوطن. وفي هذا الصّدّد، يربط المطران بين الطائفية والوضع الاقتصادي كما مرّ سابقاً. ففي نظره، إنّ التكتّل الطائفي يجعل الطبقة البرجوازية مسيطرة في كلّ طائفة، ويزيد الهوّة بين الأغنياء والفقراء. وقد شكّل الفقر أيضاً قضية أساسية، فسعى إلى إخراجهم من فقرهم: "خرج صاحبي إلى العالم والفقراء جرحه" (خضر، 2000، ص 17).

لا يحصر خضر قضية الحرمان في طائفة بعينها، بل يربط صدق الإيمان بالقدرة على مشاركة جميع المحرومين حقهم في الغذاء والتعليم والعلاج. ومن ثم يرفض أن يُطرح إلغاء الطائفية منفصلاً عن العدالة الاجتماعية؛ إذ لا معنى لإصلاح سياسي لا يحفظ كرامة المواطن الكادح (خضر، 2000، ص 132).

وهكذا، يتّضح لنا أنّ طرح المطران لمسألة الطائفية طرحٌ عمليّ، فحواه الإنسان، أيّاً كانت طائفته. وعليه، يمكننا الآن الانتقال إلى الحلّ الذي ارتآه المطران لهذه المعضلة، وهي العلمانية الديمقراطية.

2.4.3. العلمانية بوصفها ضماناً للمواطنة

طرح خضر العلمانية بوصفها وسيلة لتوطيد المواطنة وفصل امتيازات الطوائف عن سلطة الدولة، لا بوصفها إلغاءً للدين. فالتمييز عنده قائم بين الأخلاق الدينية والإيمان من جهة، وبين استعمال المقدس لتبرير المصالح السياسية من جهة أخرى. وبذلك لا يعود ثمة وسيط طائفي لازم بين المواطن والسلطة.

وينتقد خضر تحويل الله إلى أداة في الصراع السياسي، لأنّ هذا المنهج يسيء إلى الدين والإنسان معاً، ويمنع تكوّن الدولة المدنية. والمقصود من نقده ليس إخراج الإيمان من المجتمع، بل حماية المجال الديني من الاستعمال السلطوي.

إذاً، العلمانية، استناداً إلى ما سبق، ليست رفضاً لله، بل تحرراً من نظام يميّز المواطنين، ويجعلهم رهينة مذهبهم. على الرّغم من أنّ الإسلام دين ودولة ومن المسيحيين أيضاً يُفترقون بين النطاق الكنسي ونطاق الدولة، وهناك أمورٌ مسلّمة إلى المسؤولين، لا يُنكر المطران دور رجال الدّين في لفت نظر الحكّام إلى تقصيرهم في الدّفاع عن قضايا الفقراء،

والمقهورين، والمحافظة على استقلال البلد خاصة، فتدخلُ كهذا لا يرفضه المطران، طالما أنّ عنوانه العريض رفع الظلم عن المواطنين جميعاً.

وفي معرض حديثه عن العلمانية في لبنان، يُحدّد مجموعة من الأسُس التي يجب اتباعها لإحلال هذا النظام، أولها، علمنة الإدارة من خلال إجراء مسابقات لمعرفة من هو أكثر كفاءة وأعظم خلقاً. وهذه العلمنة لا تتحقق إلّا بعلمنة النظام الانتخابي. ويوضح ذلك بصريح العبارة، قائلاً: "ليست العلمانية مستحيلة في لبنان، أعتقد أنّ هذه المسألة مرتبطة بالنظام الانتخابي" (فرحات، 2016، ص 106).

وقبل أن يطرح العلمانية حلاً للمعضلة اللبنانية؛ دعا أولاً إلى إيجاد بديل لعبارة "إلغاء الطائفية"، وإحلال أحزاب علمانية تعمل لصالح الجميع من دون تفرقة، فالسياسة عملٌ مشترك، وكلّ خطة يؤتى بها يجب أن تشمل جميع المواطنين. وفي هذه الحال، تصبح مسألة إلغاء الطائفية ممكنة في جو من الديمقراطية، والديمقراطية تربية على الاختلاف واحترامه. ترتبط الديمقراطية في هذا التصور بتربية اجتماعية تحترم المختلف، وبسيادة قانون يساوي بين المواطنين. ولذلك حذّر خضر من أن تتحول الديمقراطية التوافقية إلى تثبيت دائم للحصص، ودعا المجتمع إلى مراقبة الحاكم بدل التعامل مع الدولة بوصفها سلطة فوق المساءلة.

تخلص القراءة إلى أن العلمانية عند خضر تحمي المجال الديني من التشويه السياسي، وتوفّر في الوقت نفسه إطاراً للمساواة بين المواطنين. غير أن تطبيقها يتطلب نمو الثقة بين الجماعات، وترسخ الاعتقاد بنهاية الوطن، وتراجع منطق التخوين؛ ولذلك لا يقدمها خضر نموذجاً مستورداً جاهزاً، بل مساراً لبنانياً مرتبطاً بالتربية والديمقراطية والعدالة (فرحات، 2016، ص 105).

ويذهب خضر إلى أن صدقية الدعوة المسيحية إلى العلمانية تُختبر حين يتخلى المسيحيون عن استعمالها لحماية حصصهم الخاصة، ويقبلون الاحتكام إلى الكفاءة والمساواة. فالثقة المتبادلة لا تُبنى بالشعارات، بل بتنازل كل جماعة عن الامتياز الذي تطلب إغائه عند الآخرين.

يبين هذا المحور أن العلمانية عند خضر ليست أيديولوجيا مضادة للدين، بل آلية سياسية لفك الارتباط بين الإيمان والامتياز. وهي تتطلب إدارة قائمة على الكفاءة، وقانوناً انتخابياً يخفف الوساطة الطائفية، وثقافة ديمقراطية تعترف بالاختلاف. ولذلك يرتبط نجاحها بالعدالة الاجتماعية والثقة المتبادلة، لا بمجرد تعديل قانوني شكلي.

5.3. الشباب والمواطنة الفاعلة

آمن المطران خضر بقدرة الشباب على التغيير. إذا كان السلاح هو العلم والمعرفة. ويستطيع الجيل الناشئ أن يرمم ما تشوّه من بناء الوطن. ولكن كيف نظر المطران خضر إلى الشباب اللبناني وما الحلول التي اقترحها له، لإخراجه من لجة اليأس والإحباط؟

يرى خضر أن الإحباط الذي يصيب الشباب يتصل باستمرار البنية الطائفية داخل الجامعات والأحزاب والانتخابات الطلابية. فحين تُورث الانتماءات السياسية من الأسرة والطائفة، تضعف قدرة الطالب على تكوين موقف مستقل وعلى ممارسة المواطنة في المؤسسة التعليمية.

وينتقد سلبية الشباب وابتعادهم عن الشأن العام، لأن غياب المبادرة يترك المجال لاستمرار الكهولة الفكرية وإعادة إنتاج النظام نفسه. ومن ثم يصبح تغيير الأفكار شرطاً سابقاً لتغيير المنظومة السياسية.

يعول خضر على التربية والمدرسة المشتركة في بناء احترام الآخر، ويفضل المؤسسة الوطنية التي تتيح لقاء المسلمين والمسيحيين على المدرسة التي تعيد إنتاج العزلة الطائفية. كما يربط نجاح التعليم بإعداد المعلم أخلاقياً وعلمياً وبضمان حقوقه، لأن إصلاح الدولة يبدأ من جودة تكوين المواطن.

ويثني على أهمية تطوير البرامج والمناهج التعليمية لتواكب العصر، فكل ذلك من شأنه أن يُعدّ جيلاً قادراً على إخراج الوطن من دائرة الجهل والانغلاق. وبالتالي، إن معركة إصلاح التعليم يجب أن تقوم على أسس حضارية ترسخ الطالب في جذوره وتراثه، وتفتح له آفاقاً جديدة في آنٍ. ودعا إلى تعلّم اللغات الأجنبية والاطّلاع على روائع الأدب العالمي، والعمل على نقل بعض الأعمال إلى العربية.

وبالعودة إلى دور الشباب، طالب خضر بإشراكهم في سوق العمل وفي إدارة المؤسسات التعليمية، لكي يشعروا بأنهم أعضاء فاعلون في مجتمعهم. وتساءل عن السبل التي تجعل الجامعة بيئة إنسانية تستجيب لحاجات النمو والرجاء، مؤكداً أن الخدمة تبدأ بالإصغاء إلى من تُقدّم لهم. كما حمل الدولة مسؤولية رعاية الشباب وتنمية كرامة الفكر لديهم وتهيئتهم لتحمل المسؤولية وشق سبل النضال. وتكشف هذه المواقف أن المشاركة والمعية تظلان محورين أساسيين في رؤيته التربوية والوطنية.

وشدّد كذلك على مسؤولية الجامعة في اختيار الطلاب وتوجيههم مهنيًا، بحيث ترتبط الشهادة بالكفاءة وبخدمة المجتمع، لا بمجرد الحصول على امتياز اجتماعي. ويجعل هذا الموقف من التعليم وظيفه وطنية لا سوقاً للشهادات. فإن أحسن الطالب اختيار مهنته يُساهم في تقدّم المجتمع، ويؤقّر على وطنه صدمات ومآسي، إذ إنّ المهنة توقّ إلى خدمة الإنسان الآخر، والعمل على رفع شأنه وإحيائه، وجسر عبور لتقدّم الأمة.

يضع خضر على الجيل الجديد مسؤولية مراجعة أخطاء الأجيال السابقة ومقاومة الجهل والفساد والمحسوبية بالمعرفة والعمل المشترك. وتقوم دعوته للشباب على الاتحاد والنقد والمبادرة، لا على استبدال زعامة شبابية بزعامة موروثية.

لا يأتي محور الشباب خارج سؤال الوطن، بل يوضح البعد الزمني للمشروع الوطني عند خضر. فالمواطنة لا تُورث بوصفها ولاءً جاهزاً، وإنما تُكتسب بالتربية والمعرفة والمشاركة والمسؤولية. ومن ثم يصبح إصلاح التعليم وإشراك الطلاب في القرار شرطين للانتقال من مجتمع الزعامة إلى مجتمع المواطنين.

6.3. المرأة والمشاركة في المجال العام

يندرج تناول المرأة ضمن مفهوم المواطنة الفاعلة؛ إذ لا تكتمل وحدة المجتمع إذا بقي نصفه خارج المشاركة العامة أو خاضعاً لصورة نمطية. ومن هنا تُقرأ مواقف خضر من المساواة والتكامل ودور التربية والعمل والسياسة في ضوء سؤال إسهام المرأة في بناء الوطن؟

ينطلق خضر من أن المسؤولية الإنسانية لا تتحدد بالجنس، وأن المرأة والرجل متساويان في الكرامة والقدرة على العطاء. ويربط هذا الموقف بمفهوم الإنسان في الكتاب المقدس وبفكرة الشراكة، مع تأكيد أثر التربية الأسرية الديمقراطية في نقل المساواة من الأسرة إلى المجتمع والدولة (خضر، 2013).

ويؤدي التمييز، في هذه الرؤية، إلى صراع بين الجنسين وإلى نفي الآخر. وينتقد خضر البنى التي تنتقص من المرأة، ويؤكد أن الرجل لا يكتمل أخلاقياً وروحياً ما لم يدرك أن المرأة ليست دونه كرامة ومحبة.

ينتقد خضر الذكورية التي تنعكس في التشريع والعلاقات الاجتماعية، لكنه لا يتبنى مساواة تماثلية تلغي الفروق بين الجنسين؛ إذ يحتفظ بتصور تكاملي للأدوار ويربط الأمومة بخصوصية أخلاقية وروحية. ويتيح هذا الموقف الاعتراف بأهلية المرأة العامة، لكنه يحتاج أيضاً إلى قراءة نقدية حتى لا تتحول فكرة التكامل إلى تثبيت مسبق للأدوار الجندرية. وفي جميع الأحوال، يجعل خضر التربية والمحبة والمسؤولية المشتركة أساساً للعلاقة بين المرأة والرجل (خضر، 2013).

لم يحصر خضر دور المرأة في الأمومة، بل عدّها مؤهلة للمشاركة في السياسة والإدارة والاقتصاد، بما في ذلك رئاسة الجمهورية والوزارة والنيابة. ودعا إلى تجاوز الصور المهنية النمطية وإلى الاعتراف بكفاءتها الكاملة في المجال العام (خضر، 2010ب).

وتتجه هذه المواقف إلى توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، وإلى تقييمها بقدراتها العلمية والعملية لا بالصورة التي يفرضها المجتمع الذكوري. وبذلك تصبح مشاركة المرأة معياراً لاكتمال المواطنة، لا بنمط هامشي في مشروع الإصلاح (خضر، 2011ب).

4. مناقشة النتائج

تؤكد النتائج صحة الفرضية الأساسية: فالوطن عند خضر مشروع أخلاقي-مدني تتحدد قيمته بقدر ما يحفظ كرامة الإنسان ويتيح المشاركة ويمنع تحول الفروق إلى امتيازات. وتتنظم المفاهيم المتعددة في نصوصه ضمن مسار واحد يبدأ من نقد العصبية وينتهي إلى دولة المواطنة؛ ولذلك لا يمكن فصل حديثه عن الهوية عن نقد الطائفية، ولا فصل الحوار عن العدالة الاجتماعية.

ويكشف الجمع بين السيرة والتحليل أن خبرة طرابلس تؤدي وظيفة تأسيسية، لكنها لا تفسر الرؤية بمفردها. فقد أعاد خضر تأويل الخبرة في ضوء لاهوته الأخلاقي وقراءته للحرب اللبنانية، فحوّل التجاور بين المسلمين والمسيحيين إلى مبدأ سياسي قوامه رفض الغلبة والاعتراف المتبادل. وبذلك تكتسب السيرة قيمتها عندما تُقرأ بوصفها منبعاً للمفهوم لا بديلاً من تحليله.

كما تبرز في النصوص مفارقة منتجة بين الانتماء والكونية: يتمسك خضر بلبنان وبالعروبة والمشرق، لكنه يرفض تأليه أي هوية. ولا يحل هذا التوتر بإلغاء الانتماءات، بل بإخضاعها لمعيار الإنسان والحرية. ومن هنا تبدو «الوحدة في التنوع» أقرب إلى نموذج للمواطنة التعددية، حيث تحفظ الدولة الاختلافات الثقافية والدينية من دون أن تمنحها سلطة على الحقوق العامة.

وتتضح الإضافة العلمية للدراسة في اقتراح مفهوم «الوطن الأخلاقي-المدني» بوصفه صيغة جامعة لأفكار خضر المتفرقة. يقوم هذا النموذج على أربعة أركان: إنسانية سابقة على الانتماء الطائفي؛ وحدة سياسية تحمي التنوع؛ فصل بين الإيمان وامتياز السلطة؛ ومشاركة اجتماعية تشمل الشباب والمرأة والفئات المهمشة. ويتيح هذا النموذج قراءة نصوصه خارج العرض السيري أو التجميع الاقتباسي، وربطها بنقاش المواطنة في لبنان.

ويتقاطع هذا النموذج مع الأدبيات التي تفسر الطائفية باعتبارها شبكة مؤسسات ومصالح، لا مجرد شعور ديني. فربط خضر بين الزعامة والوظيفة العامة والفقر ينسجم مع تحليل كلارك وسلّوخ لدور النخب وشبكات المجتمع المدني في إعادة إنتاج الهوية الطائفية، ومع تحليل بايتيه لكيفية انتقال السلطة من الدولة إلى ممثلي الجماعات (Clark & Salloukh, 2013; Baytiyeh, 2019) غير أن نصوص خضر تضيف معياراً أخلاقياً يجعل إصلاح المؤسسات مرتبطاً أيضاً بمراجعة استعمال الدين في المجال العام.

كما يوضح منظور ميكداشي أن المواطنة اللبنانية تتشكل داخل بنية قانونية تصنف الأفراد مذهبياً وتوزع عليهم أنظمة مختلفة، وهو ما يمنح دعوة خضر إلى إزالة الوساطة الطائفية مضموناً قانونياً لا أخلاقياً فقط (Mikdashi, 2014). وفي المقابل، تنبّه دراسة شيري-يزدي إلى أن بعض خطابات الحوار ومناهضة الطائفية قد تعيد إنتاج تصور الجماعات الدينية بوصفها وحدات ثابتة؛ وتفيد هذه الملاحظة في تقييد قراءة خضر: فالحوار يخرج من المنطق الطائفي فقط حين ينتقل من تمثيل الجماعات إلى مساواة المواطنين وإلى مساءلة الدولة عن العدالة الاجتماعية (Shaery-Yazdi, 2020).

أما في محور الشباب، فتتقاطع الدعوة إلى التربية والمشاركة مع دراسات تبين أن الفضاءات المشتركة تتيح للشباب صياغة مواطنة تتجاوز الانقسام من دون افتراض ذوبان الفروق، وأن التدين الشخصي لا يؤدي بالضرورة إلى الولاء السياسي الطائفي (Kastrissianakis et al., 2021; Renne, 2024). وهذا يدعم إدراج الشباب في النموذج التحليلي، لأنه يبين الآلية الاجتماعية التي يمكن أن ينتقل عبرها «الوطن المرتجى» من تصور فكري إلى ممارسة مدنية.

تكشف هذه المواقف أن مشاركة المرأة ليست إضافة ثانوية إلى المشروع الوطني، بل اختباراً لاتساق خطاب الكرامة والمساواة. ومع أن بعض تعبيرات خضر تعكس تصوراً تكاملياً للأدوار يحتاج إلى نقاش نقدي، فإن دفاعه عن أهلية المرأة للتعليم والعمل والمناصب العامة يوسّع مفهوم المواطنة ليشمل المشاركة الكاملة في المجال السياسي والاجتماعي.

5. الخاتمة

أجاب البحث عن سؤاله المركزي بإظهار أن جورج خضر يبني تصوره للوطن من تفاعل ثلاثة مستويات: خبرة العيش المشترك، ونقد البنية الطائفية، ورؤية أخلاقية للدولة والمواطن. فالواقع في نصوصه هو واقع انقسام وهويات متنافسة ووساطات طائفية، أما المرتجى فهو وطن تتحول فيه التعددية من مصدر نزاع إلى إطار للمشاركة والعدالة والحرية. وبيّنت النتائج أن الهوية عند خضر متحركة ومتعددة، وأن العروبة انتماء ثقافي لا يلغي الكيان اللبناني، وأن المشرقية تحفظ ذاكرة التعدد. كما أظهرت أن الحوار الإسلامي-المسيحي يتجاوز التفاهم العقائدي إلى التزام وطني مشترك، وأن العلمانية الديمقراطية تُطرح لضمان المساواة ومنع توظيف الدين في إنتاج الامتياز السياسي.

واتضح أن الشباب والمرأة يدخلان في صلب هذا التصور لأن الوطن لا يُبنى بالمؤسسات وحدها، بل بتوسيع دائرة الفاعلين في المجال العام. فالتربية والمشاركة والعمل والكفاءة عناصر تجعل المواطنة ممارسة يومية، لا مجرد انتماء قانوني أو عاطفي.

تظل الدراسة محدودة بانتقائية المتن وبصعوبة التحقق من بعض بيانات المقالات والطبعات، كما أنها تركز على البناء الداخلي لخطاب خضر أكثر من قياس أثره السياسي والاجتماعي. وقد جرى لذلك تجنب تثبيت إحالات غير واضحة، مع المحافظة على النصوص التحليلية وعدم اختلاق بيانات ببليوغرافية.

وتفتح النتائج آفاقاً لدراسات مقارنة بين تصور خضر للوطن وتصوّرات مفكرين لبنانيين معاصرين، ولبناء مدونة رقمية لمقالاته تسمح بتتبع تطور مفاهيم الهوية والطائفية والعلمانية زمنياً، وكذلك لدراسة مدى قابلية نموذج «الوطن الأخلاقي-المدني» للتطبيق على أزمت المواطنة في لبنان المعاصر.

6. التوصيات

1. إدماج التربية على المواطنة والوحدة في التنوّع في المناهج المدرسية والجامعية، بما يعزّز الانتماء إلى الدولة، ويحدّ من العصبية الطائفية والهويات المنغلقة .
2. العمل على تقليص الوساطة الطائفية في العلاقة بين المواطن والدولة، من خلال ترسيخ مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، واعتماد الكفاءة والعدالة وتكافؤ الفرص في المؤسسات العامة .
3. تطوير الحوار الإسلامي-المسيحي ليخرج من الإطار المناسباتي والنخبوي إلى برامج تربوية وثقافية واجتماعية مشتركة، تُعالج قضايا الناس اليومية وتدعم ثقافة العيش المشترك .
4. تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة عبر توفير مساحات حقيقية للحوار والمبادرة والعمل التطوعي وصنع القرار، بما يحرّهم من التبعية السياسية والطائفية ويكرّس دورهم في بناء الوطن .
5. توسيع مشاركة المرأة في المجالين السياسي والاجتماعي، وإزالة العوائق القانونية والثقافية التي تحدّ من حضورها، انطلاقاً من اعتبار المساواة والمشاركة عنصريّن أساسيين في بناء دولة المواطنة .
6. إنشاء أرشيف ورقي ورقي متكامل لكتابات المطران جورج خضر، يشمل كتبه ومقالاته ومحاضراته وحواراته، مع توثيقها وفهرستها علمياً لتسهيل دراستها والتحقق من إحالاتها .
7. إجراء دراسات أكاديمية مقارنة وميدانية تتناول مفهوم الوطن والمواطنة والعلمانية والعيش المشترك في فكر جورج خضر، ومقارنته بمفكرين لبنانيين وعرب معاصرين، مع بحث إمكان تطبيق رؤيته في الواقع اللبناني الراهن.

الشكر والتقدير

يتقدّم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الجنان، ولا سيما قسم الدراسات العليا، لما قدّموه من توجيهات علمية وملاحظات منهجية أسهمت في تطوير هذه الدراسة. كما يتوجّه بالشكر إلى

كل من ساعد في توفير بعض المصادر والمراجع المتعلقة بفكر المطران جورج خضر، وإلى الزملاء الذين أسهمت ملاحظاتهم ومناقشاتهم في تحسين الصياغة النهائية للبحث.

الموافقة الأخلاقية

لا تتطلب هذه الدراسة الحصول على موافقة أخلاقية؛ لأنها دراسة نوعية وثائقية اعتمدت على تحليل نصوص ومواد منشورة ومتاحة للعموم، ولم تتضمن إجراء تجارب أو مقابلات مباشرة مع مشاركين بشريين، كما لم تستخدم أي بيانات شخصية أو سرية. وقد اقتصر متنها على كتب ومقالات منشورة، مع الاستعانة بالمقابلات المنشورة والدراسات التعريفية بوصفها مصادر ثانوية وسياقية.

مساهمات المؤلف

تولى المؤلف منفردًا وضع تصور الدراسة، وصياغة إشكالياتها وأهدافها، وتصميم منهجيتها، واختيار المتن النصي، وجمع المصادر والمراجع، وتحليل المعطيات وتفسيرها، وكتابة المسودة الأصلية، ومراجعة النسخة النهائية وتحريها، والموافقة على نشرها.

بيان الإفصاح

يُصرح المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح ذي صلة بموضوع هذه الدراسة أو إعدادها أو نشرها.

التمويل

لم تتلقَ هذه الدراسة أي تمويل أو دعم مالي من أي جهة عامة أو خاصة أو تجارية أو غير ربحية.

نبذة عن المؤلف

شادي غسان الخوري أكاديمي وأستاذ في اللغة العربية وآدابها من لبنان، حاصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها من جامعة الجنان، ودرجة الماجستير ودبلوم تعليم اللغة العربية وآدابها من جامعة القديس يوسف في بيروت. يمتلك خبرة تربوية تمتد منذ عام 2013 في تدريس اللغة العربية في المرحلتين المتوسطة والثانوية، وفق البرامج اللبنانية والفرنسية وبرنامج البكالوريا الدولية، كما تولى تنسيق البرنامج اللبناني في المرحلة المتوسطة بالليسيه الفرنسية اللبنانية الكبرى خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022، ثم واصل عمله أستاذًا في الكلية البروتستانتية الفرنسية. شارك في عدد من الدورات التربوية المتخصصة في تدريس اللغة العربية، وإدارة الصف، والتقويم، والمقاربة بالكفايات، والتمايز البيداغوجي، وتطوير برامج البكالوريا الفرنسية.

الأوركيد ORCID

Chadi EL Khoury  <https://orcid.org/0009-0008-9079-2318>

بيان إتاحة البيانات

استندت البيانات والمواد التي جرى تحليلها في هذه الدراسة إلى كتب ومقالات صحفية ومقابلات منشورة ودراسات أكاديمية متاحة، وقد وردت بياناتها الببليوغرافية في قائمة المراجع. ولم تُنشأ أو تُجمع خلال الدراسة أي مجموعة بيانات جديدة أو بيانات غير متاحة للعموم؛ ومن ثم يمكن الرجوع إلى المواد الأصلية من خلال المصادر المُحال عليها في متن المقالة وقائمة مراجعها؛ وقد جرى التحليل عبر ترميز المقاطع ومقارنتها ضمن محاور موضوعاتية وتفسيرية.

المراجع

المراجع العربية

- أمين، أحمد. (1775). فجر الإسلام (الطبعة الحادية عشرة). دار الكتاب العربي.
- توما، جان. (1997). الأوثونكس بشرًا وحجرًا في الميناء. دار الكلمة.
- توما، جان عبد الله. (2016). المطران جورج خضر: أديب المقالة وأسقف العربية. مؤسسة شاعر الفيحاء-منشورات سابا زبيق الثقافية.
- خضر، جورج. (1979). لو حكيت مسرى الطفولة. دار النهار.
- خضر، جورج. (1981). المسيحية العربية والغرب. في إلياس خوري (محرر)، المسيحيون العرب: دراسات ومناقشات (ص. 98-83). مؤسسة الأبحاث العربية.
- خضر، جورج. (1985). حديث الأحد (4 أجزاء). منشورات النور.
- خضر، جورج. (1897). الرجاء في زمن الحرب. دار النهار.
- خضر، جورج. (1997). لبنانيات. دار النهار للنشر.
- خضر، جورج. (1998، 5 أيلول). أمي. النهار.
- خضر، جورج. (2005، 12 شباط). شهوة السلطة. النهار.
- خضر، جورج. (2009، 22 آب). الله وأهل السياسة. النهار.
- خضر، جورج. (2009، 14 شباط). الهوية. النهار.
- خضر، جورج. (2009، 11 تموز). الوطن. النهار.
- خضر، جورج. (2010، 20 آذار). مكانة المرأة. النهار.
- خضر، جورج. (2010، 1 كانون الثاني). ملل ونحل. النهار.
- خضر، جورج. (2011، 30 تموز). أقبل رمضان. النهار.

خضر، جورج. (2011ب، 27 آب). المرأة. النهار.

خضر، جورج. (2013، 16 آذار). الرجل والمرأة في الله. النهار.

خضر، جورج. (2014، 20 أيلول). العروبة والإسلام. النهار.

صعب، أديب. (1997). المطران الأديب: كلام من نور. مجلة النور، (2)، 113-119.

عبيد، جورج إميل. (2008). قراءة في فكر المطران جورج خضر.

فرحات، سمير. (2016). هذا العالم لا يكفي: المطران جورج خضر (الطبعة الثانية). تعاونية النور الأرثوذكسية للنشر والتوزيع.

قطان، أسعد. (2012). شرع في عيون مستديرة: دراسات في فكر المطران جورج خضر. تعاونية النور الأرثوذكسية للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

Baytiyeh, H. (2019). Lebanon's power-sharing system and the rise of sectarianism. *Peace Review*, 31(2), 223-230. <https://doi.org/10.1080/10402659.2019.1667576>

Clark, J. A., & Salloukh, B. F. (2013). Elite strategies, civil society, and sectarian identities in postwar Lebanon. *International Journal of Middle East Studies*, 45(4), 731-749. <https://doi.org/10.1017/S0020743813000883>

Kastrissianakis, K., Smaira, D., & Staeheli, L. A. (2021). "Synthesis is not the same thing as uniformity": The cosmopolitics of youth citizenship in Lebanon. *Geopolitics*, 26(5), 1331-1352. <https://doi.org/10.1080/14650045.2019.1639043>

Mikdashy, M. (2014). Sex and sectarianism: The legal architecture of Lebanese citizenship. *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, 34(2), 279-293. <https://doi.org/10.1215/1089201X-2773851>

Renne, F. D. (2024). Neither secular nor sectarian: Perspectives on social life and politics among Beirut's religiously devout youth. *Politics and Religion*, 17(4), 523-549. <https://doi.org/10.1017/S1755048324000178>

Shaery-Yazdi, R. (2020). Rethinking sectarianism: Violence and coexistence in Lebanon. *Islam and Christian-Muslim Relations*, 31(3), 325-340. <https://doi.org/10.1080/09596410.2020.1780408>

Romanization of Arabic Bibliography

Amin, A. (1775). *Fajr Al-Islam* [The dawn of Islam] (11th Ed.). Arab Book Publishing House.

Touma, J. (1997). *Al-Orthodoks Basharan wa Hajaran fi Al-Mina* [The Orthodox as people and stone in Al-Mina]. Dar Al-Kalima.

- Touma, J. (2016). *Al-Mutran George Khodr: Adib Al-Maqala wa Usquf Al-Arabiyya* [Metropolitan George Khodr: Essayist and bishop of Arabic]. Poet of Al-Fayha Foundation – Saba Zreik Cultural Publications.
- Khodr, G. (1979). *Law Hakaytu Masra Al-Tufula* [If I told the course of childhood]. Dar Al-Nahar.
- Khodr, G. (1981). *Al-Masihyya Al-Arabiyya wa Al-Gharb* [Arab Christianity and the West]. In Elias Khoury (Ed.), *Al-Masihyyun Al-Arab: Dirasat wa Munaqashat* [Arab Christians: Studies and discussions] (pp. 83-98). Arab Research Foundation.
- Khodr, G. (1985). *Hadith Al-Ahad* [Sunday talk] (4 Vols.). Al-Nour Publications.
- Khodr, G. (1897). *Al-Raja' fi Zaman Al-Harb* [Hope in wartime]. Dar Al-Nahar Publishing House.
- Khodr, G. (1997). *Lubnaniyyat* [Lebanese writings]. Dar Al-Nahar Publishing House.
- Khodr, G. (1998, September 5). *Ummi* [My mother]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2005, February 12). *Shahwat Al-Sulta* [The lust for power]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2009a, August 22). *Allah wa Ahl Al-Siyasa* [God and the people of politics]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2009b, February 14). *Al-Huwiyya* [Identity]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2009c, July 11). *Al-Watan* [The homeland]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2010a, March 20). *Makanat Al-Mara'a* [The status of women]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2010b, January 1). *Milal wa Nihal* [Religious communities and sects]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2011a, July 30). *Aqbala Ramadan* [Ramadan has arrived]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2011b, August 27). *Al-Mara'a* [Woman]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2013, March 16). *Al-Rajul wa Al-Mara'a fi Allah* [Man and woman in God]. *Al-Nahar*.
- Khodr, G. (2014, September 20). *Al-'Uruba wa Al-Islam* [Arabism and Islam]. *Al-Nahar*.
- Saab, A. (1997). *Al-Mutran Al-Adib: Kalam min Nour* [The literary metropolitan: Words of light]. *Al-Nour Journal*, (2), 113-119.
- Obeid, G. E. (2008). *Qira'a fi Fikr Al-Mutran George Khodr* [A reading of the thought of Metropolitan George Khodr].
- Farhat, S. (2016). *Hadha Al-'Alam la Yakfi: Al-Mutran George Khodr* [This world is not enough: Metropolitan George Khodr] (2nd Ed.). Al-Nour Orthodox Cooperative for Publishing and Distribution.

Qattan, A. (2012). *Shira' fi 'Uyun Mustadira: Dirasat fi Fikr Al-Mutran George Khodr* [A sail in round eyes: Studies in the thought of Metropolitan George Khodr]. Al-Nour Orthodox Cooperative for Publishing and Distribution.

RESEARCH ARTICLE



Obstacles to the Didactic Processing of Social Representations in the Philosophy Course

 Nouredine Dinani 

Hassan II University of Casablanca, Casablanca, Morocco

ABSTRACT

Representations have occupied a significant place in educational and didactic research, revealing a diversity and conflict of perspectives — a challenge inherent to any research of this nature. This article rests on the premise that philosophy in general, and the philosophical lesson in particular, are fundamentally driven by a struggle against representations and constitute a form of resistance to them. The history of philosophy itself bears ample witness to this struggle, with countless examples that resist exhaustive enumeration. It is important, therefore, for the teacher to resist both his own representations and those of his students. More critically, however, the teacher must equip students with the tools and mechanisms of this resistance — guiding and orienting them toward the ways in which such resistance is enacted, a process that cannot be reduced to mere prescription.

ARTICLE HISTORY

Received 11 January 2026

Accepted 24 June 2026

Published 27 June 2026

KEYWORDS

 Representation, Didactic,
 Philosophical Lesson

FIELDS OF STUDY

 Didactics of Philosophy,
 Educational Sciences,
 Philosophy of Education

CONTACT: Nouredine Dinani  nouredine.dinani@yahoo.com  Department of Interdisciplinary Studies, Faculty of Letters and Humanities Ain Chock, Hassan II University of Casablanca, Morocco.

Cite this article as: Dinani, N. (2026). Obstacles to the Didactic Processing of Social Representations in the Philosophy Course. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 62-73.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

عوائق المعالجة اليداكتيكية للتمثلات في درس الفلسفة

نور الدين ديناني ^{id}

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

الملخص

شغلت التمثلات حيّزا هاما في البحوث التربوية واليداكتيكية، ومن باب الدقة القول إنها كشفت عن تمايز الرؤى وتعارضها، وتلك مشكلة تعترض كل بحث تربوي من هذا النوع. ينبني هذا المقال على مُسَلِّمةٍ مضمونها أن الفلسفة بشكل عام، والدّرس الفلسفي بشكل خاص، يقودهما صراع ضد التمثلات ويُمثلان مُقاومة لها. وينهض أكثر من دليل على أن تاريخ الفلسفة هو تاريخ هذا الصّراع وهذه المقاومة، والأمثلة، في هذا الشأن، كثيرة لا تكاد تنضب. من المهم، إذن، مُقاومة المدرّس لتمثلاته وتمثلات المتعلّمين. لكنّ الأهمّ من ذلك هو تعليمهم سُبُل المقاومة تلك وآلياتها؛ أي إرشاد المتعلّم وتوجيهه إلى الكيفية التي تتم بها هذه المقاومة، وهو ما لا يتم بقاعدة "كن فيكون".

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 11 يناير 2026

تاريخ القبول: 24 يونيو 2026

تاريخ النشر: 27 يونيو 2026

الكلمات المفتاحية

الفلسفة، التمثل، الدرس الفلسفي

مباحث المقالة

يداكتيك الفلسفة، علوم التربية،

فلسفة التربية

المؤلف المراسل: نور الدين ديناني ✉ nouredine.dinani@yahoo.com ☎ قسم التخصصات العرضانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب.

لاقتباس المقالة: ديناني، نور الدين. (2026). عوائق المعالجة اليداكتيكية للتمثلات في درس الفلسفة. مجلة مؤش للدراسات الاستطلاعية، 8(22)، 52-73.

© 2026 المؤلف (ون). منشور من قبل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكيف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

يقول بول فالبري "الجلد هو الأكثر عمقاً؛ ذلك أن أعماق ما في الإنسان هو سطح جلده. هذه العبارة التي يرى جيل دولوز أنها تستحق أن تُعلّق على أبواب كل أطباء الأمراض الجلدية لفرط أهميتها وروعها. والفلسفة بدورها ضرب من الدراماطولوجيا العامة، مهمتها في نظر دولوز الاهتمام بالسطوح أي الجزئيات والتفاصيل، والتي تدخل تمثلات المتعلمين في عدادها، فيتحدد دور مدرس الفلسفة في الانشغال بها والاشتغال عليها وجعلها مدار فعل التفلسف.

مدخل عام

يحاول هذا البحث بلورة مسألة المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات، ومناسبة التفكير فيها أنشأها تحديدا الدور الرفيع الذي تلعبه هذه الكيفية البيداغوجية في سيرورة الدرس الفلسفي وفي تحقيق مطالبه التي تتحدد في جعل التلميذ متشعبا بروح النقد البناء، وجعله يستبدل دوره من تلقي المضامين الجاهزة وتخزينها، إلى ممارسة تفكير ذاتي، يحفزه على إعادة النظر في آرائه، وذلك بتفكيك تمثلاته بنفسه وإعادة بناءها بطريقة شخصية (الخطابي، 2002، ص. 84)، والحديث عن المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات بشكل عام، يقتضي منا الانطلاق ضمنيا من افتراضين أساسيين: الأول يتجلى في كون عقل المتعلم ليس بصفحة بيضاء، يلزم حشوه بالمعارف والمعلومات، بقدر ما هو مليء بالعديد من القضايا والظواهر تدعم تشبته بآرائه، والثاني يقر بأن التعلم ليس إضافة معلومات فحسب، بل هو إحداث تغييرات في البنيات الذهنية المتواجدة لدى المتعلم.

ولئن كانت النظرية البنائية تجعل من المتعلم محورا للعملية التعليمية، فإن ذلك من صميم الممارسة الفلسفية، ولعل من أهم مبادئ التعلم في هاته النظرية كون أن التعلم لا يسعه الانفصال عن التطور النمائي للعلاقة بين الذات والموضوع؛ فالتعلم يقتصر، لا باقتناء معارف عن الموضوع، بل باشتغال الذات عليه؛ ومن ثمة فهو مقترن بالتجربة لا بالتلقين، وتجاوز ونفي للاضطراب. هذه واحدة، الثانية أن الاستدلال، هنا، يكون شرطا لبناء المفهوم؛ حيث المفهوم يربط العناصر والأشياء بعضها ببعض والخطاطة تجمع بين ما هو مشترك وبين الأفعال التي تجري في لحظات مختلفة، وعليه فإن المفهوم لا يُبنى إلا على أساس استنتاجات استدلالية تستمد مادتها من خطاطات الفعل... وهذه مناسبة للقول أن اكتشاف الدور الرئيس للمتعلم في بناء معرفته الخاصة، قد ضحّم وثيرة إنتاج أبحاث بيداغوجية حول تمثلات المتعلمين، انصرفت هذه البحوث، بدءا، إلى تحليل تمثلات المتعلمين والتنقيب عن أسباب نزولها، وإلى البحث، ثغنية، عن سُبُل استغلالها وطرائق توظيفها. إذا كان درس الفلسفة يقوم، في جوهره، على مساءلة التمثلات وزعزعة اليقينيات المستمدة من اليومي المعيش، فإنّ السؤال الذي يفرض نفسه بالحاح هو: لماذا تظل هذه المسألة رهينة عوائق بنيوية متشابكة تجعل منها مشروعاً عسير التحقق؟ وما الذي يحول دون أن تتحوّل المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات من خطاب تربوي متداول إلى ممارسة فعلية راسخة داخل الفصل الدراسي، في ظل عوائق تضرب جذورها في طبيعة التمثل ذاته، وفي منطق المعرفة اليومية، وفي البنية المؤسسية التي يجري فيها التعليم؟

لا يخلو أي اشتغال ديدانكتيكي جاد على التمثلات من الحاجة إلى تحديد مفهوميها تحديداً دقيقاً يميّزها عن المفاهيم المجاورة، ويرسم حدودها الإجرائية داخل فضاء الدرس الفلسفي. فالتمثل، في أبسط تعريفاته، هو كل صورة ذهنية مسبقة يحملها المتعلم عن موضوع ما، قبل أن تُعرض عليه المعالجة الفلسفية لذلك الموضوع. غير أن هذا التعريف، على بساطته

الظاهرة، ينطوي على تمييز جوهري لا يمكن إغفاله: فقد فرّق أندريه كريسون، في سياق مغاير، بين نمطين متباينين من التمثيل؛ تمثل تلقائي تحكمه الحاجة النفسية المباشرة وتسوسه متطلبات البقاء اليومي، وتمثل عقلاني يستلزم المسافة النقدية عن المعطى الحسي والانفصال عن سلطة المؤلف (Cresson, 1936, p. 8-9). وهذا التمييز يكشف أن المتعلم حين يلج الفصل الدراسي لا يحمل فراغاً معرفياً قابلاً للحشو، بل يحمل منظومة من التمثيلات التلقائية المتجذرة في اليومي المعيش، وهي تمثيلات لا تبدو له بداهاتٍ فحسب، بل تبدو حقائق راسخة لا تقبل التشكيك. ولا يتعد هذا عما ذهب إليه غاستون باشلار حين اعتبر أن المعرفة اليومية ليست مجرد نقطة انطلاق نحو المعرفة العلمية، بل هي في الأغلب عائق أمامها، إذ تتشكل الأحكام المسبقة والتمثيلات الخاطئة طبقات صلبة تقاوم الاختراق النقدي وتُعيد إنتاج نفسها بصورة دائمة (باشلار، 1982). وعليه، يمكن القول إن التمثيل، في سياق الدرس الفلسفي تحديداً، هو ذلك البناء الذهني المسبق الذي يجمع في طياته أبعاداً معرفية وسلوكية وانفعالية ومعارفية متشابكة، ويُشكل بذلك أفقاً تأويلياً مغلقاً يُرشح من خلاله المتعلم كل مفهوم فلسفي جديد قبل أن يمنحه فرصة الاشتغال الحقيقي على تفكيره، فيتحوّل الدرس لا إلى فضاء للقطيعة المعرفية، بل إلى مرآة تعكس ما يعرفه المتعلم أصلاً في لغة أكاديمية مختلفة.

ومن مقتضيات هذا التقديم القول إن التمثيلات في الفكر الفلسفي تأخذ أوضاعاً متعددة: رأي شخص يتوهم أنه بديهي، أو حس مشترك يحيل على المتداول أي على سلطة الإجماع، وقد يأخذ شكل تصوّر للعالم مبنٍ على مصدر من الثقافة، أو شكل نظرية سابقة ارتفعت إلى مستوى اليقين، وبالجمله، يأخذ التمثيل شكل رأي معطى قابل لأن يُعاد فيه النظر، ولا يتعلق الأمر بمطاردة التمثيلات، وإنما بالاشتغال عليها، والارتقاء من مستواها إلى مستوى المفهوم الفلسفي باحتسابه: مجرد، شمولي وعام، مركب من مكونات متعاقبة فيما بينها سلباً أو إيجاباً.

نميل إلى الاعتقاد إن التفكير في مضمون تمثلي ما بوصفه وبإبراز الآلية الذهنية والثقافية لتكونه واستجلاء الآثار التي يمارسها، هو شرط إمكان التفكير النقدي (التفكير اعتماداً على الذات) والاستقلالية، والميل ينهل أسبابه من كون ثينك الآليتين تُمكنان من إحلال الأفكار التي تحصل عن تفكير مُنعكسٍ على الذات وعن تحليل عقلاني، محلّ الأحكام المسبقة والتمثيلات السابقة عن الفحص النقدي والقيم الإيديولوجية السائدة التي تغمر اللغة العادية بصفاتها مشحونة بحمولات عاطفية ونفسية واجتماعية، وتبدو وكأنها بداهات محايدة: الفرد، التقدم، التعاقد...، أو هي تبدو كتصورات مُحددة تاريخياً: الخير، الشر، الجميل، القبيح.

وفي اعتقادنا قطعاً بأن تدريس الفلسفة يهدف إلى تعديل شكل الفلسفة التلقائية لدى التلميذ، ومن هنا أهمية المعالجة الديدانكتيكية لتمثلاته والاشتغال عليها، وأهمية فعل التفلسف والوعي بقيمة المتن الفلسفي الرفيعة، في ممارستنا التعليمية، تقتضي منا لا أن نحشو ذهن التلميذ بجمله أطروحات ومعارف، بل أن نجعله أقل استعداداً لتقبل المعتقدات الجاهزة، وتعوّده على مراجعة ونقد وخلخلة التصورات التي يستبطنها دون وعي تامّ بها حول جملة المفاهيم الحيوية، التي يركز عليها في تعاطيه مع الوجود والحياة، ولعلّ المقصود من ذلك هو دفع التلميذ أو المتعلم إلى إعادة تملك هذه المفاهيم، وامتلاك القدرة على مساءلة المفاهيم المماثلة، أو القدرة الذاتية على أشكلتها، ليتمكن الفكر والوعي من التحرر الحقيقي، بأن يغدو قادراً على بناء ذاته بشكل مستقل عن أي استلاب أو انغماسٍ في تفاهات المُعطى اليومي.

هذا اليومي، كما بنظر نورالدين الزاهي (الزاهي، 1999)، هو بمثابة تنظيم للحياة الفردية للناس، وتحت ضغط، اليومي المعيش تتحول زمنية الإنسان إلى روتين وتكرار. وهكذا يتحدد الوجود في اليومي بخاصيات عديدة: ألفة وعادة وتكرار وشبه وروتين وبداهة وخضوع للآخر المجهول (ON) وهذه الخاصيات ليست مظاهر بسيطة، بل إنها خاصيات متأصلة في وجود الإنسان اليومي. في هذه الحالة، سينقلب اليومي من معيش إلى أسر؛ أي من فضاء للحرية إلى فضاء من المحرمات والسلط التي تقف أمام تبلور ما يحمله الوجود في اليومي من إمكانيات، فكيف يمكن التحرر من قواعد وإكراهات اليومي المقيدة؟ لا سبيل إلى ذلك، فيما نُقدّر، إلا بالتسلّح -عوض البداهة- بالشك وعوض الألفة بممارسة التفكير.. وبذلك سنحقق نوعاً من القطع مع التأويل اليومي وقواعده لنعوضه بقواعد مضادة وحيوية (الزاهي، 1999، ص 16).

أولاً: العوائق المعرفية؛ التمثل بوصفه بنية ذهنية مقاومة

لعلنا نُميّز، في سياق إبراز اليومي بوصفه عائقاً إبستمولوجياً أمام التفلسف، بين نمطين متباينين من المعرفة: معرفة يومية تنغمس في المحيط المباشر وتنشغل بالحاجيات الآنية والنفعية، ومعرفة فلسفية تتجاوز هذا المحيط نحو التساؤل عن المعنى والوجود. غير أن ما يجعل هذا التمييز إشكالياً على الصعيد الديداكتيكي هو أن التمثيلات اليومية لا تكفّ عن الحضور حين يلج الطالب فضاء الفصل، بل إنها تحضر بوصفها أطراً تأويلية مسبقة تُقيد استيعابه للمفهوم الفلسفي وتجعله يُرشح المعرفة الجديدة من خلال ما هو مألوف ومعاش، فتبدو الفلسفة، في أعين كثير من المتعلمين، مجرد امتداد لما يعرفونه أصلاً لا قطيعة معه (الزاهي، 1999، ص 56-57).

لعل أنجع المفاهيم التي تُضيء طبيعة العلاقة بين اليومي والتفلسف هو مفهوم العائق الإبستمولوجي كما صاغه غاستون باشلار في كتابه تكوين العقل العلمي، حيث يرى أن المعرفة اليومية لا تُمثّل نقطة انطلاق بريئة نحو المعرفة النقدية، بل هي في الغالب عقبة راسخة أمامها؛ إذ تراكم الأحكام المسبقة والتمثيلات الخاطئة في ذهن المتعلم بوصفها يقينيات محيدة لا تستدعي مراجعة، ف"بالنسبة إلى العقل العلمي تعتبر كل معرفة جواباً عن مسألة، فإذا لم يكن ثمة مسألة لا يمكن أن يكون هناك معرفة علمية، لا شيء ينطلق بداهة، لا شيء معطى، كل شيء مبني" (باشلار، 1982، ص 13-14). والحال أن هذا المفهوم، وإن نشأ في سياق الإبستمولوجيا العلمية، يمتلك طاقة تفسيرية استثنائية حين يُنقل إلى سياق الديداكتيك الفلسفي؛ فالتمثيلات التي يحملها المتعلم عن مفاهيم من قبيل الحرية والعدالة والزمن والهوية ليست معطيات خاماً قابلة للصقل، بل هي أنظمة تأويلية متماسكة تمتلك منطقها الداخلي الخاص وتُقاوم الاختراق بقدر ما تجذّرت في التجربة اليومية والسياق الاجتماعي والثقافي. ومن هنا تتبدى المفارقة الحادة التي تكتنف الممارسة الديداكتيكية في درس الفلسفة: فالمدرس يروم بناء مفاهيم فلسفية دقيقة فوق تربة مشبعة بتمثيلات راسخة تعمل عمل العائق لا عمل الجسر، مما يجعل فعل التفلسف رهيناً، قبل كل شيء، بتفكيك هذه العوائق لا بتجاوزها أو تجاهلها.

ثانياً: العوائق البنيوية؛ المؤسسة بوصفها شريكاً في إعادة الإنتاج

لا تكفي الإرادة البيداغوجية وحدها لتفسير عجز الدرس الفلسفي عن إحداث قطيعة حقيقية مع تمثيلات المتعلمين، إذ ثمة بُعد بنيوي أعمق يستدعي الوقوف عنده. فقد كشف بيير بورديو (Pierre Bourdieu) (1930-2002)، من خلال مفهوم

الهابيتوس *habitus*، أن التمثلات منظومات من الاستعدادات الدائمة المتجسدة في الجسد والسلوك واللغة، تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية وتُعيد إنتاج نفسها بصورة لا واعية داخل الحقول الاجتماعية المختلفة، بما فيها الحقل المدرسي نفسه (بورديو وباسرون، 2007). ومن هنا يتبدى وجه المفارقة: فالمدرسة التي يُنتظر منها أن تكون فضاءً للقطيعة مع التمثلات السائدة، كثيراً ما تغدو آلية لإعادة إنتاجها في أشكال مشرعة ومُقنعة بلغة المعرفة الموضوعية. وينعكس هذا على درس الفلسفة في صورة مزدوجة: فالمتعلم يحمل هابيتوساً ثقافياً يُرشح كل مفهوم فلسفي من خلاله قبل معالجته، والمدرس بدوره لا يفلت من هذا المنطق البنيوي، إذ كثيراً ما يُدير الدرس وفق استعدادات ترسّخت في تكوينه الأكاديمي دون أن تخضع للمساءلة. ومن ثمّ، فإن الاشتغال الديداكتيكي على التمثلات يعني الاشتباك مع منظومة بنيوية متماسكة تجد سندها في المؤسسة ذاتها التي يُفترض أنها فضاء تجاوزه.

إن الانغماس في الواقع-المحيط، بنظر هوسرل، يُفضي إلى ضرب من الاستغراق يجعل الفرد يعيش داخل هذا الواقع دون أن يدرك عمقه أو يتساءل عن أسسه (الزاهي، 1999، ص 57). فالزمنية الإنسانية، تحت وطأة اليومي المعيش وضغوطاته المتواصلة، تتحول إلى تكرار وعادة وروتين، ويغدو الوجود مألوفاً لا يستدعي دهشة ولا تساؤلاً. وهذا بالضبط ما يجعل الاشتغال الديداكتيكي على التمثلات عسيراً حدّ الاستعصاء: فالتمثل اليومي لا يُدرك بوصفه تمثلاً قابلاً للمساءلة، بل يُعاش بوصفه حقيقة بديهية راسخة لا تقبل الجدل.

في هذا السياق، يُحدّد نور الدين الزاهي المأزق الديداكتيكي في أدق تجلياته حين يُشير إلى أن الفلسفة تستدعي، في جوهرها، خروجاً من الكهف، أي انفصالاً عن سلطة المؤلف والمعطى، غير أن درس الفلسفة يجري داخل مؤسسة هي نفسها جزء لا يتجزأ من العالم-المحيط، خاضعة لإكراهاته وضغوطه ومنطقه التقني (الزاهي، 1999، ص 62-63). فالأستاذ يُدرّس الفلسفة بينما هو مُحاصر بالتزامات مؤسسية وضغوط برامجية، والطلاب يتلقاها بينما تمثلاته اليومية تُشكّل له شبكة تأويل جاهزة ومغلقة تُرشح من خلالها المفاهيم الفلسفية قبل أن تصله، فيتحوّل الدرس، بذلك، من فضاء للقطيعة إلى مجرد إعادة إنتاج للمألوف في صياغة أكاديمية.

ثالثاً: سُبُل المعالجة؛ من تشخيص العائق إلى تديره

تتجلى أغنى أفكار الكتاب وأكثرها إجرائية في الجزء المخصص لمقاربات طوزي ورولان، حيث يؤكد الزاهي أن تجاوز التمثلات لا يكون بإلغائها أو تجاهلها، بل بجعلها موضوع تساؤل وإدراك نقدي صريح (الزاهي، 1999، ص 74). وهذا يستلزم ما يُصطلح عليه بالقطيعة الصغرى *micro-coupure* بوصفها شرطاً ضرورياً لبلوغ القطيعة الكبرى *macro-coupure*؛ إذ ينبغي أن يدرك المتعلم أولاً أن ما يحمله من يقينيات ليس معرفة موضوعية بل تمثّل ذاتي مشروط بسياقه الاجتماعي والثقافي، ثم يشرع في زعزعتة ومساءلته. وبهذا المعنى، يغدو الاشتغال الديداكتيكي على التمثلات مساراً مزدوجاً: يبدأ بجعل التمثل مرئياً لصاحبه، ولا ينتهي إلا بتحويله إلى مادة للتفكير لا سجنًا للتفكير فيه (الزاهي، 1999، ص 75-76).

وقد دعا ميشيل توزي، في هذا الصدد، إلى أن نؤسس ديداكتيك تتعلق بتعلم التفلسف اعتماداً على النظريات الفلسفية في المعرفة من جهة، وعلى نظريات التعلم والأبحاث المنجزة في علوم التربية من جهة أخرى (لزرقي، 1997، ص 5). فتعليمية الفلسفة والمقاربة البنائية، كلاهما تهتمّان بتمثلات المتعلم وبمكتسباته القبلية، لا تلغيانها، بل تنطلقان منها،

عبر الاشتغال على التصورات والتمييز بينها وضبطها، ولعل هذا ما يستبين أمره من جعله للمعالجة الديدانكتيكية للتمثيلات أحد المقومات الأربع الأساسية لتعلم التفلسف، تنضاف إليها: النصوص كدعامة لتعلم التفكير، وأسلوب في التقويم التكويني للأهداف التي تحرك سيرورات التفكير، ثم تدبير التباين بالتمايز البيداغوجي.

وبالنتيجة، فالتفكير النقدي الذي يتركز على التصورات الأولية، يكتسب مشروعية قصوى مادام الأمر يتعلق بتبديد البدايات الخاطئة وبزوال الأحكام المسبقة التي تشكل أجوبة جاهزة عن أسئلة غير معبر عنها. ويسعد القول، على سبيل الاستنتاج، أن هذه المعالجة الديدانكتيكية للتمثيلات جزء رئيس من بنية الدرس الفلسفي، بل إنه لا معنى لحديثنا عن هذا الدرس إذا كنا نقصد غير ذلك التفكير الشخصي. ثم ما فائدة التغني بمبدأ جعل المتعلم في قلب المنظومة التربوية وبالأهداف النواتية في غياب هذه المعالجة الديدانكتيكية للتمثيلات؟

يصدر هذا البحث عن ضرورة وأهداف معينين، تمثلت، أولاً، في بيان أساسية هذا النشاط الديدانكتيكي وفي الكشف، ثانياً، عن صعوبات تدبيره، وفي إخراجاته الخفية، وتمثلت ثالثاً، في محاولة إعادة إنتاج الوعي بخصوصية الدرس الفلسفي، بما هو درس لا يروم مجرد إكساب التلميذ جملة معارف، وإنما تمكينه من مهارات وقدرات ذاتية تُترجم إلى أسلوب في الحياة وفي العيش والتفكير، مكتسبات تُسعه في الوعي بمزلق المتداول والمعيش في أفق الانفلات من ربقته.

يهمنا، في هذا السياق، التشديد على أن التفكير الفلسفي يشكل، كما بنظر ميشيل توزي - سواء تعلق الأمر بالمفهمة أو الأشكلة - قطيعة مع الآراء الشائعة؛ ذلك أن التلميذ يمتلك تمثيلات مسبقة عن الفلسفة وعن المفاهيم التي تتناولها، وهو لم يقدم بعد على ممارستها، تمثيلات لا تحتوي على ما هو معرفي واجتماعي فحسب، وإنما على أبعاد سلوكية وانفعالية ومعيارية كذلك. إنها تكون، وهي تترجم حاجات معرفية، مصحوبة في نفس الوقت بمقاومة كبيرة تحول دون تغييرها (توزي ومن معه، 2005، ص 63).

وبالتعبية، ينبغي عدم تغييب ذلك الجسر الذي يتم بواسطته الارتقاء من مستوى لآخر ومن فهم لآخر، فمن جهة لا يملك التلميذ أية قدرة للتخلي عن تمثلاته؛ إذ هي تتجذر في تجربته ومصالحته وقيمه الشخصية بحسبانها عوامل للتوازنات النفسية والمعرفية، ولا يستقيم، من جهة أخرى، أي حديث عن التفلسف بما هو فكر حر ومبدع دون تناول ومساءلة ما وُسم على أنه حقائق ومعارف ثابتة. ولذلك، يتعلق الأمر في هذه المسألة النقدية بقطيعة تتم على مستوى التمثيلات، وهي باختصار أهم ما يحملنا من اعتبارات على الاهتمام بهذه الدراسة، وإذ نحن لا ندعي البحث عما كان نسيا منسياً، فإن مناسبة التفكير في مسألة المعالجة الديدانكتيكية للتمثيلات، أنشأتها تحديداً ظاهرة تفصح عن حجم المفارقة التي تكتنف الممارسة التعليمية خطاباً وممارسة؛ وتفرز في الوقت عينه علامات استفهام كبرى نعتل في دخيلة كل أستاذ مهتم بطعم المرارة والأسى، لتجتاحه أسئلة دون استئذان.

على سبيل الختم

يَبْنِ هو ما يمكن استخلاصه من صعوبات تتعلق بمعالجة التمثيلات ديدانكتيكية، لكن الأتيّن من ذلك هو سير مدرسي المادة - لا في اتجاه مواجهة هذه الصعوبات لتدبير ما يُسعف على جعل المتعلم يقطع مع تمثلاته - بل في اتجاه القطع مع كل

نشاط يسفر عن انبثاق هذه التمثلات، وهو ما يؤشر، أولاً، عن غياب الاهتمام بها، ويؤشر ثانياً، عن الابتعاد عن منطق الفلسفة في بناء المفاهيم.

والامتناع عن هذا النشاط الديدانكتيكي يعتبر مدخلا، ضمن مداخل أخرى، لتعطيل ما يصطلح عليه عزيز لزرقي سُبُل العودة إلى الفلسفة، ولسيادة الابتعاد ونعني بسيادة الابتعاد: ابتعاد التلميذ عن ذاته وابتعاد المدرس عن ذاته أيضاً، ابتعادهما عن نزوع الحياة، ابتعاد التلميذ عن المدرسة وعن المدرس...

معالجة التمثلات مرحلة حيسومة في درس الفلسفة، بل لا نكاد نتحدث عن درس فلسفي في غيابها، فقبل أن نقول إنها شرط فعل "التفلسف"، فإن العملية التعليمية التعلمية، كما تقع لها البيداغوجيات الحديثة، تستند بالضرورة، على المعارف القبلية للمتعلم وعلى ما يُرافقها من تحول، كما أن سؤال التفلسف، لا يمكن مقارنته، إلا في إطار تناول الفلسفة كمادة تعليمية وليس تعليمية، لا ينبغي الاكتفاء بتلقيها، بل اقتناءها والوصول إلى تملكها.

غير أن ما خلُص البحث إليه، هو أن تعديل تمثلات التلميذ ومعالجتها لا تُحتسب مجرد محطة عابرة مُمهدة للدرس الفلسفي، بل هو مشروع لا يكاد تديره يُستنفذ وينتهي.

إذا تبُنت، أولاً، أن منطق الفلسفة تحكمه جدلية بين سلب للمعرفة؛ بنوسل: الشك، الدهشة، السؤال... وبنواؤها؛ عبر: بناء المفهوم، التحليل، الحجاج، العقلنة، النسقية)، ودكتكة الفلسفة وجعلها مادة دراسية لا يتضمن اغتناء عن هذا المنطق، وذلك من خلال الضرورة القصوى لممارسة آليات السلب تلك - في الفصل الدراسي - على التمثلات، البدايات، الأحكام المسبقة... في اتجاه بناء المفهوم، وغياب هذه المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات سلباً لمنطق الفلسفة، وبامتناعه عن جعل تمثلات المتعلمين مادة يستند عليه درسه، يعوق المدرس كل إمكانات إكساب التلميذ تلك الأهداف النواتية، هاته السيرورات الثلاث، وإذ هي لا تشتغل إلا بوجود الموضوعات، فإن معاناتها تكمن في التجذر الذي تتسم به تمثلات المتعلمين لهذه الموضوعات وإذا تبُنت، ثانياً، استحالة أو صعوبة القطع مع التمثلات، فإن ما يمكننا اقتراحه في هذا الصدد هو:

- جعل كل مراحل تدبير الدرس مناسبة لخلخلة ما تم استقاؤه من تمثلات، وأُي ذلك اختيار النصوص والدعامات التي تتلاءم ونوعية التمثلات تلك، ولم لا السير نحو تفريد تعليمه عبر جعل كل تلميذ أمام نص معين يتناسب مع مزالق ما قدمه في إجاباته الأولية.
- في تخطيطه للتعليمات أن يجعل الأسئلة البيداغوجية الموجهة للأنشطة تمتع من خاصيات السؤال الفلسفي.
- التدبير الدائم للأنشطة الكتابية الفلسفية الجزئية، والعمل على رصد ما تتضمنه من تمثلات، وعدم الاكتفاء بمجرد التعليق عليها.

- العمل صوب إمداد المتعلم من آليات تُسعه ما أمكن أن يمارس هذا النشاط ذاتياً.

- العمل، بمقتضى الاستباق والتنبؤ، على تحضير مفارقات ملائمة تستهدف المساس بها.

تركيب: منظومة العوائق أو استحالة القطيعة البسيطة

يتبين مما سبق أن عوائق المعالجة الديدانكتيكية للتمثلات في درس الفلسفة منظومة متشابكة تعمل في آنٍ واحد على مستويات ثلاثة متميزة ومتكاملة. فعلى المستوى المعرفي، تتجذر التمثلات في البنية الذهنية للمتعلم وترتبط بتوازناته

النفسية والقيمية ارتباطاً يجعلها تقاوم التغيير بقدر ما تتحصّن بوهم البداهة والموضوعية. وعلى المستوى الإبيستيمولوجي، تعمل المعرفة اليومية، كما كشف باشلار، عمل العائق، إذ تستغرق الفرد في واقعه-المحيط وتحوّل زمنيته إلى روتين يُجمّد ملكة التساؤل ويُطفئ جذوة الدهشة الفلسفية. وعلى المستوى البنيوي، يكشف بورديو أن المؤسسة التعليمية ذاتها، بما تُرسّخه من هابيتوس ثقافي وما تفرضه من إكراهات برامجية وتقويمية، كثيراً ما تغدو شريكاً في إعادة إنتاج التمثلات السائدة عوض أن تكون فضاءً لتجاوزها. وهكذا يتضح أن تعديل تمثلات المتعلم، على ما أكد الزاهي، مشروع لا يكاد تديره يُستنفذ وينتهي، لأنه يواجه بنية راسخة تمتد جذورها من أعماق الذات إلى أعماق المؤسسة.

الشكر والتقدير

يتقدم المؤلف بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إثراء النقاش المتعلق بتدريس الفلسفة والمعالجة الديدانكتيكية لتمثلات المتعلمين. كما يعرب عن تقديره للباحثين والأساتذة الذين أسهمت أعمالهم العلمية والتربوية في بناء الإطار النظري لهذه الدراسة.

الموافقة الأخلاقية

لا تنطبق متطلبات الموافقة الأخلاقية على هذه الدراسة؛ لكونها بحثاً نظرياً تحليلياً قائماً على مراجعة الأدبيات الفلسفية والتربوية وتحليلها، ولا تتضمن إجراء تجارب على مشاركين بشريين أو جمع بيانات شخصية أو ميدانية منهم.

مساهمات المؤلف

تولى المؤلف نور الدين ديناني منفرداً بلورة فكرة البحث وصياغة إشكاليته؛ وبناء الإطار النظري والمفاهيمي؛ ومراجعة الأدبيات والمصادر؛ وتحليل العوائق المعرفية والبنيوية المرتبطة بالمعالجة الديدانكتيكية للتمثلات؛ واقتراح سبل المعالجة؛ وكتابة المسودة الأصلية؛ ومراجعة المقالة وتحريرها؛ والموافقة على نسختها النهائية.

بيان الإفصاح

يصرح المؤلف بعدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية يمكن أن يكون قد أثر في إعداد هذه الدراسة أو في النتائج والتصورات الواردة فيها.

التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل أو منحة مالية محددة من أي جهة عامة أو خاصة أو مؤسسة غير ربحية، وقد أُنجز في إطار الجهد العلمي الشخصي للمؤلف.

نبذة عن المؤلف

نور الدين ديناني باحث منتسب إلى جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك وكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق. تنصب اهتماماته البحثية على ديدانكتيك الفلسفة، وتمثلات المتعلمين، وتدريس

التفكير الفلسفي، والعوائق المعرفية والبيداغوجية التي تواجه الممارسة التعليمية. ويسعى في أبحاثه إلى استكشاف السبل الكفيلة بجعل درس الفلسفة مجالاً لبناء التفكير النقدي ومساءلة المعارف والتمثيلات القبلية.

الأوركيد ORCID

Noureddine DINANI  <https://orcid.org/0009-0002-4432-0025>

بيان إتاحة البيانات

لم تُنشأ أو تُحلَّل أي مجموعات بيانات ميدانية جديدة في إطار هذه الدراسة؛ لأنها دراسة نظرية تحليلية تستند إلى المصادر والمراجع المنشورة. ولذلك، لا ينطبق عليها بيان إتاحة البيانات. ويمكن الرجوع إلى جميع المصادر التي استند إليها البحث ضمن قائمة المراجع الواردة في نهاية المقالة.

المراجع

المراجع العربية

- ابن منظور، م. (1994). *لسان العرب*. دار الفكر.
- أوزي، أ. (1988). *الطفل والمجتمع*. مطبعة النجاح الجديدة.
- أوزي، أ. (2006). *المعجم الموسوعي لعلوم التربية*. مطبعة النجاح الجديدة.
- باشلار، غ. (1983). *تكوين العقل العلمي* (ترجمة خ. أ. خليل). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. (العمل الأصلي نُشر سنة 1938)
- بورديو، ب.، وباسرون، ج. ك. (2007). *إعادة الإنتاج* (ترجمة م. تريمش). مركز دراسات الوحدة العربية. (العمل الأصلي نُشر سنة 1970)
- توزي، م.، وآخرون. (2005). *بناء القدرات والكفايات في الفلسفة* (ترجمة ح. أحجيج). منشورات عالم التربية.
- الخطابي، ع. (2005). *مسارات الدرس الفلسفي بالمغرب*. منشورات عالم التربية.
- شوفالبيه، س.، وشوفيري، ك. (2013). *معجم بورديو* (ترجمة الزهرة إبراهيم). دار النايا للدراسات والنشر والتوزيع.
- شرقي، م. (2010). *مقاربات بيداغوجية*. إفريقيا الشرق.
- الزاهي، ن. (1999). *الفلسفة واليوم*. طبعة فضال.
- غريب، ع. ك. (2006). *المنهل التربوي: معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية* (ج. 2). منشورات عالم التربية.
- لاند، أ. (1996). *موسوعة لاند الفلسفية*. منشورات عودة.

لزرقي، ع. (1997). أسئلة الفلسفة ورهانات تدريسها. مطبعة المغاربة إيتقان.

منهاج مادة الفلسفة والفكر الإسلامي بالتعليم الثانوي. (1996). وزارة التربية الوطنية.

التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة الفلسفة بسلك التعليم الثانوي التأهيلي. (2007). وزارة التربية الوطنية.

المذكرة الوزارية رقم 161. (1995). وزارة التربية الوطنية.

المراجع العربية

Bachelard, G. (1938). *La formation de l'esprit scientifique*. Vrin.

Bourdieu, P., & Passeron, J. C. (1970). *La reproduction: Éléments pour une théorie du système d'enseignement*. Minuit.

Cresson, A. (1936). *La représentation: Essai philosophique*. Boivin & Cie.

Tozzi, M., & al. (1992). *Apprendre à philosopher dans les lycées d'aujourd'hui*. Hachette.

Romanization of Arabic Bibliography

Ibn Manzur, M. (1994). *Lisan Al-Arab* [The tongue of the Arabs]. Dar Al-Fikr.

Ouzzi, A. (1988). *Al-Tifl wa Al-Mujtamaa* [The child and society]. Al-Najah Al-Jadida Bookstore.

Ouzzi, A. (2006). *Al-Mu'jam Al-Mawsu'i li 'Ulum Al-Tarbiyya* [The encyclopedic dictionary of educational sciences]. Al-Najah Al-Jadida Bookstore.

Al-Khattabi, A. (2005). *Masarat Al-Dars Al-Falsafi bil-Maghrib* [Pathways of the philosophy lesson in Morocco]. World of Education Publications.

Sharqi, M. (2010). *Muqarabat Bidaghujiyya* [Pedagogical approaches]. Africa Orient.

Al-Zahi, N. (1999). *Al-Falsafa wa Al-Yawmi* [Philosophy and the everyday]. Fédala Press.

Gharib, A. K. (2006). *Al-Manhal Al-Tarbawi: Mu'jam Mawsu'i fi Al-Mustalahat wa Al-Mafahim Al-Bidaghujiyya wa Al-Didaktikiyya wa Al-Sikolojiyya* [The educational sourcebook: An encyclopedic dictionary of pedagogical, didactic, and psychological terms and concepts] (Vol. 2). World of Education Publications.

Lazraq, A. (1997). *As'ilat Al-Falsafa wa Rihanat Tadrisiha* [Questions of philosophy and the challenges of teaching it]. Al-Maghribia Itqan Press.

Minhaj Maddat Al-Falsafa wa Al-Fikr Al-Islami bil-Ta'lim Al-Thanawi [Curriculum of philosophy and Islamic thought in secondary education]. (1996). Moroccan Ministry of National Education.

Al-Tawjihat Al-Tarbawiyya wa Al-Baramij Al-Khasa bi Tadris Maddat Al-Falsafa bi Silk Al-Ta'lim Al-Thanawi Al-Ta'hili [Educational guidelines and programs for teaching philosophy in qualifying secondary education]. (2007). Moroccan Ministry of National Education.

Al-Mudhakkira Al-Wizariyya Raqam 161 [Ministerial memorandum No. 161]. (1995). Moroccan Ministry of National Education.

RESEARCH ARTICLE



School Dropout in rural Morocco: A Sociological Study of the Effectiveness of the Tayssir Program in Reducing School Discontinuation

Driss Daifi 

Hassan II University of Casablanca, Casablanca, Morocco

ABSTRACT

This study aims to examine the phenomenon of school dropout in rural Morocco by assessing the contribution of the Tayssir program to reducing school dropout and identifying the main factors contributing to its persistence. The study adopted a quantitative approach, using questionnaires as the primary data collection tool. Two questionnaires were administered to different samples: parents or guardians of students and school teachers, with the aim of exploring their perceptions of the causes of school dropout and the effectiveness of the program in addressing this issue. The findings reveal that poverty and social vulnerability are the main factors contributing to school dropout, particularly due to the limited financial resources of families and the low educational level of parents, which negatively affects their ability to support and monitor their children's schooling. The study also shows that the Tayssir program has helped reduce the financial burden on families and has encouraged school attendance to some extent. However, its impact remains limited in the face of persistent social and economic challenges.

ARTICLE HISTORY

Received 5 January 2026

Accepted 24 June 2026

Published 24 June 2026

KEYWORDS

School Dropout, Rural Areas, Morocco, Tayssir Program, School Discontinuation, Quantitative Approach

FIELDS OF STUDY

Sociology of Education, Educational Sciences, Rural Studies

CONTACT: Driss Daifi  daaifidris@gmail.com  Department of Interdisciplinary Studies, Faculty of Letters and Humanities Ain Chock, Hassan II University of Casablanca, Morocco.

Cite this article as: Daifi, D. (2026). School Dropout in rural Morocco: A Sociological Study of the Effectiveness of the Tayssir Program in Reducing School Discontinuation. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 74-85.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب: دراسة سوسيولوجية في فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي

ادريس الدعيفي 

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب، من خلال تقييم إسهام برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي، والكشف عن أبرز العوامل المؤثرة في استمرار هذه الظاهرة. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، من خلال توظيف الاستمارة أداةً لجمع المعطيات الميدانية، حيث وُجهت استمارتان إلى عينتين شملتتا آباء وأولياء أمور التلاميذ، وهيئة التدريس، بهدف رصد تصوراتهم حول أسباب الهدر المدرسي ومدى فعالية البرنامج في الحد منه. وأظهرت النتائج أن الفقر والهشاشة الاجتماعية يمثلان العاملين الأكثر تأثيرًا في تفاقم الهدر المدرسي، ويتجلى ذلك في ضعف الإمكانيات الاقتصادية للأسر وانخفاض المستوى التعليمي للآباء وأولياء الأمور، بما ينعكس سلبًا على تتبع المسار الدراسي للأبناء. كما بينت الدراسة أن برنامج "تيسير" أسهم في التخفيف من الأعباء المالية للأسر وشجع نسبيًا على الاستمرار في التمدرس، إلا أن أثره ظل محدودًا أمام استمرار العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 5 يناير 2026

تاريخ القبول: 24 يونيو 2026

تاريخ النشر: 24 يونيو 2026

الكلمات المفتاحية

الهدر المدرسي، الوسط القروي،

المغرب، برنامج تيسير، الانقطاع

الدراسي، المنهج الكمي

مباحث المقالة

سوسيولوجيا التربية، علوم التربية،

الدراسات القروية

المؤلف المراسل: ادريس الدعيفي ✉ daaifidris@gmail.com  قسم السوسيولوجيا، كلية الآداب والعلوم

الانسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.

لاقتباس المقالة: الدعيفي، ادريس. (2026). الهدر المدرسي في الوسط القروي بالمغرب: دراسة سوسيولوجية في فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي. مجلة مؤش للدراسات الاستطلاعية، 8(22)، 74-85.

© 2026 المؤلف(ون). منشور من قبل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتيح الاستعمال غير التجاري، والمشاركة، والتكيف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسبة إلى المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

مقدمة

يعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية، غير أن المنظومة التعليمية بالمغرب ظلت، منذ عقود، تواجه تحديات وإكراهات متعددة حالت دون بلوغ الأهداف التي رسمتها مختلف السياسات والإصلاحات المتعاقبة. فعلى الرغم من توالي البرامج الإصلاحية وتعدد البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير قطاع التربية والتكوين، فإن عدداً من الاختلالات والإشكالات ما يزال يحد من فعالية هذه الجهود ويؤثر في جودة مخرجاتها.

وفي هذا السياق، يعتبر الهدر المدرسي من أبرز هذه الإشكالات، خاصة في الوسط القروي، حيث تتجلى مظاهره في عدم التحاق عدد من الأطفال بالمدرسة، أو انقطاعهم المبكر عن الدراسة قبل استكمال مساهمهم التعليمي. حيث يغادر حوالي 280 ألف تلميذ المدرسة كل سنة، منهم 160 ألفاً في مرحلة التعليم الإعدادي فقط (مونة، 2025). ولا يقتصر أثر هذه الظاهرة على حرمان الأفراد من حقهم في التعليم، بل يمتد ليؤثر سلباً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحد من فرص تحقيق العدالة المجالية وتكافؤ الفرص.

ومنذ الاستقلال، أولت الدولة المغربية اهتماماً كبيراً بقطاع التربية والتكوين، وجعلت تعميم التعليم وإلزاميته من بين أولوياتها الوطنية. وقد تُرجمت هذه الإرادة من خلال إطلاق مجموعة من الإصلاحات والمخططات، بدءاً بإصلاح سنة 1957، مروراً بإصلاح 1963، ثم الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والبرنامج الاستعجالي (2009-2012)، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وكذا القانون الإطار 51.17، وصولاً إلى خارطة الطريق 2022-2026.

ورغم تعاقب هذه الإصلاحات واختلاف مرجعياتها وأهدافها، فإن ظاهرة الهدر المدرسي، ولا سيما في العالم القروي، ما تزال تمثل تحدياً حقيقياً داخل المنظومة التربوية بالمغرب، وهو ما يثير مجموعة من التساؤلات حول مدى فعالية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة في معالجة هذه الإشكالية والحد من آثارها.

وفي هذا السياق، يبرز برنامج "تيسير" باعتباره أحد أهم البرامج الاجتماعية الهادفة إلى تشجيع التمدن والحد من الانقطاع الدراسي، خاصة في الوسط القروي، من خلال تقديم تحويلات مالية مشروطة للأسر، بهدف تشجيعها على ضمان تمدن أبنائها والحد من الانقطاع الدراسي. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على فعالية هذا البرنامج في الحد من الهدر المدرسي بالوسط القروي، والكشف عن مدى إسهامه في تعزيز استمرارية التمدن، ورصد أبرز التحديات التي ما تزال تعيق تحقيق أهدافه.

انطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

1. إشكالية الدراسة

إلى أي حد أسهم برنامج "تيسير" في الحد من الهدر المدرسي بالوسط القروي؟

وتتفرع عن هذا السؤال، الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالهدر المدرسي؟ وما أبرز مظاهره في الوسط القروي؟
- ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المؤدية إلى الهدر المدرسي؟
- ما الأهداف والآليات التي يقوم عليها برنامج "تيسير"؟

- إلى أي مدى أسهم برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي وتحسين استمرارية التمدرس؟
- ما أبرز الإكراهات التي تحد من فعالية برنامج "تيسير" في تحقيق أهدافه؟

2. الفرضيات

- يرتبط الهدر المدرسي في الوسط القروي بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في استمرارية التلاميذ في التمدرس؛
- أفترض أن بعد المدرسة (الإعدادية) أحد عوامل الانقطاع عن التمدرس؛
- ترتبط فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الانقطاع الدراسي بمدى استفادة الأسر المستهدفة من الدعم المالي بانتظام.
- ترتبط محدودية فعالية برنامج "تيسير" باستمرار بعض العوامل مثل: الفقر، وبعد المؤسسات التعليمية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

3. أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، تتمثل فيما يلي:
- تحليل فعالية برنامج "تيسير" في الحد من الهدر المدرسي بالوسط القروي بالمغرب، من خلال الوقوف على مدى إسهامه في تعزيز استمرارية التمدرس؛
 - التعرف على واقع الهدر المدرسي في الوسط القروي، ورصد أبرز مظاهره وخصائصه؛
 - تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية المؤدية إلى الهدر المدرسي؛
 - التعرف على أهداف برنامج "تيسير" وآليات اشتغاله في دعم التمدرس والحد من الانقطاع الدراسي؛
 - تقييم مدى إسهام برنامج "تيسير" في تشجيع الأسر القروية على ضمان استمرار أبنائهم في الدراسة.

4. منهج الدراسة وأدواتها

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي، ملائمته لطبيعة الموضوع وأهدافه، مع الاعتماد على الاستمارة باعتبارها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية، حيث أعدت استمارتان؛ الأولى وُجّهت إلى آباء وأولياء أمور التلاميذ لرصد العوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الانقطاع الدراسي، والثانية وُجّهت إلى هيئة التدريس لاستطلاع آرائهم حول أسباب الهدر المدرسي وتقييم إسهام برنامج "تيسير" في الحد منه. وقد تم الحرص على صياغة أسئلة الاستمارات بوضوح بما يتلاءم مع المستوى التعليمي للمبحوثين، خاصة آباء وأولياء أمور المتعلمين، كما تم اعتماد المقابلة المباشرة عند الاقتضاء لتعبئة الاستمارات، وذلك لتجاوز الصعوبات المرتبطة بمحدودية المستوى التعليمي لدى بعض أفراد العينة، وضمان فهم الأسئلة والإجابة عنها بدقة.

5. مجتمع البحث وعينته

تمثل مجتمع الدراسة من جماعة "لمرابيح"، وهي جماعة قروية تابعة لدائرة "أحد كورت" بإقليم سيدي قاسم، وقد تم اختيارها بالنظر إلى طبيعة الدراسة وارتباطها بإشكالية الهدر المدرسي في الوسط القروي. أما عينة الدراسة، فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، وشملت 60 تلميذا وتلميذة تتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة، و60 من آبائهم وأولياء أمورهم، إلى جانب 20 أستاذا يدرسون بالسلكين الابتدائي والإعدادي. وقد روعي في اختيار هذه الفئات تمثيل مختلف الأطراف المعنية بالظاهرة، بما يتيح الإحاطة بأبعادها من زوايا متعددة، ويعزز دقة المعطيات الميدانية وموضوعية النتائج.

6. خصائص مجتمع البحث

الخريطة 01: جماعة لمرابيح، إقليم سيدي قاسم، جهة الرباط-سلا-القنيطرة



أنجزت الدراسة الميدانية سنة 2012، بجماعة لمرابيح، وهي جماعة قروية تابعة لدائرة أحد كورت بإقليم سيدي قاسم، وكانت آنذاك تندرج ضمن جهة الغرب الشارقة بني حسن، قبل اعتماد التقسيم الجهوي الجديد، حيث أصبحت تندرج حاليا ضمن جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وقد تم اختيار هذا المجال لكونه من بين الجماعات القروية التي استفادت في تلك الفترة من برنامج "تيسير"، مما يجعله مجالا مناسباً لتقييم مدى إسهام البرنامج في الحد من الانقطاع الدراسي بالوسط القروي.

وتعد جماعة لمرابيح من المجالات القروية التي تتسم باتساع مجالها الترابي وتشتت ساكنتها عبر عدد من الدواوير، إذ تمتد على مساحة تقدر بحوالي 211.63 كيلومترا مربعا، وتضم 42 دوارا، وهي معطيات تعكس خصوصية المجال القروي وما يطرحه من تحديات مرتبطة بولوج الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها التعليم (مونتوغرافيا جماعة لمرابيح، 2012).

وقد استند اختيار هذا المجال إلى اعتبارات علمية ومنهجية، أبرزها ارتباطه المباشر بإشكالية الدراسة، باعتباره من الجماعات التي استفادت من برنامج "تيسير" خلال فترة إنجاز البحث، إضافة إلى ما يعرفه المجال من خصائص اجتماعية واقتصادية وجغرافية تجعل من الهدر المدرسي قضية ذات حضور ملموس، وهو ما يوفر سياقاً مناسباً لفهم العوامل المؤثرة في الانقطاع الدراسي وتقييم فعالية البرنامج في الحد منه.

7. مفاهيم الدراسة

1.7. مفهوم الهدر المدرسي

7.1.1. لغويا

الهدر، الهادر، لغة هو الساقط؛

"هدر الهدر ما يبطل من دم وغيره" (ابن منظور، 1994، ص 257).

ويعرف المعجم التربوي الهدر المدرسي: يتعلق "الهدر المدرسي بظاهرة التخلي عن النظام المدرسي قبل انتهاء السلك الدراسي، أو المستوى الدراسي أو دون الحصول على شهادة مدرسية، فهو مؤشر إحصائي عن المردودية المدرسية" (اللحية، 2006، ص 14).

2.1.7. اصطلاحا

"الهدر هو الفارق السلبي بين الأهداف المتوخاة من الفعل (التعليمي)، والنتائج المحققة فعليا، يتجلى في مجال عقلي/ معرفي أو وجداني أو حسي حركي. وترجع أسبابه إلى معطيات متفاعلة مثل مواصفات التلميذ، أو عوامل المحيط، أو سيروية ونتائج الفعل (التعليمي). ويتطلب هذا الفارق إجراءات تصحيحية لتقليصه بأساليب قد تكون بيداغوجية أو غير بيداغوجية" (المير وآخرون، 2000، ص 15).

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول، إن الهدر المدرسي؛ هو تحصيل دون مستوى الأهداف المتوخاة التي تسمح للمتعلم بالانتقال من مستوى دراسي إلى مستوى آخر، مما يؤدي بالمتعلم إلى الانقطاع عن الدراسة قبل انتهاء السلك الدراسي أو دون الحصول على شهادة مدرسية.

2.7. أنواع الهدر المدرسي

يشمل مفهوم الهدر المدرسي في معناه العام كل ما يعيق نجاعة العملية التعليمية-التعليمية، ويتسع هذا المفهوم إلى عدد كبير من الظواهر الموجودة في المنظومة التعليمية، ومنها: الانقطاع عن الدراسة، عدم الالتحاق بالدراسة، الرسوب والتكرار، الفصل من الدراسة...

1.2.7. الانقطاع عن الدراسة

يعتبر منقطعا كل طفل ابتدأ مرحلة تعليمية معينة ولم يتممها بنجاح، والانقطاع ثلاثة أنواع:

- التسرب: يصنف كل متعلم في خانة متسرب إذا تم تسجيله بالمدرسة خلال موسم دراسي معين، ثم غادرها إراديا دون الحصول على شهادة المغادرة لسبب من الأسباب.
- عدم الالتحاق: "غير الملتحق هو كل متعلم نحج أو كرر مستوى دراسي ولم يلتحق في الموسم الدراسي الموالي بالمدرسة، ولم يحصل على شهادة المغادرة رغم توفره على المؤهلات والإمكانات النظامية والتربوية المتاحة.
- الفصل: يكون المتعلم ملزما على مغادرة المدرسة على إثر الفشل والتأخر الدراسي أو لأسباب أخلاقية وتربوية، يحدث هذا الانقطاع بفعل قرار إداري وبالتالي تعتبر المدرسة هي المسؤولة عن هذا النوع من الانقطاع.

2.2.7. برنامج "تيسير"

يُعد برنامج "تيسير" من أهم برامج الدعم الاجتماعي التي اعتمدتها الدولة المغربية للحد من الهدر المدرسي وتعزيز استمرارية التمدرس، في الوسطين القروي والحضري. ويعكس هذا البرنامج توجهها جديدا في السياسة التعليمية والاجتماعية، يقوم على ربط الدعم الاجتماعي بتشجيع التمدرس، انطلاقا من اعتبار أن الظروف الاقتصادية للأسر تمثل أحد أبرز العوامل المؤدية إلى الهدر المدرسي.

وقد انطلق برنامج "تيسير" سنة 2008 في إطار مرحلة تجريبية استهدفت عددا من الجماعات القروية، قبل أن يتم تعميمه وتوسيع نطاقه ضمن التدابير الاجتماعية التي واكبت البرنامج الاستعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين (2009-2012)، وذلك بهدف تشجيع الأسر ذات الدخل المحدود على ضمان استمرار أبنائها في الدراسة، والحد من الانقطاع المدرسي، وتحقيق قدر أكبر من تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعليم (وزارة التربية الوطنية، 2012؛ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015).

ويعتمد البرنامج على نظام التحويلات المالية المشروطة لتلاميذ الابتدائي والإعدادي، حيث تستفيد الأسر المستهدفة من دعم مالي دوري مقابل التزامها بتسجيل أبنائها في المؤسسات التعليمية وضمان مواظبتهم على الدراسة. وينطلق هذا التصور من فرضية مفادها أن تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر يساهم في الحد من الانقطاع الدراسي، ويرفع من فرص استكمال الأطفال لمسارهم التعليمي، خاصة داخل المناطق التي تعاني من الفقر والهشاشة.

3.7. أبرز المحطات التاريخية للبرنامج

انطلق برنامج "تيسير" سنة 2008، كآلية لدعم الأسر المعوزة وتخفيف تكاليف التمدرس المباشرة، مع ربط الدعم المالي بمواظبة المتعلمين. وقد ساهم البرنامج في تقليص معدل الهدر المدرسي بنسبة 57%. استفاد من البرنامج حوالي 2.5 مليون متعلم من الفئات الهشة منذ انطلاسته، وغطى جهات ومناطق مختلفة من التراب الوطني. وابتداء من أواخر سنة 2023، تقرر إدماج برنامج "تيسير" تدريجيا ضمن مشروع "الدعم الاجتماعي المباشر" وتعميمه وفق السجل الاجتماعي الموحد.

نتائج الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مركزية سعت إلى معرفة مدى إسهام برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي بجماعة "لمرابيح" إقليم سيدي قاسم. وفي هذا السياق فقد كشفت نتائج الدراسة، في ضوء المعطيات الميدانية، أن الهدر المدرسي ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، لا يمكن اختزالها في سبب واحد أو تفسيرها من خلال عامل منفرد، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين محددات اقتصادية واجتماعية وأسرية وتربوية ومؤسسية ومجالية، تتراكم آثارها تدريجيا إلى أن تقود المتعلم إلى التعثر الدراسي ثم الانقطاع النهائي عن الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الاقتصادي يحتل موقعا محوريا في تفسير الهدر المدرسي بالوسط القروي، حيث تبين أن محدودية دخل الأسر، واتساع دائرة الفقر والهشاشة، وارتفاع تكاليف التمدرس، وغيرها. كلها عوامل تجعل الاستمرار في الدراسة يشكل عبئا ماليا بالنسبة لعدد كبير من الأسر، خاصة تلك التي تضم أكثر من طفل متمدرس. لذلك أسهم برنامج "تيسير" في التخفيف من جزء مهم من هذه الأعباء، من خلال المساهمة في توفير بعض المستلزمات الدراسية، وتقليل الضغوط الاقتصادية التي قد تدفع الأسر إلى سحب أبنائها من المدرسة أو تشغيلهم في سن مبكرة. غير أن النتائج أوضحت، في المقابل، أن هذا الأثر ظل أثرا نسبيا، لأن البرنامج يعالج جانبا واحدا من المشكلة، بينما تستمر بقية العوامل في إنتاج الظاهرة وإعادة إنتاجها.

فقد بينت الدراسة أن الأسرة لا تؤثر في المسار الدراسي لأبنائها من خلال وضعها الاقتصادي فقط، وإنما كذلك عبر مستوى تلمس الوالدين، وطبيعة المتابعة اليومية، والاهتمام بالتحصيل الدراسي، والقدرة على خلق مناخ داعم للتعلم داخل المنزل. وقد تبين أن ضعف المراقبة الأسرية، وغياب التتبع المنتظم، وانخفاض الوعي بأهمية الاستمرار في الدراسة، تشكل كلها عوامل تزيد من احتمالات التعثر الدراسي، وهو ما يجعل الدعم المالي، مهما بلغت أهميته، غير قادر بمفرده على ضمان استمرار التلميذ داخل المؤسسة التعليمية.

كما أبرزت نتائج الدراسة أن المدرسة نفسها قد تتحول إلى عامل منتج للهدر المدرسي عندما تعجز عن توفير شروط تعلم جاذبة ومحفزة. في هذا الصدد فقد كشفت النتائج أن الاكتظاظ، وضعف التجهيزات، وقلة الوسائل التعليمية، وبعد المؤسسة عن محل السكن، وصعوبة الولوج إليها، كلها عوامل تؤدي إلى الهدر المدرسي، خاصة في المجال القروي.

ومن بين النتائج المهمة التي كشفت عنها الدراسة أيضا أن العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والمتعلم تشكل عاملا مؤثرا في الاستمرار الدراسي. فكلما اتسمت هذه العلاقة بالتشجيع والحوار والدعم النفسي، ارتفعت دافعية المتعلم نحو التعلم، وكلما كانت علاقة سلبية يغلب عليها التسلط أو التمييز أو ضعف التواصل، تراجعت رغبة المتعلمين في الدراسة وتعززت مشاعرهم في نفور من المدرسة.

كما كشفت نتائج الدراسة أن جزء مهم من الأسباب المؤدية إلى الهدر المدرسي يرتبط بطبيعة التعلّمات نفسها، إذ تبين أن استمرار هيمنة أساليب التدريس التقليدية، يضعف انخراط المتعلم في العملية التعليمية.

وفي السياق نفسه، أبرزت النتائج أن المقرر الدراسي والكتاب المدرسي يطرحان مجموعة من الإشكالات من بينها: أن عددا من المقررات الدراسية ما تزال بعض مضامينها تعتمد محتويات لم تخضع للمراجعة والتحيين، الأمر الذي يجعلها أقل ارتباطا بالواقع الذي يعيشه المتعلم، وأقل قدرة على إثارة دافعيته نحو التعلم. فالمقرر الدراسي لا ينبغي أن يقتصر

على نقل المعارف، بل يفترض أن يكون وسيلة لبناء الكفايات، وربط التعلّيمات بالمحيط الاجتماعي والثقافي للمتعلم. "يجد المتعلم صعوبات في تنظيم سيرورة تكوينه؛ ولا يستوعب معنى تعلّماته داخل المؤسسة التعليمية لأن المقررات الدراسية لا تبعث فيه روح الاستطلاع وحب البحث؛ والتفكير النقدي؛ لأنها عبارة عن معارف تصريحية جامدة لا ترقى إلى مستوى الفهم والإدراك، تؤثر هذه العوامل قاطبة على مواظبة المتعلم، وتقوده إلى التغيب، وعدم الانضباط اللذان يتركان ثغرة في تحصيله الدراسي" (اجبارة، 2011، ص 54).

في السياق ذاته، أبرزت النتائج حسب تصريحات الأساتذة، أن كثافة المضامين الدراسية في بعض المواد تشكل بدورها عاملا مؤثرا على المتعلم والمدرس معا، إذ يفرض الحجم الكبير للدروس إيقاعا سريعا في الإنجاز، يجعل الاهتمام منصبا على استكمال البرنامج الدراسي أكثر من ضمان الفهم التدريجي والمبني للمضامين، وينعكس ذلك على الممارسات الصفية التي يغلب عليها الشرح السريع، والحفظ والإعداد للامتحانات، على حساب الأنشطة التطبيقية، مما يؤدي إلى تراكم التعثرات الدراسية لدى عدد كبير من المتعلمين. وهكذا يصبح المقرر الدراسي، في بعض الحالات، عاملا يكرس الفوارق في التعلم بدلا من الحد منها، ويزيد من الشعور بالنفور من الدراسة والانقطاع عنها.

كما بينت نتائج الدراسة أن العوامل المجالية تمثل أحد العوامل المسببة للهدر المدرسي خاصة في المجال القروي، حيث يؤدي بُعد المؤسسات التعليمية، وضعف وسائل النقل، وصعوبة المسالك، وتشتت الساكنة، إلى ارتفاع معدلات الغياب والانقطاع، خاصة في المستويات الدراسية الإعدادية حيث أغلب المدارس الإعدادية تبعد عن مناطق سكن المتعلمين، وهو ما يجعل معالجة الهدر المدرسي في الوسط القروي تقتضي تبني مقاربة مجالية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة، ولا تكتفي بحلول موحدة تطبق على مختلف المجالات.

وعموما، يمكن القول إن برنامج "تيسير" أثبت أهميته كآلية للدعم الاجتماعي، وأسهم في التخفيف من الأعباء الاقتصادية للأسر، وشجع على تحسين نسب المواظبة والاستمرار في الدراسة، غير أن الدراسة تؤكد في الوقت نفسه أن فعاليته تظل محدودة إذا لم تواكبها إصلاحات بيداغوجية ومؤسسية واجتماعية موازية. فالهدر المدرسي لا ينتج عن الفقر وحده، وإنما عن تفاعل الفقر مع ضعف جودة التعلّيمات، وهشاشة العلاقة التربوية، وبعد المؤسسة التعليمية، وضعف مواكبة الأسرة، ومحدودية جاذبية المدرسة، وهي عوامل لا يستطيع برنامج للدعم المالي معالجتها بمفرده.

وعليه، تخلص الدراسة إلى أن الحد من الهدر المدرسي يقتضي إرادة إصلاحية حقيقية وجادة نتج عنها تحسين جودة التعلّيمات، وتجديد المناهج الدراسية، وتطوير الكتاب المدرسي، وتأهيل البنيات التحتية، وتقوية العلاقة بين المدرسة والأسرة، والارتقاء بالممارسة البيداغوجية، وتوفير بيئة مدرسية آمنة ومحفزة على التعلم. فنجاح السياسات العمومية في الحد من الهدر المدرسي لا يقاس فقط بعدد المستفيدين من برامج الدعم، وإنما بقدرتها على ضمان بقاء المتعلم داخل المدرسة، وتمكينه من تعلم ذي جودة، يسمح له ببناء كفاياته، وتحقيق اندماجه الاجتماعي، والمساهمة مستقبلا في تنمية مجتمعه.

الشكر والتقدير

يتقدم الباحث المؤلف بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع من ساهم في تسهيل إنجاز هذه الدراسة.

الموافقة الأخلاقية

أنجزت هذه الدراسة وفقاً للمبادئ الأخلاقية العامة للبحث العلمي في الدراسات الكمية، مع مراعاة السرية وعدم الإفصاح عن الهويات الشخصية للمشاركين، والاقتصار على استخدام المعطيات لأغراض علمية وبحثية؛ ولا تتضمن النسخة المرفوعة من المقالة رقم اعتماد مؤسسي صريحاً صادراً عن لجنة أخلاقيات البحث.

مساهمات المؤلف

قام الباحث منفرداً بوضع فكرة الدراسة، وصياغة أسئلتها وإطارها النظري والمنهجي، وإنجاز العمل الميداني، وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وكتابة المسودة الأولى، ومراجعة النص في صورته النهائية، واعتماد النسخة المنشورة.

بيان الإفصاح

يصرح الباحث بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو مؤسسي أو شخصي يمكن أن يؤثر في نتائج الدراسة أو تفسيرها.

التمويل

لم تتلق هذه الدراسة أي تمويل خارجي من جهات عامة أو تجارية أو غير ربحية.

نبذة عن المؤلف

ادريس الدعيفي باحث أكاديمي مغربي متخصص في علم الاجتماع، وأستاذ لمادة الفلسفة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط - سلا - القنيطرة. حصل على الدكتوراه في السوسيولوجيا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، بحيث تناولت أطروحته *سوسيولوجيا الجسد: تمثيلات المغاربة لمعايير الجمال واللباس - دراسة ميدانية في مدينة الدار البيضاء*. يشغل منصب رئيس التحرير لمجلة *أريكتيس* للسوسيولوجية التطبيقية والتنمية. كما يساهم في العمل العلمي بمجموعة من المجلات العلمية المحكمة، كمجلة *مؤش للدراسات الاستطلاعية*، والمجلة العربية لعلم الترجمة. تتركز اهتماماته البحثية في سوسيولوجيا وأثروبولوجيا الجسد، وقضايا الجندر، والفلسفة، إلى جانب اهتمامه بقضايا التربية والتعليم، وله إسهامات علمية منشورة في هذه الحقول.

الأوركيد ORCID

Driss DAIFI  <https://orcid.org/0009-0002-4432-0025>

بيان إتاحة البيانات

لم تُنشأ أو تُحلَّل أي مجموعات بيانات ميدانية جديدة في إطار هذه الدراسة؛ لأنها دراسة نظرية تحليلية تستند إلى المصادر والمراجع المنشورة. ولذلك، لا ينطبق عليها بيان إتاحة البيانات. ويمكن الرجوع إلى جميع المصادر التي استند إليها البحث ضمن قائمة المراجع الواردة في نهاية المقالة.

المراجع

- ابن منظور. (1994). *لسان العرب*. دار الفكر.
- اجبارة، حمد الله. (2011). *الهدر المدرسي الأسباب والعلاج*. مطبعة النجاح الجديدة.
- جماعة لمراييح. (2012). *مونوغرافية جماعة لمراييح [وثيقة داخلية غير منشورة]*.
- الliche، الحسن. (2006). *موسوعة الكفايات الألفاظ والمفاهيم والاصطلاحات*. مطبعة ديجي للنشر.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2015). *الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء*.
- مونة، خولة. (2025، 30 أبريل). *الهدر المدرسي: 280 ألف تلميذ ينقطعون سنوياً عن الدراسة*. 7 نيوز. <https://urls.fr/gmiw9a>
- المير، خالد، القاسمي، إدريس، والتوسي، عزوز. (2000). *الوسائل التعليمية: التقويم التربوي*. مطبعة النجاح الجديدة.
- وزارة التربية الوطنية. (2012). *التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي 2009-2012: جميعاً من أجل مدرسة النجاح 2008-2012*.

Romanization of Arabic Bibliography

- Ibn Manzur. (1994). *Lisan Al-Arab* [The tongue of the Arabs]. Dar Al-Fikr.
- Jbara, H. (2011). *Al-Hadr Al-Madrasi: Al-Asbab wa Al-'Ilaj* [School dropout: Causes and treatment]. New Success Bookstore.
- Lamrabih Commune. (2012). *Monoghrafiyyat Jama'at Lamrabih* [Monograph of Lamrabih Commune] [Unpublished internal document].
- Al-Lehya, A-H. (2006). *Mawsu'at Al-Kifayat: Al-Alfaz wa Al-Mafahim wa Al-Istilahat* [Encyclopedia of competencies: Terms, concepts, and terminology]. Digi Publishing Press.
- Higher Council for Education, Training and Scientific Research of Morocco. (2015). *Al-Ru'ya Al-Istratijiyya lil-Islah 2015-2030: Min Ajl Madrasa Al-Insaf wa Al-Jawda wa Al-Irtiqa'* [Strategic vision for reform 2015-2030: Toward a school of equity, quality, and advancement].
- Mouna, K. (2025, April 30). *Al-Hadr Al-Madrasi: 280 Alf Tilmidh Yanqati 'un Sanawiyyan 'an Al-Dirasa* [School dropout: 280,000 pupils drop out of school annually]. 7 News. <https://urls.fr/gmiw9a>
- Al-Mir, K., Al-Qasimi, I., & Al-Toussi, A. (2000). *Al-Wasa'il Al-Ta'limiyya: Al-Taqwim Al-Tarbawi* [Teaching aids: Educational assessment]. New Success Bookstore.

Ministry of National Education of Morocco. (2012). *Al-Taqrir Al-Tarkibi lil-Barnamaj Al-Isti'jali 2009-2012: Jami'an min Ajl Madrasa Al-Najah 2008-2012* [Synthetic report of the Emergency Program 2009–2012: Together for a school of success 2008-2012].

RESEARCH ARTICLE



Credit Interest Rates, GDP Growth, and the Efficiency and Stability of Commercial Banks in Lebanon: A Conceptual Analysis of Macro-Financial Transmission under Sovereign Distress

Aghiad Mohamad Adnan Dandachi 

Al Jinan University, Tripoli, Lebanon

ABSTRACT

This study examines the role of women in peacebuilding in Lebanon, The stability and efficiency of commercial banking systems are closely linked to macroeconomic conditions, particularly interest rate dynamics and economic growth. In Lebanon, the financial crisis that emerged in 2019 exposed profound structural weaknesses in a banking model characterized by excessive sovereign debt exposure, prolonged exchange-rate rigidity, and dependence on deposit-driven funding. These developments transformed a sector previously regarded as financially resilient into one experiencing severe liquidity shortages, depositor restrictions, and a systemic loss of confidence. While previous studies have examined the determinants of bank profitability, financial stability, and sovereign risk independently, relatively limited attention has been devoted to understanding how these factors interact within economies experiencing simultaneous banking, sovereign, and currency crises.

This study develops a conceptual framework explaining the transmission mechanisms through which credit interest rates and gross domestic product (GDP) growth influence banking efficiency and financial stability in Lebanon. Rather than employing econometric estimation under conditions of distorted financial reporting and multiple exchange-rate practices, the study adopts a descriptive analytical approach to synthesize contemporary banking theory, macro-financial literature, and institutional evidence. The analysis demonstrates that interest rates may enhance short-term profitability under stable macroeconomic conditions but become destabilizing when accompanied by declining economic activity, deteriorating sovereign creditworthiness, and weakening depositor confidence. Likewise, sustained GDP growth strengthens banking performance by improving credit demand, asset quality, and repayment capacity, whereas economic contraction amplifies systemic banking risks.

The paper contributes to the literature by distinguishing accounting profitability from genuine intermediation efficiency and by extending the sovereign-bank nexus framework to economies in which sovereign financing dominates commercial banking activities. The findings suggest that banking-sector recovery requires coordinated reforms involving fiscal consolidation, sovereign debt restructuring, monetary stabilization, governance improvements, and renewed support for productive private-sector lending.

ARTICLE HISTORY

Received 2 February 2026

Accepted 6 July 2026

Published 24 July 2026

KEYWORDS

Banking Stability, Banking Efficiency, Credit Interest Rates, GDP Growth, Lebanon, Sovereign-Bank Nexus

FIELDS OF STUDY

Banking and Finance, Macroeconomics, Financial Stability Studies

CONTACT: Aghiad Mohamad Adnan Dandachi  10180076@students.jinan.edu.lb  Financial Studies, Faculty of Business Administration, Doctoral School, Al Jinan University, Tripoli, Lebanon.

Cite this article as: Dandachi, A. M. A. (2026). Credit Interest Rates, GDP Growth, and the Efficiency and Stability of Commercial Banks in Lebanon: A Conceptual Analysis of Macro-Financial Transmission under Sovereign Distress. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 86-113.

© 2026 The Author(s). Published by the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, provided appropriate credit is given to the original author(s) and the source, a link to the licence is provided, and any changes made are indicated.

1. Introduction

Commercial banks perform a fundamental role within modern economies by mobilizing savings, allocating financial resources, facilitating investment, and supporting sustainable economic development. Their ability to perform these functions efficiently depends not only on internal managerial decisions but also on the broader macroeconomic environment in which they operate. Variables such as interest rates, economic growth, inflation, and fiscal stability directly influence banks' profitability, liquidity, asset quality, and overall resilience against financial shocks (Mishkin, 2019).

Among these macroeconomic variables, credit interest rates and GDP growth represent two of the most influential determinants of banking performance. Lending interest rates affect banks' net interest margins, borrowing costs, loan demand, and credit risk, while economic growth determines household income, corporate profitability, investment opportunities, and borrowers' repayment capacity (Adrian & Liang, 2018). Under stable economic conditions, moderate interest rates and sustained economic growth generally strengthen banking performance by encouraging productive lending and reducing default risk. Conversely, prolonged economic contraction combined with elevated borrowing costs may significantly weaken bank balance sheets through declining credit demand, increasing non-performing loans, and deteriorating financial confidence (Berger & Bouwman, 2017).

Extensive academic literature has examined the determinants of bank profitability, financial intermediation, and banking stability. The classical theory of financial intermediation emphasizes that banks create economic value by transforming liquid deposits into productive investments while simultaneously managing liquidity and credit risk (Diamond & Dybvig, 1983). More recent studies have expanded this perspective by demonstrating that liquidity creation and financial stability remain central functions of commercial banks, particularly during periods of macroeconomic stress (Berger & Bouwman, 2017). Nevertheless, relatively few studies investigate how interest-rate policy and economic growth interact in banking systems characterized by exceptionally high sovereign exposure and prolonged macroeconomic instability, such as Lebanon.

Existing empirical research generally assumes stable institutional environments, reliable accounting standards, and transparent financial reporting. These assumptions are difficult to sustain in the Lebanese context because the banking crisis has been accompanied by multiple exchange-rate regimes, incomplete recognition of banking losses, capital restrictions, and significant uncertainty regarding asset valuation (IMF, 2019; World Bank, 2021). Under such circumstances, conventional empirical models may provide misleading estimates of banking performance, supporting the need for a conceptual analytical framework capable of identifying the principal transmission mechanisms linking macroeconomic variables to banking-sector outcomes.

Accordingly, this study develops an integrated conceptual framework examining how credit interest rates and GDP growth influence banking efficiency and financial stability through their effects on borrowing costs, lending activity, repayment capacity, loan quality, and depositor confidence. Attention is devoted to the moderating roles of sovereign debt, inflation, exchange-rate instability, and political uncertainty. Furthermore, the study argues that banking efficiency should not be evaluated exclusively through accounting profitability indicators such as return on assets (ROA) and return on equity (ROE). Sustainable banking efficiency also requires productive financial intermediation, prudent risk management, institutional credibility, and resilience against macroeconomic shocks (Mishkin, 2019; Berger & Bouwman, 2017).

The Lebanese experience provides a valuable opportunity to extend contemporary banking theory because it demonstrates how apparently profitable banking systems may accumulate systemic vulnerabilities over prolonged periods before collapsing once macroeconomic confidence deteriorates. By integrating macroeconomic determinants, financial intermediation theory, and the sovereign-bank nexus, this study contributes to a broader understanding of banking resilience in emerging economies facing sovereign debt crises and prolonged macroeconomic instability (Adrian & Liang, 2018; World Bank, 2020).

1.1. Research gap

Three well-developed bodies of scholarship bear on the problem, and each explains part of it. First, the empirical literature on the macroeconomic determinants of bank performance in emerging markets establishes, with broad agreement, that output growth improves profitability and asset quality, while the effects of inflation and interest rates are conditional and contested (Smith et al., 2018; Lee & Zhang, 2017). Second, the theory of financial intermediation explains why deposit-funded banks are inherently fragile: they transform liquid liabilities into illiquid assets and therefore depend on depositor confidence, so that runs can be self-fulfilling even for solvent institutions (Diamond & Dybvig, 1983; Berger & Bouwman, 2021). Third, the sovereign-bank nexus literature—developed largely after the euro-area crisis—shows how bank holdings of government debt create a feedback loop in which fiscal distress weakens banks and bank distress weakens the sovereign (World Bank, 2021; International Monetary Fund, 2023).

What existing work does not adequately explain is the configuration these strands assume in Lebanon. The determinants literature treats interest rates and growth as exogenous background conditions against which banks optimize; it has little to say about settings in which interest rates are themselves policy instruments deployed to attract deposits, defend a currency peg, and finance the state. The fragility literature models runs on banks whose assets are private loans; it does not examine systems in which the

run, the sovereign default, and the currency collapse are three faces of a single balance sheet. The nexus literature, for its part, typically studies economies where sovereign exposure is one portfolio choice among many; it has not fully theorized cases in which sovereign financing is the business model, so that the nexus is constitutive rather than incidental. Finally, most studies take profitability as a sufficient proxy for efficiency, leaving unexplained how a banking sector can appear efficient for two decades while accumulating the conditions of its own instability.

Lebanon is therefore a theoretically strategic case rather than merely a dramatic one. It presents extreme values on every variable of interest—interest rates far above regional norms, prolonged stagnation followed by one of the sharpest peacetime contractions on record, sovereign exposure that dominated bank assets, and a simultaneous triple crisis of state, currency, and banks (World Bank, 2020). Extreme cases of this kind expose transmission mechanisms that remain muted, and therefore hard to observe, in more moderate environments. Studying Lebanon consequently does more than document a national tragedy; it stress-tests the boundary conditions of banking and macro-financial theory.

1.2. Contribution and structure

The article makes three contributions. Conceptually, it constructs an integrative framework that links credit interest rates and GDP growth to banking efficiency and banking stability through explicit transmission mechanisms—borrowing cost, credit demand, loan quality, net interest margins, and repayment capacity—while modeling sovereign debt, inflation, exchange-rate rigidity, and political instability as moderating conditions. Theoretically, it distinguishes accounting efficiency from intermediation efficiency and shows that the two can diverge for a sustained period, a distinction that reframes how the sovereign-bank nexus should be read in state-financing banking systems. Analytically, it converts the Lebanese experience into a set of propositions that specify when interest rates support and when they undermine banking outcomes, providing a structured agenda for subsequent empirical testing once reliable post-crisis data become available.

The argument proceeds as follows. Section 2 states the research problem, questions, and objectives, and Section 3 establishes significance and scope. Section 4 justifies the descriptive-analytical methodology. Section 5 reconstructs the historical and macroeconomic background analytically rather than chronologically. Section 6 synthesizes the literature around three unresolved debates, and Section 7 presents the conceptual framework and propositions. Section 8 analyzes the transmission mechanisms in the Lebanese setting, Section 9 states the findings, Section 10 derives policy implications, Section 11 acknowledges limitations, and Section 12 concludes.

2. Research Problem, Questions, and Objectives

The research problem arises from the need to explain how macroeconomic deterioration destabilizes a banking sector that was deeply implicated in financing public debt and sustaining the monetary regime. Before the crisis, high interest rates served to attract deposits, defend the currency peg, and preserve confidence. The same rates, however, raised borrowing costs for the private sector and drew banks toward high-yield sovereign and central-bank exposure rather than diversified productive lending. As growth weakened and public debt expanded, the foundations of banking profitability grew correspondingly fragile: income depended on the solvency of a state whose solvency depended on continued bank financing.

After 2019, the interaction between rates and growth turned openly destructive. Economic contraction reduced borrowers' repayment capacity and demand for credit; informal capital controls and deposit restrictions corroded confidence; the sovereign default of March 2020 and the collapse of the pound saturated balance sheets with valuation uncertainty. In such an environment, the efficiency and stability of commercial banks cannot be evaluated apart from the macro-financial structure in which they were embedded.

Because the article is conceptual, its questions concern mechanisms rather than coefficients. The central question is: through what mechanisms, and under what macro-financial conditions, do credit interest rates and GDP growth shape the efficiency and stability of commercial banks in Lebanon? Four subsidiary questions follow. First, through which channels do credit interest rates affect profitability, lending efficiency, and asset quality? Second, how do growth and contraction transmit to loan demand, repayment capacity, and stability? Third, how do sovereign debt, inflation, and political instability condition—amplify or attenuate—these relationships? Fourth, what does the resulting framework imply for the design and sequencing of reform?

Accordingly, the study pursues six objectives:

1. examine the mechanisms through which credit interest rates affect the operational efficiency and profitability of Lebanese commercial banks;
2. evaluate how credit interest rates bear on banking-sector stability, particularly via loan quality, liquidity, and default risk;
3. analyze how GDP growth and contraction transmit to performance indicators such as return on assets, return on equity, lending activity, and asset quality;
4. explain how sovereign debt, inflation, exchange-rate instability, and political uncertainty intensify banking-sector vulnerabilities;
5. construct a conceptual framework, with testable propositions, linking macro-financial variables to banking efficiency and stability in the Lebanese case;

6. derive policy recommendations that situate banking recovery within a broader macroeconomic reform framework.

3. Significance and Scope of the Study

The significance of the research is academic, policy-oriented, and practical. Academically, it contributes to the literature on the macroeconomic determinants of banking performance in emerging and crisis-affected economies. International research generally finds that economic growth improves bank profitability and asset quality, while high inflation, unstable interest rates, and sovereign-risk exposure weaken stability (Smith et al., 2018; Lee & Zhang, 2017). The Lebanese case sharpens this literature because the sector's exposure to sovereign debt and monetary operations made the relationship between macro-financial variables and banking outcomes unusually direct—and because the collapse demonstrates that these relationships can invert: variables that appear performance-enhancing in normal samples became destabilizing once the underlying model lost credibility.

From a policy perspective, the analysis matters because the banking collapse has affected savings, investment, credit, public trust, and the state's capacity to finance recovery. Losses were not confined to bank shareholders; they fell on depositors, firms, and workers, and they continue to constrain reconstruction. Understanding the macro-financial drivers of banking instability is therefore a precondition for designing reforms that address structural sources of fragility rather than their symptoms. For bank managers and financial stakeholders, the analysis exposes the limits of strategies built mainly on wide interest margins and sovereign exposure: profitability recorded during periods of financial expansion can be deeply misleading when it rests on weak macroeconomic foundations.

The scope is limited to commercial banks operating in Lebanon. The analytical period extends from the post-war reconstruction phase of the early 1990s to the crisis that became explicit after 2019 and the sovereign default of 2020. Credit interest rates and GDP growth serve as the principal independent variables; sovereign debt, inflation, political instability, and exchange-rate conditions are treated as moderating or contextual variables; and the dependent variables are banking efficiency and banking stability, understood through indicators such as ROA, ROE, lending efficiency, liquidity, asset quality, capital resilience, and depositor confidence.

4. Methodology and Analytical Approach

4.1. Rationale for a conceptual, descriptive-analytical design

A descriptive-analytical methodology is adopted deliberately, not by default. Three considerations justify the choice. First, the object of inquiry is a set of transmission mechanisms—how interest rates and growth propagate through bank balance sheets and

behavior—rather than the magnitude of average effects; mechanism identification is a task for theoretical synthesis before it is a task for estimation. Second, the Lebanese measurement environment is presently unsuitable for credible econometrics: the coexistence of multiple exchange rates, incomplete loss recognition, frozen deposits, and inflation-distorted financial statements means that any regression on post-2019 balance-sheet data would rest on valuations that banks, regulators, and auditors themselves have not agreed upon. Running such models would create an appearance of precision that the underlying data cannot support. Third, conceptual papers perform a distinct scholarly function: they organize fragmented findings, resolve or sharpen theoretical disagreements, and generate propositions that discipline subsequent empirical work. The present article is offered in that spirit, and no claim to new econometric testing is made.

4.2. Selection and treatment of literature

The literature was assembled from four bodies of work chosen for their bearing on the framework's components: (i) the theory of financial intermediation and bank fragility, which grounds the dependent variables; (ii) monetary and interest-rate theory, which grounds the first independent variable; (iii) empirical research on the macroeconomic determinants of bank performance in emerging markets, which grounds the second; and (iv) the sovereign-risk and financial-stability literature, which grounds the moderating variables. These are complemented by institutional and documentary sources—reports of the International Monetary Fund, the World Bank, Banque du Liban, the Bank for International Settlements, and the Association of Banks in Lebanon—together with Lebanese academic scholarship, which supply the case evidence. Sources were selected for direct relevance to the variables under study, for coverage of crisis-affected and emerging economies, and for their standing in the respective debates; the review is integrative rather than systematic, and no claim of exhaustive coverage is made.

4.3. Case selection: why Lebanon

Within case-based reasoning, Lebanon functions as an extreme and revelatory case. The variables of interest take values rarely observed together—deposit rates far above international benchmarks, sovereign and central-bank claims dominating bank assets, a two-decade currency peg, and a contraction the World Bank ranked among the most severe globally since the mid-nineteenth century (World Bank, 2020). Extreme cases are analytically valuable precisely because they magnify mechanisms that operate weakly elsewhere: the conditionality of interest-rate effects, the divergence of accounting profitability from intermediation efficiency, and the transformation of the sovereign-bank nexus from a portfolio linkage into a systemic architecture. Findings from such a

case do not generalize statistically, but they generalize theoretically, by specifying conditions under which established relationships hold, weaken, or invert.

4.4. Analytical procedure

The analysis proceeds through mechanism-based reasoning conducted in three iterative steps. The descriptive step reconstructs the defining features of the Lebanese banking model—the peg, deposit-based financing, public-debt exposure, and the sequence of shocks—so that the institutional preconditions of each mechanism are explicit. The analytical step traces, for each independent variable, the channel through which it reaches each dependent variable (margins, loan demand, default risk, liquidity, asset quality, solvency expectations, and confidence), specifying the macro-financial conditions under which the channel's sign changes. The synthetic step integrates these channel-level results into a single framework and expresses them as propositions. Throughout, the argument moves back and forth between theory and Lebanese evidence: theory identifies candidate mechanisms; the case shows which mechanisms dominated, when, and why.

Banking efficiency is treated as the ability of banks to transform resources into profitable and productive financial services with limited waste and acceptable risk; banking stability as the ability to remain solvent, liquid, trusted, and resilient under macroeconomic stress. Table 1 summarizes the operational meaning of the variables.

Table 1. Operational definition of the variables

Variable type	Variable	Operational meaning in this study
Dependent	Banking efficiency	ROA, ROE, lending efficiency, cost management, and productive credit allocation.
Dependent	Banking stability	Liquidity, asset quality, capital resilience, depositor confidence, and systemic-risk resistance.
Independent	Credit interest rates	Rates charged on loans and credit products, including the spread between lending and deposit rates.
Independent	GDP growth rate	Annual expansion or contraction of economic activity affecting credit demand and repayment capacity.
Moderating / contextual	Sovereign debt	Government debt burden and bank exposure to public-sector and central-bank risk.
Moderating / contextual	Inflation, exchange-rate conditions, political stability	Macroeconomic and institutional conditions affecting confidence, real values, and financial decisions.

5. Historical and Macroeconomic Background of the Lebanese Banking Sector

The modern Lebanese banking sector developed within a post-war economic model that depended on services, remittances, real-estate activity, foreign-currency inflows, and confidence in the banking system. Commercial banks became major holders of

public debt and central participants in monetary stabilization. The fixed exchange rate introduced in the late 1990s suppressed currency volatility and sustained confidence for a period, but it committed the system to a permanent requirement: continuous foreign-currency inflows, obtainable only so long as depositors believed in the peg and in the banks that defended it (Banque du Liban, 2022; International Monetary Fund, 2019). The background that follows is therefore read analytically—each episode is treated as evidence about how the model's dependence on confidence, inflows, and sovereign financing evolved—rather than as chronology for its own sake.

5.1. Key macroeconomic turning points

Post-war reconstruction expanded the demand for financing and allowed banks to grow their deposit base, but it also welded financial expansion to public borrowing: the sector's growth and the state's indebtedness were two entries in the same ledger. The 1997 peg reduced exchange-rate risk and encouraged dollar inflows, yet its stabilizing effect was purchased with interest rates high enough to keep those inflows coming—an early sign that rates in Lebanon priced confidence rather than credit risk alone. The Paris donor conferences bought time without altering the structural imbalance between public spending, debt servicing, and productive growth; in the framework's terms, they replenished the confidence variable while leaving the transmission mechanisms untouched.

The assassination of Prime Minister Rafik Hariri in 2005, the 2006 war, and the regional instability that followed 2011 weakened tourism, investment, and trade, lowering growth and raising risk in the commerce, construction, and services sectors on which loan portfolios depended. The 2008 global financial crisis, often cited as proof of Lebanese exceptionalism because local banks escaped largely unscathed, is better interpreted the other way around: apparent resilience reflected limited exposure to international toxic assets combined with deepening reliance on domestic sovereign and central-bank instruments. The sector avoided imported fragility by accumulating home-grown fragility—a substitution that flattered short-run indicators while concentrating risk on a single obligor, the Lebanese state.

The CEDRE conference of 2018 offered conditional confidence—international support in exchange for reform—and the widening gap between promised and delivered reform converted that offer into a credibility test the state visibly failed. The October 2019 uprising then exposed the accumulated social, fiscal, and institutional tensions inside the model. Bank closures, withdrawal limits, and informal capital controls transformed a macroeconomic crisis into a rupture of the depositor-bank relationship, and the sovereign default of March 2020 confirmed that the state, the central bank, and the commercial banks constituted a single loss-distribution problem. Read together, these turning points establish the premise on which the rest of the analysis builds: in

Lebanon, interest rates were not merely market prices but instruments for retaining deposits, defending the currency regime, and financing the state, while GDP growth was not merely an output statistic but the real economy's capacity to sustain credit, repayment, and confidence. The simultaneous weakening of both variables therefore struck banks through several channels at once.

5.2. Current macroeconomic constraints

The present situation is constrained by the absence of full loss recognition, persistent legal uncertainty, weak credit activity, and incomplete normalization of monetary conditions. The coexistence of multiple exchange-rate practices during the crisis created accounting distortions and complicated the valuation of assets and liabilities—an especially serious problem in a highly dollarized system, where nominal values can mislead entirely depending on the conversion rate assumed. This constraint matters analytically as well as practically: it is one reason the article's methodology is conceptual rather than econometric.

A second constraint is the weakness of the productive economy. Even a technically restructured banking sector would remain inefficient in the substantive sense if firms cannot invest, households cannot save, and sectors cannot generate stable cash flows. Banking reform must therefore connect to a development strategy for productive sectors, exports, employment, and formal financial activity; otherwise banks may resume balance-sheet activity without recovering their intermediation function—repeating, in miniature, the pre-crisis divergence between accounting performance and economic contribution.

The third constraint is confidence itself. Depositors, investors, and borrowers require credible rules before they return to normal banking relationships, and credibility cannot be declared; it must be built through enforceable legal frameworks, transparent treatment of deposits, credible supervision, and predictable monetary policy. The crisis damaged trust at the level of daily banking practice, and restoring that trust is as important as repairing capital ratios, because banks operate on confidence before they operate on accounting figures.

6. Theoretical Framework and Literature Review

Rather than surveying contributions author by author, this section organizes the literature into four strands, identifies where they agree and where they conflict, and isolates three unresolved debates that the Lebanese case speaks to directly.

6.1. Financial intermediation and bank fragility

The foundational strand explains commercial banks as intermediaries that collect deposits and allocate credit, contributing to development when they transform savings

into productive investment while managing risk. The same maturity transformation that makes banks useful makes them fragile: because liquid liabilities fund illiquid assets, banks depend on depositor confidence, and a run can be self-fulfilling even against an institution that is fundamentally solvent (Diamond & Dybvig, 1983). Subsequent work extends this insight to liquidity creation as the core banking output and links it to monetary policy and crisis dynamics (Berger & Bouwman, 2021). Two implications matter here. First, stability is partly a property of beliefs, not only of balance sheets, which is why the analysis treats confidence as an outcome variable rather than an assumption. Second, the theory was developed for banks whose assets are private loans; how fragility operates when the dominant asset is a claim on the sovereign—so that the run, the default, and the currency crisis share one balance sheet—remains undertheorized. That is the configuration Lebanon presents.

6.2. Interest rates: the income view versus the risk view

On the effects of lending rates, the literature divides into two positions that are often left implicit. The income view holds that higher credit rates widen net interest margins and strengthen profitability, provided funding costs lag and borrowers keep repaying; it underlies much of the determinants literature and, in practice, underpinned the Lebanese strategy of attracting deposits with high yields. The risk view, rooted in monetary theory and in analyses of financial conditions, replies that when rates are high because of inflation, sovereign risk, or eroding confidence, they compress credit demand, raise default probabilities, and induce adverse selection among borrowers, so that the marginal loan is made to the borrower least able to repay (Mishkin, 2019; Adrian & Liang, 2023). The two views are not contradictory so much as conditional on the macro-financial regime: the income effect dominates while growth and confidence hold; the risk effect dominates once they do not. Where exactly the regime switches, and what governs the switch, is the first unresolved debate—and the Lebanese trajectory, in which an income-generating rate structure became a solvency-destroying one within months, offers unusually sharp evidence on it.

6.3. Growth and the macroeconomic determinants of bank performance

The empirical determinants literature yields its strongest consensus on output: GDP growth is positively associated with profitability, asset quality, and stability, because expansion strengthens borrower cash flows, credit demand, and repayment (Smith et al., 2018; Lee & Zhang, 2017). Disagreement concentrates on the nominal variables—inflation and interest rates—whose estimated effects vary in sign and size across samples, suggesting that their impact is mediated by institutional context rather than uniform. A further limitation cuts deeper: this literature almost universally measures performance through profitability ratios, implicitly equating profitability with

efficiency. Whether that equation holds is the second unresolved debate. A bank can report strong ROA while allocating credit away from production and toward a fragile sovereign; the reported efficiency is then an accounting artifact. Pre-crisis Lebanon is close to a limiting case of this divergence, which is why the framework below carries efficiency and stability as distinct dependent variables and distinguishes accounting efficiency from intermediation efficiency.

6.4. The sovereign-bank nexus, institutions, and the Lebanese scholarship

The financial-stability strand emphasizes that banking stability depends on systemic conditions—sovereign debt, monetary credibility, institutional quality—beyond individual bank management. Where banks hold large public-debt portfolios, sovereign and banking risk intertwine: fiscal deterioration damages bank assets, while bank weakness restricts credit and undermines recovery (World Bank, 2021; International Monetary Fund, 2023). Macroeconomic-policy scholarship after the global financial crisis reinforces the point that stabilization frameworks neglecting financial structure invite instability (Blanchard & Summers, 2020), and institutional economics adds that the quality of governance determines whether crises are resolved or perpetuated (Acemoglu & Robinson, 2021). Lebanese scholarship supplies the case-specific mechanics: the political economy of public debt and the post-war monetary model (Chaaban, 2018; Dagher, 2018), banking pricing behavior and efficiency (Zaarour, El-Khoury, & Moussawi, 2017), the sector's entanglement with public finance (Salti & Chaaban, 2021, 2022), and its resilience—or apparent resilience—through political shocks (Abou Zahr, Haddad, & Nassar, 2021). The third unresolved debate lives in this strand: the direction of causality within the nexus. Euro-area accounts typically run from weak banks to weak sovereigns or vice versa; the Lebanese literature suggests instead a co-constituted structure in which state, central bank, and commercial banks financed one another by design, making the question of which side infected the other partly misconceived.

6.5. Synthesis and the position of this article

Across the four strands, three points command agreement: growth improves banking performance; high and volatile rates can flatter income while corroding asset quality; and macro-financial effects on banks are mediated by institutions, sovereign exposure, and confidence. Three questions remain open: where the interest-rate regime switch occurs, whether profitability can proxy efficiency, and how the sovereign-bank nexus behaves when it is constitutive rather than incidental. The present article positions itself at the intersection of these open questions. It takes the mechanisms identified separately by each strand, integrates them into one framework, and uses the Lebanese case to specify the conditions under which the consensus relationships invert. In doing so it

treats the case not as an application of existing theory but as a source of theoretical refinement.

7. Conceptual Framework and Propositions

The framework, presented in Figure 1, links the two independent variables to the two dependent variables through five transmission mechanisms, with four moderating conditions acting on the transmission layer. Credit interest rates enter through the cost of credit, loan demand, interest margins, and borrowers' debt-service burden; GDP growth enters through household income, business revenue, investment demand, and repayment capacity. Neither variable operates in isolation: sovereign debt exposure, inflation and currency depreciation, political instability, and the credibility of the exchange-rate regime determine whether a given rate level or growth rate stabilizes or destabilizes the system. A feedback channel closes the loop, since credit conditions in turn influence growth and confidence.

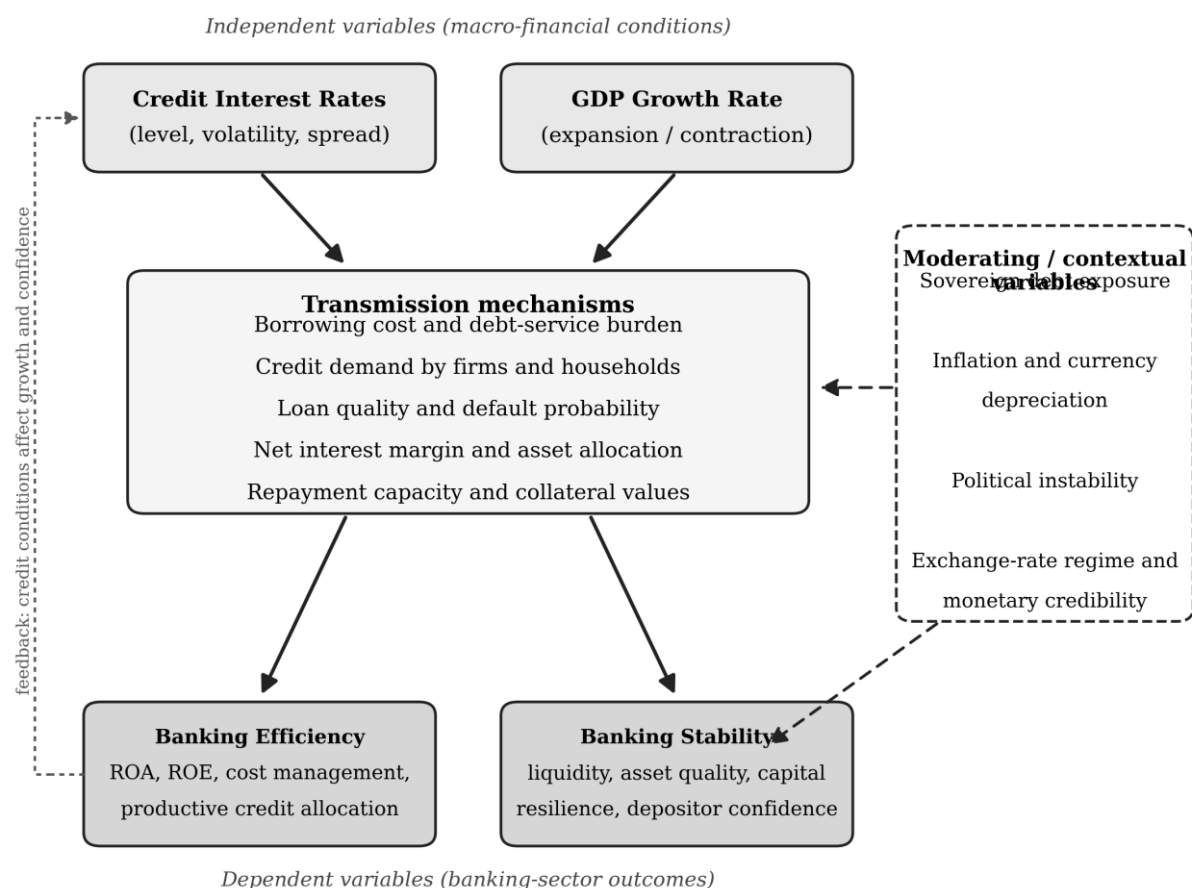


Figure 1. Conceptual framework: macro-financial transmission to banking efficiency and stability. Solid arrows denote direct transmission; dashed arrows denote moderating effects; the dotted loop denotes feedback from banking outcomes to growth and confidence

Reading the figure from top to bottom: in a benign regime, moderate lending rates generate interest income and discipline credit allocation, while growth expands the pool of viable borrowers—both dependent variables improve together. The framework's central claim is that the moderating layer can reverse the signs. When rates are high because they compensate for sovereign risk, inflation, or confidence loss—rather than pricing productive credit—the income effect is progressively offset by falling demand, rising defaults, and a reallocation of bank assets toward the sovereign. When growth turns to contraction, the same mechanisms operate in reverse and reinforce one another: weaker repayment capacity degrades loan quality, degraded loan quality restricts credit, and restricted credit deepens the contraction. In Lebanon, high interest rates served deposit attraction, exchange-rate defense, and sovereign financing rather than productive allocation, which is precisely the configuration in which the framework predicts efficiency and stability will first diverge and then jointly collapse.

Because the design is conceptual, the framework is expressed as propositions rather than statistical hypotheses. Each proposition specifies a mechanism and its conditioning environment, and each is falsifiable in principle once reliable data permit testing:

- **P1.** The effect of credit interest rates on banking efficiency is conditional: higher rates raise nominal profitability in the short run, but they reduce intermediation efficiency when they reflect macroeconomic risk and confidence premia rather than the pricing of productive credit.
- **P2.** High and volatile credit interest rates undermine banking stability when they coincide with weak growth and heavy sovereign exposure, because default and confidence effects come to dominate margin effects.
- **P3.** GDP growth is positively associated with both banking efficiency and banking stability through credit demand, repayment capacity, and collateral values; contraction reverses these channels and can convert ordinary credit risk into systemic risk.
- **P4.** Sovereign debt exposure, inflation, currency depreciation, and political instability moderate the relationships in P1-P3, amplifying the destabilizing effects of high rates and weak growth.
- **P5.** Where banks, the state, and the central bank are jointly exposed, banking recovery requires coordinated banking, fiscal, monetary, legal, and institutional reform; bank-level measures alone cannot restore either efficiency or stability.

8. Analysis and Discussion

8.1. Credit interest rates and banking efficiency

Credit interest rates reach banking efficiency through profitability, operating behavior, loan demand, and asset allocation. In the short run, higher lending rates can

raise net interest income and support ROA and ROE, particularly where deposits are attracted at lower cost and lent at wider margins. In Lebanon, however, the high-rate environment was inseparable from macroeconomic risk and from the imperative of attracting foreign-currency deposits. The income generated under that model was fragile by construction: it depended on continued confidence and inflows rather than on a broad base of productive credit. This is the first sense in which P1's conditionality bites—the same rate structure that produced income also produced dependence.

High rates simultaneously priced much of the private sector out of credit. Firms facing prohibitive borrowing costs postponed investment or turned to informal finance; households avoided consumption loans or carried debt-service burdens their incomes could not sustain. As demand for viable loans contracted, banks became progressively less able to perform their intermediation function even while their income statements improved—apparent profitability with declining productive efficiency. Sovereign exposure reinforced the drift: government and central-bank instruments offered yields no private borrower could match, so the rational bank-level response was to shrink the developmental side of the balance sheet. The efficiency that resulted was therefore narrow, accounting-based, and structurally hostage to sovereign solvency, which is why the framework insists on distinguishing accounting efficiency from intermediation efficiency rather than treating profitability as a sufficient statistic.

8.2. Credit interest rates and banking stability

The stability effect of credit rates is dual, exactly as the income-risk debate in Section 6.2 anticipates. Moderate, well-calibrated rates support risk pricing and preserve income. Excessively high or volatile rates raise borrowers' debt-service burdens, suppress demand, and increase default probability—and in a shrinking economy borrowers fail not because loans were badly underwritten but because income, revenue, and purchasing power have collapsed around them. Default risk migrates from the underwriting decision to the macroeconomic regime, beyond any individual bank's control.

Lebanon traces the full arc of this duality. For years, high rates preserved confidence in deposits and in the peg; once confidence cracked, the identical instrument became destabilizing, because the yields on offer now signaled distress rather than reward. Deposit restrictions, currency depreciation, and sovereign default then destroyed expectations about liquidity and solvency, and no feasible rate could re-attract funding whose withdrawal was driven by fear of confiscation rather than by return comparisons. The episode also exposes the institutional face of stability: banks operate on trust that deposits are accessible and legally protected. Informal capital controls after 2019—applied without statutory basis and unevenly across depositors—may have slowed liquidity outflows, but they converted a liquidity problem into a legitimacy problem.

Stability, the case shows, is not only a balance-sheet property; it is a legal and social relationship that, once broken, technical solvency measures alone cannot repair.

8.3. GDP growth and banking efficiency

Growth underwrites banking efficiency by expanding the real economy from which sustainable bank income must ultimately derive. When output grows, firms demand financing for production, trade, and investment; households earn and repay; banks can expand lending while holding asset quality. Profitability earned in such an environment reflects intermediation rather than sovereign dependence—the benign configuration of the framework in which the two faces of efficiency coincide.

Lebanon's growth model foreclosed that configuration. Activity depended on capital inflows, real estate, services, remittances, and confidence-sensitive sectors, so the productive base was too narrow to supply banks with a deep population of creditworthy borrowers even before the crisis. Efficiency in the substantive sense was therefore constrained from the asset side: banks could not lend productively at scale to an economy that generated few productive projects, which made the sovereign's yields doubly attractive and deepened the allocation bias described in 8.1. The post-2019 contraction then removed both the demand side and the repayment side of banking simultaneously—firms lost sales, households lost purchasing power, investment collapsed—confirming the framework's feedback channel: banking recovery is impossible without economic recovery, and the converse holds as well.

8.4. GDP growth and banking stability

Growth stabilizes banking through the same channels by which it enhances efficiency, plus one more: the fiscal channel. Expansion improves borrower income and collateral values, reducing non-performing loans; it also strengthens government revenue, easing sovereign risk and thereby the value of banks' sovereign claims. Contraction reverses every term at once—repayment capacity, collateral, state revenue, and confidence—which is why the Lebanese collapse propagated so fast. Falling GDP degraded private loan books and sovereign exposures simultaneously, producing the feedback loop the framework highlights: weak growth damages banks, weak banks restrict credit, and restricted credit deepens the slump.

The loop carries a direct design implication. Recapitalizing banks without restoring productive sectors leaves the system fragile, because the new capital would sit against the same narrow asset base; stimulating growth without functioning banks starves recovery of credit. Reform must therefore operate on both sides of the loop, reconnecting banking with productive investment, small and medium enterprises, exports, and employment—an implication developed in Section 10.

8.5. Sovereign debt, inflation, and political instability

Sovereign debt is the pivotal moderating variable. Because commercial banks were deeply exposed to the state and the central bank, fiscal deterioration translated directly into balance-sheet deterioration; the state depended on banks for financing, and banks depended on the state and central bank for returns. This is the co-constituted nexus identified in Section 6.4: not a linkage between two separable sectors but a single financing architecture. Once sovereign debt became unsustainable, the question was never whether banks would be affected but only how losses would be distributed among the state, the central bank, bank shareholders, and depositors—a distributional question that remains politically unresolved and that explains much of the reform paralysis.

Inflation and currency depreciation acted as epistemic as well as economic moderators. Beyond eroding purchasing power, they corrupted the information system on which banking depends: multiple exchange rates and dollarized deposits made financial statements ambiguous, asset valuations contestable, and indicator comparisons unreliable, so that even well-intentioned supervision lacked a stable factual basis. Political instability then multiplied every weakness. Reforms stalled, legal frameworks remained uncertain, and depositors had no assurance that losses would be allocated transparently; international institutions, for their part, conditioned support on commitments the political system could not credibly make. Instability thus operated not as one more shock but as a discount factor applied to all proposed remedies, degrading the expected value of every technical measure before implementation.

8.6. Integrated discussion: the transmission mechanisms and the theory they test

Assembling the channels yields a clear division between direct and indirect mechanisms. The direct mechanism of interest rates runs through margins and loan pricing: higher rates earn more per loan while repayment continues. The indirect mechanism runs through borrower selection and allocation: high rates shrink the population of viable borrowers, raise debt-service pressure, and pull lending away from production. In a crisis economy the indirect mechanism dominates the direct one—this is the regime switch that Section 6.2 identified as the literature's first open question, and the Lebanese sequence dates it precisely: the switch occurred when rates stopped compensating depositors for time and began compensating them for fear.

Growth operates more diffusely, conditioning the entire environment—firm revenue, household wages, state revenue, and, critically, expectations. When firms expect growth, they borrow and invest; when households expect stability, they deposit; when the state expects revenue, sovereign risk recedes. Expectations are the connective tissue between the framework's layers, which is why Diamond and Dybvig's (1983) insight that stability rests on beliefs extends here beyond the classic run: in Lebanon the run was rational,

because the assets backing deposits were claims on an insolvent sovereign, so no equilibrium of pure confidence remained available. The case thus both confirms bank-fragility theory and marks its boundary—confidence sustains banking only while the underlying asset structure can bear it.

During the crisis, the two variables interacted multiplicatively rather than additively. High rates lost their confidence-preserving power because weak growth had hollowed out the economy's capacity to carry debt; weak growth made sovereign debt unsustainable, which struck the banks holding it; the resulting bank distress restricted credit and deepened the contraction. No single-variable account survives this evidence, and neither does any single-instrument reform: recapitalization without sovereign clarity, monetary stabilization without fiscal reform, or growth policy without functioning banks each fails on the same systemic logic. The correct interpretation—and the paper's core analytical claim—is that the banking sector cannot be stabilized unless the macro-financial and institutional structure around it is stabilized.

8.7. Banking efficiency versus banking stability

The distinction between efficiency and stability, introduced conceptually in Section 6.3, now acquires its full analytical weight. Efficiency concerns how well banks convert resources into income, credit, and economic support; stability concerns whether they remain liquid, solvent, trusted, and resilient under stress. The Lebanese model demonstrates that a sector can score well on the first, narrowly measured, while silently failing the second: before 2019, banks reported profits and nominal liquidity, attracted deposits, and expanded balance sheets on sovereign and central-bank yields, yet each unit of that apparent efficiency added exposure to a deteriorating obligor. Accounting profitability and systemic fragility rose together—the decoupling the framework predicts when the moderating layer turns adverse.

The theoretical consequence is that profitability-based performance measurement, standard in the determinants literature, is not merely incomplete for state-financing banking systems; it is directionally misleading, because the activities that maximize measured efficiency are the same activities that manufacture instability. Stability requires diversified assets, credible regulation, bounded sovereign exposure, adequate liquidity, and legally protected deposits—conditions invisible in ROA. The practical consequence follows for reform: a restructured sector must not aim simply to reopen services and restore nominal profits, but to rebuild intermediation capacity, protect depositors, and cap sovereign dependence, combining efficiency with stability rather than purchasing one at the price of the other.

9. Findings

The analysis supports six findings. Each is stated with its interpretation, its theoretical implication, and its specific relevance for Lebanon.

Finding 1 — Interest-rate effects on efficiency are regime-dependent. Result: credit interest rates raise nominal profitability in the short run but weaken intermediation efficiency when they suppress loan demand, inflate debt-service burdens, and pull assets toward the sovereign. Interpretation: the income and risk views of lending rates are both correct, each within its regime; the moderating environment determines which dominates. Theoretical implication: interest-rate coefficients in determinants studies should be modeled as conditional on sovereign exposure and confidence, not as structural constants. Relevance for Lebanon: the high-rate strategy that built the sector's income base was simultaneously dismantling its intermediation base (supports P1).

Finding 2 — High rates destabilize under weak growth and high sovereign exposure. Result: in a low-growth, high-debt environment, elevated rates raise default risk, degrade asset quality, and erode confidence, and their stabilizing function disappears once the macro model loses credibility. Interpretation: rates defend stability only while they price time rather than fear. Theoretical implication: the regime switch between the income and risk effects is endogenous to sovereign credibility—an addition to the financial-conditions literature. Relevance for Lebanon: no feasible rate could halt withdrawals after 2019 because the motive for withdrawal was expropriation risk, not yield (supports P2).

Finding 3 — Growth is the binding constraint on both banking outcomes. Result: GDP growth improves credit demand, repayment capacity, profitability, asset quality, and depositor confidence; contraction reverses all of these and is most dangerous where sovereign exposure is already high. Interpretation: the consensus growth finding of the determinants literature survives the Lebanese stress test, and gains force from it. Theoretical implication: growth belongs in stability models not only as a covariate but as the variable that activates or deactivates the other channels. Relevance for Lebanon: banking recovery is unattainable without economic recovery, and vice versa (supports P3).

Finding 4 — The sovereign-bank nexus in Lebanon was constitutive, not incidental. Result: bank exposure to public debt and central-bank operations made banking stability a direct function of state solvency and monetary credibility. Interpretation: state, central bank, and banks formed one financing architecture, so the euro-area question of which sector infected the other is partly misconceived here. Theoretical implication: nexus models should distinguish portfolio-linkage systems from state-financing systems, whose crisis dynamics and resolution requirements differ.

Relevance for Lebanon: loss allocation among the three balance sheets is the unavoidable core of any reform (supports P4 and P5).

Finding 5 — Inflation, depreciation, and multiple exchange rates destroyed the information basis of banking. Result: nominal indicators lost comparability, valuations became contestable, and the trust relationship between banks and depositors deteriorated further. Interpretation: these moderators act epistemically—they degrade the measurement system itself—not only economically. Theoretical implication: financial-stability analysis should treat indicator reliability as endogenous to the crisis, a point with direct methodological consequences for empirical work on crisis economies. Relevance for Lebanon: transparent loss recognition is a precondition for any credible restructuring (supports P4).

Finding 6 — Political instability functions as a multiplier on all other risks. Result: delayed reform, legal uncertainty, and unallocated losses magnified every economic weakness and reduced the credibility of every technical remedy. Interpretation: institutional trust is a production input for reform, not a by-product of it. Theoretical implication: institutional quality enters the framework as a moderator of policy effectiveness, consistent with the institutional-economics strand. Relevance for Lebanon: banking reform cannot be separated from fiscal reform, debt restructuring, monetary stabilization, depositor protection, and governance (supports P5).

10. Policy Implications and Recommendations

The findings imply that Lebanon requires a comprehensive macro-financial reform strategy rather than isolated bank-level corrections. Banking restructuring cannot succeed while sovereign debt remains unresolved; monetary stabilization cannot be credible while fiscal policy generates unsustainable deficits; depositor protection cannot be meaningful without transparent loss recognition and a legal framework that allocates losses fairly and predictably. Each implication follows directly from the propositions: because the crisis mechanisms are interlocking (P4, P5), the remedies must be sequenced and interlocking as well.

10.1. Reform sequencing

Sequence matters because a fragmented process generates fresh uncertainty: bank restructuring without sovereign-debt restructuring leaves balance sheets indeterminate; monetary stabilization without fiscal reform remains exposed to renewed pressure; depositor protection without loss recognition creates promises that cannot be honored. A realistic sequence begins with transparent diagnosis—the size of losses, the condition of bank balance sheets, the state's repayment capacity, and the central bank's obligations must be established and disclosed. This stage is political and legal as much as technical,

because it defines the basis for burden sharing; it should be public enough to restore confidence and detailed enough to guide bank-by-bank decisions.

The second stage is legal and institutional: capital controls, bank resolution, depositor treatment, and governance standards must be placed within a clear statutory framework that defines rights, priorities, restrictions, appeal mechanisms, and responsibilities, and that ends unequal treatment among depositors. The third stage is financial: banks are recapitalized, merged, resolved, or restructured according to viability, with viable institutions held to stronger governance and disclosure standards and non-viable ones resolved rather than preserved through opaque measures that shift risk to depositors or taxpayers. The final stage is developmental: once stabilized, banks are steered toward financing productive sectors under upgraded risk-management standards.

10.2. Governance and institutional credibility

Governance is not an adjunct to banking reform; it is the condition of its success. The crisis destroyed trust in part because depositors did not receive clear, equal, legally grounded treatment, and investors could not rely on financial statements, regulation, or judicial decisions. Rebuilding credibility requires transparent disclosure of exposures, related-party transactions, risk concentration, and provisioning; credible supervision with enforcement; and supervisory limits that prevent banks from reconstituting the very sovereign concentration that produced the collapse—supported by stress testing, realistic valuation, and conservative liquidity and capital reporting. It also requires a fair depositor framework that distinguishes small savers, household savings, commercial operating accounts, and large sophisticated accounts, avoids arbitrary treatment, and communicates a credible recovery timeline. Such clarity does not eliminate losses, but it converts them from an open-ended threat into a bounded, rule-governed process—the difference on which the return of trust depends.

10.3. Reorientation toward productive intermediation

A central lesson of the case is that a banking sector can be large without being developmentally efficient. Balance-sheet expansion built on sovereign financing and deposit attraction does not constitute intermediation. Restoring the developmental role requires banks to evaluate firms, finance investment and working capital, and allocate credit toward activities that raise output, exports, employment, and innovation—gradually, after stabilization, and with stronger rather than looser risk management: sectoral credit policies, sound collateral evaluation, realistic foreign-exchange risk assessment, and SME lending confined to viable business conditions. Public policy can support the shift through the business environment, credit-information systems, and contract enforcement. The relationship between banking recovery and growth is circular but can be made constructively so: reform should break the negative cycle of weak banks

and weak growth and replace it with a positive cycle of trust, credit, investment, and output.

These priorities translate into eight recommendations:

1. Adopt a comprehensive banking restructuring plan that recognizes losses transparently and allocates them according to a clear legal hierarchy, protecting small depositors to the greatest extent possible.
2. Restructure sovereign debt within a credible macroeconomic framework, since banking stability cannot be restored while public debt remains unsustainable.
3. Unify exchange-rate practices and rebuild monetary credibility through inflation control, transparent central-bank operations, and limits on quasi-fiscal interventions.
4. Establish a formal capital-control and deposit-recovery framework that reduces arbitrariness, protects confidence, and differentiates small, medium, and large deposits.
5. Strengthen supervision, governance standards, risk disclosure, stress testing, and accountability to prevent the reaccumulation of hidden systemic risk.
6. Reorient banks toward productive intermediation—viable firms, SMEs, export-oriented activity, and employment-generating sectors.
7. Link banking reform to broader recovery: fiscal reform, public-sector governance, anti-corruption measures, and investment in productive capacity.
8. Preserve coherent sequencing: diagnosis first, legal framework second, financial restructuring third, developmental reorientation fourth.

11. Limitations and Future Research

Four limitations bound the analysis, and each defines a research direction. First, the design is conceptual: conclusions derive from theoretical synthesis and case analysis, not from new econometric testing. Once loss recognition and exchange-rate unification restore data reliability, the propositions invite testing on a panel of Lebanese commercial banks—relating credit rates and GDP growth to ROA, ROE, non-performing loans, liquidity ratios, and capital adequacy, with sovereign exposure and institutional indicators as moderators, in direct correspondence with P1-P4.

Second, the data problem is itself substantive. Multiple exchange rates, deposit restrictions, and inflation have degraded the comparability of financial statements, so future empirical work must treat valuation assumptions and deflation methods as research design choices, not technicalities; Finding 5 suggests that studies ignoring this will produce artifacts. Third, the focus on commercial banks leaves adjacent questions open: comparisons with other financial institutions, heterogeneity across bank size classes, depositor behavior, litigation, and the social consequences of deposit restrictions would extend the framework from macro-financial variables to institutional and

distributional outcomes. Fourth, the post-restructuring regime remains unobserved. The relationships theorized here may shift after debt restructuring, recapitalization, and monetary normalization, and longitudinal research will be required to establish whether reform actually restores the sector's capacity to finance growth—an ideal setting, incidentally, for observing the interest-rate regime switch of P1 and P2 operating in reverse.

12. Conclusion

The article set out to explain, conceptually, how credit interest rates and GDP growth shape the efficiency and stability of commercial banks in Lebanon. Its central conclusion is that these variables operated not as external conditions but as core determinants of the sector's trajectory, and that their effects were governed—ultimately reversed—by a moderating structure of sovereign exposure, inflation, exchange-rate rigidity, and political instability.

The theoretical contribution is threefold. The framework specifies the conditions under which the income effect of lending rates gives way to the risk effect, locating the regime switch in sovereign credibility rather than in rate levels alone. It separates accounting efficiency from intermediation efficiency and shows that profitability-based measurement is directionally misleading in state-financing banking systems. And it distinguishes constitutive from incidental forms of the sovereign-bank nexus, arguing that crisis dynamics and resolution requirements differ fundamentally between the two—an extension of a literature built largely on euro-area experience.

The practical contribution lies in what the analysis tells bank managers, supervisors, and analysts about performance measurement and risk: indicators earned on sovereign yield during a confidence boom carry no information about resilience, and risk that appears to originate in underwriting may in fact originate in the macro-financial regime. The policy contribution is a sequenced reform architecture—transparent diagnosis, statutory frameworks for resolution and depositor treatment, viability-based financial restructuring, and developmental reorientation—derived from the finding that interlocking crisis mechanisms defeat any single-instrument remedy.

Future research should test the propositions empirically once valuation and data problems are resolved, extend the analysis to non-bank institutions and to depositor behavior, and follow the post-restructuring regime longitudinally. The larger stake is clear: whether Lebanese banks can move from financing the state to financing the economy—mobilizing savings, allocating credit productively, and supporting sustainable development—will determine not only the sector's recovery but the country's.

Acknowledgements

The author would like to express his sincere gratitude to Prof. Dr. Ali Sankari for his valuable guidance, constructive comments, and academic support throughout the development of this article.

Ethical approval

Ethical approval was not required for this study because it is a conceptual and descriptive-analytical article based exclusively on previously published academic literature, institutional reports, and publicly available documentary sources. The study did not involve human participants, animals, personal data, interviews, surveys, or experimental procedures.

Author contributions

Aghiad Mohamad Adnan Dandachi was solely responsible for the conceptualization of the study, literature review, methodology, development of the conceptual framework, analysis and interpretation, preparation of the original manuscript, and revision and approval of the final version.

Disclosure statement

The author declares that there are no conflicts of interest, financial or otherwise, that could have influenced the research, analysis, interpretation, or publication of this article.

Funding

This research received no specific grant or financial support from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

About the author

Aghiad Mohamad Adnan Dandachi is a Lebanese specialist in banking, finance, accounting, and banking law. He holds a PhD in Philosophy of Business Administration from Jinan University, an MBA from the American University of Technology, and academic qualifications in Business Administration, Accounting, and Finance from Saint Joseph University. He has extensive professional banking experience, having held managerial, credit, and authorized-signatory positions at Credit Libanais, Bank of Beirut, and Bank of Beirut and the Arab Countries. Since 1997, he has also taught financial mathematics, public finance, statistics, and communication skills within Lebanon's technical education sector. He is a member of the Lebanese Association of Certified Public Accountants and provides consultancy services in banking, finance, accounting, and bank secrecy law.

ORCID

Aghiad DANDACHI  <https://orcid.org/0009-0001-8518-1837>

Data Availability Statement

No new empirical data were generated or analyzed in this study. The article is based on published academic literature, publicly available institutional reports, and documentary sources cited in the reference list. Accordingly, data sharing is not applicable to this article.

References

- Abou Zahr, K., Haddad, M., & Nassar, R. (2021). Political crises and banking-sector resilience in Lebanon. *Beirut Economic Review*, 14(2), 55-78.
- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Crown.
- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2021). Institutional foundations of economic development and instability. *Economic Governance Review*, 18(1), 1-24.
- Acharya, V. V., Drechsler, I., & Schnabl, P. (2014). A Pyrrhic victory? Bank bailouts and sovereign credit risk. *The Journal of Finance*, 69(6), 2689-2739. <https://doi.org/10.1111/jofi.12206>
- Adrian, T., & Liang, N. (2018). Monetary policy, financial conditions, and financial stability. *International Journal of Central Banking*, 14(1), 73-131.
- Adrian, T., & Liang, N. (2023). Monetary policy, financial conditions, and banking stability. *Journal of Financial Stability*, 65, 101-119.
- Arab Center Washington DC. (2023). *Lebanon and the regional consequences of the Syrian conflict*.
- Association of Banks in Lebanon. (2024). *Banking and financial indicators*.
- Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-specific, industry-specific, and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121-136. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2006.07.001>
- Bank for International Settlements. (2021). *Annual economic report*.
- Banque du Liban. (2020). *Annual report and monetary indicators*.

- Banque du Liban. (2022). *Historical overview and policy reports*.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2000). *Principles for the management of credit risk*. Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2019). *Basel III: Finalising post-crisis reforms*. Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2021). *Annual report 2020/21*. Bank for International Settlements.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2006). Bank concentration, competition, and crises: First results. *Journal of Banking & Finance*, 30(5), 1581-1603. <https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2005.05.010>
- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2017). Bank liquidity creation, monetary policy, and financial crises. *Journal of Financial Stability*, 30, 139-155. <https://doi.org/10.1016/j.jfs.2017.05.003>
- Berger, A. N., & Humphrey, D. B. (1997). Efficiency of financial institutions: International survey and directions for future research. *European Journal of Operational Research*, 98(2), 175-212. [https://doi.org/10.1016/S0377-2217\(96\)00342-6](https://doi.org/10.1016/S0377-2217(96)00342-6)
- Bernanke, B. S., & Gertler, M. (1995). Inside the black box: The credit channel of monetary policy transmission. *Journal of Economic Perspectives*, 9(4), 27-48. <https://doi.org/10.1257/jep.9.4.27>
- Bernanke, B. S., Gertler, M., & Gilchrist, S. (1999). The financial accelerator in a quantitative business cycle framework. In J. B. Taylor & M. Woodford (Eds.), *Handbook of macroeconomics* (Vol. 1C, pp. 1341-1393). Elsevier.
- Blanchard, O., & Summers, L. H. (Eds.). (2020). *Evolution or revolution? Rethinking macroeconomic policy after the Great Recession*. MIT Press.
- Boyd, J. H., Levine, R., & Smith, B. D. (2001). The impact of inflation on financial sector performance. *Journal of Monetary Economics*, 47(2), 221-248. [https://doi.org/10.1016/S0304-3932\(01\)00049-6](https://doi.org/10.1016/S0304-3932(01)00049-6)
- Brunnermeier, M. K., Garicano, L., Lane, P. R., Pagano, M., Reis, R., Santos, T., Van Nieuwerburgh, S., & Vayanos, D. (2016). The sovereign-bank diabolic loop and ESBies. *American Economic Review*, 106(5), 508-512.

<https://doi.org/10.1257/aer.p20161107>

- Chaaban, J. (2018). The political economy of public debt and monetary policy in Lebanon. *Lebanese Economic Studies*, 11(1), 33-59.
- Čihák, M. (2007). *Introduction to applied stress testing* (IMF Working Paper No. WP/07/59). International Monetary Fund.
- Claessens, S., Coleman, N., & Donnelly, M. (2018). “Low-for-long” interest rates and banks’ interest margins and profitability: Cross-country evidence. *Journal of Financial Intermediation*, 35, 1-16. <https://doi.org/10.1016/j.jfi.2017.05.004>
- Dagher, A. (2018). The Lebanese pound peg and the post-war monetary model. *Beirut Policy Review*, 7(2), 15-41.
- Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (1999). Determinants of commercial bank interest margins and profitability. *The World Bank Economic Review*, 13(2), 379-408. <https://doi.org/10.1093/wber/13.2.379>
- Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank runs, deposit insurance, and liquidity. *Journal of Political Economy*, 91(3), 401-419. <https://doi.org/10.1086/261155>
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2011). Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 21(3), 307-327. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2010.11.002>
- Gorton, G., & Winton, A. (2003). Financial intermediation. In G. M. Constantinides, M. Harris, & R. M. Stulz (Eds.), *Handbook of the economics of finance* (Vol. 1A, pp. 431-552). Elsevier.
- International Monetary Fund. (2019a). *Financial soundness indicators compilation guide*.
- International Monetary Fund. (2019b). *Lebanon: 2019 Article IV consultation—Press release; staff report; and statement by the Executive Director for Lebanon* (IMF Country Report No. 19/312).
- International Monetary Fund. (2023a). *Lebanon: 2023 Article IV consultation—Staff report*.
- International Monetary Fund. (2023b). *Lebanon: Staff-level agreement and financial-sector reform priorities*.

- Jaakkola, E. (2020). Designing conceptual articles: Four approaches. *AMS Review*, 10(1-2), 18-26. <https://doi.org/10.1007/s13162-020-00161-0>
- Laeven, L., & Valencia, F. (2020). Systemic banking crises database II. *IMF Economic Review*, 68(2), 307-361. <https://doi.org/10.1057/s41308-020-00107-3>
- Lee, C., & Zhang, Y. (2017). Macroeconomic determinants of bank profitability in emerging markets. *Emerging Markets Finance and Trade*, 53(8), 1763-1780.
- Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence. In P. Aghion & S. N. Durlauf (Eds.), *Handbook of economic growth* (Vol. 1A, pp. 865-934). Elsevier.
- Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking, and financial markets* (12th Ed.). Pearson.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). *G20/OECD principles of corporate governance*. OECD Publishing.
- Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This time is different: Eight centuries of financial folly*. Princeton University Press.
- Salti, N., & Chaaban, J. (2021). Banking, public finance, and economic vulnerability in Lebanon. *Middle East Development Journal*, 13(2), 201-230.
- Salti, N., & Chaaban, J. (2022). *The Lebanese financial crisis and the political economy of collapse* [Working paper]. Economic Research Forum.
- Smith, R., Karim, M., & Hassan, A. (2018). GDP growth, credit risk, and bank profitability: Evidence from developing economies. *Journal of Banking Regulation*, 19(4), 289-307.
- World Bank. (2020). *Lebanon economic monitor, Fall 2020: The deliberate depression*.
- World Bank. (2021). *Lebanon economic monitor, Spring 2021: Lebanon sinking (to the top 3)*.
- World Bank. (2022). *Lebanon public finance review: Ponzi finance?*
- Yin, R. K. (2018). *Case study research and applications: Design and methods* (6th Ed.). SAGE Publications.
- Zaarour, F., El-Khoury, R., & Moussawi, C. (2017). Pricing strategies and banking efficiency in Lebanon. *Lebanese Journal of Business and Economics*, 9(1), 77-96.

RESEARCH ARTICLE



Role of Women in Peace Building: Case of Lebanon

Walaa Harb 

Phoenicia University, Daoudiye, District of Zahrani, Lebanon

ABSTRACT

This study examines the role of women in peacebuilding in Lebanon, focusing on the intersection of religion, gender, sectarianism, and political participation. It addresses the gap between women's significant contribution to grassroots peacebuilding and their limited participation in formal peace processes. Adopting a qualitative approach supported by survey data, the study draws on 22 semi-structured interviews with religious leaders, political figures, women working in peacebuilding and empowerment organisations, university instructors, and women from diverse socio-economic backgrounds, alongside 260 survey responses. Thematic analysis was used to identify recurring patterns concerning women's peacebuilding activities, religious engagement, and the barriers that restrict women's participation.

The findings indicate that Lebanese women play a crucial but often under-recognised role in peacebuilding through informal mediation, advocacy, education, community engagement, social networking, and faith-based initiatives. However, their participation in formal peacebuilding and decision-making processes remains constrained by patriarchal norms, sectarian political structures, religiously informed cultural expectations, and institutional barriers. The survey findings demonstrate broad recognition of women's contribution to peacebuilding, widespread acknowledgement of the cultural and religious barriers that restrict women's leadership, and strong support for greater inclusion of women in formal peace negotiations. Drawing on Northern Ireland as a comparative analytical framework, the study highlights how women's grassroots activism can contribute to more inclusive and sustainable peacebuilding when supported by appropriate institutional mechanisms.

The study concludes that women's participation is not merely desirable but necessary for sustainable peace in Lebanon. It recommends legal, institutional, and social reforms to formalise women's peacebuilding roles, support women-led initiatives, promote interfaith and cross-community dialogue, and challenge the sectarian and patriarchal structures that continue to restrict women's political and peacebuilding agency.

ARTICLE HISTORY

Received 2 January 2026

Accepted 9 June 2026

Published 30 June 2026

KEYWORDS

Women, Peacebuilding,
Lebanon, Religion,
Sectarianism, Patriarchy

FIELDS OF STUDY

Women's and Gender
Studies, Political Science,
Sociology, International
Relations and Security
Studies, Human Rights
Studies

CONTACT: Walaa Harb  walaa.harb@pu.edu.lb  International Liaison and Communication, Phoenicia University, Daoudiye, District of Zahrani, Lebanon.

Cite this article as: Harb, W. (2026). Role of Women in Peace Building: Case of Lebanon. *Journal Index of Exploratory Studies*, 8(22), 114-141.

© 2026 The Author(s). Published by the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, provided appropriate credit is given to the original author(s) and the source, a link to the licence is provided, and any changes made are indicated.

1. Introduction

Women's participation in peacebuilding is increasingly recognised as essential, particularly in societies marked by religious division, sectarian conflict, and patriarchal political structures. Although women have repeatedly demonstrated their capacity to contribute to conflict resolution, reconciliation, and social cohesion, their participation in formal peace processes remains limited (Rehn & Sirleaf, 2002; Paffenholz, 2015). This tension is especially evident in Lebanon, where women play a crucial role in grassroots peacebuilding through community initiatives, informal mediation, advocacy, education, and faith-based networks, while remaining largely excluded from official political and religious decision-making spaces.

Lebanon's peacebuilding challenges are deeply connected to its sectarian political system and patriarchal social order. Religious identity often shapes political affiliation, social belonging, and access to power, while gender norms continue to restrict women's public authority. Within this context, women's peacebuilding efforts are frequently informal and under-recognised. Nevertheless, Lebanese women use religion's positive moral values, such as compassion, tolerance, forgiveness, justice, and reconciliation, to promote dialogue and challenge communal divisions. Their work demonstrates that religion can serve not only as a source of division, but also as a form of soft power capable of encouraging coexistence and societal transformation. This research examines the role of women in peacebuilding in Lebanon, focusing on how women navigate religious, political, and social barriers to contribute to peace. It argues that women are not passive victims of conflict or sectarian structures; rather, they are active agents who use community relationships, religious values, emotional intelligence, and informal mediation to build trust across divided groups. Participants in this study highlighted women's unique perspectives, their capacity for empathy, and their ability to foster dialogue within families, communities, and civil society organisations. These findings align with feminist peacebuilding scholarship, which emphasises that sustainable peace requires women's active participation and the inclusion of their lived experiences in peace processes (Gilligan, 1982; Enloe, 2004; Pankhurst, 2003).

The study also draws comparative lessons from Northern Ireland, where women's peacebuilding efforts were once similarly constrained by sectarianism and patriarchy but later gained recognition through grassroots activism and formal political participation. The Northern Ireland Women's Coalition, in particular, illustrates how women can move from the margins of community activism into formal peace negotiations, contributing to broader agendas of equality, human rights, victims' rights, and social justice (Fearon & McWilliams, 1999; McWilliams, 1997). This comparison is essential for Lebanon because both contexts share histories of religious division, communal mistrust, and male-dominated political systems. Methodologically, this research adopts a qualitative approach supported by survey data. It draws on semi-

structured interviews, ethnographic analysis, and survey responses to examine perceptions of religion and women's peacebuilding involvement in Lebanon. Thematic analysis is used to identify recurring patterns in participants' accounts, particularly concerning women's grassroots activism, informal mediation, religious engagement, and exclusion from formal institutions. Thus, this study argues that expanding and formalising women's peacebuilding roles in Lebanon requires legal, social, and institutional reform. Recognising women's contributions is not only a matter of gender equality; it is a necessary condition for building a more inclusive, legitimate, and sustainable peace.

Despite growing recognition of women's contributions to peacebuilding, their participation in formal peace processes in Lebanon remains limited. Existing scholarship has highlighted the importance of women's grassroots activism, yet insufficient attention has been given to the ways in which religion simultaneously facilitates and constrains women's peacebuilding roles within Lebanon's sectarian political context. This study addresses this gap by examining how women navigate religious, political, and social structures to contribute to peacebuilding while remaining largely excluded from formal decision-making processes. This study aims to examine the role of women in peacebuilding in Lebanon, with particular attention to the intersections of religion, gender, sectarianism, and political participation. It seeks to explore how religion influences women's involvement in peacebuilding initiatives and to identify the social, cultural, religious, and institutional barriers that continue to restrict women's participation in formal peace processes. Furthermore, the study draws comparative lessons from Northern Ireland as a means of identifying approaches that may contribute to more inclusive and sustainable peacebuilding practices in the Lebanese context. So, it answers the below:

1. How do Lebanese women contribute to grassroots peacebuilding initiatives?
2. How does religion shape women's participation in peacebuilding and reconciliation efforts?
3. What barriers restrict women's participation in formal peacebuilding and political decision-making processes?
4. What lessons from Northern Ireland can inform efforts to strengthen women's participation in peacebuilding in Lebanon?

The remainder of this paper is structured as follows: first, the literature review the study highlights previous studies; second, the methodology outlines the research design and data collection methods; third, the results and discussion present and analyse the findings; and finally, the conclusion offers policy recommendations for strengthening women's participation in peacebuilding.

2. Literature Review

2.1. Feminist Perspectives on Women and Peacebuilding

The literature on women and peacebuilding provides an important foundation for understanding the role of Lebanese women in religiously and politically divided societies. Across feminist peacebuilding scholarship, women are increasingly recognised as essential actors in conflict resolution, reconciliation, and community transformation. However, despite this recognition, their participation in formal peace processes remains limited. Rehn and Sirleaf (2002) argue that women's experiences of war and peace are frequently marginalised, even though women often sustain communities during conflict and contribute substantially to post-conflict recovery. Similarly, Paffenholz (2015) demonstrates that women's inclusion in peace processes enhances the legitimacy, inclusiveness, and sustainability of peace agreements. These arguments are particularly relevant to Lebanon, where women contribute actively to grassroots peacebuilding but remain largely excluded from official political and religious decision-making structures.

Feminist theory offers several conceptual tools for examining women's roles in peacebuilding. Gilligan's (1982) ethics of care highlights the importance of relational responsibility, empathy, and care-oriented moral reasoning. Although this approach must be used carefully to avoid essentialising women as naturally peaceful, it remains useful for understanding how women's socially constructed roles as caregivers, mothers, educators, and community organisers can become resources for peacebuilding. In the Lebanese context, where participants in this study associated women with emotional intelligence, empathy, mediation, and social awareness, Gilligan's framework helps explain the relational foundations of women's informal peacebuilding work. Enloe (2004) extends this discussion by showing how militarism and political conflict rely on gendered systems of power that often render women's contributions invisible. Her work is important because it challenges traditional peacebuilding frameworks that prioritise male political elites, military actors, and formal negotiators while overlooking women's grassroots efforts. Okin's (1989) critique of the public-private divide is also relevant, since women's exclusion from formal peacebuilding cannot be separated from broader gender inequalities within family, religious, and community life. Butler's (1990) theory of gender performativity further challenges fixed assumptions about women's roles, allowing women to be understood not only as caregivers but also as mediators, activists, religious actors, and political agents. Together, these feminist perspectives reveal that women's exclusion from formal peacebuilding is not accidental, but structurally produced through patriarchal norms and institutions.

The literature also shows that peacebuilding must be understood as more than the absence of violence. Pankhurst (2003) argues that sustainable peace requires women's

active participation to be embedded in peace processes rather than treated as symbolic or secondary. Hyndman (2004) similarly stresses the need for inclusive, gender-sensitive peacebuilding strategies that take women's lived experiences seriously. Cockburn (2010) further argues that feminist peacebuilding expands the meaning of peace to include equality, social justice, and gender parity. This broader understanding is essential for Lebanon, where peace cannot be reduced to elite political agreements while sectarianism, patriarchy, and institutional exclusion continue to limit women's participation.

2.2. Religion, Gender, and Women's Peacebuilding Agency

Religion adds another layer of complexity to women's peacebuilding. In divided societies, religion may operate both as a source of conflict and as a tool for reconciliation. In Lebanon, where religious identity is deeply intertwined with political belonging, religion can reinforce sectarian boundaries. At the same time, it can also provide moral resources for peace, including compassion, forgiveness, justice, tolerance, and social responsibility. This dual role is central to the present study. Rather than treating religion only as an obstacle, the research examines how Lebanese women use religion's positive connotations through community and faith-based networks to promote dialogue and social cohesion. The literature on women and Islam demonstrates that religion can function as both constraint and empowerment. Wadud (1999) argues that Islamic texts can be reread through a feminist lens to support gender equality and justice. Mernissi (1996) similarly challenges patriarchal interpretations of Islamic history and religious authority, arguing that women's marginalisation often results from male-dominated interpretation rather than religion itself. Abu-Lughod (1993) shows how women's networks within religious and gendered spaces may create solidarity and enable women to navigate patriarchal norms. Mahmood (2005) complicates secular assumptions about agency by showing that women's religious participation can itself become a space of moral discipline, social support, and influence. These perspectives are important for the Lebanese case because women's peacebuilding does not necessarily occur outside religion; rather, many women work within religiously shaped communities to promote reconciliation, dialogue, and coexistence.

In Middle Eastern and Lebanese contexts, women's civil society engagement has been recognised as a vital component of peacebuilding. Al-Ali (2009) highlights women's political and civic participation in the region, showing that women's engagement is essential not only for empowerment but also for broader reconciliation and social transformation. Dajani (2017) contributes more specifically to the Lebanese context by examining how women's NGOs address gender inequality, social justice, and community development. Her work is significant because it connects religious reinterpretation with practical grassroots action, showing how Lebanese women's

organisations contribute to peacebuilding even when religious and political structures restrict their formal authority.

2.3. Lebanese Women's Peacebuilding in a Sectarian Context

Feminist peacebuilding scholarship often highlights women's exclusion from formal peace processes but does not always examine how religious identities shape women's peacebuilding agency. Similarly, studies on women and Islam provide valuable insights into religious interpretation and agency, but they do not always connect these insights directly to peacebuilding practice. In Lebanon, where gender, religion, sectarianism, and political authority intersect, this separation is analytically limiting. Women's peacebuilding cannot be fully understood through gender alone, nor through religion alone. It requires a framework that examines how women navigate patriarchal, sectarian, legal, and institutional barriers while using religious and community-based resources to promote peace.

Lebanon's sectarian political system creates particularly strong barriers to women's formal participation. Political authority is organised through confessional power-sharing, and religious affiliation often shapes access to representation, leadership, and public legitimacy. While this system was intended to manage pluralism, it has also entrenched sectarian identities and reinforced male-dominated leadership. Within this structure, women's contributions to peacebuilding are often located at the grassroots level rather than in formal negotiations.

2.4. Comparative Lessons from Northern Ireland

Northern Ireland provides a comparative case because it shares certain historical parallels with Lebanon, including sectarian division, religiously shaped identity, and patriarchal political culture. The Northern Ireland Women's Coalition offers an important example of how women's grassroots activism can move into formal political participation. Fearon and McWilliams (1999) show how women organised across communal divides to advocate for equality, human rights, and social justice during the peace process. McWilliams (1997) demonstrates that women's activism influenced political negotiations by broadening the agenda beyond constitutional questions to include victims' rights, integrated education, health, and community development. Porter (2003) similarly shows that women's participation introduced wider social concerns into formal peace discussions. The Northern Irish case does not provide a simple model that can be transferred directly to Lebanon. The two contexts differ historically, politically, and institutionally. Nevertheless, Northern Ireland demonstrates that women's peacebuilding roles can become formally recognised when grassroots mobilisation is supported by political opportunity, coalition-building, and institutional mechanisms. For Lebanon, this comparison is useful because it shows that women's

informal peacebuilding should not remain confined to the margins. If women are already building peace through mediation, education, advocacy, and interfaith engagement, then legal and institutional reforms are needed to formalise and resource their participation.

2.5. Conceptual Gap and Contribution of the Study

Although existing literature provides valuable insight into women's role in peacebuilding, several gaps remain. Feminist peacebuilding scholarship has shown that women are frequently excluded from formal negotiations, despite their documented contributions to conflict resolution and post-conflict recovery (Rehn & Sirleaf, 2002). This exclusion shows that women's participation can strengthen the inclusiveness, legitimacy, and sustainability of peace processes (Paffenholz, 2015). However, much of this literature focuses on women's presence in formal peace processes without fully examining how religious identity and sectarian political structures shape women's peacebuilding roles in contexts such as Lebanon. A second gap concerns the relationship between religion and women's agency. Studies on women and Islam demonstrate that religious interpretation can either restrict or empower women's public participation. Wadud (1999), for example, shows how feminist rereadings of Islamic texts can support gender equality, while Mernissi (1996) challenges patriarchal interpretations of religious authority. Abu-Lughod (1993) and Mahmood (2005) further complicate this discussion by showing that women's agency may also emerge within religious and gendered spaces, rather than only through opposition to them. Yet, these insights are not always connected directly to peacebuilding practice, particularly in sectarian societies where religion shapes both community life and political authority.

This study addresses these gaps by examining Lebanese women's peacebuilding at the intersection of religion, patriarchy, and sectarian politics. It builds on feminist arguments that women's grassroots contributions are often undervalued by formal peacebuilding frameworks, even when they are central to community survival and social repair (Enloe, 2004). In Lebanon, women are not only informal caregivers or community supporters; they are active peacebuilders who use faith-based networks, social relationships, dialogue, advocacy, and informal mediation to promote reconciliation. This reflects Hyndman's (2004) argument that women's lived experiences must be taken seriously in peacebuilding analysis, as well as Cockburn's (2010) broader view of peace as a social condition rooted in justice and gender equality. The study further contributes by drawing comparative lessons from Northern Ireland, where women's peacebuilding efforts moved from grassroots activism toward formal recognition. The experience of the Northern Ireland Women's Coalition demonstrates how women's mobilisation can broaden peace agendas beyond elite political settlements. Fearon and McWilliams (1999) show how women organised across communal divides, while McWilliams (1997) highlights their influence on political negotiations. Porter (2003) similarly

demonstrates that women's participation introduced wider social concerns, including victims' rights, integrated education, equality, and community development, into formal peace discussions.

Recent scholarship on the Women, Peace and Security (WPS) agenda has highlighted both the achievements and continuing limitations of UNSCR 1325 implementation across conflict-affected societies. While the resolution established an important normative framework for promoting women's participation in peace processes, studies published over the last decade indicate that women remain underrepresented in formal negotiations and post-conflict governance structures despite increasing recognition of their contributions at the grassroots level (UN Women, 2023; PeaceWomen, 2024). Research on the Middle East further demonstrates that cultural norms, institutional barriers, and unequal access to political power continue to constrain women's participation in peacebuilding and decision-making processes (UN Women, 2023). At the same time, evidence suggests that gender-inclusive peace processes are associated with broader legitimacy, stronger social inclusion, and more sustainable peace outcomes. These debates are particularly relevant to Lebanon, where women have long contributed to community reconciliation, interfaith dialogue, and civil society initiatives but continue to face barriers to formal political and peacebuilding participation. The WPS framework therefore provides a useful lens through which to examine both the opportunities and constraints shaping women's peacebuilding roles in Lebanon.

3. Research Methodology

3.1. Research Design

This study adopts a qualitative approach supported by survey data to examine the role of women in peacebuilding in Lebanon, with particular attention to the relationship between religion, gender, sectarianism, and political participation. This approach is appropriate because the research explores lived experiences, perceptions, and social practices that cannot be fully captured through quantitative measurement alone. The study focuses primarily on Lebanon, while Northern Ireland is used as a retrospective comparative case study to identify relevant lessons from a context where women's grassroots peacebuilding efforts became more formally recognised.

3.2. Data Collection Methods

The study draws on two primary sources of data: semi-structured interviews and survey responses. Together, these methods enabled an in-depth exploration of women's roles in peacebuilding while also capturing broader public perceptions regarding religion, gender, and peacebuilding in Lebanon.

Semi-structured interviews were conducted with 22 participants who possessed relevant knowledge or experience in peacebuilding, religion, politics, women's

activism, or community leadership. The participants included religious leaders from different sects, political figures, women working in peacebuilding NGOs, university instructors, representatives of women’s empowerment organisations, and women from diverse socio-economic backgrounds. The interview questions explored participants’ views on religion as an instrument of peace, the role of religious leaders in conflict resolution, women’s involvement in peacebuilding, the barriers women face, and the lessons Lebanon may draw from Northern Ireland. Interviews were conducted either in person or online and typically lasted between 30 and 45 minutes. With participants’ consent, interviews were recorded and subsequently transcribed for analysis.

The survey questionnaire was designed to complement the qualitative findings by examining broader perceptions of women’s participation in peacebuilding, their exclusion from formal negotiations, and the cultural and religious barriers affecting their leadership. Survey participants were recruited through online distribution channels, community networks, professional contacts, and participant referrals. A combination of purposive, quota, and snowball sampling techniques was employed to ensure diversity across gender, age, educational background, and religious affiliation. The survey generated 260 responses from Lebanese adults.

Data collection was conducted in two phases. The interviews were carried out between August and November 2023, while the survey was administered between October and December 2024. Conducting the research in two phases enabled the study to first identify key themes through qualitative interviews and subsequently examine whether these themes were reflected in wider public perceptions. This mixed-methods design strengthened the study by capturing both detailed individual experiences and broader social attitudes towards women’s peacebuilding roles and the influence of religion on peace processes. Table 2 presents the demographic profile of survey respondents and demonstrates diversity across gender, age, educational background, and religious affiliation.

Table 1: Summary of Data Sources and Participants

Data source	Sample / number	Description
Semi-structured interviews	22 participants	Religious leaders, politicians, women NGO workers, university instructors, women from diverse socio-economic backgrounds
Survey questionnaire	260 responses received	Lebanese adult respondents; item-level responses vary between 255 and 259 due to non-response

Comparative case Northern Ireland Retrospective case used for comparison, not primary data collection

Table 2. Demographic Characteristics of Survey Respondents (N = 260)

Variable	Category	n	%
Gender	Male	124	48.1
	Female	134	51.9
Age	18–24	194	75.8
	25–34	41	16
	35–44	10	3.9
	45–54	6	2.3
	55–64	5	2
Educational Background	High School	56	21.7
	Bachelor's Degree	161	62.4
	Master's Degree	36	14
	Doctoral Degree	3	1.2
	Teaching Diploma + Bachelor's	2	0.7
Religious Affiliation	Islam	163	63.4
	Christianity	56	21.8
	Other	38	14.8

3.3. Survey Design

Survey questionnaires were used to support the qualitative findings and identify broader patterns in perceptions of women's peacebuilding roles. The survey examined respondents' views on women's participation in grassroots peacebuilding, their exclusion from formal negotiations, and the cultural and religious barriers that restrict their leadership. Prior to full-scale distribution, the questionnaire was pilot tested to assess clarity, relevance, and alignment with the research objectives. Feedback obtained during the pilot stage resulted in minor revisions to question wording and structure. Internal consistency checks and reliability assessments were subsequently undertaken to enhance the robustness of the survey instrument and ensure the quality of the data collected.

The inclusion of survey data strengthened the study by providing measurable indications of wider social attitudes. For example, almost 60% of respondents affirmed women's positive role in peacebuilding, around 70% identified cultural and religious barriers as obstacles to women's leadership, and 75% agreed that women's inclusion in formal negotiations would contribute to more sustainable peace.

3.4. Sampling Strategy and Thematic Analysis

The study used purposive, snowball, and quota sampling. Purposive sampling was employed to select participants with direct relevance to the research topic, including individuals involved in religious leadership, politics, civil society, education, and women's peacebuilding initiatives. Snowball sampling helped reach additional participants, particularly grassroots actors whose peacebuilding work may not be formally documented. For the survey, purposive and quota sampling were used to ensure diversity across relevant categories, including gender, age, religious affiliation, and social background. Participants were required to be aged 18 or above and to have relevant knowledge, experience, or exposure to peacebuilding, religious engagement, or community leadership. Interview data were analysed using Braun and Clarke's six-stage thematic analysis framework. The process involved: (1) familiarisation with the data through repeated reading of interview transcripts; (2) generation of initial codes; (3) identification of patterns and theme development; (4) review of themes for consistency and coherence; (5) refinement and definition of themes; and (6) production of the final analytical narrative. This systematic approach enabled the identification of recurring patterns concerning women's participation in peacebuilding and the role of religion in peace processes. Then, NVivo 14 software was utilised to support the coding and organisation of qualitative data. Interview transcripts were imported into NVivo, coded systematically, and grouped into thematic categories. The software facilitated the management of large volumes of qualitative material, enhanced transparency in the analytical process, and supported the identification of relationships between emerging themes.

3.5. Comparative Case Justification

Northern Ireland was selected as a retrospective comparative case because, like Lebanon, it experienced prolonged conflict shaped by sectarian identity, religious affiliation, and patriarchal political structures. However, the comparison is not intended to present Northern Ireland as a direct model for Lebanon. The two contexts differ in their colonial histories, institutional frameworks, geopolitical environments, and current conflict dynamics. Rather, Northern Ireland is used analytically to identify transferable mechanisms, particularly women's coalition-building, cross-community mobilisation, international support, and the movement from grassroots activism to formal political recognition. These lessons require careful adaptation to Lebanon's confessional system, where sectarian power-sharing and religious authority continue to structure political participation.

3.6. Validity, Reliability, and Ethical Considerations

Methodological triangulation was employed by comparing evidence obtained from semi-structured interviews and survey responses. This process enhanced the credibility of the findings by enabling the cross-verification of recurring themes and patterns across multiple sources of data.. Ethical approval for the study was obtained from the relevant ethics committee at Glasgow Caledonian University prior to data collection. Participation in both the interviews and survey was voluntary and based on informed consent. Participants received information outlining the purpose of the study, their rights as participants, and the intended use of the data. Confidentiality and anonymity were maintained throughout the research process, and participants were informed of their right to withdraw at any stage without consequence.

4. Results

The findings reveal that Lebanese women play a significant but under-recognised role in peacebuilding, particularly at the grassroots level. Across the semi-structured interviews and survey responses, women were described as active contributors to reconciliation through informal mediation, advocacy, education, social networking, and community engagement. However, the data also show that women's contributions remain largely excluded from formal peace negotiations and institutional decision-making structures. The results are organised around five main themes: women's grassroots role, women as mediators and community leaders, survey findings on inclusion, barriers to participation, and comparative lessons from Northern Ireland.

4.1. Women's Grassroots Role in Peacebuilding

A key theme emerging from the qualitative data concerns women's distinctive contribution to peacebuilding through empathy, emotional intelligence, and community-based leadership. Participants frequently associated women with the ability to listen, mediate, and build trust across social and sectarian divides. Women were described not only as caregivers or mothers, but also as educators, community organisers, activists, and informal mediators.

Several participants emphasised that women's lived experiences provide them with a valuable perspective in conflict resolution. One participant stated:

"The role of women in building peace in society is essential and influential. Women provide a unique perspective and vital experiences that contribute to enhancing stability and resolving conflicts." (*Participant 8, interview participant*)

Another participant connected women's leadership to their ability to combine emotional and rational approaches:

“Women should be in leadership and positions of authority. Since they combine the emotional and the rational self, they can spread peace more easily.” (*Participant 2, interview participant*)

A further participant linked women’s social roles to their capacity to foster peaceful communities:

“Being a mother can contribute to maintaining peace, but women can also play a significant role in fostering peaceful communities through their involvement in institutions and organizations.” (*Participant 10, interview participant*)

These suggest that participants understood women’s emotional intelligence not only as a personal quality, but also as a practical peacebuilding resource. Women’s capacity for empathy, social awareness, and relational engagement was repeatedly framed as valuable for mediation, dialogue, and social cohesion.

Table 3: Main Qualitative Themes on Women’s Role in Peacebuilding in Lebanon

Theme	Participants	References
Women’s unique perspective and emotional intelligence	7	7
Facilitating conflict resolution through informal mediation and dialogue	3	4
Women’s participation in lobbying, activism, social networking, and campaigns	5	6

4.2. Women as Mediators, Activists, and Community Leaders

The findings also show that women contribute to peacebuilding through activism, lobbying, social campaigns, and informal mediation. Participants highlighted women’s involvement in NGOs, educational initiatives, local committees, and interfaith or community-based activities. These roles were often described as informal but socially influential.

One participant explained:

“In Lebanon, women play a crucial role in peacebuilding through grassroots activism, advocacy, and community engagement.” (*Participant 1, interview participant*)

Another participant emphasised women’s role in education and awareness-raising:

“The world is ignorant of the idea that women have a major role in every person’s life. They are the primary educators who raise awareness and not ignorance.” (*Participant 3, interview participant*)

Women’s peacebuilding was also linked to economic empowerment and the expansion of social networks. One participant argued that women’s access to employment, small loans, vocational training, and economic advice can strengthen their ability to participate in peacebuilding:

“Through economic empowerment by supporting all women to enter the labour market and develop their own projects by providing small loans, vocational training, and economic advice.” (*Participant 8, interview participant*)

The data further show that women's informal mediation often occurs in everyday settings, including families, neighbourhoods, civil society groups, and local religious or cultural spaces. One participant described women as natural mediators within divided communities:

“Women often act as mediators, bringing diverse perspectives and fostering dialogue between conflicting parties. They also take on leadership roles in grassroots peacebuilding initiatives, promoting social cohesion.” (*Participant 5, interview participant*)

Another participant described how conflict-resolution training strengthened women's practical mediation skills:

“I was in a workshop that included women of all religions, and after completing the intensive training over the course of a year, we established a committee for local mediators and conflict resolution.” (*Participant 6, interview participant*)

The same participant connected mediation skills to women's everyday social roles:

“Within my work in the committee, I realised that women are the best mediators, and these skills were intersected already in their roles as wives and mothers.” (*Participant 6, interview participant*)

These findings confirm that women's peacebuilding is not always visible in official political processes, but it is deeply embedded in community life. Women contribute through relational, educational, and organisational practices that support reconciliation from below. Table 4 shows that the survey findings further support these qualitative observations, with respondents identifying women primarily as educators and communicators of peace, caretakers of families affected by conflict, community organisers and activists, and mediators and negotiators.

Table 4. Perceived Roles of Women in Peacebuilding

Role Identified by Respondents	%
Educators and communicators of peace	45.5
Caretakers of families affected by conflict	24.7
Community organisers and activists	19.2
Mediators and negotiators	7.5
Other responses	3.1

4.3. Survey Findings on Women's Inclusion

The survey findings support the qualitative results by showing broad recognition of women's role in peacebuilding, while also confirming the persistence of cultural and religious barriers. Almost 60% of respondents affirmed that women play a positive role in peacebuilding, especially at the grassroots level. Around 70% identified cultural and religious barriers as major obstacles limiting women's leadership in peace processes. In

addition, 75% agreed that increasing women's inclusion in formal peace negotiations would contribute to more sustainable peace. These findings reveal a clear contradiction: women's contribution to peacebuilding is widely recognised at the community level, yet their formal participation remains restricted. The data therefore point to a gap between social recognition and institutional inclusion.

Table 5. Perceived Integration of Women's Perspectives in Peacebuilding

Response Category	%
Very effectively	23.6
Somewhat effectively	42.6
Neutral	13.2
Not very effectively	19.4
Not at all effectively	1.2

4.4. Barriers to Women's Participation

The most significant barriers identified in the data are patriarchy, sectarianism, cultural expectations, religiously informed gender norms, and institutional exclusion. Participants repeatedly stated that Lebanon's sectarian political system limits women's access to formal authority. Political and religious leadership remain largely male-dominated, making it difficult for women to enter decision-making spaces.

Patriarchy was one of the most frequently mentioned barriers. One participant stated:

"The central problem in our society is patriarchy. Everything that fights patriarchy strengthens women to move forward." (*Participant 2, interview participant*)

Sectarianism was also identified as a major obstacle because it reinforces communal divisions and prioritises loyalty to religious or political groups over inclusive national participation. One participant explained:

"A primary challenge is the entrenched sectarianism, where religious affiliations often define political and social identities, complicating efforts to build cohesive, cross-sectarian peace initiatives." (*Participant 1, interview participant*)

Another participant similarly described how religious difference can become a source of renewed conflict:

"The country's history of sectarian conflict means that religious differences can easily become a conflict battleground." (*Participant 4, interview participant*)

Participants also noted that women are often viewed through traditional gender roles and are not always taken seriously as leaders, negotiators, or political actors. This limits their ability to move from informal peacebuilding into formal political participation. The findings therefore suggest that women's exclusion is not only cultural, but also institutional and political. Patriarchy restricts women's authority, while sectarianism limits cross-community cooperation and reinforces male-dominated leadership structures.

Table 6: Barriers Limiting Women's Participation in Peacebuilding

Barrier	How it affects women's participation
Patriarchy	Restricts women's authority and reinforces traditional gender roles
Sectarianism	Prioritises communal loyalty and limits cross-sectarian collaboration
Cultural expectations	Frames women mainly as caregivers rather than formal leaders
Religious restrictions	Can limit women's access to public religious and political authority
Institutional exclusion	Keeps women outside formal negotiations and decision-making bodies
Lack of resources	Limits women-led peacebuilding initiatives and community projects

4.5. Lessons from Northern Ireland

Participants also identified Northern Ireland as a useful comparative case for Lebanon. The Northern Irish experience demonstrates how women's grassroots activism can be transformed into formal political participation. The Northern Ireland Women's Coalition was frequently referenced as an example of how women can enter formal negotiations and broaden the peace agenda to include equality, victims' rights, education, social justice, and community development.

One participant emphasised the importance of including women and marginalised groups in formal decision-making:

"The inclusion of women and marginalised groups in negotiations and decision-making processes can enhance the comprehensiveness and legitimacy of peace agreements." (*Participant 1, interview participant*)

Another participant connected the Northern Irish example to the need for social change in Lebanon:

"Changing societal attitudes and the social mentality towards women's roles, as demonstrated through Northern Ireland's efforts, can greatly inspire a peaceful religious community in Lebanon." (*Participant 10, interview participant*)

A further participant stressed the importance of women's political participation and organisation:

"Women should become more involved in political life and form women's associations and seminars that aim for peace." (*Participant 3, interview participant*)

Another participant identified legal and institutional reform as necessary for expanding women's participation:

"Develop and implement policies and legislation that guarantee women's rights and enhance their participation in the decision-making process at all levels." (*Participant 8, interview participant*)

For Lebanon, the most relevant lessons include expanding women's participation in formal peacebuilding, supporting women-led community initiatives, promoting interfaith dialogue, providing resources for peacebuilding projects, and challenging sectarian divisions through inclusive political and social mechanisms.

Table 7: Lessons from Northern Ireland for Women's Peacebuilding in Lebanon

Lesson from Northern Ireland	Relevance for Lebanon
Women's coalition-building	Supports cross-sectarian mobilisation and collective advocacy
Formal participation in negotiations	Shows how women can move from grassroots activism to institutional recognition
Broader peace agenda	Encourages attention to equality, victims' rights, education, and social justice
Cross-community dialogue	Offers a model for interfaith and inter-sectarian engagement
Institutional support	Highlights the need to resource and formalise women's peacebuilding roles

These findings are interpreted below in relation to feminist peacebuilding theory, women's religious agency, and the comparative lessons that may be drawn from Northern Ireland.

4. Discussion

The findings demonstrate that Lebanese women are already active participants in peacebuilding, although their contributions remain concentrated within informal and community-based spaces rather than formal political and peacebuilding institutions. Across both the interviews and survey responses, women were consistently identified as contributors to mediation, community dialogue, advocacy, education, social networking, and grassroots reconciliation initiatives. These findings support feminist peacebuilding scholarship, which argues that women's contributions to peace are frequently located outside formal political structures while remaining essential to social cohesion, reconciliation, and conflict transformation (Rehn & Sirleaf, 2002; Paffenholz, 2015).

More importantly, the combination of qualitative and quantitative findings reveals a significant tension between social recognition and institutional participation. While survey respondents broadly acknowledged women's positive contribution to peacebuilding and strongly supported greater inclusion of women in formal negotiations, interview participants repeatedly described barriers that continue to restrict women's access to decision-making spaces. This suggests that the principal challenge is not a lack of public recognition of women's peacebuilding role, but rather the persistence of institutional arrangements that limit women's political influence. The findings therefore point to a disconnect between societal attitudes and political opportunity structures in Lebanon. Women are recognised as peacebuilders within communities, yet this recognition is rarely translated into formal authority or representation.

This tension contributes to broader feminist debates concerning the relationship between informal and formal peacebuilding. Existing scholarship often distinguishes between grassroots participation and institutional participation, but the Lebanese case suggests that movement between these spheres is neither automatic nor guaranteed. Women's community-based peacebuilding activities generate social legitimacy and

local influence; however, patriarchal institutions, sectarian power-sharing arrangements, and male-dominated political networks continue to restrict access to formal leadership positions. The findings therefore support Enloe's (2004) critique of traditional peacebuilding frameworks, which frequently privilege elite political actors while overlooking the significance of grassroots contributions. They also reinforce Okin's (1989) argument that exclusion from public decision-making cannot be separated from broader social and institutional inequalities.

The findings further demonstrate that women's peacebuilding experiences in Lebanon are shaped by the intersection of gender, religion, and sectarian politics. Rather than operating within a neutral social environment, women navigate multiple and overlapping structures of authority that influence opportunities for participation. Interview participants frequently described patriarchal norms, religious authority structures, and sectarian political arrangements as interconnected barriers to women's inclusion. This suggests that women's exclusion cannot be understood solely through gender analysis. Instead, participation is shaped by the interaction between gender relations, religious institutions, and the confessional political system that structures political power in Lebanon. The findings therefore support intersectional approaches that view gender inequalities as embedded within wider political, cultural, and institutional systems.

At the same time, the findings challenge simplistic assumptions that religion functions only as an obstacle to women's participation. Both the qualitative and quantitative evidence suggest a more complex relationship. Participants frequently identified religious institutions and interpretations as reinforcing patriarchal norms and limiting women's leadership opportunities. However, they also described religion as a source of moral authority, community trust, social legitimacy, and opportunities for dialogue. Religion therefore appears to function simultaneously as both a constraint and a resource. This finding supports Wadud's (1999) argument that religious traditions can be interpreted in ways that support gender justice, while also reflecting Mahmood's (2005) observation that women's agency may emerge through engagement with religious structures rather than exclusively through resistance to them. The findings suggest that efforts to strengthen women's participation in peacebuilding are likely to be more effective when they engage constructively with religious actors and institutions rather than treating religion as inherently incompatible with gender inclusion.

A particularly important contribution of this study concerns the role of informal influence in peacebuilding. Participants repeatedly described women exercising influence through trust-building, persuasion, social relationships, community engagement, and moral credibility rather than through formal political authority. This suggests that women's peacebuilding influence often operates through mechanisms that are less visible within conventional political analyses. In this sense, women's

peacebuilding activities can be understood as a form of social and relational power that contributes to reconciliation and conflict transformation despite limited access to formal institutions. Importantly, these findings should not be interpreted as evidence that women are inherently more peaceful, empathetic, or effective mediators than men. Rather, participants frequently associated women with these roles because of their social experiences, community responsibilities, and patterns of engagement within Lebanese society. The findings therefore highlight how social position and lived experience can shape opportunities for peacebuilding participation.

The comparison with Northern Ireland provides additional analytical insight into the conditions under which women's grassroots peacebuilding can become institutionalised. While both Lebanon and Northern Ireland experienced conflict shaped by identity divisions and patriarchal political structures, the mechanisms through which women gained influence differed significantly. In Northern Ireland, women successfully expanded their political influence through coalition-building, cross-community mobilisation, and direct engagement with formal peace negotiations. The Northern Ireland Women's Coalition transformed grassroots activism into institutional participation by creating a political platform that transcended existing communal divisions and broadened the peace agenda to include issues such as equality, victims' rights, education, and community development (McWilliams, 1997; Porter, 2003).

The Lebanese findings suggest a different political context. Interview participants repeatedly identified sectarian affiliation as a major obstacle to collective mobilisation and formal participation. Consequently, the principal lesson from Northern Ireland is not simply that women should participate more actively in peacebuilding, but that institutional pathways must exist through which grassroots activism can be translated into formal political influence. The comparison therefore highlights differences in political opportunity structures rather than differences in women's capacities or commitment to peacebuilding. Whereas Northern Ireland's peace process created formal openings for women's participation, Lebanon's confessional political system continues to channel political influence through sectarian power-sharing arrangements that often reinforce existing elite structures. The most transferable lessons therefore relate to coalition-building, cross-sectarian mobilisation, and institutional access rather than direct replication of the Northern Irish model.

Taken together, the findings reveal a central paradox. Lebanese women are socially active and widely recognised as contributors to peacebuilding, yet they remain institutionally marginalised. The evidence suggests that the challenge facing women's peacebuilding in Lebanon is not whether women contribute to reconciliation and conflict transformation, but whether existing political and institutional structures are capable of incorporating those contributions into formal decision-making processes. If peacebuilding continues to be dominated by established political and religious elites,

opportunities for more inclusive forms of reconciliation may remain limited. The findings therefore suggest that sustainable peacebuilding requires not only support for women's grassroots initiatives but also reforms that expand women's access to political negotiations, interfaith dialogue platforms, religious institutions, and other formal decision-making arenas.

Finally, the study contributes to feminist peacebuilding scholarship by demonstrating that the relationship between grassroots and formal peacebuilding is significantly shaped by sectarian political structures. The Lebanese case suggests that women's participation is influenced not only by gender inequalities but also by the interaction between religion, sectarianism, and institutional design. This finding extends existing feminist peacebuilding research by highlighting the importance of analysing women's participation through an intersectional framework that incorporates political, religious, and institutional dimensions simultaneously. Such an approach may provide a more comprehensive understanding of both the opportunities and constraints shaping women's peacebuilding roles in divided societies.

5. Conclusion and Policy Recommendations

This study examined the role of women in peacebuilding in Lebanon, focusing on the intersection of religion, gender, sectarianism, and political participation. The study finds that Lebanese women contribute significantly to peacebuilding through grassroots mediation, advocacy, education, community engagement, and faith-based initiatives, yet their contributions remain insufficiently represented within formal political and religious decision-making structures. The findings show that Lebanese women play a crucial role in grassroots peacebuilding through informal mediation, advocacy, education, social networking, faith-based engagement, and community leadership. However, their contributions remain under-recognised and insufficiently formalised within political and religious decision-making structures.

The study demonstrates that women's peacebuilding in Lebanon is shaped by both opportunity and constraint. On the one hand, women use religious and community networks to promote dialogue, tolerance, reconciliation, and social cohesion. On the other hand, their formal participation is limited by patriarchal norms, sectarian politics, cultural expectations, and institutional barriers. The survey and interview findings consistently indicate that women are widely recognised as contributors to peacebuilding at the community level, while remaining underrepresented in formal peace and governance processes. The comparison with Northern Ireland provides useful lessons. Women's activism in Northern Ireland shows that grassroots peacebuilding can become formally recognised when women organise collectively, build cross-community coalitions, and gain access to political negotiations. While Lebanon's context is different, this example highlights the importance of institutionalising women's

participation and ensuring that peacebuilding agendas include equality, social justice, victims' rights, education, and community development.

Based on the findings, the study advances a set of policy-oriented recommendations aimed at strengthening women's role in peacebuilding in Lebanon. At the institutional level, women's participation should move beyond informal recognition and be formally embedded within reconciliation forums, interfaith dialogue platforms, religious councils, and peace-related negotiations. Such inclusion requires the reform of legal and institutional structures that continue to restrict women's political participation, particularly those shaped by discriminatory practices and male-dominated decision-making mechanisms.

At the community level, greater financial, technical, and institutional support should be directed toward women-led grassroots initiatives, including NGOs, local mediation committees, and community-based peacebuilding projects. These initiatives constitute important spaces through which women already contribute to dialogue, reconciliation, and social cohesion. The findings also indicate the need to strengthen women's role in interfaith and cross-sectarian dialogue, especially in a context where sectarian identities continue to shape political and social relations. Women should therefore be supported as key actors in initiatives that challenge communal divisions and promote national cohesion.

The findings further suggest the importance of sustained investment in capacity-building programmes, particularly in mediation, negotiation, leadership, religious literacy, and conflict-resolution skills. In parallel, religious leaders should be constructively engaged to support women's participation and promote interpretations of religion that emphasise peace, justice, equality, and human dignity. Finally, public recognition of women peacebuilders should be expanded through media, education, and public institutions. Increasing the visibility of women's peacebuilding contributions may help challenge gender stereotypes, normalise women's leadership, and encourage broader participation in peacebuilding initiatives.

This study is subject to several limitations. The survey sample was not nationally representative and was heavily concentrated among younger respondents. In addition, the use of purposive and snowball sampling may have limited the diversity of perspectives captured. The Northern Ireland comparison was based on secondary analysis rather than original fieldwork and therefore serves as an analytical rather than directly comparable case. Future research could employ nationally representative surveys, expand comparative analysis to additional post-conflict societies, and examine the experiences of women peacebuilders across different Lebanese regions and religious communities.

In conclusion, Lebanese women are not peripheral to peacebuilding; they are already active agents of reconciliation and social transformation. The central challenge

identified by this study is not whether women contribute to peacebuilding, but how their contributions can be translated into greater institutional recognition and participation. The findings suggest that more inclusive peacebuilding processes—those that incorporate women’s voices, experiences, and leadership alongside existing political and religious actors—may contribute to broader efforts toward reconciliation and social cohesion in Lebanon.

Acknowledgements

The author would like to express her sincere gratitude to all interviewees and survey respondents who generously contributed their time, experiences, and perspectives to this study. Their participation and insights were invaluable in developing a deeper understanding of women’s roles in peacebuilding in Lebanon. The author also acknowledges the individuals, professional networks, and community organisations that assisted in facilitating participant recruitment and the distribution of the survey.

Ethical approval

Ethical approval for this study was obtained from the relevant ethics committee at Glasgow Caledonian University prior to the commencement of data collection [approval reference number, if applicable]. Participation in the semi-structured interviews and survey was entirely voluntary and based on informed consent. Participants were provided with information concerning the purpose of the research, the intended use of the data, their rights as research participants, and their right to withdraw at any stage without consequence. Confidentiality and anonymity were maintained throughout the data collection, analysis, and reporting processes.

Author contributions

The author was solely responsible for the conception and design of the study, the development of the research instruments, participant recruitment, data collection, data analysis, interpretation of the findings, and preparation of the manuscript. She critically reviewed and approved the final version of the manuscript and accepts full responsibility for the integrity and accuracy of the work.

CRedit author statement: Conceptualization, Methodology, Investigation, Data Curation, Formal Analysis, Validation, Software, Writing – Original Draft, Writing – Review and Editing, Visualization, and Project Administration.

Disclosure statement

The author declares that she has no known competing financial interests or personal relationships that could have influenced the research reported in this article.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

About the authors

Walaa Abdallah Harb is a scholar and part-time faculty member in Communication at the Lebanese American University and the Coordinator of the Communication and Social Media Department at Phoenicia University, Lebanon. She holds a PhD from Glasgow Caledonian University, awarded in 2025, and a Master's degree in International Liaison and Communication from the University of Westminster, London. Her doctoral research developed a soft-power framework examining the role of religion as an instrument for peace in Lebanon, with particular attention to sectarianism, political governance, gender, and women's participation in peacebuilding. Her research interests include religion and peacebuilding, women's political and social participation, gender studies, conflict resolution, interfaith dialogue, sectarian societies, and sustainable peace, Journalism and Media Credibility.

ORCID

Walaa HARB  <https://orcid.org/0009-0001-3040-1214>

Data Availability Statement

The data supporting the findings of this study are not publicly available because they contain information obtained from human participants and are subject to confidentiality, privacy, and ethical restrictions. Anonymised data may be made available by the author upon reasonable request, subject to approval under the applicable ethical and data-protection requirements. The semi-structured interview questions and survey questionnaire used in the study are included in the appendices to the article.

References

- Abu-Lughod, L. (1993). *Veiled sentiments: Honor and poetry in a Bedouin society*. University of California Press.
- Al-Ali, N. (2009). *Gender and violence in the Middle East*. Zed Books.
- Appleby, R. S. (2000). *The ambivalence of the sacred: Religion, violence, and reconciliation*. Rowman & Littlefield.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77-101. <https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa>
- Butler, J. (1990). *Gender trouble: Feminism and the subversion of identity*. Routledge.

- Cockburn, C. (2010). *Gender and peacebuilding: Theoretical perspectives*. Routledge.
- Creswell, J. W. (2013). *Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches* (3rd Ed.). SAGE.
- Dajani, M. (2017). *Women's NGOs and peacebuilding in Lebanon*. Routledge.
- Enloe, C. (2004). *The curious feminist: Searching for women in a new age of empire*. University of California Press.
- Fearon, K. (1999). *Women's work: The Northern Ireland Women's Coalition*. Beyond Violence.
- Fiorenza, E. S. (1983). *In memory of her: A feminist theological reconstruction of Christian origins*. Crossroad Publishing.
- Gilligan, C. (1982). *In a different voice: Psychological theory and women's development*. Harvard University Press.
- Hyndman, J. (2004). *A feminist ethnography of displacement and conflict*. University of California Press.
- Lederach, J. P. (1997). *Building peace: Sustainable reconciliation in divided societies*. United States Institute of Peace Press.
- Mahmood, S. (2005). *Politics of piety: The Islamic revival and the feminist subject*. Princeton University Press.
- McWilliams, M. (1997). Women and peace-building in Northern Ireland. *Women's Studies International Forum*, 20(5-6), 685-695.
- Mernissi, F. (1991). *The veil and the male elite*. Addison-Wesley.
- Nye, J. S. (2004). *Soft power: The means to success in world politics*. PublicAffairs.
- Okin, S. M. (1989). *Justice, gender, and the family*. Basic Books.
- Paffenholz, T. (2015). Unpacking the role of women in peacebuilding: A comparative analysis of case studies from Africa. In J. B. G. de Waal & T. Paffenholz (Eds.), *A theory of peacebuilding: Reflections on the relevance of gender*.
- Pankhurst, D. (2003). *The role of women in peacebuilding and conflict prevention*. Women's International League for Peace and Freedom.
- Porter, E. (2003). Women, political decision-making, and peace-building. *Global Change, Peace & Security*, 15(3), 245-262.
- Rehn, E., & Sirleaf, E. J. (2002). *Women, war and peace: The independent experts' assessment on the impact of armed conflict on women and women's role in peace-building*. United Nations Development Fund for Women.

- Ruether, R. R. (1993). *Sexism and God-talk: Toward a feminist theology*. Beacon Press.
- Sylvester, C. (2012). *Feminist theory and international relations in a postmodern era*. Cambridge University Press.
- United Nations Security Council. (2000). *Resolution 1325: Women and peace and security* (S/RES/1325). United Nations.
- UN Women. (2023). *Women, Peace and Security in the Arab States Region*. New York: UN Women.
- UN Women. (2023). *Measuring Women's Meaningful Participation in Peace Processes*. New York: UN Women.
- PeaceWomen. (2024). *Women, Peace and Security Handbook*. Women's International League for Peace and Freedom.
- United Nations. (2023). *Secretary-General Report on Women and Peace and Security*. New York: United Nations.
- Council on Foreign Relations. (2024). *Women's Participation in Peace Processes*. New York: CFR.
- Wadud, A. (1999). *Qur'an and woman: Rereading the sacred text from a woman's perspective*. Oxford University Press.

Appendix A: Semi-Structured Interview Questions

1. Do you consider religion an instrument of peace?
2. Do you think religion can play an important role in conflict resolution?
3. Do you believe religion can contribute to economic development?
4. Do you agree that Lebanon is a religious state?
5. Would a secular Lebanon lead to national harmony and development?
6. Do you think parochialism is a major problem in Lebanon?
7. Do you agree that multi-ethnic and multi-faith societies would lead to progress and harmony?
8. To what extent have religions traditionally played a vital role in education, social welfare, charitable work, and humanitarian relief?
9. Do you agree that religious envoys, mediators, and leaders can play a major role in conflict resolution in various countries around the world?
10. How can women be empowered to strengthen their role in peacebuilding?
11. How can efforts to empower women in peacebuilding be strengthened moving forward?

12. Have you been involved in any peacebuilding initiatives or activities that incorporate religious or cultural elements? If so, could you describe your role and contributions?
13. How do you perceive the role of women in peacebuilding efforts in your community? Are there specific challenges or barriers that women face in these roles?
14. What lessons do you think Lebanon could learn from the peace process in Northern Ireland?
15. Are there specific challenges or opportunities related to religion's role in peacebuilding that you believe are unique to Lebanon?

Table A1: Semi-Structured Interview Participant Categories

Participant category	Number
Politicians from different sectarian/political backgrounds	7
Religious leaders	4
Women working in peacebuilding NGOs	2
University instructors	2
Representative from women's empowerment organisation	1
Women from diverse socio-economic backgrounds	6
Total	22

Appendix B: Survey Questionnaire

Section 1: Demographic Information

1. Gender:
 - ☐ Female
 - ☐ Male
 - ☐ Prefer not to say
 - ☐ Other: _____
2. Age group:
 - ☐ 18–24
 - ☐ 25–34
 - ☐ 35–44
 - ☐ 45–54
 - ☐ 55 and above
3. Religious affiliation:
 - ☐ Muslim
 - ☐ Christian

- ☐ Druze
- ☐ Other: _____
- ☐ Prefer not to say
4. Place of residence:
- ☐ Beirut
- ☐ Mount Lebanon
- ☐ North Lebanon
- ☐ South Lebanon
- ☐ Bekaa
- ☐ Other: _____
5. Educational level:
- ☐ Secondary education
- ☐ Undergraduate degree
- ☐ Postgraduate degree
- ☐ Other: _____
6. Are you involved in any peacebuilding, community, religious, educational, or NGO-related activity?
- ☐ Yes
- ☐ No
- ☐ Prefer not to say

Section 2: Religion and Peacebuilding

Please indicate your level of agreement with the following statements:

Scale:

1 = Strongly Disagree

2 = Disagree

3 = Neutral

4 = Agree

5 = Strongly Agree

1. Religion can be used as an instrument of peace.
2. Religion can play an important role in conflict resolution.
3. Religious leaders can contribute positively to peacebuilding in Lebanon.
4. Religious institutions can promote interfaith dialogue and reconciliation.
5. Religion in Lebanon can sometimes reinforce sectarian division.
6. Religious values such as forgiveness, compassion, justice, and tolerance can support peacebuilding.

7. Politicians sometimes use religion in ways that increase division rather than peace.

8. Interfaith dialogue is important for reducing sectarian tension in Lebanon.

Section 3: Women's Role in Peacebuilding

Please indicate your level of agreement with the following statements:

1. Women play an important role in peacebuilding in Lebanon.
2. Women contribute to peacebuilding through grassroots activism and community engagement.
3. Women often act as informal mediators within families and communities.
4. Women's emotional intelligence and empathy can support conflict resolution.
5. Women contribute to peacebuilding through education and raising awareness.
6. Women's participation in peacebuilding can strengthen social cohesion.
7. Women's involvement in formal peace negotiations would contribute to more sustainable peace.
8. Women should be more represented in political and religious peacebuilding initiatives.

Section 4: Barriers to Women's Participation

Please indicate your level of agreement with the following statements:

1. Patriarchal social norms limit women's participation in peacebuilding.
2. Sectarian politics restrict women's opportunities for political participation.
3. Cultural expectations prevent women from taking leadership roles in peacebuilding.
4. Religious interpretations can sometimes limit women's public participation.
5. Women's contributions to peacebuilding are often under-recognised.
6. Women lack sufficient access to resources and funding for peacebuilding initiatives.
7. Women are often excluded from formal political negotiations.
8. Legal and institutional reforms are needed to strengthen women's participation in peacebuilding.

Section 5: Lessons from Northern Ireland

Please indicate your level of agreement with the following statements:

1. Lebanon can learn from Northern Ireland's peace process.
2. Women's participation in Northern Ireland offers useful lessons for Lebanon.
3. Cross-community dialogue is important for peacebuilding in divided societies.
4. Women's coalitions and networks can strengthen peacebuilding efforts.
5. Peace processes should include marginalised groups, including women.
6. International support can help strengthen women-led peacebuilding initiatives.